وزارة التخطيط
والتنمية الاقتصادية

خطة العام الثالث (٢٠/٢٠٢١)

من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة

(٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١)

أبريل ٢٠٢٠

كلمة السيد رئيس الجمهورية

"إن التأثير الاقتصادي لانتشار وباء كورونا سيكون عميقاً حتى مع الدول التي استطاعت أن تحتوي المرض لديها، فالأزمة الاقتصادية عالمية لأنها ليست مُقتصرة على الآثار البشرية، ولكن الظروف الاقتصادية أيضاً، وإن الدولة المصرية انتبهت للأزمة ورتّبت نفسها ترتيباً جيّداً طبقاً للمعايير العالمية، واستعدت للأزمة من خلال العلم والمعايير الدولية.

إن الأزمة لم تنتهِ بعد ، وإننا نتحرّك بشكل أكبر بمُشاركة كافة الأجهزة، ولولا خطة الإصلاح الاقتصادي لم نكن لنتحمّل تداعيّات الأوضاع الحالية، والصمود الذي نحن فيه اليوم أساسه المصريين بصمودهم أمام الضغوط الكبيرة جداً التي تعرّضوا لها بسبب خطة الإصلاح الاقتصادي، وكل المُؤشّرات أكدت أننا حقّقنا نجاحاً كبيراً ، وأن قطاعات كثيرة في الدولة قد تعافت، والاحتياطي النقدي وصل لمستوى جيّد، والمُؤشّرات الاقتصادية ونسبة العجز كانت جيّدة .. كل هذا تحقّق بفضل الله ثم بفضل المصريين وصمودهم في مواجهة أشد الظروف"

كلمة السيد / رئيس الجمهورية
فى احتفال عيد المرأة المصرية

الأحد ٢٢ مارس ٢٠٢٠

كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء

"إن ما أُتُخِذ من قرارات وما يتم اتخاذه الآن يهدف فى المقام الأول إلى المُحافظة على سلامة وصحة المواطن المصرى، بغض النظر عن أى خسائر من الممكن أن تتحمّلها الدولة، و إن الحكومة عندما تتخذ مثل هذه القرارات تضع في اعتبارها ضرورة أن يكون المواطن على قدر المسئولية وحريصاً على تطبيق هذه الإجراءات. فمصر ما زالت – بالمقارنة بكل الدول المحيطة – في مرحلة القدرة على السيطرة على انتشار الوباء. وتتخذ الحكومة كافة الإجراءت المطلوبة، وما زال لدينا إجراءات أخرى ستكون أكثر صرامة، سيتم اتخاذها لو اضطرتنا الأوضاع أو الظروف ، يجب أن يكون كل مواطن على قدر الوعي، للحفاظ على نفسه وأسرته وعلى وطنه، وعلينا أن نَحذَر التداعيّات التي وصلت إليها دول مُتقدّمة ذات ظروف اقتصادية قوية، وإننا نثق فى وعي المصريين".

كلمة رئيس مجلس الوزراء

اجتماع مجلس الوزراء

الثلاثاء ٢٤ مارس ٢٠٢٠

تقديم

تأتي خطة التنمية المُستدامة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠، والتي تُمثّل العام الثالث من الخطة مُتوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، في ظل ظروف استثنائية يواجه فيها العالم أجمع أزمة غير مسبوقة بتفشي فيروس كورونا المُستجد؛ وهي أزمة تتجاوز في حِدتها وتداعيّاتها كافة الأزمات السابقة التي شهِدها الاقتصاد العالمي، الذي دخل في مرحلة ركود تتوقّع معه المُؤسّسات الدولية انخفاض الناتج العالمي بنسبة ٣٪ عام ٢٠٢٠، وانكماش حركة التجارة الدولية بنسبة ١١٪ ، وفقدان حوالي ٢٥ مليون فرصة عمل، وكذلك زيادة نسبة فقراء العالم بنسبة ١٦٪.

وإعمالاً لمرونة عملية التخطيط التنموي ومُواكبتها للمُستجدات، خرجت خطة عام ٢٠٢١/٢٠ عن النهج المُتبع في إعداد الخطة السنوية؛ وسبق الالتزام به في العامين الأول والثاني من الخطة مُتوسطة المدى للتنمية المُستدامة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)؛ فخطة عام ٢٠٢١/٢٠ هي خطة استثنائية تختلف عن سواها في توجّهاتها ومُستهدفاتها وأولويّاتها؛ إذ تستهدف خطة هذا العام الحفاظ على حياة المواطن المصري، وتوفير الرعاية الصحية المُناسبة، والظروف المعيشية المُلائمة، والتي تُمكّنه من العودة لمُمارسة حياته الطبيعية في أسرع وقت وبأقل الأضرار المُمكنة، وعودة عجلة الإنتاج للدوران بأقصى طاقة من جديد.

وتُعطي الخِطة أولويّة في برامج العمل لتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية للقطاعات السلعية؛ مُمثّلة في الزراعة والصناعة التحويلية؛ وهما من القطاعات الواعدة والقادرة على التكيّف والتفاعل الإيجابي مع تبِعات الأزمة، وذلك لتعزيز مُساهماتهما في النمو الاقتصادي المُستهدف، وفي إطار تبنّي استراتيجية إحلال المُنتَج المحلي كبديل للواردات، والاعتماد على سلاسل التوريد المحلية؛ وخصوصاً في ظل الخلل الذي أحدثته أزمة كورونا في سلاسل التوريد العالمية.

وفي ضوء ذلك، تستند خطة عام ٢٠٢١/٢٠ إلى مجموعة مُرتكزات تتبلور في: الالتزام بتنفيذ توجّهات الدولة – وما ينبثق منها من أولويّات ومُبادرات وبرامج عمل – للتصدّي لتداعيّات أزمة فيروس كورونا، والتوافق مع مُستهدفات الأجندة الوطنية لتحقيق التنمية المُستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، والوفاء بالاستحقاقات الدستورية المُتعلّقة بالنشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية ذات الصِلة بالتنمية البشرية، وفي مُقدّمتها الخدمات الصحية والتعليمية، مع الالتزام الدقيق بتنفيذ تكليفات ومُبادرات القيادة السياسية الرامية إلي بناء الإنسان المصري، والذي يأتي في

مُقدّمة الأولويّات، بالإضافة إلى مُواصلة التطبيق الفاعل للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والبرامج الحكومية المُنبثقة منه، مع تطويعها بما يكفُل التفاعُل والتكيّف السريع مع مُتطلّبات مواجهة مُستجدّات أزمة كورونا.

وفي ضوء دراسة تبِعات الأزمة على قطاعات الاقتصاد القومي ومُستويات أدائِها عام ٢٠٢١/٢٠، قدّرت الخِطة مُعدّل النمو الاقتصادي المُتوقّع لعام ٢٠٢١/٢٠ بنحو ٣,٥٪ مُقابِل مُعدّل نمو مُحقّق ٥,٦٪ عام ٢٠١٩/١٨، ومُعدّل نمو مُتوقّع ٤,٢٪ لعام ٢٠٢٠/١٩ والذي خُفِّض من ٥,٨٪ تأثّراً بالأزمة. ويأتي هذا التقدير المُتحفّظ لنمو الناتج المحلي الإجمالي كمُحصّلة للركود الاقتصادي العام الذي يجتاح العالم، وتُؤثّر تداعيّاته سلباً في النمو والاستثمار والتجارة والتشغيل، والتي تنتقل بدرجات مُتفاوتة إلى الاقتصاد الوطني، إذ يمتد الأثر السلبي للأزمة على أداء بعض القطاعات الاقتصادية، وعلى حجم التدفّقات المالية الواردة، وأهمُّها: السياحة والسفر، ونشاط قناة السويس، والصادرات السلعية، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وصافي الاستثمارات الأجنبية المُباشرة.

وفي الوقت ذاته، تُوجد قطاعات واعدة قادرة على التكيّف والتفاعُل الإيجابي مع تبِعات الأزمة، ويرتكز عليها النمو الاقتصادي في عام الخطة. وتضُم قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة، والتشييد والبناء، والصناعات الدوائية والكيماوية؛ فهذه القطاعات من المُستهدف أن تُسهِم في التخفيف من تداعيّات الأزمة، ويدعمّها في ذلك تنوّع البُنيان الإنتاجي للاقتصاد القومي واتساع حجم السوق الداخلي، والتأثير الفاعِل والاستجابة الواعية للحِزَم التحفيزية التي وفّرتها الحكومة لدفع عجلة الإنتاج.

ووفقاً لتقديرات الخِطة، تبلُغ الاستثمارات الكُليّة المُستهدفة ٧٤٠ مليار جنيه مُقابل ٨٤٠ مليار جنيه استثمارات مُتوقّعة في العام الحالي ٢٠٢٠/١٩، وهي أقل من الاستثمارات المُحقّقة في عام ٢٠١٩/١٨، والتي ناهزت ٩٧٠ مليار جنيه، دلالة على التأثير السلبي للركود الاقتصادي المُصاحِب للأزمة على مُناخ الاستثمار، ولتعويض احتمالات انخفاض الاستثمار الخاص بسبب ظروف الأزمة، رُوعي تخصيص اعتمادات مُتزايدة للاستثمارات العامة، والتي تُقدّر بنحو ٥٩٥ مليار جنيه لعام الخِطة بنسبة تربو على ٨٠٪ من الاستثمارات الكُليّة، ومنها نحو ٢٨١ مليار جنيه استثمارات حكومية بنسبة نمو ٣٤٪ عن القيمة المُناظِرة لعام ٢٠٢٠/١٩ والبالغة نحو ٢١٠ مليار جنيه. وفيما يخُصُّ الهيكل التمويلي للاستثماراتِ الحكوميةِ، فمن المُقدّر تمويل ١٦٣,٨ مليار جنيه من الخزانةِ العامةِ (بما يُعادِل ٥٨٪) وبِنسبةِ نمو ٢٣٪.

ولتعظيم العائد من الاستثمارات العامة، تُراعي الخِطة الالتزام بتطبيق معايير الكفاءة والفاعلية في تحديد الأولويّات الاستثمارية وضمان عدالة التوزيع، ومنها إعطاء أولويّة مُطلقة لمشروعات الرعاية الطبية التي تستهدف الحفاظ على سلامة المُواطِن، والمشروعات التي من شأنها تسريع عجلة الإنتاج والتشغيل لدرء الأثر السلبي على دخول الأفراد، وبخاصة العمالة غير المُنتظِمة، ومنها أيضاً إعطاء أولوية لاستكمال المشروعات الجاري تنفيذها؛ والمُتوقّع نهوها خلال عام الخِطة لتسريع جني عائد استثمارات الأعوام السابقة.

وفي الختام، بقي أن نؤكّد من جديد أنه رغم الآثار السلبية لأزمة فيروس كورونا المُستجد، والتي طالت كافة دول العالم دون استثناء، إلا أنه لم يكن للاقتصاد المصري أن يتحمّل تداعيّات هذه الأزمة لولا الخطوات والإصلاحات الجادة التي اتخذتها الدولة المصرية في الأعوام الأخيرة، والتي أسفرت عن نتائج إيجابية نالت إشادة المُؤسّسات الدولية، وعَزّزت قدرة الاقتصاد على مُواجهة تداعيّات هذه الأزمة. لذلك، فنحن عازمون على مُواصلة العمل، واستكمال مسيرة البناء والتنمية الشاملة والمُستدامة، والتي بدأتها الدولة منذ عام ٢٠١٤ تحت قيادة حكيمة لديها الشجاعة والعزم على الانتقال بمصرنا الغالية إلى المكانة التي تليق بها في مصاف الدول المُتقدّمة، يدعّمها في ذلك وعي وثقة الشعب المصري العظيم.

وزيـــــــرة

التخطيط والتنمية الاقتصادية

أ.د. هالة السعيد

المحتويات

القسم الأول
التطورات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على آفاق نمو الاقتصاد المصري ١

القسم الثاني
الإطار العام لخطة التنمية المستدامة "عام ٢٠/٢٠٢١" ٣٧

القسم الثالث
التوازن الاقتصادي العام "الصورة الكلية" ٦١

القسم الرابع
التنمية القطاعية ١٠٣

القسم الخامس
التنمية البشرية والاجتماعية ١٨٥

القسم السادس
التنمية المكانية ٢٥٧

الملاحق الإحصائية ٢٨٩

فهرس الأشكال والجداول ٣٠١

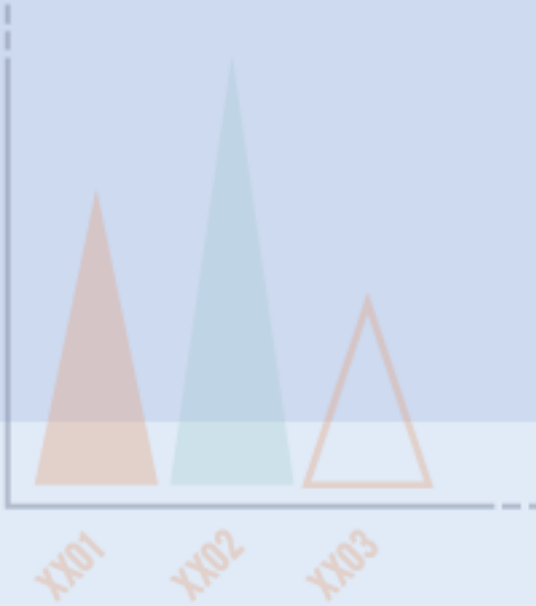

القسم الأول

التطوّرات الاقتصادية العالمية في ظل أزمة فيروس كورونا المُستجد

١- التطوّرات الاقتصادية العالمية

تمهيد:

منذ أن طالعت الصين العالم بظهور فيروس كورونا COVID-19 بمدينة ووهان في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٩، انقلبت أحوال الدنيا رأساً على عقِب. ولم يعد الشغل الشاغل للسلطات السياسية والأجهزة الحكومية ووسائل الإعلام في كافة أنحاء العالم سوى الحديث عن هذا الفيروس القاتل وتبِعاته على حياة المواطنين، ومتابعة تطوّرات حالات الإصابة والوفيّات والشفاء، والتحذير المُستمر من مخاطره وضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية.

وبُعد ظهور فيروس كورونا المُستجد وانتشاره السريع بهذا الشكل أخطر كارثة تجابه العالم اليوم، فلا وجه للمُقارنة بالكساد الكبير (١٩٢٩ – ١٩٣٢)، أو أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إذ تختلف الأزمة الحالية عن غيرها من الأزمات في امتداد تأثيراتها السلبية التي طالت جانبي العرض والطلب معاً، واتساع نطاقها ليشمل كافة القطاعات، وكافة دول العالم.

فأزمة فيروس كورونا هي جائحة بمعنى الكلمة تُهدّد الوجود البشري بصورة واضحة ومُباشرة وشاملة، ويصعُب – بأي حالٍ من الأحوال – التنبؤ المُسبق بكافة تداعيّاتها، مما يقتضي تضافُر كافة الجهود – على مستوى الحكومات والمُؤسّسات والشركات ومُنظمات المُجتمع المدني للمُسارعة بوضع خطط "إنقاذ للبشرية"، وتبنّي السياسات والإجراءات الفاعلة لاحتوائها ودرء تبِعاتها على حياة المواطنين في المقام الأول، وعلى أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، يتناول القسم الأول من وثيقة خطة عام ٢٠٢١/٢٠ استعراض أهم المُستجدات الاقتصادية العالمية إثر انتشار أزمة فيروس كورونا، ويشمل العرض كافة المُتغيّرات الاقتصادية الكلية المُتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وحركة التجارة الدولية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر ونشاط الأسواق المالية، ومُعدّلات البطالة، ومستويات الفقر، واتجاهات التضخّم وأسعار الطاقة والسلع الأساسية، فضلاً عن المُتغيّرات الجزئية المعنيّة بأداء القطاعات الأكثر تأثّراً بأحداث أزمة فيروس كورونا.

ويُركّز العرض على إبراز المخاطر المُحتملة الناجمة عن تداعيّات تفشي أزمة فيروس كورونا والتي تُمثّل تحدياً قوياً أمام مُتخذي القرار، وتتطلّب – إزاء ارتفاع درجة عدم التيقّن بالتطوّرات المُستقبلية – طرح سيناريوهات مُختلفة للتعامل معها – بحسب توقعات أبعاد الأزمة والمدى الزمني المُحتمل للتعافي منها – وبما يكفُل تجاوز مخاطرها، والعودة إلى مسارات النمو المُستدام.

١/١ النمو الاقتصادي

توقعت كافة المُؤسّسات الدولية – قبل وقوع أزمة فيروس كورونا المُستجد – قدراً من الانتعاش الاقتصادي العالمي بما يسمح بمُعاودة الاتجاه التصاعدي للنمو خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، تأثّراً بتحسّن الاقتصادات الناشئة، وتنامي الطلب الاستهلاكي والاستثماري، وتزايد احتمالات توقّف الحرب التجارية بين الولايات المُتحدة والصين، وتأجيل تخارُج المملكة المُتحدة من الاتحاد الأوروبي.

ووفقاً لتقرير **صندوق النقد الدولي** (يناير ٢٠٢٠)، كان من المُتوقّع أن يرتفع مُعدّل النمو الاقتصادي العالمي من ٢,٩٪ عام ٢٠١٩ إلى ٣,٣٪ عام ٢٠٢٠، ثم إلى ٣,٤٪ عام ٢٠٢١، وإن ظلت هذه المُعدّلات مُنخفضة قياساً بنظائرها في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ (٣,٦٪ و٣,٨٪ على التوالي).

ويُرجِع صندوق النقد الدولي تصاعد مُعدّل النمو الاقتصادي إلى توقّع تميّز أداء الدول الناشئة والنامية، حيث يُقدّر مُعدّل نموها بنحو ٤,٤٪ و٤,٦٪ في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على التوالي بالمُقارنة بمُعدّل لا يتجاوز ١,٦٪ للاقتصادات المُتقدّمة [شكل رقم (١/١)].

شكل رقم (١/١)
تقديرات صندوق النقدالدولي لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي (٢٠١٩ – ٢٠٢١)
قبل ظهور فيروس كورونا

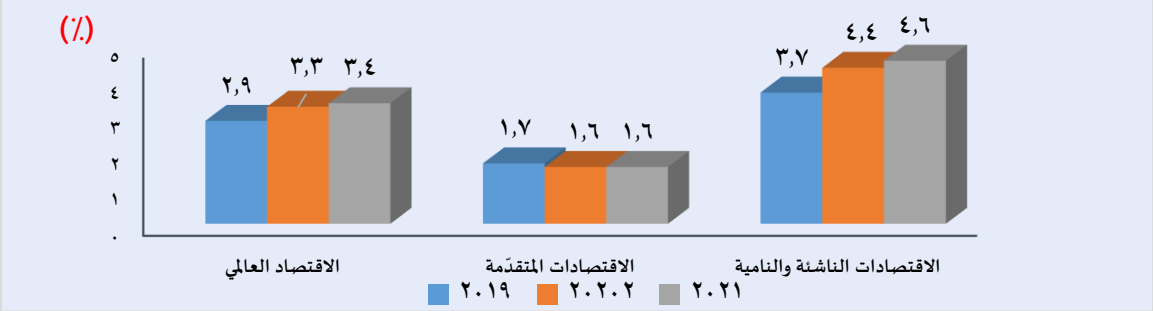

المصدر: IMF, World Economic Outlook. Tentative Stabilization, Sluggish Recovery. Jan 2020

ويُوضّح الجدول رقم (١/١) تقديرات صندوق النقد الدولي لمُعدّلات النمو على مستوى بعض المناطق والدول الرئيسية المُختارة للفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢١) بالمُقارنة بمُعدّلات النمو الفعلية لعام ٢٠١٨، وذلك قبل ظهور فيروس كورونا.

جدول رقم (١/١)
تطوّر مُعدّلات النمو العالمي وللاقتصادات المُتقدّمة والناشئة والنامية

	فعلي	تقديري	توقّع	
	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الناتج العالمي	٣,٦	٢,٩	٣,٣	٣,٤
الاقتصادات المُتقدّمة	٢,٢	١,٧	١,٦	١,٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٩	٢,٣	٢,٠	١,٧
منطقة اليورو	١,٩	١,٢	١,٣	١,٤
ألمانيا	١,٥	٠,٥	١,١	١,٤

	فعلي	تقديري	توقّع	
	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
فرنسا	١,٧	١,٣	١,٣	١,٣
إيطاليا	٠,٨	٠,٢	٠,٥	٠,٧
أسبانيا	٢,٤	٢,٠	١,٦	١,٦
اليابان	٠,٣	١,٠	٠,٧	٠,٥
المملكة المتحدة	١,٣	١,٣	١,٤	١,٥
كندا	١,٩	١,٥	١,٨	١,٨
دول مُتقدّمة أخرى	٢,٦	١,٥	١,٩	٢,٤
الاقتصادات الناشئة والنامية	٤,٥	٣,٧	٤,٤	٤,٦
منطقة آسيا	٦,٤	٥,٦	٥,٨	٥,٩
الصين	٦,٦	٦,١	٦,٠	٥,٨
الهند	٦,٨	٤,٨	٥,٨	٦,٥
مجموعة الأسيان	٥,٢	٤,٧	٤,٨	٥,١
منطقة أوروبا	٣,١	١,٨	٢,٦	٢,٥
روسيا	٢,٣	١,١	١,٩	٢,٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	١,١	٠,١	١,٦	٢,٣
البرازيل	١,٣	١,٢	٢,٢	٢,٣
المكسيك	٢,١	٠,٠	١,٠	١,٦
الشرق الأوسط ووسط آسيا	١,٩	٠,٨	٢,٨	٣,٢
المملكة العربية السعودية	٢,٤	٠,٢	١,٩	٢,٢
جنوب صحراء أفريقيا	٣,٢	٣,٣	٣,٥	٣,٥
نيجريا	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٥
جنوب أفريقيا	٠,٨	٠,٤	٠,٨	١,٠

المصدر: IMF, World Economic Outlook, Jan. 2020

وبالنسبة لتقديرات **البنك الدولي** قبل ظهور فيروس كورونا، فقد جاءت بدورها لتعكس اتجاهاً تصاعدياً لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي، وإن كانت أكثر تحفّظاً عن تلك الصادرة عن صندوق النقد الدولي، إذ توقّع البنك الدولي ارتفاع مُعدّلات النمو إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٢٠، وإلى ٢,٦٪ و٢,٧٪ في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ على التوالي، مُقارنة بمُعدّل نمو مُنخفض قدره ٢,٤٪ عام ٢٠١٩؛ وذلك بفرض الحد من التوتّرات التجارية العالمية، وتبنّي حزمة من السياسات الرامية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز التكامل التجاري والنهوض بمستويات الإنتاجية بما يكفُل النمو الاقتصادي المُستدام، مع توقّع تواصُل نمو الاقتصادات الناشئة والنامية بمُعدّلات تصل إلى ضِعف المُعدّلات المُناظرة للاقتصادات المُتقدّمة، وذلك على غِرار توقّعات صندوق النقد الدولي [شكل رقم (٢/١)].

شكل رقم (٢/١)
تقديرات البنك الدولي لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي قبل ظهور فيروس كورونا

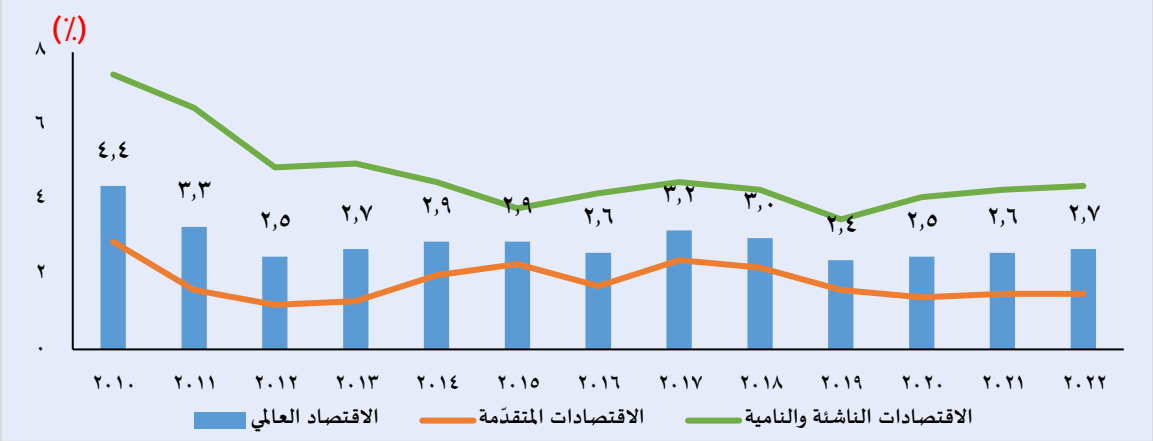

المصدر: WB, Global Economic Prospects, Jan 2020

ومع ظهور فيروس كورونا (COVID-19) – عقب إخطار الصين منظمة الصحة العالمية في ٢٠١٩/١٢/٣١ – واستشرائه منذ ذلك التاريخ، وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ كانتشار النار في الهشيم، هرعت كافة الدول إلى اتخاذ إجراءات وتدابير احترازية للوقاية من تفشي هذا الوباء، أو بتعبير علمي أدق هذه الجائحة Pandemic التي عمّت العالم بأسره. وقد سارعت المُؤسّسات الدولية بدورها لمُراجعة توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي، وعكست في مجموعها اتجاهاً نزولياً، وإن تحفّظت في أرقامها في ظل ظروف عدم التيقّن بتطوّرات الأزمة نظراً لسرعة انتشارها وتنامي تداعيّاتها.

وإزاء صعوبة التكهّن بالتطوّرات المُستقبلية للأزمة الراهنة، لجأت المُؤسّسات الدولية إلى طرح سيناريوهات مُحتملة بحسب الفترة المُتوقّعة للتعافي من الأزمة، منها:

سيناريو مُتفائل: (مُرجّح بنسبة ٣٠٪)، مُفاده انحسار فيروس كورونا بحلول شهر أبريل أو مايو ٢٠٢٠ على الأكثر، مع عودة المُنشآت الصناعية في الصين وغيرها من الدول للإنتاج.

سيناريو مُعتدل: (مُرجّح بنسبة ٢٠٪)، ومُفاده استمرار فيروس كورونا حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٢٠، مع اتساع رقعة انتشاره قبل الاتجاه للانحسار.

سيناريو مُتحفّظ: (مُرجّح بنسبة ٥٠٪)، ويتبنّى فرضيّة استمرار الأزمة وتداعيّاتها حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

والمُلاحظ أنه في ضوء الوتيرة السريعة لانتقال العدوى من دولة لأخرى، والبُؤر من الصين إلى أوروبا ثم إلى الولايات المُتحدة، وعلى نحو فاق كل توقّع، سارعت المُؤسّسات الدولية إلى إجراء مُراجعات دورية لتقديراتها، وعلى فترات مُتقاربة – تكاد تكون شبه أسبوعية بدلاً من المُراجعات الفصلية أو الشهرية. وثمّة اتجاه – إزاء تواصل انتشار الأزمة وعدم بلوغ ذروتها بعد – إلى طرح ثلاثة سيناريوهات أخرى بديلة يمتد معها الأفق الزمني للتعافي: الأول، حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ (السيناريو المُتفائل)، والثاني، حتى نهاية عام ٢٠٢٠ (السيناريو الأساسي)، والثالث، حتى نهاية الربع الأول أو الربع الثاني لعام ٢٠٢١ (السيناريو المُتشائم) [شكل رقم (٣/١)].

شكل رقم (٣/١)
السيناريوهات المُحتملة لفترة التعافي من أزمة فيروس كورونا المُستجد

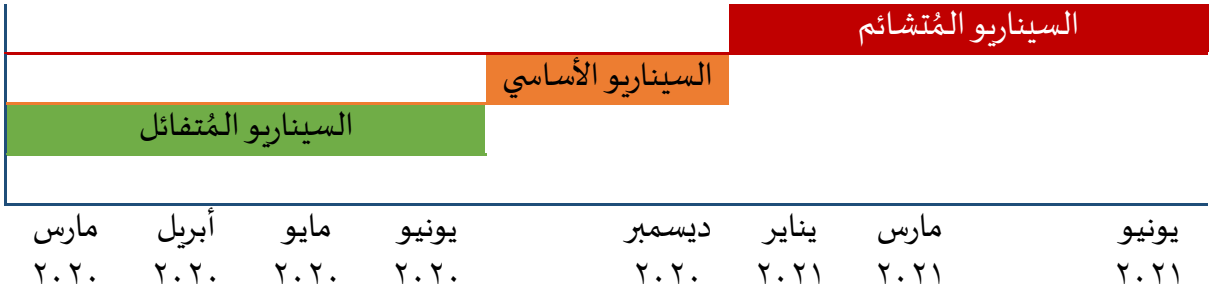

وتُفيد تقديرات **مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** – حسب أحدث إصداراتها (مارس ٢٠٢٠) – انخفاض مُعدّل نمو الاقتصاد العالمي إلى ٢,٤٪ عام ٢٠٢٠ (مُقابل توقّع سابق ٢,٩٪ قبل وقوع الأزمة)، مع توقّع مُعاودة الارتفاع إلى ٣,٢٥٪ عام ٢٠٢١ إثر تجاوز تداعيّات أزمة كورونا، واستعادة الاقتصاد العالمي عافيته مرّة أخرى.

وعلى مستوى الدول الرئيسية، فقد توقّعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراجُع أداء الاقتصاد الصيني بشكل ملحوظ لينخفض مُعدّل النمو عن ٥٪ عام ٢٠٢٠ مُقابل مُعدّل نمو مُتوقّع (٥,٧٪) قبل تفشي الأزمة، وليواصل الانطلاق بعد ذلك إلى ٦,٤٪ مع عودة دوران عجلة الإنتاج لمستوياتها السابقة. وبالمثل، توقّعت المُنظمة تراجُع مُعدّل نمو دول مجموعة العشرين (G20) والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصين كاليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، إلى ٢,٧٪ بدلاً من التوقّع السابق (٣,٢٪)، بسبب تأثر أسواقها المالية سلباً، وكذا قطاع السياحة والسفر وسلاسل التوريد.

ويُوضّح الشكل رقم (٤/١) التوقّعات الخاصة بمُعدّلات النمو على مستوى المناطق والدول الرئيسية وفقاً لتقديرات مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢١)، مع بيان تأثير أزمة فيروس كورونا على توقّعات الأداء في عام ٢٠٢٠.

شكل رقم (٤/١)
تطوّر مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي وبعض الدول والمناطق المُختارة وفقاً لتقديرات مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

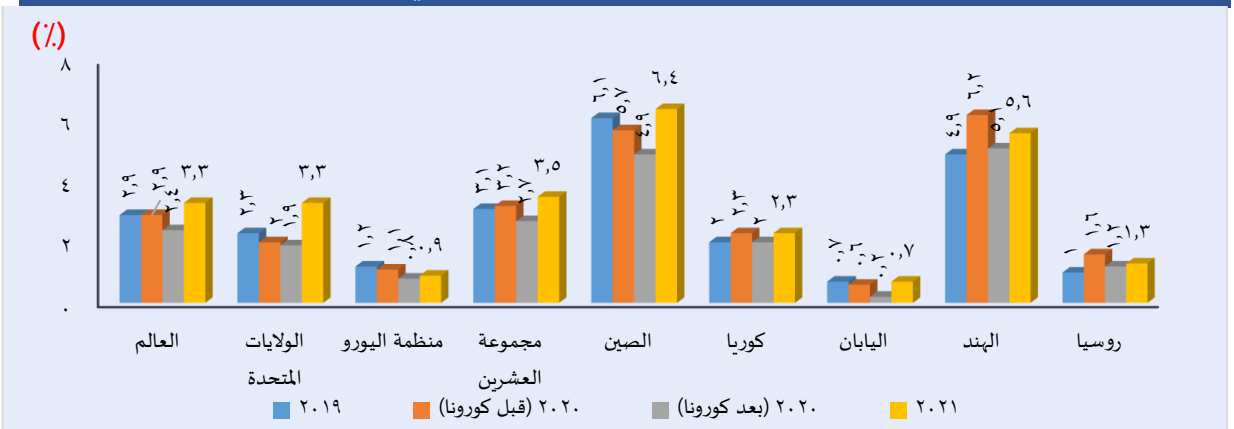

المصدر: OECD, Economic Outlook, March 2020

ويُوضّح الجدول رقم (٢/١) التأثيرات المُحتملة للجائحة على نمو الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٠ وفقاً لتقديرات المُؤسسات الدولية الأخرى، والتي تُشير إلى انخفاض حاد في توقّعاتها لمُعدّل نمو الاقتصاد العالمي بعد الأزمة مُقارنة بتوقّعاتها قبل الأزمة. حيث أشار صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في مطلع أبريل ٢٠٢٠ إلى توقّع انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة (٣٪) مُقارنة بتوقّع نمو ٣,٣٪ في يناير ٢٠٢٠.

جدول رقم (٢/١)
توقّعات المُؤسّسات والوكالات الدولية لتأثير أزمة فيروس كورونا على مُعدّل نمو الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٠ (وفقاً لأحدث التقديرات في أبريل ٢٠٢٠)

جهة الإصدار	قبل فيروس كورونا	بعد تفشي فيروس كورونا
صندوق النقد الدولي	٣,٣٪	-٣٪
Oxford Economics	٣,١٪	-٢,٨٪
كابيتال إيكونوميكس	٢,٨٪	-٣,٣٪
مُؤسّسة فيتش	٢,٥٪	-١,٩٪
معهد التمويل الدولي	٢,٦٪	-٢,٨٪

كذلك تُشير تقديرات **مُؤسّسة فيتش Fitch** إلى انخفاض مُعدّلات النمو لكافة الاقتصادات (المُتقدّمة والناشئة والنامية)، خيث خفّضت توقّعاتها لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٠ من ٢,٥٪ قبل جائحة كورونا إلى نحو (-١,٩٪) بعد الأزمة، تأثّراً بأزمة فيروس كورونا المُستجد.

كما يُشير تقرير **شركة ماكينزي** – بالتعاون مع مجموعة أكسفورد – إلى تراجُع مُعدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ الرُبع الرابع لعام ٢٠١٩ وحتى الربع الثاني لعام ٢٠٢٠ بنسبة ٤,٩٪ على مستوى العالم، و٨٪ للولايات المُتحدة، و٩,٥٪ لمنطقة اليورو، ونحو ٣,٣٪ للصين، مع استبعاد احتمال التعافي قبل الرُبع الأخير من العام الحالي (٢٠٢٠) أو الرُبع الأول من عام ٢٠٢١ [جدول رقم (٣/١)].

جدول رقم (٣/١)
تقديرات أثر تفشي فيروس كورونا على نمو الاقتصاد العالمي

المنطقة / الدولة	مُعدّل الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي (الربع الرابع ٢٠١٩ – الربع الثاني ٢٠٢٠) (٪)	مُعدّل التغيّر في نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال عام ٢٠٢٠ (٪)	تاريخ التعافي من الأزمة
العالم	-٤,٩	-١,٥	الرُبع الرابع ٢٠٢٠
الولايات المُتحدة	-٨	-٢,٤	الرُبع الرابع ٢٠٢٠
منطقة اليورو	-٩,٥	-٤,٤	الربع الأول ٢٠٢١
الصين	-٣,٣	-٠,٤	الربع الثالث ٢٠٢٠

المصدر: McKinsey & Oxford Economics, The Global Spread in Accelerating with More Reports of Local Transmission, March 2020

وتستند الصورة السلبية لنمو الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٠ - والتي عكستها تقارير المؤسسات الدولية المُشار إليها - عقِب تفشي أزمة فيروس كورونا إلى الاعتبارات التالية:

أولاً: اتساع خطر انتشار الفيروس من الصين إلى دول العالم:

ويؤكّد ذلك أنه حتى ٢٥ أبريل ٢٠٢٠، بلغ عدد الحالات المُصابة بفيروس كورونا المُستجد ما يربو على ٢,٩ مليون حالة طالت نحو مائتي دولة، وتصاعدت أعداد الوفيات لتتجاوز ٢٠٣ ألف حالة، بنسبة تناهز ٧٪ من جملة حالات الإصابة[١]، مع ملاحظة أنه في الوقت الذي يلوح في الأفق نجاح الصين في احتواء الأزمة وتراجُع أعداد الحالات المُصابة وحالات الوفيّات لتصل إلي نحو ٢,٨٪ و٢,٣٪ على التوالي من الإجمالي العالمي [ملحق رقم (م/١) وجدول رقم (٤/١) وشكل رقم (٥/١)]، مازال الوضع مُتفاقماً في عديدٍ من الدول، ويشهد تصاعُداً ملحوظاً، وبخاصة في الولايات المُتحدة وأسبانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا والمملكة المُتحدة، ومع مُلاحظة انتشار ٩٠٪ من حالات الإصابة بالفيروس في أوروبا والولايات المُتحدة، ونحو ٧٥٪ من الحالات في عشر دول، منها سِت دول أوروبية، بجانب الولايات المتحدة، والصين وإيران وتركيا [جدول رقم (٥/١)].

جدول رقم (٤/١)

تطوّر أزمة فيروس كورونا على المستوى العالمي (٢٢ يناير – ٢٥ أبريل ٢٠٢٠)

التاريخ	عدد حالات الإصابة	عدد حالات الوفيات	نسبة الوفيات/ الإصابة	نصيب الصين من	
				حالات الإصابة	حالات الوفيات
١/٢٢	٥٨٠	١٧	٢,٩٣	٩٨	١٠٠
٢/١٢	٥٩٢٨٧	١٢٦١	٢,١٣	٩٩,١	٩٩,٨
٢/٢٧	٨٣١١٢	٢٨٥٨	٣,٤٤	٩٤,٩	٩٧,٦
٣/١٩	٢٤٤٩٠٢	١٠٠٣٠	٤,١	٣٣,١	٣٢,٤
٣/٢٦	٥٣١٨٦٥	٢٤٠٧٣	٤,٥٣	١٥,٣	١٣,٧
٣/٣١	٨٥٨٣١٩	٤٢٣٠٢	٤,٩٣	٩,٥	٧,٨
٤/٣	١١١٦٦٦٢	٥٨٨٩١	٥,٣	٧,٣	٥,٦
٤/٦	١٣٤٩٠٥١	٧٤٦٧٨	٥,٥	٦,١	٤,٥
٤/٩	١٦٠٤٢٥٢	٩٥٧١٤	٦	٥,١	٣,٥
٤/١٢	١٨٥٢٣٦٥	١١٤١٩٦	٦,٢	٤,٤	٢,٩
٤/١٥	٢٠٨٣٣٠٤	١٣٤٦١٥	٦,٥	٤,٠	٢,٥
٤/١٨	٢٣٣٠٧٧١	١٦٠٠٤٧	٦,٩	٣,٧	٢,٩
٤/٢١	٢٥٥٦٧٢٠	١٧٧٦٧٥	٧	٣,٢٠	٢,٦
٤/٢٣	٢٧٢٢٨٥٧	١٩٠٩١٥	٧	٣	٢,٤
٤/٢٥	٢٩١٩٤٠٤	٢٠٣١٦٤	٧	٢,٨	٢,٣

المصدر: http//www.worldometers.info/coronavirus

(١) وبمقارنة سريعة بفيروس سارس والذي بدأ انتشاره أيضاً في الصين عام ٢٠٠٣، يتضح فداحة فيروس كورونا، حيث لم تتعد حالات الإصابة بفيروس سارس خلال الفترة (فبراير – يوليو) ٨٤٣٥ فرداً والوفيات ٨١٣ حالة، وتمت السيطرة على الوباء خلال فترة وجيزة نسبياً، واقتصر انتقال الوباء على هونج كونج وتايوان وسنغافورة ولم تتعد نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ٠,٥٪ في تايوان وسنغافورة، و١٪ في الصين، و ٢,٣٪ في هونج كونج.

Jong-walec, Warwick J. McKibbin, Brookings Institute, July 2003. Globalization and Disease: The Case of SARS.

شكل رقم (١/٥)
تطوّر أزمة كورونا في العالم و الصين (٢٢ يناير – ٢٥ أبريل ٢٠٢٠)

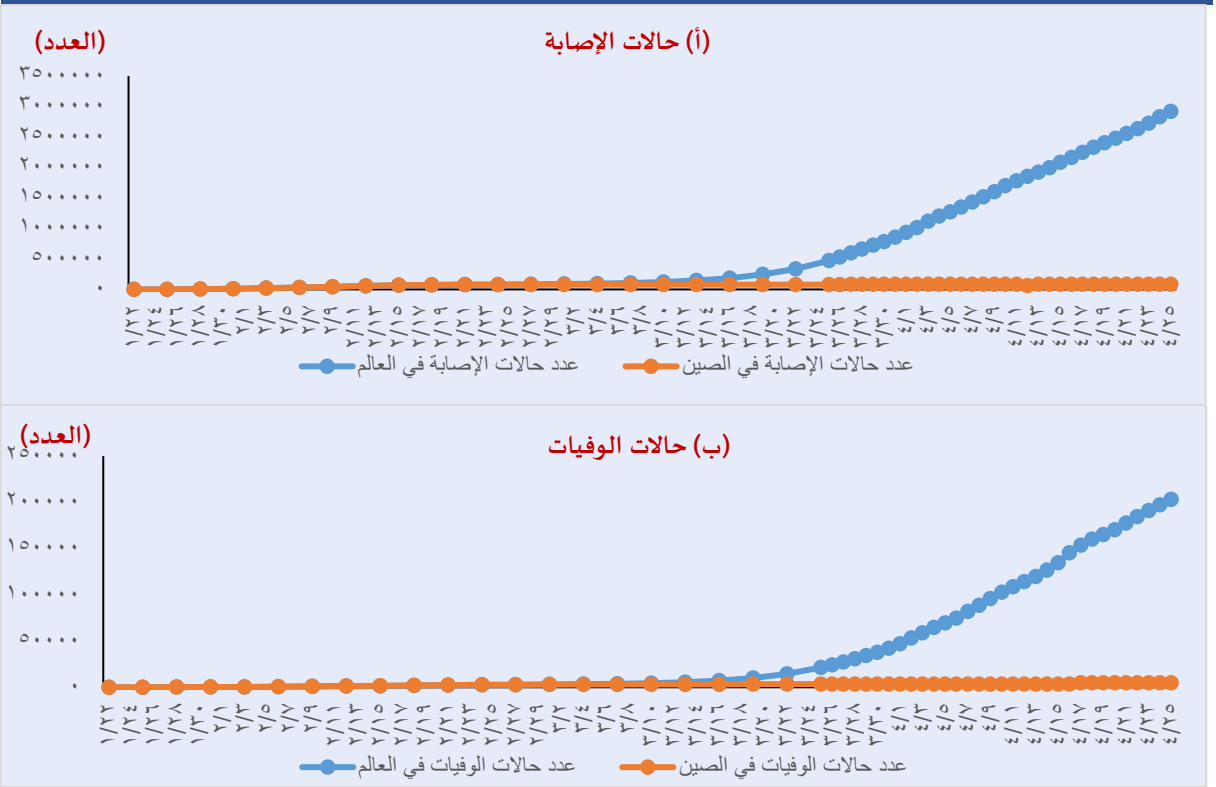

المصدر: http//www.worldometers.info/coronavirus

جدول رقم (١/٥)
أهم الدول المتضرّرة من فيروس كورونا (الموقف في ٢٥ أبريل ٢٠٢٠)

الدولة	حالات الإصابة (فرد)	(٪) من الإجمالي العالمي	حالات الوفيات (فرد)	حالات الوفيات (٪) من جُملة حالات الوفيّات	تاريخ ظهور أول حالة
الولايات المتحدة	٩٦.٦٥١	٪٣٢,٩	٥٤٢٥٦	٪٢٦,٧	يناير ٢٠٢٠
أسبانيا	٢٢٣٧٥٩	٪٧,٧	٢٢٩٠٢	٪١١,٣	٢٠٢٠/١/١٠
إيطاليا	١٩٥٣٥١	٪٦,٧	٢٦٣٨٤	٪١٣	٢٠٢٠/١/٢٩
فرنسا	١٦١٤٨٨	٪٥,٥	٢٢٦١٤	٪١١,١	٢٠٢٠/١/٢٣
ألمانيا	١٥٦٥١٣	٪٥,٤	٥٨٧٧	٪٢,٩	٢٠٢٠/١/٢٦
المملكة المتحدة	١٤٨٣٧٧	٪٥,١	٢٠٣١٩	٪١٠	٢٠٢٠/١/٣٠
تركيا	١٠٧٧٣	٪٣,٧	٤٦٣٢	٪٢,٣	٢٠٢٠/١/١٩
إيران	٨٩٣٢٨	٪٣,١	٥٦٥٠	٪٢,٨	٢٠٢٠/٢/١٨
الصين	٨٢٨١٦	٪٢,٨	٢٧٠٩	٪١,٣	٢٠١٩/١٢/٣١
روسيا	٧٤٥٨٨	٪٢,٥	٦٨١٠	٪٣,٣	٢٠٢٠/٢/٢٤
الجملة	٢٢٠.٦٤٤	٪٧٥,٤	١٧٢١٥٣	٪٨٤,٧	

المصدر: http//www.worldometers.info/coronavirus

وفي هذا السياق، يُقدّر صندوق النقد الدولي خسارة العالم جرّاء جائحة فيروس كورونا بنحو (١١) تريليون دولار في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وهو ما يُعادِل الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا واليابان معاً.

ثانياً: تنامي الأهمية النسبية للصين في الاقتصاد العالمي:

تلعب الصين دوراً كبيراً ومتزايداً في الإنتاج العالمي والتجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي وانتقالات الأفراد مما يُضاعِف من المخاطر التي تتعرّض لها الدول التي تتمتع بعلاقات اقتصادية قوية مع الصين جرّاء تأثّر الاقتصاد الصيني بأزمة فيروس كورونا حتى لو لم تدم الأزمة طويلاً [شكل رقم (٦/١)].

شكل رقم (٦/١)

تطوّر الأهمية النسبية للصين في الاقتصاد العالمي

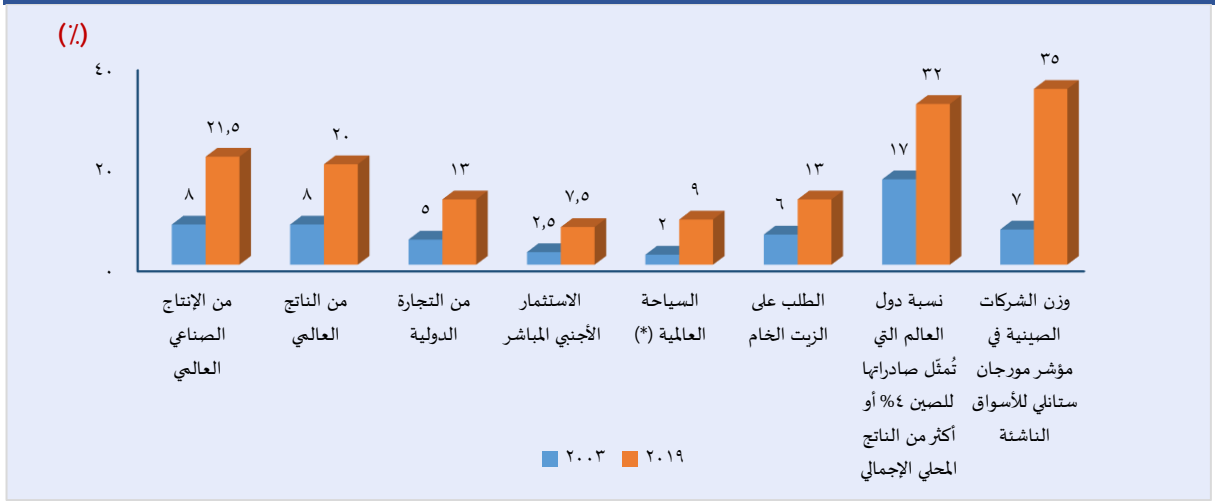

(*) من ٣٥ مليون سائح في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٧٧ مليون عام ٢٠١٩.

المصادر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مُؤتمر الأمم المُتحدة للتجارة والتنمية (الإنكتاد)، بلومبرج.

ومما يُعمّق من تأثير الصين في الاقتصاد العالمي تنامي طلبها على الزيت الخام وعديدٍ من المعادن والخامات الأساسية بالأسواق الدولية، مثل الألومونيوم والنحاس والنيكل والزنك والرصاص والمطاط الطبيعي. وكما هو موضّح بالشكل رقم (٧/١)، فقد زادت حصّة الصين من الطلب العالمي على هذه الخامات الاستراتيجية أضعافاً مُضاعفة خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٩).

شكل رقم (٧/١)

تطوّر حصّة الصين من الطلب العالمي على الخامات الاستخراجية

المصدر: WB,OECD, Economic Outlook Database, Oct.2019

وعلى الجانب الآخر، تتمتّع الصين بمكانة مُتميّزة في أسواق تصدير مُدخلات الإنتاج، حيث تُغذّي دول العالم بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٢٪ من جملة هذه المُدخلات، وترتفع نسبة مساهمتها في مُدخلات

إنتاج بعض الدول إلي ٥٠٪ أو أكثر، وتصل - على سبيل المثال - في حالة مُدخلات قطاع المنسوجات باليابان إلي ٧٠٪ [جدول رقم (٦/١)]. ولذلك، يترتب على تراجُع الإنتاج في الصين إيقاع الضرر بالدول المُعتمدة عليها في تدبير مُستلزمات إنتاجها الأساسية مما يدفعها إلي مراجعة خططها الإنتاجية، والاتجاه إلى نقل مصانعها المتوطنة في الصين لدول أخرى، وخصوصاً مع تقلّص مناطق التجارة الدولية الحرّة التي طالما انتفعت منها الصين[١].

جدول رقم (٦/١)

حصّة الصين من صادرات مُدخلات الإنتاج في الأسواق العالمية

(٪) [*]

السلعة	العالم	الولايات المتحدة	كندا	كوريا الجنوبية	فيتنام	اليابان
المنسوجات	٣٢	٥٩	٥٣	٥٧	٥٨	٧٠
المنتجات التقنية	٢٨	٥٢	٤٧	٤٩	٤١	٥٥
الأجهزة الكهربائية	٢١	٥٠	٣٧	٤٨	٤٣	٦٣
المنتجات المعدنية	١٩	٣٦	١٨	٤٠	٣٩	٤٣

(*) تمثل نسبة مُدخلات الإنتاج الواردة من الصين لإجمالي واردات القطاع في كل دولة.

المصدر: McKinsey Global Institute, MIC Market, Deutche Bank, OECD

ثالثاً: وهن الاقتصاد العالمي وعدم قدرته على المُواجهة الفاعلة لأزمة فيروس كورونا:

تعكس المُؤشّرات الدولية تراخياً واضحاً في النمو عام ٢٠١٩ مقارنة بالوضع الذي كان سائداً في عام ٢٠١٣[٢] حيث تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي من ٤,٦٪ إلي ٢,٩٪، ومعدل نمو التجارة الدولية من ٨٪ إلي ١,٢٪.

وقد ساهمت ظروف وهن الاقتصاد العالمي - والذي يُعاني من تراكُم ديونه لتتخطي ثلاثة أمثال ناتجه الإجمالي – في إضعاف قدرة الدول على التصدي بكفاءة وفاعلية عالية لتداعيّات أزمة فيروس كورونا. فقد بدت عاجزة عن تدبير الاحتياجات الطبية العلاجية والوقائية بالقدر المناسب، وتجلى ذلك في نقص أعداد الأسِرّة بالمستشفيات المتخصّصة، وأجهزة التنفس الصناعي، والكمامات والقفازات الواقية من انتقال العدوى، وعدم اكتشاف اللقاحات المُحصّنة ضد الفيروس حتى الآن، فضلاً عن النقص الشديد في أعداد الأطباء المتخصّصين في مجال المُعالجة من الفيروسات، والاضطرار إلى الاستعانة بالأطباء المُحالين للمعاش وطلاب السنوات النهائية بكليات الطب، وطلب العون من الدول الأخرى، ويُضاف إلى ما تقدّم، قصور الموارد المالية اللازمة لتوفير حُزم تيسيرية للمنشآت والشركات المُتضرّرة من توابع الأزمة بسبب تنامي عجز الموازنة العامة، علاوة على التشكّك في نجاح السياسة النقدية في زيادة فاعلية التيسير

(١) فعلى سبيل المثال، تعرّضت شركات أمريكية عديدة، مثل أبل وشيفروليه وأديداس لخسائر جمّة بسبب نقص المبيعات من مصانعها المُتوطنة بالصين مما يدفعها للتفكير في نقل هذه المصانع لدول أخرى، وما يعنيه ذلك من إعادة توزيع خريطة الاستثمار العالمي.

(٢) حدث وباء فيروس إيبولا في هذا العام (٢٠١٣)

المالي للأنشطة الاقتصادية بالدرجة المنشودة نظراً لانخفاض سعر الفائدة الجاري لمستويات متدنّية لا يُجدى معها مزيد من التخفيض في تحريك عجلة الإنتاج.

وفي ضوء ما تقدّم، لا غرو أن جاءت تصريحات المؤسسات الدولية متوافقة بشأن تراجُع أداء الاقتصاد العالمي لحين اجتياز هذه الأزمة والتعافي منها مع تفاوت الأثر السلبي على النمو الاقتصادي من دولة لأخرى بحسب الظروف الاقتصادية الخاصة بكلٍ منها، ومدى انخراطها في الاقتصاد العالمي، ودرجة تأثّرها بتداعيّات الأزمة والسرعة والفاعلية التي يتم أو سيتم على أساسها التعافي منها ومن تبِعاتها.

٢/١ حركة التجارة الدولية

أفادت تقديرات مؤسسات التمويل الدولية اتجاه مُعدلات نمو التجارة العالمية للانكماش إلي مستويات لم يشهدها الاقتصاد الدولي منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، حيث سجّل معدل النمو تراجُعاً من ٣,٩٪ عام ٢٠١٨ إلي ١,٤٪ عام ٢٠١٩، كما ورد بتقارير البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويرجع هذا التردي في حركة التجارة العالمية إلي مجموعة أسباب أهمّها ما يلي:

- الانخفاض الحاد في إنتاج السلع الرأسمالية والوسيطة في دول مجموعة العشرين.
- تباطؤ عمليات الاستثمار في أوروبا وآسيا نتيجة تراخي الطلب على السيارات والمنتجات الصناعية عالية التقنية.
- توسّع شركاء التجارة في تطبيق التدابير الحمائية من منطلق المعاملة بالمثل، مما أسفر عن خسارة قدّرت بنحو ١٠ تريليون دولار عام ٢٠١٨، وبما يعادل نحو ٧٪ من التدفقات التجارية العالمية.
- تصاعُد التوتّرات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وبين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، وكذلك بين اليابان وكوريا الجنوبية

أما حركة نمو التجارة الدولية في عام ٢٠٢٠، فقد مالت تقديراتها إلى التفاؤل قبل ظهور فيروس كورونا، حيث توقع صندوق النقد الدولي بلوغ معدل النمو ٢,٩٪. وجاءت تقديرات البنك الدولي مُؤيّدة لهذا الاتجاه التصاعدي ولكن بصورة أكثر تحفّظاً بتوقعها لمعدل نمو في حدود ١,٩٪، وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي بدت أكثر تشدّداً، بتبنّيها مُعدّل نمو ١,٦٪ [شكل رقم (٨/١)].

شكل رقم (٨/١)

تقديرات مُعدلات نمو التجارة العالمية قبل أزمة فيروس كورونا

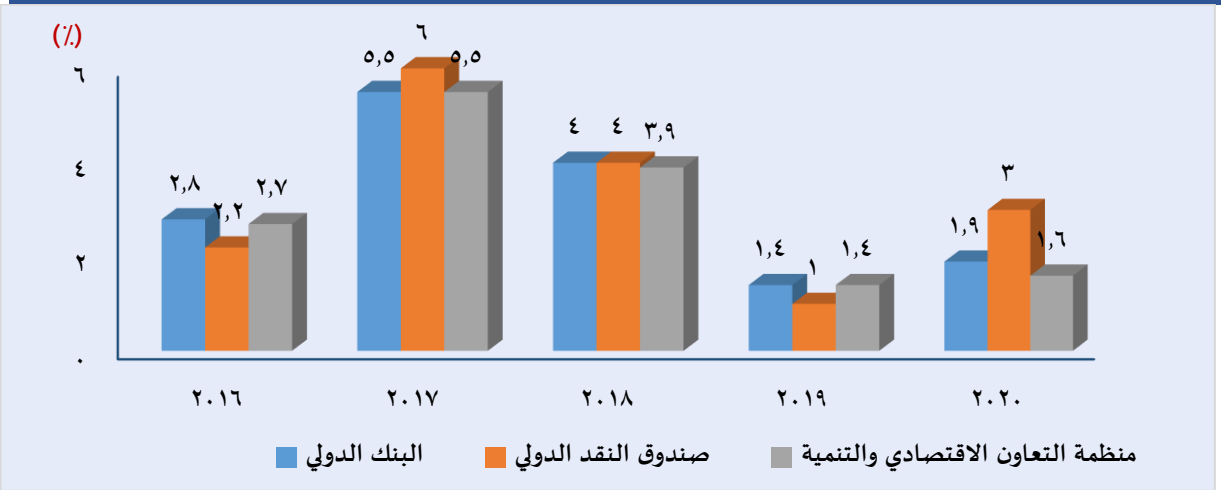

المصدر: WB, Global Economic Prospects, Jan. 2020, IMF, World Economic Outlook, Jan, 2020, OECD, Economic Outlook, Nov, 2019.

أما **مؤتمر الأمم المُتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)**، فقد احتلت توقّعاته مركزاً وسطاً، حيث قدّر معدل نمو التجارة العالمية في حدود ٢,٣٪ في عام ٢٠٢٠.

وقد استندت التقديرات سالفة الذكر في نزعتها التفاؤلية – قبل وقوع أزمة فيروس كورونا – إلي الافتراضات التالية:

- تحسّن العلاقات التجارية الدولية، مع انحسار الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين على وجه الخصوص[1].
- استقرار الأسواق المالية، مع تنامي القدرة على احتواء المخاطر التي تتعرّض لها.
- الخروج السلِس للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في إطار يتسم بالشفافية، مع وضوح العلاقات المستقبلية بين الطرفين.

وقد جاءت أزمة فيروس كورونا لدحض الافتراضات السابقة، إذ سرعان ما تفاقمت الأزمة في غضون أسابيع قليلة واستشرت تداعيّاتها لتُصيب كافة الأسواق المالية والتجارية، الأمر الذي دعا المؤسسات الدولية لمراجعة توقعاتها بشأن مُعدّلات نمو التجارة العالمية عام ٢٠٢٠، فأفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية احتمال هبوطها إلي ٠,٩٪، وذهب مُؤتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية إلى أبعد من ذلك، وتوقّع مُعدّل نمو أكثر انخفاضاً في حدود ٠,٦٪ [شكل رقم (٩/١)].

شكل رقم (٩/١)

تقديرات معدل نمو التجارة العالمية قبل أزمة فيروس كورونا وبعد وقوعها، ٢٠٢٠

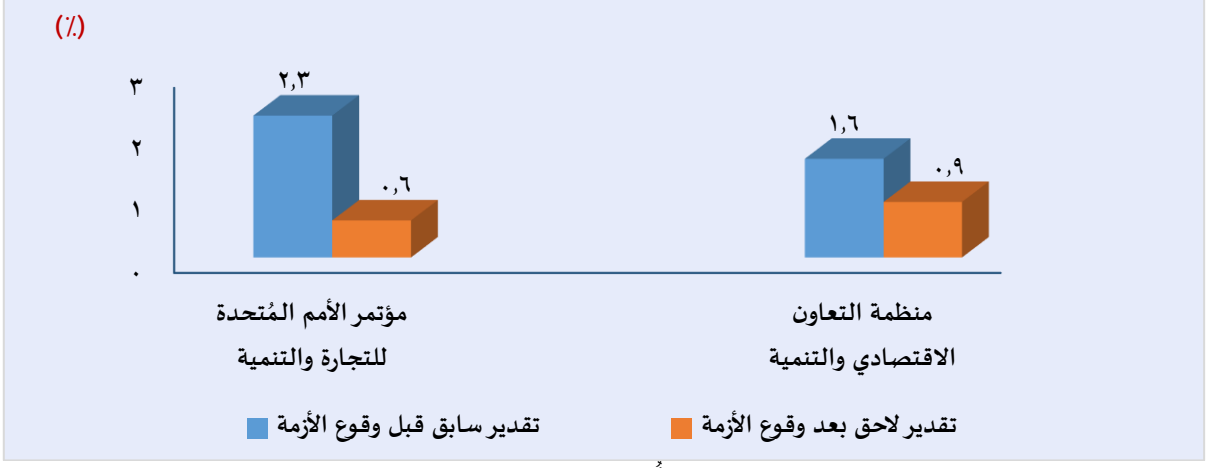

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مُؤتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٢٠.

وقد أُعلِن في مؤتمر الانكتاد الذي عُقِد في جنيف في مطلع شهر مارس أن قطاعات كاملة من الاقتصادات الوطنية أغلقت أو تضرّرت بصورة مُباشرة بوقف الأنشطة. وتوقّعت المُنظمة أن تنخفض المُبادلات التجارية في عام ٢٠٢٠ بشكل حاد في جميع مناطق العالم، وكافة القطاعات بما يُعادِل ٣٢٪ أو أكثر من إجمالي المُبادلات، مما يُعرّض الاقتصاد العالمي لاضطرابات عنيفة يلوح معها في الأفق بوادر ركود اقتصادي عام، وعلى مستوى الصناعات التحويلية. وتوقّعت المُنظمة انخفاض الصادرات العالمية بما

(١) أسفرت المفاوضات بين الولايات المتحدة والصين منذ منتصف أكتوبر ٢٠١٩ عن إمكانية الوصول إلي اتفاق مشترك مُفاده التراجع الجزئي للتدابير الحمائية من قِبَل الولايات المتحدة مقابل التزام الصين بالتوسع في استيراد سلع وخدمات أمريكية بما قيمته ٢٠٠ مليار دولار في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وتعزيز الملكية الفكرية، وتحرير بعض الخدمات المالية.

قيمته ٥٠ مليار دولار خلال شهر فبراير ٢٠٢٠ بسبب أزمة فيروس كورونا، وتضُم الصناعات الأكثر تضرّراً الأدوات الدقيقة والآلات والمُعدّات والسيارات وأجهزة الاتصالات، وذلك بسبب نقص الطلب العالمي واضطراب أسواق المُعاملات التجارية الدولية، وهو ما يُستدل عليه من مُؤشّرات مُديري المُشتريات[١].

وبوجه عام، تفيد المقارنة بين معدلات نمو الاقتصاد العالمي والمعدلات المُناظرة لنمو التجارة الدولية أمرين:

الأمر الأول: وجود علاقة ارتباط قوية بينهما – صعوداً وهبوطاً.

الأمر الثاني: زيادة حساسية حركات التجارة الدولية للتغيّرات المُقابلة في النمو الاقتصادي، ففي فترات الانكماش الاقتصادي، يتراجع التبادل التجاري بنسبة أكبر، وكذلك في حالة النمو الاقتصادي، يكون تحسّن المُبادلات التجارية بنسبة أكبر، الأمر الذي يُفسّر التقلّبات الكبيرة نسبياً التي تشهدها حركة التبادل التجاري الدولي مع المُستجدات التي تطرأ على نمو الناتج العالمي، وهو ما يبدو جلياً من تبِعات أزمة فيروس كورونا [جدول رقم (٧/١)].

جدول رقم (٧/١)

العلاقة الارتباطية بين مُعدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية

معدلات النمو (٪)	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الاقتصاد العالمي	٣,٦-٣,٥	٣,٣	٣,٧	٣,٦	٢,٩	٢,٤
التجارة الدولية	٢,٧	٢,٥-٢,٢	٥,٥	٤-٣,٧	١,٤-١	٠,٩-٠,٦

المصدر: البنك الدولي – صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مُؤتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية (الإنكتاد)، أعوام مختلفة.

(١) سجّل مُؤشّر المُشتريات التصنيعية في الصين تراجُعاً كبيراً خلال شهر فبراير ٢٠٢٠ بلغ حوالي ٢٠ نقطة، وهو أدنى مستوى لم يشهده المُؤشّر مُنذ تسجيله عام ٢٠٠٤، وهو يُناظِر انخفاضاً في الإنتاج بنسبة ٢٪ سنوياً، ويُعد الاتحاد الأوروبي من أكثر المناطق تضرّراً (١٥,٥ مليار دولار)، ثم الولايات المُتحدة (٥,٨ مليار دولار)، واليابان (٥,٢ مليار دولار). وكذلك، أفاد مُؤشّر IHS MARKIT المُجمّع لمُديري المُشتريات بمنطقة اليورو انخفاض درجة المُؤشّر في شهر مارس ٢٠٢٠ إلى مُستوى مُتدني (٣١,٤ نقطة) مُسجّلاً أكبر تراجُع في شهر واحد (٥١,٦ نقطة في فبراير). وبالمثل، أظهر مُؤشّر جي بي مورجان المُركّب – والخاص بالإنتاج الصناعي والطلبيّات الجديدة – انخفاضاً إلى مُستوى ٤٦,١ درجة في فبراير ٢٠٢٠، بالمُقارنة بـ ٥٢,٢ نقطة في يناير من العام ذاته، مُسجّلاً أدنى مستوى منذ شهر مايو ٢٠٠٩.

٣/١ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

جاءت تقديرات الانكتاد والبنك الدولي مُتحفّظة إلى حد كبير في شأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعكست اتجاهاً نزولياً منذ عام ٢٠١٥، وهو عام الذروة الذي تخطت فيه هذه الاستثمارات ٢ تريليون دولار. وقد توقعت المؤسسات الدولية تراجُع حجم هذه التدفّقات بنسبة طفيفة حوالي ١,٣٪ في عام ٢٠١٩ لتسجّل نحو ١,٣٩ تريليون دولار مقابل ١,٤١ تريليون دولار في العام السابق (٢٠١٨)، وذلك على خلفية ضعف أداء الاقتصاد العالمي واستمرار فرض القيود التجارية الحمائية [شكل رقم (١٠/١)].

شكل رقم (١٠/١)
تطوّر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

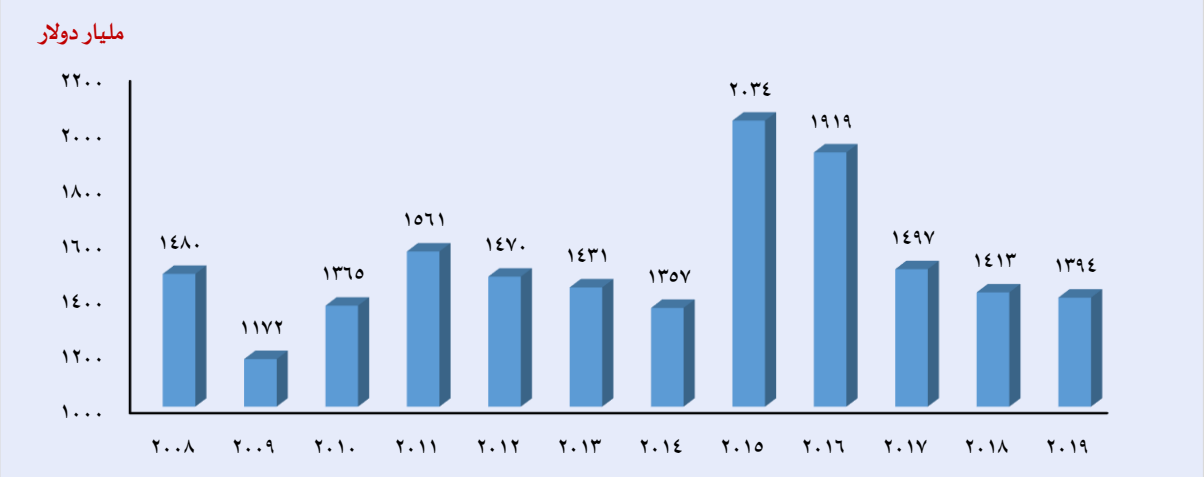

المصدر: UNCTAD Stata، UNCTAD Investment Trends Monitor, Jan, 2020.

وقد توقّع مُؤتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية تحسّن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، بنسبة زيادة سنوية ٥٪، غير أن تداعيّات أزمة فيروس كورونا دفعت المنظمة – في تقريرها الصادر في ٨ مارس ٢٠٢٠ – إلي الإعلان عن احتمال تراجُع معدل نمو هذه التدفقات بنسبة ٥٪ حال إمكان السيطرة على تفشي فيروس كورونا بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٠، واحتمال زيادة هذه النسبة لتصل إلى ١٥٪ حال استمرار الأزمة وتأثيراتها السلبية حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

وقد استندت التقديرات سالفة الذكر إلي البيانات التي أوردتها أكبر ٥٠٠٠ شركة دولية النشاط عن أرباحها المستقبلية، وأفادت تراجُعها بنسبة ٩٪ بعد وقوع الأزمة عما كان متوقعاً سلفاً قبل وقوعها، وذلك على مستوى العالم، وبنسبة ٦٪ في الاقتصادات المُتقدّمة، و١٦٪ و١٠٪ في الاقتصادات النامية والناشئة على التوالي [جدول رقم (٨/١)].

جدول رقم (١/٨)
نسبة الانخفاض المتوقّعة في أرباح الشركات دولية النشاط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المنطقة/ العالم	(٪) الفائض الموجّه للاستثمار الأجنبي المباشر	(٪) الخسارة المتوقعة في العائد بسبب أزمة فيروس كورونا
العالم	٥٢٪	- ٩٪
الاقتصادات		
- المُتقدّمة	٦١٪	- ٦٪
- الناشئة	٩٣٪	- ١٠٪
- النامية	٤٠٪	- ١٦٪
أفريقيا	٢٧٪	- ١٪
آسيا	٤١٪	- ١٨٪
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٤٣٪	- ٦٪

المصدر: UNCTAD, Investment Trends Monitor, March 2020.

وفي تطوّر لاحق، وعقب اشتداد أزمة فيروس كورونا، راجعت الانكتاد تقديراتها السابقة، وفي ضوء ما أعلنته الشركات دولية النشاط من تعرّضها لخسائر جسيمة تحول دون مواصلة تنفيذ خططها الاستثمارية بالوتيرة السابقة، مع توقع ٦١٪ من هذه الشركات انخفاض أرباحها بنسبة تربو على ٣٠٪ خلال عام ٢٠٢٠ (مقابل النسبة السابق تقديرها بـ ٩٪).

وإزاء ذلك، أعلنت "الإنكتاد" احتمال انخفاض حجم التدفّقات الاستثمارية بنسب تتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪ بحسب المدى الزمني المتوقع للتعافي من أزمة فيروس كورونا المُستجد [شكل رقم (١/١١)].

شكل رقم (١/١١)
توقعات معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بحسب تطوّرات أزمة فيروس كورونا

السيناريو اللاحق (٢٦ مارس) | السيناريو السابق (٨ مارس)

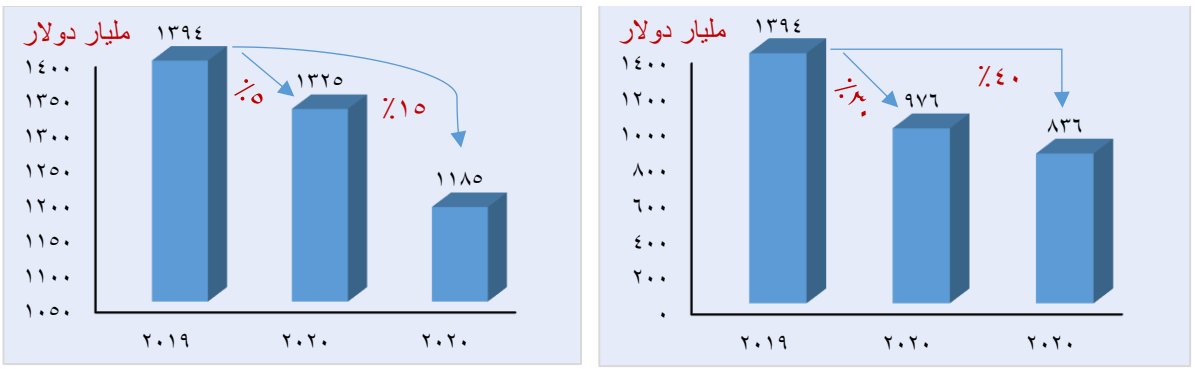

المصدر: UNCTAD, Investment Trends Monitor, March 2020.

ويشير التقرير إلي أن القطاعات الأكثر تضرّراً من أزمة فيروس كورونا تشمل الطاقة، والمواد الأساسية والسياحة والسفر، وصناعة السيارات، والصناعات عالية التقنية.

وبوجه عام، مالت التوقّعات إلى تراجُع تدفق الاستثمارات الأجنبية بدرجة أكبر للبلاد الأكثر تضرّراً من الأزمة، كما سيتأثّر بها الجميع نتيجة تباطؤ التجارة العالمية وتعطّل سلاسل التوريد الدولية، مما ينعكس سلباً على قُدرة الدول على سد الفجوة التمويلية في إطار استهداف نمو اقتصادي مُرتفع ومُستدام.

٤/١ الأسواق المالية:

تشهد الأسواق المالية في كافة الاقتصادات ارتباكاً في ظل تخفيض تقييمات حقوق الملكية مع تراجُع درجة التفاؤل بشأن الإيرادات المتوقّعة وسط التوتّرات التجارية القائمة وتوقّعات تباطؤ النمو العالمي، فضلاً عن تأثير التعديلات التي أُجريت على السياسة النقدية عبر البنوك المركزية الرئيسية في العالم.

وقد أدى تزايد عمليات بيع الأسهم في الاقتصادات المُتقدّمة إلي تحوّل المستثمرين عن توظيف أموالهم في البورصات والسعي إلى ملاذ آمنة مما أثّر سلباً على عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، وشهدت الأسهم والسندات تراجُعاً في عائداتها لمستويات غير مسبوقة خلال عام ٢٠١٩[١].

وبالمثل، تراجع نشاط أسواق الأسهم والسندات في الاقتصادات الناشئة والنامية على حد سواء، مع ارتفاع المخاطر، وسجّلت عملات دول عديدة انخفاضاً في قيمتها مقابل الدولار تأثّراً بالأزمة[٢].

وقد أثار انتشار فيروس كورونا اضطرابات واسعة في الأسواق المالية، وضاعف من اعتبارات الحيطة والحذر لدى المتعاملين زيادة درجة المخاطر وعدم التيقن بالتطوّرات المُحتملة. وقد أسفر ذلك عن تراجع شديد في حجم التداولات وانخفاضات متتالية في أسعار أسهم الشركات المُقيّدة بالبورصة، مع تسارُع عملية البيع، تفضيلاً للسيولة وتفادياً لمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في ضوء تداعيّات الأزمة وزيادة مديونيات الشركات[٣]، وانخفاض التصنيف الائتماني للسندات المصدرة OECD, Corona Virus, The World Economy at Risk, (2 March 2020). وعلى الرغم من أن سندات الخزانة الأمريكية المُدعمة حكومياً تُعد ملاذاً آمناً في أوقات التقلبات وظروف عدم التأكد، إلا أن عوائدها شهدت انخفاضاً غير مسبوق إلي أقل من ١٪ بحلول منتصف مارس ٢٠٢٠[٤]، وكذلك شهد عائد السندات الحكومية طويلة الأجل (١٠ سنوات) للاقتصادات الأخرى اتجاهاً نزولياً مُماثلاً خلال الشهور الأولى للأزمة.

وتفيد المؤشرات الدولية تواصُل الانخفاضات بصورة متتالية حتى نهاية مارس ٢٠٢٠ في أغلب أسواق المال العالمية بسبب تبِعات تفشي فيروس كورونا (انخفاض أسعار الأصول – ضعف الطلب وركود

---

(١) بلغ حجم السندات سلبية العائد التي شهدت هبوطاً حاداً بسبب تأثير فيروس كورونا نحو ٨,٧ تريليون دولار، وبلغت قيمة أصول السيولة في الأسواق بعد تدافُع المُستثمرين نحو الأصول الآمنة نحو ٣,٨ تريليون دولار. وخلال الفترة من ٢٠٢٠/٢/٢٠ وحتى ٢٠٢٠/٣/٣١ قُدّرت المبالغ التي سحبها المُستثمرون من سندات الشركات نحو ٤٣ مليار دولار.

المصدر: Economic Policy Institute, 2020.

(٢) انخفض اليورو مُقابل الدولار بنسبة ٣,١٪ مُنذ بداية الأزمة وحتى نهاية شهر مارس، كما تراجع البات التايلاندي بنسبة ٨,٨٪ منذ تفشي فيروس كورونا، ويُعتبر الدولار الأسترالي والنيوزيلاندي أكثر العملات تأثّراً بالأزمة لارتباطهما ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الصيني، وسجّلا نسبة انخفاض ١٢,٨٪ و١٠٪ على التوالي، وسجّلت عملات أخرى انخفاضاً تراوح بين ٥٪ و٧٪ (مثل الريال البرازيلي ٦,٧٪، الراند بجنوب إفريقيا ٦,٥٪، البيزو التشيلي ٥,١٪).

(٣) قدّر حجم الديون في الأسواق الناشئة بنحو ٥,٣ تريليون دولار، (Economic Policy Institute, 2020).

(٤) إزاء ذلك، قام الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس لتتراوح بين ١٪ و١,٢٥٪. وبالمثل، عمد البنك المركزي الصيني إلى خفض سعر الفائدة على الودائع متوسطة الأجل بمقدار عشر نقاط أساس، وزيادة السيولة النقدية لتخفيف الأثر السلبي لركود الأسواق ودعم الشركات المُتضرّرة من الأزمة.

السوق – تزايد أزمة الديون)، ومن المتوقّع استمرار حالة عدم استقرار هذه الأسواق لفترة قادمة لحين إحكام السيطرة على الأزمة واحتوائها [جدول رقم (٩/١)].

جدول رقم (٩/١)
أهم مؤشرات أسواق المال العالمية
خلال الفترة (٢٠١٩/١١/١ – ٢٠٢٠/٣/٣١)

المؤشر	نوفمبر ٢٠١٩	ديسمبر ٢٠١٩	يناير ٢٠٢٠	فبراير ٢٠٢٠	مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢٠
ستاندرد أند بورز SPX500	٣٠٦٢,٣	٣١٠٩	٣٢٥٦	٣٢٤٧	٣٠٦٦	٢٦٢١
داو جونز الصناعي DJI30	٢٧٣٦٧	٢٧٦٧٢	٢٨٩١١	٢٨٣٦٤	٢٦٦٧٥	٢٢٢٨٣
سوق فرانكفورت (ألمانيا) DAX30	٧٢٨٨	٧٢٥٢	٧٥٩٢	٧٣٣١	٦٦٣٩	٥٦٠٨
سوق لندن FTSE100	٧٢٨٩	٧٢٧٤	٧٦٠٤	٧٣١٧	٦٦٤٤	٥٦٠٥
سوق هونج كونج (مؤشر هانج سينج) HIS	٢٧٠٤٠	٢٦٤٤٥	٢٨٢١٧	٢٦٢٦٦	٢٦١٤٣	٢٣٦٣١
السوق الأسترالي ASX200	٦٦٤٥	٦٨٥٠	٦٦٨٦	٦٩١٥	٦٢٧٢	٥٠٧٠
السوق السويسري SMI	١٠٢١٩	١٠٥١١	١٠٥٩٨	١٠٦١٨	٩٩٩٩	٩٢٧٥
سوق أمستردام (هولندا) AEX	٥٧٩	٥٩٨	٦٠٥	٥٨٩	٥٣٣	٤٨٢
ناسداك (١٠٠) NDX100	٨١٢١	٨٣١٥	٨٧٨٨	٩١٣٠	٨٣٧٧	٧٩٢٨

المصدر: Tradingview.com/Markets

١/٥ اتجاهات التضخّم:

أدى ضعف النشاط الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٩ إلى انخفاض مُعدّل التضخّم إلى أقل من المستويات المرغوبة في الاقتصادات المُتقدّمة، وإلى أقل من المتوسطات الفعلية السائدة في الاقتصادات الناشئة والنامية، مدفوعاً بنقص الطلب العالمي وتراجُع أسعار المعادن والطاقة، مع بعض الاستثناءات في الدول التي ترتب على تدهور قيمة عملتها ارتفاع الأسعار المحلية، مثل الأرجنتين، والدول التي عانت من نقص حاد في السلع الأساسية، مثل فنزويلا.

ووفقاً لمؤشرات المؤسسات الدولية، فقد كان متوقعاً أن تعاود معدلات التضخم الارتفاع في عام ٢٠٢٠ مع تصاعد التوترات التجارية [جدول رقم (١/١٠)].

جدول رقم (١/١٠)
تطوّر متوسطات مُعدّلات التضخم (٢٠١٧ – ٢٠٢٠)

(٪)

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
العالم	٣,٢	٣,٦	٣,٤	٣,٦
الاقتصادات المُتقدّمة	١,٧	٢	١,٥	١,٨
الاقتصادات الناشئة والنامية	٤,٣	٤,٨	٤,٧	٤,٨

المصدر: IMF, World Economic Outlook, Oct, 2019, Jan, 2020. ،OECD, Economic Outlook, March,2020.

ومع انتشار أزمة فيروس كورونا، تباينت التوقعات بشأن انعكاساتها على مستويات الأسعار، فقد توقع البعض أن تكون للأزمة آثار تضخّمية بسبب النقص الحاد في المعروض السلعي في حين توقع البعض الأخر، آثاراً انكماشية مردّها التراجُع الشديد في الطلب بسبب الركود الاقتصادي. والغالب، أن معظم التوقعات جنحت إلي تبنّي الاتجاه الانكماشي في ظل انخفاض أسعار السلع، وخاصة السلع الصناعية المرتبطة بدورة الإنتاج، تأثّراً بالظروف الراهنة التي تمر بها الصين وهي أكبر مُستورد للنفط، كما تستورد وحدها ما يقرب من ٥٠٪ من كافة المعادن الصناعية.

والواقع أنه – مع استمرار تفشي فيروس كورونا في أوروبا – تراجع مُعدّل التضخم في دول منطقة اليورور إلي ٠,٧٪ بنهاية شهر مارس ٢٠٢٠. مقارنة بنحو ١,٢٪ في فبراير من العام ذاته بسبب انخفاض مستويات الطلب وموجة إغلاق المنشآت وتدابير التباعد الاجتماعي للحد من انتشار الفيروس.

وقد توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها الصادر في مارس ٢٠٢٠ انخفاض معدلات التضخّم في الدول الأعضاء بالمُنظمة بمقدار ٠,٢٥ نقطة خلال عام ٢٠٢٠، وبما يزيد عن ذلك في الدول الأخرى غير المنتمية للمنظمة حال كون الانكماش الاقتصادي محدوداً نتيجة قِصَر انتشار أزمة فيروس كورونا على الزمن القصير، ومع احتمال انخفاض مُعدّل التضخّم بمقدار ٠,٦ نقطة حال انتشار الفيروس على نطاق واسع وامتداد فترة التعافي.

٦/١ الأسعار العالمية للطاقة والمعادن الأساسية والسِلع الزراعية الغذائية

- **أسعار الزيت الخام:**

شهدت الأسعار العالمية للزيت الخام تراجُعاً مُستمراً منذ مطلع عام ٢٠٢٠، وبلغ السعر أدنى مستوى له في ٢٠٢٠/٣/٩ – وهو ما يُعرف بيوم الاثنين الأسود – حيث هبط السعر بنسبة ٣٣٪ من ٤٥,٣٧ دولار/برميل، إلى ٣٤,٣٦ دولار/برميل، وهو حدث لم يتكرّر منذ عام ١٩٩١. وقد واصل سعر الزيت الخام انخفاضه بعد ذلك حتى هبط إلى ٢٤,٧٤ دولار/برميل في أول أبريل ٢٠٢٠ [شكل رقم (١٢/١)].

شكل رقم (١٢/١)
تطور الأسعار العالمية للنفط (خام برنت)

المصدر: www.oilprice.com

شكل رقم (١٣/١)
تطوّر إنتاج الزيت الخام
خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠١٩)

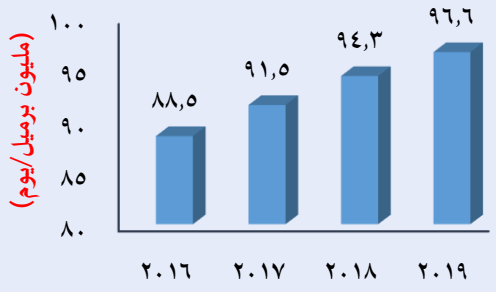

المصدر: مُنظمة أوبك.

ويأتي هذا التراجُع الشديد في الأسعار العالمية للزيت الخام كمُحصّلة لتأثير عاملين، أولهما: زيادة المعروض من الزيت الخام في الأسواق العالمية من قبل المنتجين الرئيسيين للنفط (السعودية وروسيا)، مما أسفر عنه زيادة الكميّات المطروحة في الأسواق حتى بلغت نحو ٩٦,٦ مليون برميل/يوم في عام ٢٠١٩ [شكل رقم (١٣/١)]، وقفزت إلى ما يربو على ١٠٠ مليون برميل/يوم بعد فشل اجتماع أوبك (+) في مارس ٢٠٢٠ في إعادة التوازُن في السوق العالمي للنفط، مع تمسك المنتجين الرئيسيين بعدم تخفيض الإنتاج ومن ثم انحفاض الأسعار، وما يترتب على هذا الانخفاض من إلحاق الضرر بالشركات الأمريكية، وخاصة تلك المُنتِجة للبترول الصخري.

وثانيهما: التباطؤ الحاد في نمو الطلب العالمي، والذي تراجع مُعدّله من ٣٪ عام ٢٠١٦ إلى ٢٪ عام ٢٠١٧، ثم إلى ١٪ عام ٢٠١٨، وواصل انخفاضه إلى ٠,٩٢٪ بنهاية عام ٢٠١٩.

وعقب إعلان ظهور فيروس كورونا في الصين، وبدء انتقال العدوى لدول أخرى، سارعت مُنظمة "أوبك" بتخفيض توقعاتها لنمو الطلب على النفط. وتُشير الوكالة الدولية للطاقة إلى تراجُع الطلب العالمي خلال الرُبع الأول من عام ٢٠٢٠ بنحو ٢,٥ مليون برميل/يوم مُقارنة بالرُبع المُناظر من العام السابق، وعلى أساس سنوي، بلغ مُعدّل التراجع ٤,٢ مليون برميل/يوم في فبراير ٢٠٢٠ مُقارنة بالشهر المُقابل من العام السابق. وفي هذا السياق، حذّر بنك "جولدمان ساكس" من احتمال حدوث فائض قياسي في سوق النفط يُقدّر بنحو ٦ مليون برميل/يوم مما يُولد ضغطاً مُتزايداً على مستويات الأسعار لتواصل انخفاضها.

ويُمكن إيجاز أهم التأثيرات المُتوقّعة من تواصل هبوط سعر الزيت الخام على الاقتصاد العالمي فيما يلي:

- تعرّض شركات النفط العالمية لخسائر مالية ضخمة على نحو من شأنه تقليص استثمارات قطاع النفط، والإضرار بالقيمة السوقية لأسهم شركات النفط في البورصات العالمية[١].
- تضرّر الدول المُنتجة للنفط بصرف النظر عن حصصّها السوقية لعجزها عن بلوغ سعر التعادُل. وأكثر الدول النفطية تضرّراً هي التي عانت مُنذ فترة، وما زالت تُعاني من الصراعات والانتفاضات أو العقوبات، مثل العراق وإيران وليبيا وفنزويلا. وتُقدّر منظمة الإسكوا (ESCWA) خسائر المنطقة العربية في إيراداتها النفطية مُنذ يناير وحتى مُنتصف مارس ٢٠٢٠ بنحو ١١ مليار دولار.
- اضطراب أسواق المال العالمية، وخاصة أسواق التداول على أسهم الشركات المُنتجة للنفط الخام والمُشتقات البترولية.
- انخفاض فاتورة الاستيراد بالنسبة للدول التي تعتمد على الواردات من الزيت الخام والمُشتقات البترولية للوفاء باحتياجات الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط للأنشطة السلعية والخدمية القائمة، وبصفة خاصة الدول الكبرى، مثل الصين والهند، وإن كان هذا الأثر سيفقد فاعليته مع تفاقُم ظاهرة الركود الاقتصادي الناجم عن تداعيّات انتشار فيروس كورونا في المدى القصير والمُتوسط.
- التخفيف من أعباء الدعم المالي المُوجّه للطاقة في الدول التي تشمل موازناتها المالية توفير مُخصّصات يُعتد بها لدعم الطاقة على اختلاف أنواعها.
- تحسين اقتصاديات المشاريع كثيفة استخدام الطاقة نتيجة الوفر في تكلفة المُدخلات من الوقود، والطاقة عامة.
- خفض تكلفة النقل (البري والبحري والجوي)، وبالتالي تكلفة نقل السلع الزراعية والصناعية، وتكلفة المُواصلات والرحلات السياحية، غير أن هذا الأثر مرهون بتجاوز أزمة فيروس كورونا في المدى القريب، وعودة الحياة الاقتصادية إلى مسارها الطبيعي، وما يعنيه ذلك من تحرير انتقالات السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال عبر الدول.

---

(١) مثل شركة بريتش بتروليوم، وشركة إكسون وشركة أوكسيد نتال بتروليوم.

وفي تطوّر لاحق، وبناءً على وساطة الولايات المُتحدة الأمريكية عقدت مجموعة أوبك (+) (والتي تضُم ٢٣ دولة) اجتماعاً في ١٠ أبريل ٢٠٢٠ للتوصّل إلى اتفاق من شأنه تحقيق الاستقرار في السوق العالمي للنفط. وقد أسفر الاجتماع عن الاتفاق على تخفيض المعروض بنحو ١٠ مليون برميل/يوم خلال شهري مايو ويونيو، أي ما يُعادِل ١٠٪ من المعروض العالمي، مع إجراء تخفيض آخر إلى نحو ٨ مليون برميل/يوم خلال الشهور الستة التالية حتى نهاية عام ٢٠٢٠، وإجراء تخفيض ثالث قدره حوالي ٦ مليون برميل/يوم خلال الفترة يناير ٢٠٢١ وحتى ٣٠ أبريل ٢٠٢٢.

وقد انعكس هذا الاتفاق الجديد على مستويات أسعار النفط في الأسبوع التالي، حيث سجّل سعر الزيت الخام (برنت) نحو ٣١,٥ دولار/برميل في ٤/٩ و٤/١٠، و٣١,٩ دولار/برميل في ٤/١٣، غير أنه عاود الانخفاض إلى ٢٧,٧ دولار/برميل في ٤/١٥، وواصل تراجُعه إلى ١٨,٦ دولار/برميل في ٤/٢١، دلالة على أن تخفيض الإنتاج لم يكن بالقدر الكافي لمُواجهة نقص الطلب لامتصاص فائض العرض[١] [شكل رقم (١٤/١)]، ولا تتوفّر بعد التوقّعات السعرية للفترة القادمة، وإن كان يُعتقد ألا تتعدّى مستويات الأسعار ٣٠ – ٣٥ دولار/برميل حتى نهاية مايو ٢٠٢٠، مع إمكانية ارتفاعها إلى نحو ٤٠ – ٤٥ دولار/برميل في شهر يونيو أو يوليو شريطة: النجاح التام في إحكام السيطرة على جائحة فيروس كورونا والتعافي التام منها بما يسمح بزيادة الطلب العالمي، والتزام الدول المُنتِجة للبترول بالحِصص المُقرّرة لكلٍ منها – بعد الاتفاق على التخفيض، وتأكيد هذا الالتزام في الاجتماع القادم لمجموعة أوبك (+) في ٢٠٢٠/٦/١٠.

شكل رقم (١٤/١)

تطوّر الأسعار العالمية للزيت الخام (برنت) خلال الفترة (١ يناير / ٢١ أبريل ٢٠٢٠)

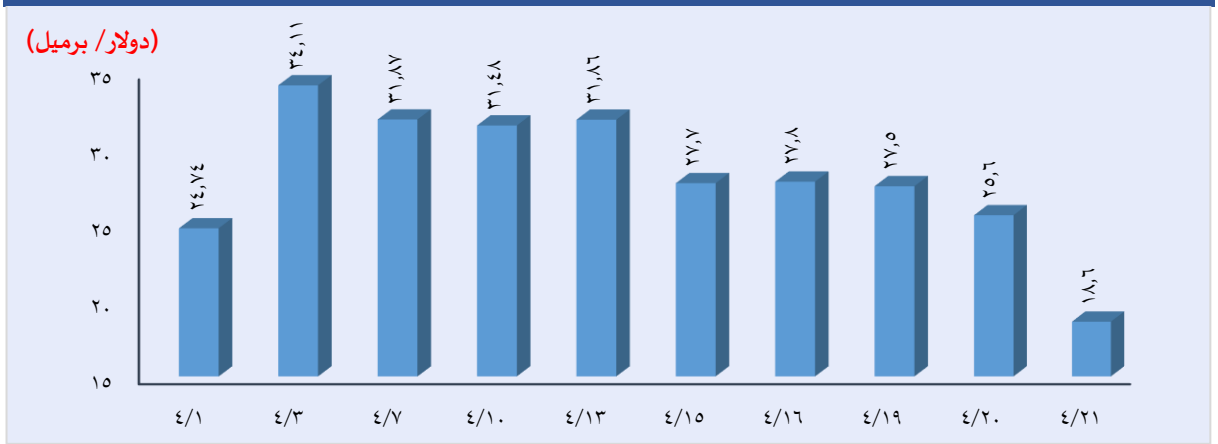

المصدر: www.oilprice.com

(١) في ٢٠ أبريل، حدث انهيار غير مسبوق في سعر خام غرب تكساس حيث انخفض إلى ما دون الصفر، مُسجّلاً قيماً سالبة بنسبة ٣٦٪ بسبب تنامي المعروض في السوق وعدم توفّر مستودعات إضافية لتخزين فائض العرض، واضطرار المُتعاقدين لاستلام حِصصهم وطرحها على المُشترين للتخلّص منها بصرف النظر عن السعر.

الغاز الطبيعي:

على غِرار الزيت الخام، شهدت أسعار الغاز الطبيعي اتجاهاً نزولياً بوجه عام خلال الفترة (يناير / ٢٠ أبريل ٢٠٢٠) [شكل رقم (١٥/١)]، غير أن الانخفاضات السعرية تُعد محدودة إلى حدٍ كبير إذا ما قُورنت بنظيراتها في حالة الزيت الخام.

شكل رقم (١٥/١)

تطوّر الأسعار العالمية للغاز الطبيعي خلال الفترة (١ يناير – ٢١ أبريل ٢٠٢٠)

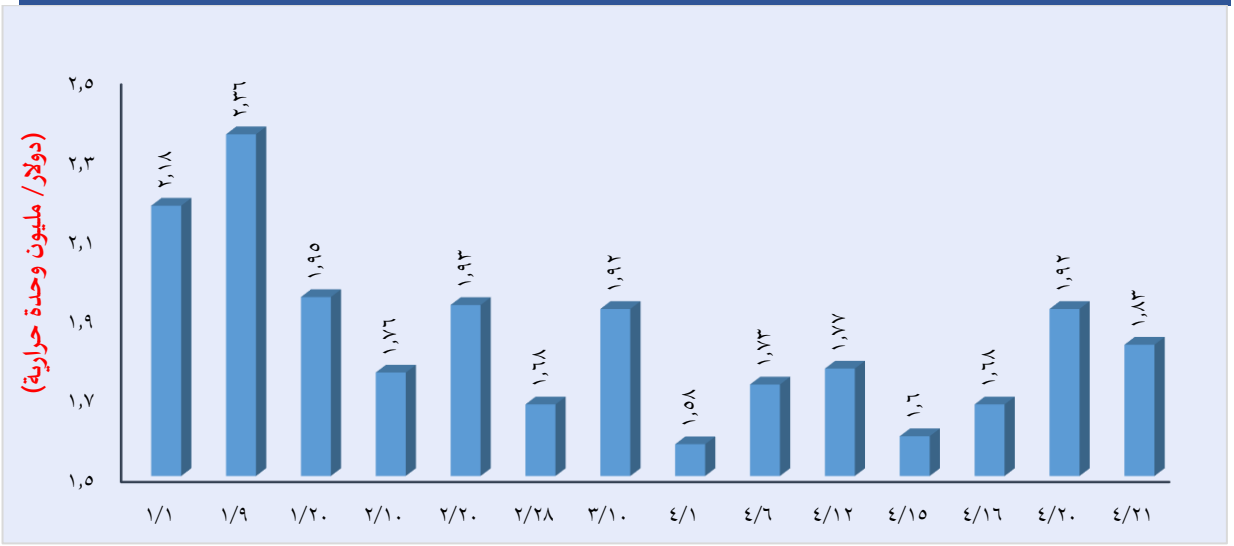

المصدر: www.oilprice.com

وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (١٦/١)، فقد تراجعت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة ١٥٪ من ٢,١٥٦ دولار/مليون وحدة حرارية في ديسمبر ٢٠١٩ (قبل الأزمة) إلى ١,٨٣ دولار/مليون وحدة حرارية في ٢١ أبريل ٢٠٢٠ (بعد الأزمة)، بينما كان الانخفاض المُناظِر في سعر الزيت الخام بنسبة ٧١٪ خلال الفترة ذاتها.

شكل رقم (١٦/١)

تطوّر أسعار الغاز الطبيعي خلال الفترة (ديسمبر ٢٠١٩ – أبريل ٢٠٢٠)

سعر الزيت الخام (برنت)

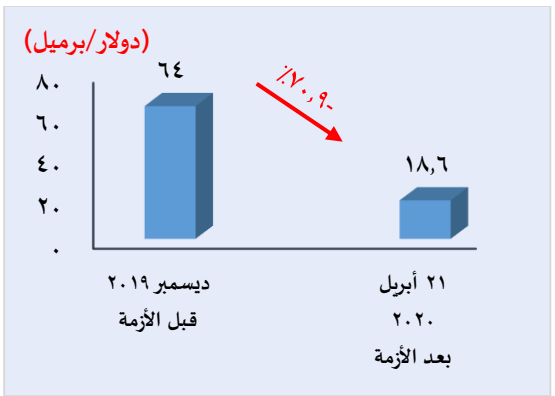

سعر الغاز الطبيعي

المصدر: بنك جولدمان ساكس، بنك ستاندرد تشارترد، بلومبرج.

ومع ذلك، تظل التأثيرات الاقتصادية مُشابهة لهبوط أسعار الزيت الخام، من حيث تضرّر الشركات المُنتجة للغاز من تراجُع إيراداتها وعائد استثماراتها، ومن حيث استفادة مُستهلكي الغاز، سواء الأفراد أو الشركات أو المصانع أو الدول التي تُحقّق وفراً في فاتورة الاستهلاك والاستيراد بقدر الوفر المُحقّق في تكلفة الغاز.

المعادن والسلع الزراعية:

شهدت أسعار هذه الخامات بعض الانخفاض منذ شهر أغسطس ٢٠١٩، وهو ما يرجع في جانب منه إلى نقص الطلب من قِبَل الصين أساسا. وقد توقّعت المُؤسّسات الدولية بعض الاستقرار السعري خلال عام ٢٠٢٠، غير أن ظهور أزمة فيروس كورونا وتفشيها أثار قدراً كبيراً من الشك حول الاتجاهات المُستقبلية قصيرة المدى للأسعار. فثمّة اتجاه يتوقّع مزيداً من الانخفاض في أسعار المعادن والسلع الزراعية كنتيجة لنقص الطلب وانكماش حركة التجارة الدولية. وهناك اتجاه آخر يرى – على نقيض ما سبق – احتمال اتجاه الأسعار للارتفاع، وبخاصة للسلع الزراعية، حيث ستلجأ الدول المُنتجة والمُصدّرة إلى تقييد التصدير لضمان وفرة الإنتاج المحلي لسد احتياجات السوق الداخلي في ظل عدم التيقّن من توفر سلاسل الإمداد الدولية. ومثال ذلك، ما قرّرته الولايات المُتحدة مُؤخّراً من إيقاف تصدير القمح لضمان توفير احتياطي كافٍ ومخزون آمن للاستهلاك المحلي، وما يعنيه تفعيل هذا القرار من توقّع ارتفاع السعر العالمي للقمح بسبب محدودية الكميات المطروحة في الأسواق من كِبار المُنتجين الآخرين، وكذلك توجّه بعض الدول المُنتجة للبقوليّات لإيقاف تصديرها لاستيفاء الاحتياجات المحلية تحسّباً لتفاقم الأزمة وزيادة انعزالية الدول مُستقبلاً.

٧/١ معدلات البطالة

بلغ عدد المتعطلين في العالم نحو ١٨٨ مليون مُتعطّل عام ٢٠١٩ ، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد بمقدار ٢,٥ مليون متعطل كل عام تمشياً مع زيادة قوة العمل، مما يعني عدم القدرة على توفير فرص عمل كافية لاستيعاب كل الزيادات المُتتالية المُنضمة لسوق العمل.

وقبل أزمة كورونا أشارت تقديرات **منظمة العمل الدولية** إلي بلوغ معدل البطالة ٥,٤٪ عام ٢٠١٩، مع توقع استقراره عند مستويات مُتقاربة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ [شكل رقم (١٧/١)].

شكل رقم (١٧/١)

تطوّر معدل البطالة خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢١)

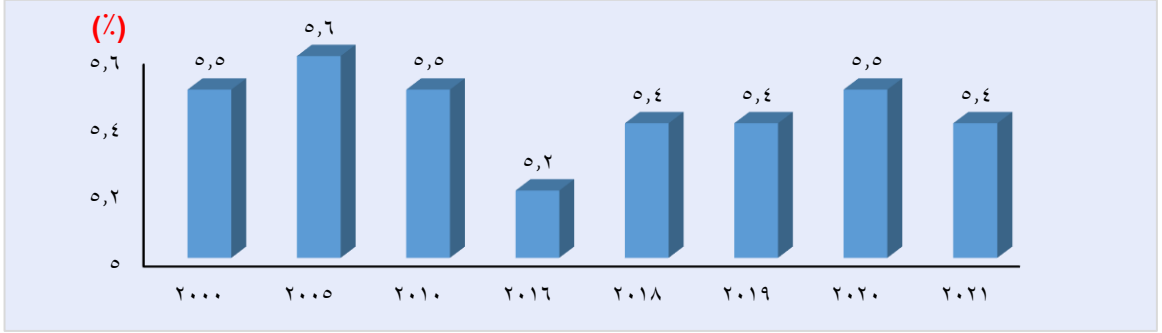

المصدر: ILOSTAT, ILO Modelled Estimates, Nov. 2019

ومن المتوقع – في ظل تداعيّات فيروس كورونا المُستجد على الاقتصاد العالمي - أن تتزايد أعداد المتعطلين خلال عام ٢٠٢٠، ومن ثم معدلات البطالة تباعاً. وقد وضعت منظمة العمل الدولية ثلاثة سيناريوهات في هذا الخصوص تعتمد على مدى انتشار الفيروس وآثاره الاقتصادية ومدى فاعلية الإجراءات المُتبعة لاحتواء الأزمة. وقد ورد بالسيناريو المرتفع احتمال فقدان نحو ٢٥ مليون وظيفة مقابل ٥ مليون وظيفة في حالة السيناريو المتفائل، و ١٣ مليون وظيفة حال تبنّي السيناريو المتوسط، ومنها ٧,٤ مليون وظيفة في الدول مرتفعة الدخل [شكل رقم (١٨/١)]. وتعني هذه التقديرات احتمال تصاعُد أعداد المتعطلين من ١٨٨ مليون متعطل عام ٢٠١٩ إلي ١٩٣ مليون أو ٢٠١مليون أو ٢١٣ مليون متعطل عام ٢٠٢٠، بنسب زيادة تتراوح بين ٢,٧٪ و١٣,٣٪ حسب السيناريو الذي تستند إليه التوقعات.

شكل رقم (١٨/١)

تطوّر أعداد المُتعطلين بحسب السيناريوهات المطروحة لمجموعات الدول لعام ٢٠٢٠

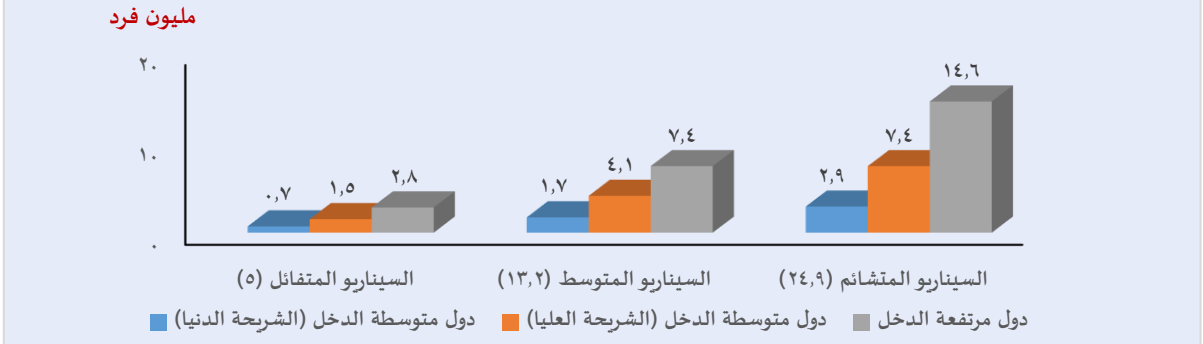

المصدر: ILO,2020

وقد اعتمدت التقديرات المشار إليها بعاليه على ما يُسبّبه انتشار فيروس كورونا المُستجد من تقييد لتحرّكات الأفراد بين الدول وداخل الدولة الواحدة، وأيضاً على الأثر الناجم عن إغلاق بعض المؤسسات والمنشآت، وبخاصة تلك العاملة في مجال الصناعة والخدمات.

وثمة تقديرات أخرى أكثر تشاؤماً عن مستقبل سوق العمل أوردها تقرير **المنتدى الاقتصادي العالمي** حيث يشير إلي توقع فقدان وظائف في حدود ٥٠ مليون وظيفة على مستوى العالم في ضوء مُستجدات الأزمة، منها ٣٠ مليون في آسيا، و٧ مليون في أوروبا و٥ مليون في الولايات المتحدة الأمريكية. (WEF, 2020).

وعلى مستوى المنطقة العربية، يفيد تقرير (ESCWA) احتمال ارتفاع معدل البطالة نتيجة الأزمة بنحو ١,٢٪ نقطة مئوية.

وإذا ما تجاوزنا عن تباين معدلات البطالة بين مجموعات الدول وبين الدول الفردية ذاتها، فإن مجرد زيادة أعداد المتعطلين من الناحية المُطلقة بنحو ١٣ مليون متعطّل (لو سلّمنا بالسيناريو المتوسط، وبلوغ العدد الإجمالي ٢٠١ مليون متعطّل)، سوف يظل الاقتصاد العالمي يواجه معضلتين أساسيتين، وهما:

المُعضلة الأولى: تتعلّق بكيفية توفير الموارد اللازمة لتأمين إعاشة هذا "الجيش من العاطلين"، وتدبير سُبُل الحماية الاجتماعية بما يكفُل لهم حياة كريمة ويحول دون تداعيّات البطالة من منظور الاستقرار الأمني والاجتماعي.

المُعضلة الثانية: تتعلّق بكيفية دفع عجلة النمو الاقتصادي بالسرعة الكافية لزيادة الطاقات الإنتاجية للقطاعات المختلفة بما يُمكّنها من استيعاب الزيادات التي تتوالى سنوياً لسوق العمل، وفي الوقت ذاته امتصاص جانبٍ من جموع العاطلين الذين تتزايد أعدادهم سنة تلو الأخرى.

٨/١ مستويات الفقر

وفقاً لتقديرات المعهد العالمي لبحوث اقتصاديّات التنمية – بجامعة الأمم المُتحدة – من المُتوقّع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يسقطون في دائرة الفقر – حال إصابة ٢٠٪ من الفقراء بفيروس كورونا – بنحو ٥٤٨ مليون شخص، مما يرفع إجمالي عددهم إلى ما يقرُب من (٤) مليار شخص، عند خط فقر ٥,٥ دولار/يوم.

ومن هذه الأعداد الإضافية، يُنتظر أن يقع ٤٣٤ مليون فرد تحت خط الفقر المُدقع (١,٩ دولار/يوم أو أقل) بإجمالي ٩٢٢ مليون فرد، وبنسبة ٨٠٪ من إجمالي الزيادة المُقدّرة.

ويوضّح الجدول رقم (١١/١) تطوّر أعداد الأشخاص الفقراء الجُدُد المُتوقّع تأثّرهم بأزمة فيروس كورونا، بحسب خطوط الفقر النقدي (٥,٥ و٣,٢ و١,٩ دولار/يوم) في مناطق العالم، وفي ظِل مُرادفات خاصة بنسب الإصابة (٥٪ أو ١٠٪ أو ٢٠٪).

جدول رقم (١١/١)

أثر فيروس كورونا في أعداد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر

(مليون فرد)

المنطقة	الفقراء الإضافيون			الوضع الراهن	إجمالي عدد الفقراء		
	إصابة ٥٪	إصابة ١٠٪	إصابة ٢٠٪		إصابة ٥٪	إصابة ١٠٪	إصابة ٢٠٪
أ- عدد الفقراء عند حد (١,٩ دولار/يوم)							
شرق آسيا والمُحيط الهادي	١٠,١	٢٣,٢	٦٠,٦	٤٧	٥٧,١	٧٠,٢	١٠٧,٦
أوروبا وآسيا الوسطى	١,١	٢,٤	٦	٧,٨	٨,٩	١٠,٢	١٣,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٦	٥,٥	١٣,١	٢٥,٣	٢٧,٩	٣٠,٨	٣٨,٤
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢,٢	٥,١	١٢,٣	١٤,١	١٦,٣	١٩,٢	٢٦,٤
مناطق أخرى ذات دخل مُرتفع	٠,٢	٠,٢	٠,٦	٧,٧	٧,٩	٧,٩	٨,٣
جنوب آسيا	٤٤,٥	٩٥,٩	٢٢٩,٨	٢١٥,٢	٢٥٩,٧	٣١١,١	٤٤٥
أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى	٢٦,٣	٥٣,٠	١١١,٩	٤١٩,٦	٤٤٥,٩	٤٧٢,٦	٥٣١,٥
المجموع العالمي	**٨٧,٠**	**١٨٥,٣**	**٤٣٤,٣**	**٧٣٦,٧**	**٨٢٣,٧**	**٩٢٢**	**١١٧١,٣**
ب- عدد الفقراء عند حد (٣,٢ دولار/يوم)							
شرق آسيا والمحيط الهادي	٣٣,٨	٧٢,١	١٦٢,٤	٢٥٤	٢٨٧,٨	٣٢٦,١	٤١٦,٤
أوروبا وآسيا الوسطى	٢,٩	٦,١	١٣,٨	٢٧,٤	٣٠,٣	٣٣,٥	٤١,٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦,٤	١٣,٨	٣٢,١	٦٦,٤	٧٢,٨	٨٠,٢	٩٨,٥
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٧,١	١٥,٨	٣٥,١	٥٥,٥	٦٢,٦	٧١,٣	٩٠,٦
مناطق أخرى ذات دخل مُرتفع	٠,٤	٠,٩	١,٧	١٠,٣	١٠,٧	١١,٢	١٢,٠
جنوب آسيا	٦٧,٣	١٣٧,٧	٢٧٩,٦	٨٤٧,١	٩١٤,٤	٩٨٤,٨	١١٢٦,٧
أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى	٢١,٦	٤٣,٧	٨٧	٦٧٥,٨	٦٩٧,٣	٧١٩,٥	٧٦٢,٨
المجموع العالمي	**١٣٩,٤**	**٢٩٠,١**	**٦١١,٧**	**١٩٣٦,٥**	**٢٠٧٥,٩**	**٢٢٢٦,٦**	**٢٥٤٨,٢**

المنطقة	الفقراء الإضافيون			الوضع الراهن	إجمالي عدد الفقراء		
	إصابة ٥٪	إصابة ١٠٪	إصابة ٢٠٪		إصابة ٥٪	إصابة ١٠٪	إصابة ٢٠٪
جـ- عدد الفقراء عند (٥,٥ دولار/يوم)							
شرق آسيا والمُحيط الهادي	٥٣,٧	١١١	٢٣٩,٨	٧١٠,٦	٧٦٤,٣	٨٢١,٦	٩٥٠,٤
أوروبا وآسيا الوسطى	٦٢	١٣,١	٣٠,٥	٦٩,٢	٧٥,٤	٨٢,٣	٩٩,٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢,٥	٢٥,٨	٥٤,٣	١٦٢	١٧٤,٥	١٨٧,٨	٢١٦,٣
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١٠,٣	٢١,٦	٤٤,٩	١٥٣,٥	١٦٣,٨	١٧٥,١	١٩٨,٤
مناطق أخرى ذات دخل مُرتفع	٠,٥	٢,١	٤,٧	١٥,٩	١٦,٤	١٨	٢٠,٦
جنوب آسيا	٣٥	٦٧,٩	١٢٨,٨	١٤٢٢,٤	١٤٥٧,٤	١٤٩٠,٣	١٥٥١,٢
أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى	١١,٨	٢٣,٢	٤٤,٦	٨٥٢,٩	٨٦٤,٧	٨٧٦,١	٨٩٧,٥
المجموع العالمي	**١٣٠**	**٢٦٤,٧**	**٥٤٧,٦**	**٣٣٨٦,٥**	**٣٥١٦,٥**	**٣٦٥١,٢**	**٣٩٣٤,١**

المصدر: المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية – جامعة الأمم المُتحدة – هلسنكي، أ. سومنر، وو. هوي وأ. أورتيز خواريز، ٢٠٢٠. https://doi.org/10.35/88/UNU-WIDER/2020/800-9

ومن استقراء البيانات الواردة بالجدول، يُمكن استخلاص الآتي:

- توقّع زيادة أعداد الفقراء (خط الفقر ٥,٥ دولار/يوم) من ٣,٣٨ مليار شخص عام ٢٠١٨ إلى نحو ٣,٩٣ مليار شخص عام ٢٠٢٠، بنسبة زيادة ١٦٪ تأثّراً بأزمة كورونا في حالة افتراض نسبة إصابة ٢٠٪ من الفقراء بالفيروس، مع اقتصار نسبة الزيادة على نحو ٨٪ وأقل من ٤٪ في حالة نسبة إصابة ١٠٪ و٥٪ على التوالي، الأمر الذي يعكس خطورة انتشار مُعدّلات الإصابة على الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً [شكل رقم (١٩/١)].

شكل رقم (١٩/١)

تطوّر الأعداد الإضافية من الفقراء بحسب نسب الإصابة بالفيروس وخطوط الفقر

أ- تطوّر الزيادة العددية

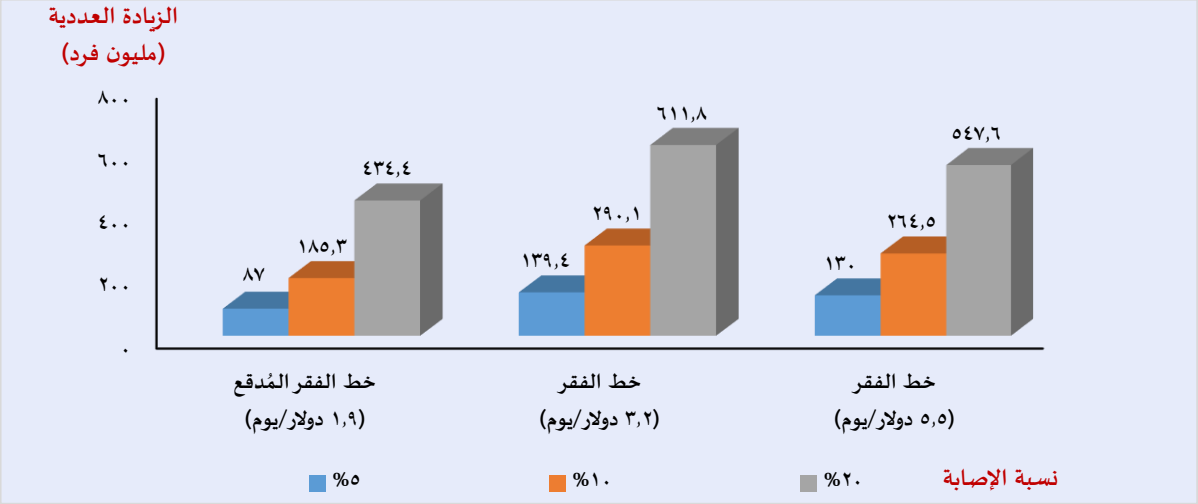

ب- تطوّر العدد الإجمالي للفقراء بحسب نسَب الإصابة وخطوط الفقر

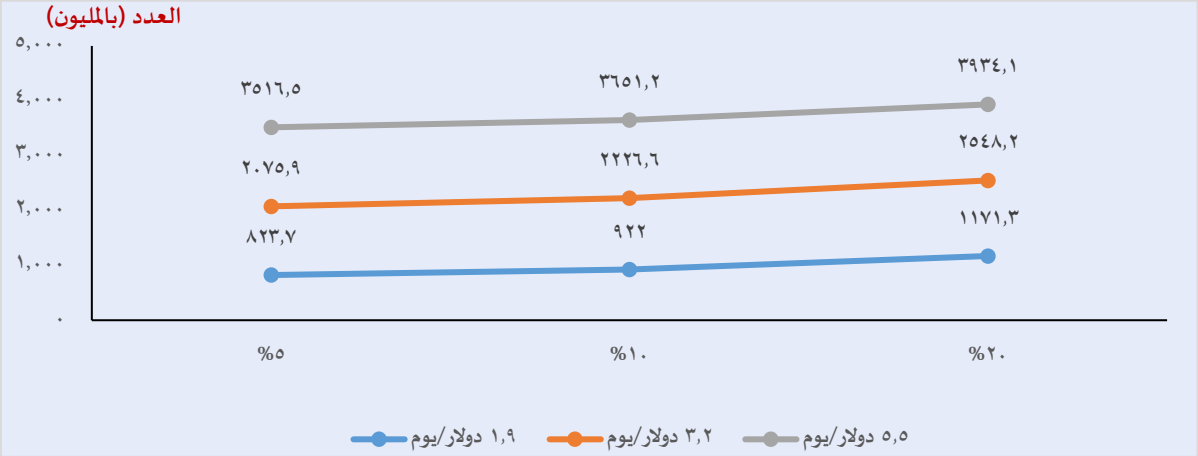

المصدر: من بيانات الجدول رقم (١٢/١).

- تركّز أكثر من ٥٠٪ من الزيادة المُتوقّعة في الفقراء المُدقعين بمنطقة جنوب آسيا، وتليها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٢٨٪. أما عند الخط الأعلى للفقر النقدي (٥,٥ دولار/يوم)، فتتصدّر دول شرق آسيا قائمة الدول بنسبة ٤٣٪ من الإجمالي دلالة على انتماء هذه الدول الأخيرة للفئات العليا القريبة من حد الفقر، أي أنه تقل فيها فداحة أو حِدّة الفقر مُقارنة بالمناطق الأخرى [شكل رقم (٢٠/١)].

شكل رقم (٢٠/١)
المُتوسط العام للتوزيع النسبي للأعداد الإضافية من الفقراء بحسب المناطق ومستوى خط الفقر النقدي

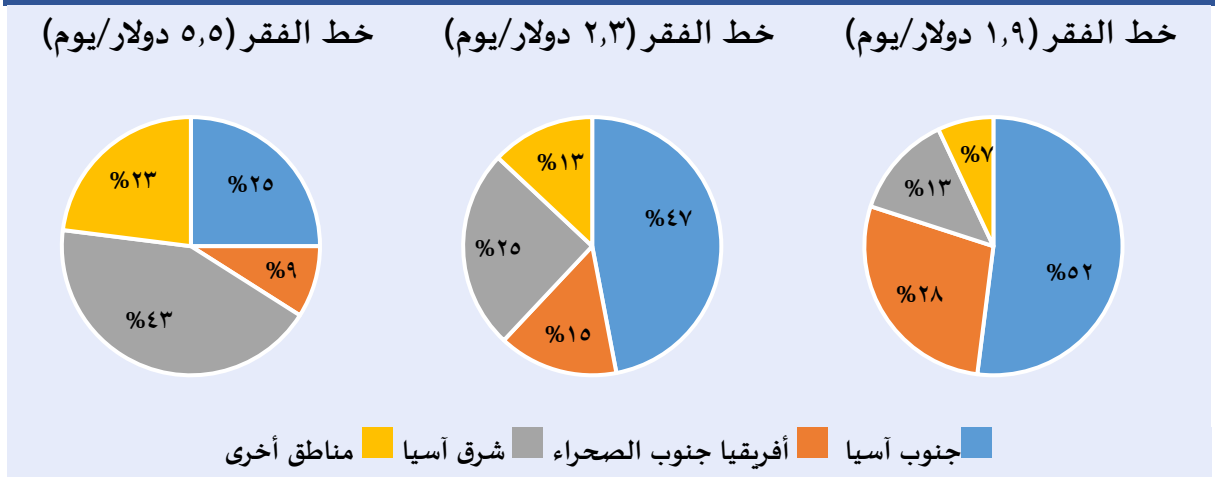

المصدر: من بيانات الجدول رقم (١٢/١).

ويجدُر التنويه أن نحو ملياري من هؤلاء الفقراء (أي ٥٠٪ منهم) يعملون خارج الاقتصاد الرسمي في أعمال غير مُنتظمة ولا يتمتعون بدخل ثابت أو تغطية تأمينية أو أي حقوق مكفولة للعمالة المُنتظمة بما يجعلهم أكثر تضرّراً من إغلاق المُنشآت وإجراءات حظر الانتقال والتجوال، وبالتالي من تداعيّات

انتشار فيروس كورونا. ومثال ذلك العمالة المُؤقتة بالفنادق والمُنشآت السياحية، والعاملين بالمطاعم والكافيتريات، وأصحاب المتاجر الصغيرة، والباعة الجائلون، وعمال النظافة ... إلخ. وهؤلاء يفقدون مصدر دخلهم ولا يملكون ترف العمل من منازلهم.

وفي هذا السياق، أشار التقرير الصادر عن **مُنظمة أوكسفام** (OXFAM) الخيرية الدولية بعنوان "الكرامة لا للعوز – ٢٠٢٠/٤/٩)، أن وضع العمالة غير المُنتظمة جدّ خطير، فهي تُمثّل نحو ٩٠٪ من جملة العمالة في البلدان النامية مُنخفضة الدخل، و٦٧٪ في البلدان الناشئة ذات الدخل المُتوسط الأعلى والدخل المُتوسط الأدنى، مُقابل ١٨٪ فقط في البلدان المُتقدّمة. ولذا، فإن تضرّر هذه العمالة سوف يكون له انعكاسات جسيمة على مُعدّلات الفقر في كلٍ من الاقتصادات النامية والناشئة، وإذا لم يتم التصدي لهذه القضية بحسم، فسترتد جهود مُكافحة الفقر إلى الوراء كما كان الوضع منذ عشر سنوات، وربما لمدى زمني أطول يصل إلى ٢٠ سنة أو ٣٠ سنة، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولمنع تدهور مستويات الفقر، توصي المُؤسّسات الدولية بتوفير نحو ٢,٥ تريليون دولار لدعم جهود مُكافحة الفقر في الاقتصادات النامية، وتبنّي خطة إنقاذ تشمل منح هبات نقدية للفئات الأكثر تضرّراً من تفشي فيروس كورونا، وتوفير الدعم المالي للمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر، إلى غير ذلك من الحِزَم التحفيزية لتنشيط دوران عجلة الإنتاج.

٩/١ قطاع السياحة والسفر

رغم امتداد أثر أزمة فيروس كورونا ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية على مستوى العالم، سواء أكانت قطاعات سلعية (صناعية وزراعية واستخراجية) أم قطاعات خدمية كالسياحة والنقل وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات المالية ... إلخ، إلا أنه من الجلّي أن قطاع السياحة والسفر يأتي في مُقدّمة القطاعات الأكثر تأثّراً بأبعاد الأزمة، وهو ما يُمكن استخلاصه من توقعات المُنظمة العالمية للسياحة (UNWTO) والاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) للخسائر الناجمة أو المُتوقّعة من إغلاق المُنشآت الفندقية والسياحية والمطارات، وأبرزها ما يلي:

- نقص في تدفقات السياحة الدولية الوافدة يتراوح قدره بين ٢٩٠ و٤٠٠ مليون زائر.
- تراجُع الإيرادات من السياحة الدولية الوافدة بمقدار يتراوح من ٣٠٠ إلى ٤٥٠ مليار يورو (بنسبة انخفاض تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ مُقابل نسب زيادة تراوحت بين ٣٪ و٧٪ سنوياً في الفترة السابقة على وقوع الأزمة) [شكل رقم (٢١/١)].

شكل رقم (٢١/١)

أثر الأزمة على إيرادات السياحة الوافدة على مُستوى العالم

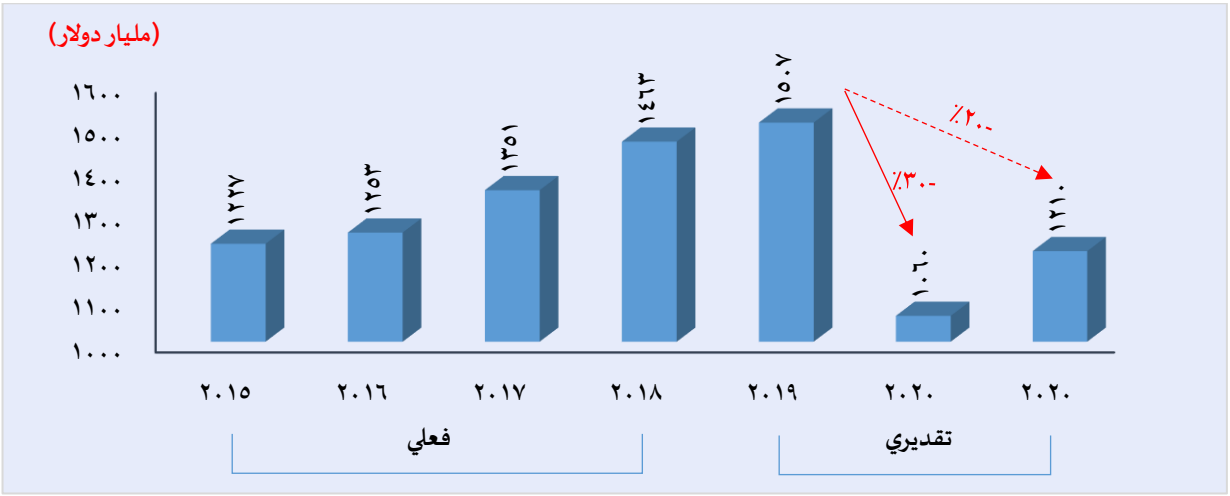

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة، ٢٠٢٠.

- خسائر في الصادرات السياحية تُقدّر بحوالي ثُلُث الصادرات العالمية والبالغة ١,٥ تريليون دولار.
- انخفاض حاد في نِسب إشغال الفنادق إلى ما دون ٣٠٪ كمتوسط عام، مع تراجُع نسب الإشغال بأكثر من ٩٠٪ في بعض الدول، مثل إيطاليا واليونان ولبنان والتشيك، وبين ٨٠٪ و٩٠٪ في دول، مثل أسبانيا وفرنسا وتونس والمغرب [جدول رقم (١٢/١)].

جدول رقم (١/١٢) أثر أزمة فيروس كورونا على نِسب إشغال الفنادق (الأسبوع المُنتهي في ٢١ مارس ٢٠٢٠ بالمقارنة بالأسبوع المُناظِر من العام السابق)
نسب الانخفاض (٩٠٪ فأكثر): التشيك وإيطاليا (٩٦٪)، اليونان (٩٤٪)، النمسا (٩٣٪)، لبنان (٩٢٪)، هولندا ورومانيا وإسرائيل وبلغاريا (٩١٪)، المجر وصربيا (٩٠٪).
نسب الانخفاض (٨٠٪ - ٩٠٪): بلجيكا (٨٩٪)، جورجيا وأوكرانيا (٨٦٪)، ليتوانيا وأسبانيا والكويت (٨٥٪)، فرنسا وتونس وهولندا (٨٤٪)، سويسرا والدنمارك (٨٣٪)، ألمانيا والمغرب والسويد (٨٠٪).
نسب الانخفاض (٧٠٪ - ٨٠٪): فنلندا (٧٩٪)، البرتغال (٧٨٪)، فيتنام وكوريا الجنوبية وأيرلندا (٧٧٪)، البحرين وتركيا وعمان (٧٥٪)، بيلاروسيا والمملكة العربية السعودية ومصر وماليزيا (٧٤٪)، كينيا والصين (٧٢٪).
نسب الانخفاض (٦٠٪ - ٧٠٪): غانا (٦٩٪)، الأردن وتنزانيا واليابان (٦٨٪)، سيريلانكا والهند (٦٧٪)، تايلاند (٦٦٪)، المملكة المُتحدة (٦٣٪)، أثيوبيا وكمبوديا (٦٢٪)، إندونيسيا وميانمار (٦١٪)، الفلبين (٦٠٪).
نسبة الانخفاض (٥٠٪ – ٦٠٪): لاوس (٥٨٪)، مالادين (٥٦٪)، الإمارات العربية المُتحدة (٥٤٪)، روسيا (٥٢٪)، سنغافورة (٥١٪)، جنوب إفريقيا (٥٠٪).
نسبة الانخفاض (٣٠٪ - ٥٠٪): أستراليا (٤٧٪)، فيجي (٤٥٪)، نيوزيلاندا (٤٤٪)، سيشيل (٣٢٪)، قطر (٣٠٪).

المصدر: MEA_Webinar ، STR_Covid-19

- توقّع تراجُع إيرادات شركات الطيران المُنظمة لرحلات السفر بنسبة ٣٨٪ في عام ٢٠٢٠ مُقارنة بالعام السابق وبما يُعادل ٢٥٢ مليار دولار، وبخاصة الشركات المُنظمة للرحلات الأوروبية والآسيوية، وإلغاء حجوزات الطيران وإعادة التذاكر بنسبة ٧٥٪ عام ٢٠٢٠ مُقارنة بالعام السابق[١] [جدول رقم (١/١٣)].

جدول رقم (١/١٣) أثر الأزمة على إيرادات الشركات المُنظمة لرحلات السفر		
المنطقة المُسجّل بها شركات الطيران	مُعدّل التغيّر في إيرادات الركاب/كم *RPKS* (٢٠١٩ – ٢٠٢٠)	الأثر على الإيرادات من رحلات السفر (٢٠١٩ – ٢٠٢٠) (مليار دولار)
أفريقيا	-٣٢٪	-٤
آسيا – الباسفيك	-٣٧٪	-٨٨
أوروبا	-٤٦٪	-٧٦
أمريكا اللاتينية	-٤١٪	-١٥

(١) توقعت (IATA) أن حركة الطيران المدني لن تعود لنشاطها الكامل إلا في الرُبع الرابع من عام ٢٠٢١، وأن خسائرها خلال شهري فبراير ومارس بلغت ٣٥ مليار دولار على مستوى العالم بسبب التذاكر المُلغاة، وإلغاء الحجوزات للمسافرين.

المنطقة المُسجّل بها شركات الطيران	مُعدّل التغيّر في إيرادات الركاب/كم *RPKS* (٢٠١٩ – ٢٠٢٠)	الأثر على الإيرادات من رحلات السفر (٢٠١٩ – ٢٠٢٠) (مليار دولار)
الشرق الأوسط	٪٣٩-	١٩-
أمريكا الشمالية	٪٢٧-	٥٠-
المتوسط العام / الإجمالي	٪٣٨-	٢٥٢-

المصدر: IATA, 2020

- فقدان نحو ٥٧,٢ مليون فرصة عمل في قطاع السياحة والسفر على مستوى العالم، منها ٥٦ مليون فرصة في ٢٣ دولة رئيسية مُستقبلة للسياحة الدولية [جدول رقم (١٤/١)].

(العدد بالألف)

جدول رقم (١٤/١)

إجمالي فرص العمل المُحتمل فقدانها في قطاع السياحة والسفر بسبب أزمة فيروس كورونا

الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد
الصين	٢٥٦٠٠	روسيا	١١٠٠	أثيوبيا	٣٠٠
الهند	٩٠٠٠	إيطاليا	١٠٠٠	كوريا الجنوبية	٣٠٠
الولايات المتحدة	٤٧٠٠	المملكة المُتحدة	١٠٠٠	كينيا	٣٠٠
إندونيسيا	٢٧٠٠	أسبانيا	٨٠٠	جنوب إفريقيا	٣٠٠
تايلاند	١٨٠٠	تركيا	٨٠٠	الأرجنتين	٢٠٠
المكسيك	١٧٠٠	مصر	٤٠٠	هولندا	٢٠٠
ألمانيا	١٦٠٠	كندا	٤٠٠	الإمارات العربية المُتحدة	٢٠٠
اليابان	١٢٠٠	أستراليا	٤٠٠	الجملة	٥٦٠٠٠
الإجمالي العام					٥٧٢٠٠

المصدر: WTTC, Travel and Tourism Jobs at Risk Globally, 2020.

خلاصة ما تقدّم:

على الرغم من استمرار التوتّرات السياسية والاقتصادية بين الولايات المُتحدة والصين، وتراجُع المبادلات التجارية الدولية، وتقلب أسعار الزيت الخام في الأسواق الدولية، وعدم استقرار الأوضاع الجيوسياسية في مناطق عديدة من العالم، إلا أن تقارير المُؤسّسات المالية الدولية ظلّت مُتفائلة مُتوقّعة عودة المنحى التصاعدي لنمو الاقتصاد العالمي في ظل الأداء المُرتفع للاقتصادات الناشئة، وتنامي الطلب الاستهلاكي والاستثماري، وانتعاش الصناعات عالية التقنية وصناعة السيارات، واحتمالات التصالُح التجاري بين الولايات المُتحدة والصين.

وجاءت أزمة فيروس كورونا ليتبخّر معها هذا الاتجاه المُتفائل، وتعود الصورة قاتمة لمُستقبل الاقتصاد العالمي في ظل ارتفاع مخاطر عدم التيقّن بمُجريات الأمور، والتي كشف عنها الانتشار السريع

لفيروس كورونا المُستجد وعدم القدرة على إحكام السيطرة الحقيقية عليه، ومنع استشرائه مع عدم وجود عقار شافٍ له حتى الآن.

وكما أشرنا في التحليل المُقدّم، فقد تبلورت معالم تداعيّات أزمة فيروس كورونا في التوقعات الدولية بانخفاض مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وتراجُع تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، وأسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية، فضلاً عن تراجُع النشاط الصناعي والإنفاق الاستهلاكي، وبخاصة على الخدمات والسلع المُعمّرة، والنقص الحاد في عائدات قطاع السياحة والسفر في ضوء القيود المفروضة على انتقالات الأفراد وعلى حركة الطيران.

وإزاء تفاقُم أزمة فيروس كورونا وتنامي مخاطرها وشِدّة تداعيّاتها، مع عدم التأكد من مآلها والأفق الزمني للتعافي منها، لم تعد القضية المطروحة على الساحة الدولية تتعلّق في واقع الأمر بكيفية تحقيق النمو How to Grow?، وإنما بكيفية النجاة How to Survive?.

ومع تنامي الخوف من عدم إمكانية السيطرة التامة على هذه الجائحة في مدى زمني قريب، تعالت الدعوة للتكاتف والتحالف والتعاون الدولي لإنقاذ البشرية، ورفع شعار "حياة الإنسان هي الأغلى والأولى"[١]، وتسمو فوق أية اعتبارات أخرى.

(١) ومن الأمثلة الدالة على التقارُب الدولي والتعاون المُشترك لتحظى الأزمة مُسارعة روسيا بتقديم الأجهزة الطبية للولايات المُتحدة الأمريكية، وقيام الصين بتوفير الإمدادات الطبية لإيطاليا وأسبانيا قبل أن يتحرك الاتحاد الأوروبي لمُساعدتهما مُبكراً.

القسم الثاني

الإطار الفكري والمنهجي لخطة "عام ٢٠٢١/٢٠"

٢- الإطار الفكري والمنهجي لخطة عام ٢٠٢١/٢٠

مقدمة:

إدراكاً لفداحة أزمة فيروس كورونا العالمية. خرجت خطة عام ٢٠٢١/٢٠ عن النهج التقليدي المُتبع في إعداد الخطة السنوية، وسبق الإلتزام به في العامين الأول والثاني من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١). فثمة إتفاق عام على أن خطة ٢٠٢١/٢٠ هي خطة استثنائية تختلف عن سواها في توجّهاتها ومُستهدفاتها وأولويّاتها، فهي خطة "مواجهة لفيروس كورونا، أي خطة إنقاذ لحياة المواطن المصري، وتتوارى بجانبها أية اعتبارات أخرى تتعلق بالنمو الاقتصادي أو التشغيل أو التوزيع، والتي عادة ما تتصدر مُستهدفات الخطة التنموية في الظروف العادية.

أما في خطة عام ٢٠٢١/٢٠، فإن هذه المستهدفات تتحوّل إلى أدوات وآليات عمل لتحقيق ما هو أسمى، ألا وهو الحفاظ على حياة المواطن المصري وتوفير الرعاية الصحية المناسبة والظروف المعيشية الملائمة التي تُمكّنه من العودة لممارسة حياته الطبيعية في أسرع وقت وبأقل الأضرار الممكنة دون أن يخشى رِدّة مرّة أخرى لهذه الجائحة.

١/٢ المرتكزات الرئيسية للخطة

تستند خطة عام ٢٠٢١/٢٠ إلى مجموعة المرتكزات التالية والتي تتبلور في مجموعها حول قضية مواجهة جائحة فيروس كورونا:

- الالتزام بتنفيذ توجّهات الدولة - وما ينبثق منها من أولويات ومبادرات وبرامج عمل - للتصدي لتداعيات أزمة فيروس كورونا.
- التوافق مع مستهدفات الأجندة الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠ " ، وتأتي في مقدّمة مُستهدفاتها توفير حياة كريمة للمواطنين.
- الوفاء بالاستحقاقات الدستورية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية ذات الصلة بالتنمية البشرية، وعلى رأسها الخدمات الصحية والتعليمية، مع تعزيز المُخصّصات باعتمادات إضافية للخدمات الطبية الوقائية والعلاجية من فيروس كورونا، ولخدمات التعليم عن بُعد لاحتواء الأزمة وتبِعاتها.
- الالتزام الدقيق بتنفيذ تكليفات ومبادرات القيادة السياسية الرامية إلي بناء الإنسان المصري.
- مواصلة التطبيق الفاعل للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والبرامج الحكومية المُنبثقة منه، مع تطويعها بما يكفل التفاعل والتكيّف السريع مع متطلبات مواجهة المُستجدات التي قد تطرأ حال عدم انحسار أزمة فيروس كورونا بنهاية يونيو ٢٠٢٠.

٢/٢ المحدّدات الرئيسية لخطة عام ٢٠٢١/٢٠

يمكن إيجاز أهم محدّدات خطة مواجهة تداعيات أزمة كورونا في النقاط الآتية :

- إعطاء الأولوية المطلقة للتصدي لكافة التحديّات والمُستجدات الناجمة عن تطوّرات أزمة فيروس كورونا – حال امتدادها لما بعد يونيو ٢٠٢٠.
- التركيز على بناء الإنسان المصري كهدف استراتيجي فاعل لتجاوز الأزمة، قوامه تطوير منظومتي الصحة والتعليم لتعزيز قدرة المواطن على مواجهة تداعيّات الأزمة.
- التعبئة والتوظيف الكامل والكفء لإمكانات الدولة البشرية والمادية – لمُجابهة الأزمة والحد من انتشار تداعيّاتها، وما يتطلبه ذلك من مراجعة دقيقة لمُستهدفات الخطة ومكوّناتها وتقرير أولويّات مُحدّدة وبرامج عمل فاعلة.
- تأكيد الأولوية التي يحظى بها قطاع الصناعة التحويلية وقطاع تقنية المعلومات كأنشطة رائدة في قائمة الأجندة الحكومية، وتُمثّل أهمية خاصة في إطار جهود استهداف تجاوز الأزمة الراهنة.
- إبراز المُبادرات الرئاسية، وتأكيد دورها في تحسين جودة الحياة ودفع عجلة النشاط الاقتصادي.
- الإفصاح عن المُداخلات الحكومية المباشرة للخروج من دائرة الركود المُصاحب للأزمة، وتنشيط السوق، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في حشد الجهود يداً بيد مع الأجهزة الحكومية وكافة مؤسسات الدولة – لإعادة دوران الحياة الاقتصادية وبالسرعة المنشودة – وبما يكفل تعويض فترة إغلاق المنشآت وحظر الانتقال وغيرها من الإجراءات الاحترازية التي تستهدف الحد من التزاحم والاختلاط لمنع انتقال العدوى.
- إظهار التداخل والارتباط الوثيق بين الأبعاد القطاعية والمكانية للاستثمارات العامة، وانعكاساتها على جودة حياة المواطن.
- الرصد الدقيق لبرامج استهداف الفئات والمناطق الأكثر تأثّراً بتداعيّات الأزمة بدلالة مؤشرات البطالة والفقر والأمية.
- عرض التأثيرات التنموية للمشروعات المركزية، وبخاصة تلك الموجهة للتعامل المباشر مع مُستتبعات أزمة فيروس كورونا.
- المتابعة الكاملة لمُستهدفات ومُخرجات موازنة البرامج والأداء بعد تعميمها على كافة جهات الإسناد، وتقويم فعالية كلٍ منها في درء التأثيرات السلبية للأزمة.

٣/٢ الخطوات المنهجية لإعداد الخطة:

كما سبقت الإشارة، دفعت الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد إلي تبني منهج تخطيطي مُغاير لما هو مُتعارف عليه، تمثّلت ملامحه في الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى: متابعة وتحليل تطوّرات أزمة فيروس كورونا المُستجد على الصعيد العالمي، وتدارُس تداعيّاتها وتجارب الدول في التعامل مع الأزمة، واستخلاص الدروس المُستفادة. وقد تم عرض هذه التطوّرات في القسم الأول من وثيقة الخطة.

ويمكن إيجاز أهم الاستخلاصات من العرض المقدّم في النقاط الآتية:

١) عدم التهوين من خطورة الأزمة وفداحة تبِعاتها. ولنا في بعض الدول الأوروبية عِظة، حيث تباطأت في التعامل مع الأزمة حين ظهورها، ولم تتخذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للحفاظ على التباعد الاجتماعي في حينها، وكان جرّاء ذلك انتشار العدوى وتزايد سريع ومتفاقم في عدد حالات الإصابة والوفاة.

٢) ضرورة الإفصاح عن حالات الإصابة بالفيروس، والمُخالطين، والمُبادرة بإجراء الكشف الطبي منعاً لاستشراء الفيروس.

٣) عدم وجود نسق عام للأزمة يصدُق على كافة الدول يمكن تتبّعه وتدارُك عواقبه. فرغم انتشار الأزمة في كافة أنحاء المعمورة، إلا أن حالات الإصابة والوفيات والتعافي تتفاوت تفاوتاً بيّناً من دولة لأخرى، فثمة دول أوروبية تعدادها محدود نسبياً، ولكن تصل حالات الإصابة فيها إلي عشرات بل ومئات الآلاف، ودول أخرى تعدادها السكاني كبير ولكن تظل حالات الإصابة قليلة نسبياً، وكذلك توجد دول معدلات الوفيات بها منخفضة، مثل ألمانيا (٢,٨٪ من إجمالي حالات الإصابة)، ودول أخرى ترتفع فيها معدلات الإصابة إلي ١٣٪، مثل إيطاليا، والمملكة المُتحدة.

وكذلك تتفاوت مراحل تطوّر انتشار الفيروس بين الدول. فهناك دول مازالت في المرحلة الأولى، ودول أخرى قطعت شوطاً في المرحلة الثانية، أو على مشارف المرحلة الثالثة.

وبالمثل، تتباين نسب حالات الشفاء بحسب درجة انتشار الفيروس وحِدّة الإصابة ومدى توفّر الإمكانات الطبية وفاعلية الخدمات العلاجية المقدّمة.

٤) زيادة درجة عدم التأكّد بالتداعيّات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة نتيجة سرعة استشراء الفيروس وانتشاره على نطاق واسع، وغياب النسق العام كما سبق الذكر.

ومن مظاهر عدم التيقّن بالأحوال المُستقبلية الآتي:

- تفاوت تقديرات معدلات نمو المُتغيّرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي – البطالة – التجارة الدولية ....) الصادرة عن المؤسسات الدولية المتخصّصة رغم اتفاقها التام في الاتجاه العام لتحرّك هذه المُتغيّرات.

- المُراجعة المُستمرة للتقديرات وعلى فترات مُتقاربة بحسب تطوّر أحداث الأزمة، وآخرها توقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي إلي (-٢,٢٪) في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وإلي ٠,٤٪ في الربع الثاني منه، وإلي الصفر كمتوسط سنوي لعام ٢٠٢٠ (OXFORD Economics, March 2020)، وهي تقديرات مُغايرة إلي حد كبير وأكثر تشاؤماً من تلك الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكنها تدل على شيء مُهِم، وهو أنه كلما طالت فترة الأزمة واستشرت، زادت النزعة التشاؤمية في تقديرات نمو الاقتصاد العالمي.

- طرح سيناريوهات مختلفة للنمو في الفترة القادمة، بحسب المدى الزمني المتوقع للتعافي من الأزمة (نهاية أبريل، أو يونيو أو ديسمبر ٢٠٢٠ أو الربع الأول أو الثاني من عام ٢٠٢١). ومع تنامي الأزمة، تم استبعاد فرضية التعافي مع نهاية أبريل ٢٠٢٠، وأصبحت السيناريوهات المطروحة قاصرة على احتمال انفراج الأزمة بنهاية يونيو، أو امتدادها حتى نهاية العام الحالي (٢٠٢٠). وعلى ذلك، عمدت الدراسات المعنيّة بتحليل الأزمة وأبعادها إلي طرح سيناريوهين أو سيناريوهات مختلفة دون ترجيح إحداها تحسّباً للتغيرّات التي يصعُب التنبؤ بها مُسبقاً على وجه الدقة، ولا يُعد ذلك خروجاً عن المنهج العلمي حيث أن تحليل "التوزيعات الاحتمالية الشخصية" من المناهج البحثية المُعتمدة في مجال الدراسات الإحصائية والقياس الاقتصادي.

٥) اتفاق كافة الحكومات على عدّة أمور منها:

أ. ضرورة الالتزام بتطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية لمنع انتقال العدوى بسبب الاختلاط والتزاحم الاجتماعي (إغلاق المطارات والمطاعم والمنشآت والبقاء بالمنازل، ونشر التوعية الجماهيرية ....).

ب. أهمية التدبير العاجل للاحتياجات الطبية الوقائية (الأسِرَة بالمستشفيات/ أجهزة التنفس الصناعي/ الكمامات/ القفازات الطبية) وتوفير الأطقم الطبية والأدوية والمُعقّمات .... إلخ.

ج. مواصلة تطبيق سياسة التحفيز النقدي والمالي للمنشآت والشركات والأسواق والفئات الاجتماعية المتضرّرة من الأزمة كالعمالة غير المنتظمة، وتوفير المُخصّصات المالية الكافية. ويجدر التنويه أنه تم في هذا الخصوص – على سبيل المثال - الإعلان عن إتاحة ٧,٣ تريليون دولار على هيئة حزم إنقاذ لاقتصادات العالم، وكذا ٧٠٠ مليار دولار خصّصتها الولايات المتحدة لحماية الاقتصاد من تأثير الأزمة، و١,٧ تريليون يورو وفّرها الاتحاد الأوروبي لانتشال منطقة اليورو من تداعيّات الأزمة (Economic Policy Institute, March 2020)، كما أعلنت اليابان مؤخّراً تخصيص ٥٠٠ مليار دولار لمواجهة الأزمة.

د. الاتفاق التام على أن أكثر القطاعات تضرّراً بالأزمة تضم الطيران والنقل البحري، والسفر والسياحة، والفندقة والضيافة، والمؤتمرات والمعارض، والتصدير، والخدمات اللوجيستية

والمالية، والصناعات غير الأساسية، وصناعة السيارات، والنشاط العقاري، ونشاط استخراج الزيت الخام والغاز.

وعلى الجانب الآخر، تضم أبرز القطاعات الواعدة القابلة للتكيّف، والتعايش في ظل الأزمة، الصناعات الدوائية والمنتجات الصيدلانية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم عن بُعد، والعمل عن بُعد، وصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتطبيقات الإلكترونية، والصناعات الغذائية وتجارة التجزئة، والرعاية الصحية الشخصية، والخدمات والتوريدات الطبية والنشاط الزراعي. (Dcode, EFC Analysis, 2020).

٦) كشفت أزمة فيروس كورونا عن حتمية تضامُن الشعوب وتكاتفها، والعمل المُشترك لإمكان تخطّي هذه المِحنة والخروج منها بأقل الأضرار.

الخطوة الثانية: تدارُس الإجراءات الدولية التي اتُبِعَت لمواجهة التداعيّات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا ومدى إمكانية مُحاكاتها بكفاءة وفاعلية في الحالة المصرية.

يتم التحّرك لمواجهة الأزمة من خلال تطبيق حزمة من السياسات المالية والنقدية بغرض التخفيف من الأعباء المالية على المؤسسات والشركات والأفراد جرّاء تداعيّات الأزمة، وضمان تدفق الائتمان إلي الاقتصاد العيني لتنشيط الاستثمار وإعادة دوران عجلة الإنتاج، ومع إعطاء أولوية عاجلة للإنفاق على الصحة وإعانة الفئات الأكثر تضرّراً من تبِعات الأزمة.

وحتى تتحقّق لسياسات التدخّل الفاعلية المطلوبة في مواجهة الأزمة، يتعيّن على أجهزة الرقابة على النظام المالي مُراعاة ضمان استمرار التوازن بين هدف الاستقرار المالي وسلامة الجهاز المصرفي من ناحية، وهدف تحفيز النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى.

وفيما يلي عرض موجز لأهم الإجراءات النقدية والمالية التي تم اتخاذها من قِبَل بعض المؤسسات الدولية، وبعض الدول المتقدّمة والناشئة والعربية كنماذج استرشادية.

- **صندوق النقد الدولي:**

قام الصندوق بعمل تبسيط جذري للقواعد والإجراءات الداخلية حتى يتمكن من سرعة الاستجابة للطلبات المقدّمة للحصول على مساعدات طارئة لمواجهة الصدمات الناجمة عن الأزمة.

ويتولى الصندوق توفير التعزيزات الفورية من خلال أداتي الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT)، وهما التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع. ومن خلال هاتين الأداتين للصرف الفاعل، يُوفّر الصندوق دعماً في حدود ٥٠ مليار دولار للاقتصادات النامية والناشئة، بالإضافة إلي عشرة مليارات دولار للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل من خلال تسهيلات

التمويل المُيسّر. وعلاوة على ذلك، هناك أربعون اتفاقاً أبرمها الصندوق من شأنها إتاحة حوالي ٢٠٠ مليار دولار بغرض تمويل الاستجابة السريعة للأزمة.

وقد تقدّمت بالفعل أكثر من ٧٠ دولة عضواً في الصندوق بطلب الحصوّل على مساعدات طارئة من موارد الصندوق بقيمة كلية بلغت نحو ٥٠ مليار دولار.

- **البنك الدولي:**

بدأت مجموعة البنك الدولي تنفيذ حزمة تمويل سريع بقيمة ١٤ مليار دولار لتقوية تدابير التصدي لتفشي فيروس كورونا في أكثر من ٦٥ بلداً نامياً، ولاختصار الوقت اللازم للتعافي، منها (٦) مليار دولار بصفة أولية عاجلة لأغراض الاستجابة الصحية، (٨) مليار دولار من خلال مؤسسة التمويل الدولية لدعم النشاط الاقتصادي لمساعدة الشركات الخاصة التي تضرّرت من الجائحة وللحفاظ على الوظائف (نحو ٣٠٠ شركة في مختلف الأسواق الناشئة)، وتبلغ الدفعة الأولى من تسهيل التمويل المخصّص سريع الدفع، والذي يستفيد منه ٢٥ بلداً نحو ١,٩ مليار دولار [جدول رقم (١/٢)]، وعلى أن يتبعها دُفعات أخرى للتمويل السريع لعدد أربعين دولة.

وتستعد مجموعة البنك أيضاً لإتاحة ما يصل إلي ١٦٠ مليار دولار على مدار الأشهر الخمسة عشر القادمة لمساندة إجراءات مكافحة الفيروس بما يساعد على مواجهة التداعيّات الصحية المُباشرة، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي، ومساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمُعاونة في حماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً.

جدول رقم (١/٢)

المجموعة المبدئية من مشروعات الاستجابة للطوارئ لمواجهة فيروس كورونا والممولة بموجب التسهيل سريع الدفع

الدولة	مليون دولار	الدولة	مليون دولار	الدولة	مليون دولار
الهند	١٠٠٠	منغوليا	٢٦,٩	طاجيكستان	١١,٣
باكستان	٢٠٠	اليمن	٢٦,٩	جامبيا	١٠
سريلانكا	١٢٨,٦	كمبوديا	٢٠	سيراليون	٧,٥
أفغانستان	١٠٠,٤	بارجواي	٢٠	مالاديف	٧,٣
أثيوبيا	٨٢,٦	السنغال	٢٠	موريتانيا	٥,٢
كينيا	٥٠	هاييتي	٢٠	جيبوتي	٥
الكونغو	٤٧,٢	الإكوادور	٢٠	كاب دي فيردي	٥
غانا	٣٥	قيرغيزستان	١٢,٢	ساوتومي وبرنسيبي	٢,٥
الأرجنتين	٣٥			**الإجمالي العام**	١٨٩٨,٦

المصدر: مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٠.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:**
  - أقرت خطة إنفاق اقتصادي في ٢٨ مارس ٢٠٢٠، مُفادها ضخ أكثر من تريليوني دولار، وتحديداً ٢٢٣٠ مليار دولار، لمواجهة تداعيّات الأزمة، منها ١,٢ تريليون دولار في صورة إعانات مباشرة للمواطنين الذين تضرّروا من الإجراءات الاحترازية، ونحو ٤٠٠ مليار دولار لمساعدة الشركات الصغيرة، و٥٠٠ مليار دولار للشركات الكبيرة، فضلاً عن ١٠٠ مليار دولار للمستشفيات، و٣٠ ملياراً لتمويل الأبحاث الهادفة لإيجاد لقاح وعلاج لكوفيد – ١٩.
  - خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي معدلات الفائدة للمرّة الثانية بنحو ١٠٠ نقطة أساس (١٪) لتصل إلي ما يتراوح من صفر إلي ٠,٢٥٪، وكذلك الإعلان عن ضخ نحو ١,٥ تريليون دولار من القروض قصيرة الأجل لدعم أسواق الائتمان وضمان السيولة.
  - تأجيل الضرائب مع الإعفاء من الفوائد أو الغرامات لبعض الأفراد والشركات التي تأثّرت سلباً بالأزمة.
- **الاتحاد الأوروبي:**
  - دعم الإقراض المصرفي والتوسّع في برنامج شراء الأصول بمقدار ١٢٠ مليار يورو.
  - الإعلان عن خطة إطارية مؤقتة تستمر حتى ديسمبر ٢٠٢٠، تتيح للدول الأعضاء اتخاذ التدابير التحفيزية اللازمة، ومنها، (أ) الحق في تقديم المنح المباشرة والمزايا الضريبية الانتقائية والمدفوعات المُسبقة، (ب) تقديم الضمانات للقروض التي تحصُل عليها الشركات من البنوك، (ج) إتاحة القروض العامة المدعومة للشركات، (د) توفير ضمانات للبنوك التي تضُخ مساعدات مُوجّهة للاقتصاد الحقيقي، و(هـ) السماح بإتاحة ائتمان قصير الأجل للصادرات.
- **ألمانيا:**
  - أعلنت في ١٣ مارس ٢٠٢٠ عن أكبر خطة لمساعدة الشركات في تاريخها منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتشمل تقديم قروض من الدولة بلا حدود لا تقل قيمتها عن ٥٥٠ مليار يورو للشركات التي تواجه انخفاضاً في النشاط أو مشاكل نقص السيولة، مثل شركات السفر والسياحة والمطاعم وغيرها.
- **المملكة المتحدة:**
  - إتاحة حزمة إنفاق للتحفيز المالي تصل إلي ٣٠ مليار جنيه إسترليني، وهي الأكبر منذ عام ١٩٩٢، منها ٧ مليار جنيه إسترليني لدعم سوق العمل، و٥ مليار جنيه إسترليني لمُساعدة قطاع الرعاية الصحية، و١٨ مليار جنيه إسترليني لدعم اقتصاد المملكة في مواجهته لجائحة فيروس كورونا.
  - في إطار تخفيف الأعباء الضريبية، تزمع الحكومة خفض الضرائب على العمال، وتجميد الرسوم المقرّرة على الوقود وبعض المنتجات الأخرى.

- **فرنسا:**
  - توفير حزمة تحفيزية تصل إلي ٣٠٠ مليار يورو.
  - توفير السيولة المالية من خلال بنك الاستثمار الفرنسي لكافة الشركات المتضرّرة والتي تمتلك أكثر من ٥٠٠٠ عامل، وكذا ضمانات الدولة للبنوك فيما يتعلق بمحافظ القروض الجديدة لجميع أنواع الشركات حتى تتمكن البنوك من توفير السيولة اللازمة.
- **كندا:**
  - خفض أسعار الفائدة بنحو ٠,٥٪.
  - توفير حزمة بنحو ٢٧ مليار دولار كندي لمنح إعانات للعاملين المتضرّرين والطلاب الجامعيين وإعانات الأطفال، مع تأجيل مدفوعات الضرائب وإتاحة السيولة للشركات من خلال البنوك.
- **الصين:**
  - خفض أسعار الفائدة عشر نقاط أساس في يناير ٢٠٢٠، لتخفيض تكاليف التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
  - ضخ مبلغ ٢٣,٦ مليار دولار في أسواق المال من خلال اتفاقيات إعادة شراء السندات العكسي.
- **كوريا الجنوبية:**
  - توفير خطة تحفيزية قدرها ١١,٧ تريليون وون (٩,٨ مليار دولار).
- **الكويت:**
  - خفّض البنك المركزي الكويتي سعر الفائدة بنحو ١,٢٥ نقطة مئوية ليصبح سعر الفائدة ١,٥٪ بدلاً من ٢,٧٥٪.
  - تم إنشاء صندوق بقيمة ١٠ مليون دينار كويتي تحت تصرّف مجلس الوزراء لتغطية المتطلبات العاجلة لمواجهة الأزمة.
- **المملكة العربية السعودية:**
  - تم خفض سعر الريبو إلي ١٪ من ١,٧٥٪ ومعدل الريبو العكسي إلي ٠,٥٪ من ١,٢٥٪، وتوفير حزمة تحفيزية بقيمة ١٢٠ مليار ريال سعودي، منها ٥٠ مليار ريال لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة، و٧٠ مليار ريال تأجيل بعض مدفوعات رسوم القطاع الخاص للحكومة، وتأجيل تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات، وتأجيل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل لمدة ثلاثة شهور، وإعفاءات من رسوم المغتربين.

<u>ومن العرض السابق، يتضح أن خطط التحفيز الشائع تطبيقها تقوم على ركيزتين، تعتمد أولهما على التيسيرات النقدية التي توفّرها البنوك المركزية ممثّلة في مُبادرات إنقاذ مالي، وإتاحة ائتمان مصرفي، وتوفير خدمات تمويلية بتكلفة منخفضة، وبخاصة للشركات الأكثر تضرّراً من الأزمة،</u>

وثانيهما، على التسهيلات المالية في صورة إعفاءات وتيسيرات ضريبية وجمركية، وتأجيل سداد مُستحقات سيادية لحين تجاوز الأزمة.

الخطوة الثالثة: تتعلق بتحليل انعكاسات التطوّرات الاقتصادية العالمية الناجمة عن الأزمة على الاقتصاد المصري والسابق عرضها بالقسم الأول من وثيقة الخطة.

يتعيّن القول – بداية – أنه يتعذّر تقويم انعكاسات الأزمة على الاقتصاد المصري نظراً لما سبق تكراره من عدم وضوح الرؤيا بشأن أبعاد هذه الأزمة ومداها الزمني، ودرجة تسارُع نطاق وحِدَة تداعيّاتها، ومدى فاعلية الإجراءات والتدابير الاحترازية المُتبعة وفق منظومة التحالف الدولي.

وما يُمكن قوله في هذا الشأن أن درجة تأثّر الاقتصاد المصري، سوف تتوقف على مدى انتشار الفيروس في مصر، وفاعلية الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية المُطبّقة، هذا من ناحية، وعلى قنوات التأثير وما يُمكن أن تتمخّض عنه من نتائج، من ناحية أخرى.

- **التأثيرات السلبية:**

وتتمثّل أهمها في الآتي:

- التراجُع الحاد في عائدات السياحة الدولية، فضلاً عن انخفاض العائدات المُتوقّعة من السياحة الداخلية في ظل حظر الانتقال وإغلاق المطاعم والكافتيريات ...
- انخفاض عائد قطاع الطيران المدني نتيجة لتوقف الرحلات الجوية.
- تباطؤ نشاط قناة السويس نظراً لتراخي حركة التجارة والملاحة الدولية.
- نقص تحويلات المصريين العاملين في الخارج (وبخاصة في الدول الخليجية) في ضوء التوقّعات بانخفاض عائدات هذه الدول من النفط تأثّراً بتدهور أسعاره، وبالتالي انكماش موازناتها المُخصّصة لتنفيذ المشاريع التنموية.
- انخفاض الصادرات من بعض السلع الزراعية الغذائية، حال تنامي الطلب الاستهلاكي المحلي في ظل الأزمة، وتفضيل إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات المواطنين قبل التوجّه لأسواق التصدير.
- توقّع ارتفاع أسعار بعض الواردات من السلع الأساسية، وعلى رأسها القمح، حال نقص المعروض العالمي نتيجة تقلّص إنتاج الدول الرئيسية المُنتجة أو تحجيمها لنشاط التصدير، وخاصة في حالة تفعيل الولايات المُتحدة قرارها بمنع تصدير القمح للخارج.
- تراخي تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، وخاصة في مجال قطاع البترول إثر التراجُع الحاد في أسعار الزيت الخام، وكذا استثمارات الحافظة بسبب عزوف المستثمرين عن التعامل في سوق الأوراق المالية، واقتناء أدوات الدين العام، وتفضيل التوجّه إلي ملاذ آمنة.
- تأثّر نشاط البورصة المصرية في ظل تنامي الاتجاهات البيعية، وأسوة بالتراجعات التي شهدتها البورصات العربية والعالمية.

➢ **تأثيرات أخرى يُمكن الاستفادة منها:**

- من المُتوقع – حال اتجاه الأسعار العالمية لعديدٍ من السلع الزراعية للانخفاض - أن تتراجع قيمة فاتورة الاستيراد من بعض السلع العامة، مثل زيت الطعام واللحوم والدواجن والسكر، مما ينعكس إيجاباً على فاتورة الاستيراد، كما أن ارتفاع أسعار بعض منها يجري استيرادها حالياً بكميات كبيرة قد يُشكّل حافزاً قوياً لإعادة النظر في السياسة الزراعية وفي التراكيب المحصولية بغية تحسين نِسب الاكتفاء الذاتي، والتخفيف من تأثير التضخّم المُستورد.
- هناك فرص لنفاذ الصادرات المصرية لأسواق تصديرية جديدة في ظل تراجع الصادرات من المصادر التقليدية، كما تتوفر فرص للتوسّع في صادرات الخضر والفواكه كالموالح وغيرها في ظل الميزة النسبية التي تحظى بها مصر في هذه الحاصلات، مع نقص المعروض العالمي منها(١).
- في ظل تراجُع مُعدّلات نمو التجارة والتصنيع، مع تنامي القيود الحمائية، أن يُصبح البديل المُتاح هو التوطين الصناعي والعمل على رفع كفاءة الأصول المُنتجة ومعدلات التشغيل. ومثال ذلك، الجهود الحالية الرامية لتشجيع الصناعات الغذائية والصناعات الدوائية لمُواجهة تزايد الطلب عليها إبان الأزمة.
- هناك إمكانية تحقيق عِدّة وفورات جرّاء انخفاض السعر العالمي للزيت الخام إلي نحو ٢٥ دولار/ برميل، منها:

- انخفاض فاتورة استيراد الزيت الخام والمُشتقات البترولية (حيث يجري استيراد نحو ٣٠٪ من الاحتياجات البترولية) مما يُؤدي إلى تحسّن وضع الميزان التجاري البترولي المصري، وإتاحة الفرصة لتوجيه الوفر المُحقّق لأوجه إنفاق أخرى تُمثّل أولوية مُتقدّمة كالخدمات الصحية والتعليمية.

ومع ذلك، يجدُر التنويه أن هذا الوفر المُحتمل قد لا يتحقّق بالكامل إذ يتوقف الأمر صراحة على الشروط الواردة في اتفاقات توريد الزيت الخام لمصر (العقود الحاضرة والآجلة) والشروط التأمينية الواردة بالتعاقدات مع شركات التأمين للتحوّط ضد مخاطر تقلبّات أسعار الزيت الخام، كما يتوقف الأمر على حجم الطلب الاستيرادي المُتوقّع في الفترة القادمة في ظل ركود السوق والحركة التجارية ونشاط النقل والملاحة، وكذا مدى تأثّر صادرات مصر من الغاز المُسال في الفترة القادمة.

- تراجُع تأثير التضخّم المُستورد وانخفاض تكلفة النقل وتكلفة المُنتجات التي يُمثل الوقود مُدخلاً أساسياً لها، وبالتالي انخفاض أسعارها في السوق المحلي. ومع ذلك، يتعيّن الإشارة إلى أن الأثر النهائي على التضخّم سيتوقف على مدى استعداد المُنتجين المحليين لإعادة تشغيل عجلة الإنتاج بالوتيرة السابقة على ظهور فيروس كورونا، ومدى استعداد المُستهلكين – من جانب آخر – لزيادة إنفاقهم الاستهلاكي بالمُعدّلات السابقة أو أسرع منها.

---

(١) ومن أمثلة ذلك، إقبال بعض دول أمريكا اللاتينية مؤخّراً، مثل الأرجنتين والبرازيل، على استيراد الفواكه المصرية، كالبرتقال.

- التخفيف من الدعم المُوجّه للطاقة في الموازنة العامة للدولة (الدعم المُخصّص للمنتجات البترولية / الدعم المُوجّه لتكوين مخزون استراتيجي لقطاع البترول)، والوفر المُحقّق للقطاع الصناعي حال تطبيق المعادلة السعرية، مما يُعزّز تنافسية الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، مثل الحديد والصلب والألومنيوم والسيراميك.

الخطوة الرابعة: تتمثّل في رصد تطوّرات أزمة فيروس كورونا في مصر والإجراءات المتخذة لمواجهة الفيروس وتداعيّاته لإلقاء الضوء على المسارات المُحتملة للاقتصاد الوطني في خطة عام ٢٠٢١/٢٠.

بتتّبع تطوّر أزمة فيروس كورونا في مصر، اتضح ظهور الفيروس لأول مرّة في الأسبوع الثاني من شهر فبراير ٢٠٢٠، وبدأت زيادة حالات الإصابة تِباعاً بظهور ١٢ إصابة في ٦ مارس ٢٠٢٠.

ومن استقراء بيانات المُلحق رقم (م/٢) والجدول رقم (٢/٢) واللذين يوضّحان تطوّر حالات الإصابة والوفيات والتعافي والأهمية النسبية منذ ذلك التاريخ وحتى منتصف شهر أبريل، يتبيّن الآتي:

- محدودية حالات الإصابة بالفيروس في مصر مقارنة بعديدٍ من الدول الأخرى كالولايات المتحدة وإيطاليا وأسبانيا وفرنسا وألمانيا حيث لم تتجاوز حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة (٢٥ أبريل) ٤٣١٩ حالة[١]، مما يضع مصر في عِداد الدول الواقعة في ذيل قائمة الدول المُصابة بالفيروس، وإن كان هذا لا ينبغي أن يدفعُنا للتباطؤ أو التخاذل في تطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية.

جدول رقم (٢/٢)
تطوّر حالات فيروس كورونا في مصر

التاريخ	حالات الإصابة		حالات الوفيات		إجمالي المتعافين	(٪) الوفيات لإجمالي الإصابات	(٪) المُتعافين لإجمالي الإصابات
	اليومية	التراكمية	اليومية	التراكمية			
٦ مارس	١٢	١٢	صفر	صفر	صفر	-	-
٣/٩	٤	٥٩	صفر	١	صفر	١,٧	-
٣/١٢	١٣	٨٠	١	٢	٢٦	٢,٥	٣٢,٥
٣/١٥	١٦	١٢٦	صفر	٢	٣٤	١,٦	٢٧
٣/١٨	١٤	٢١٠	صفر	٦	٤٠	٢,٩	١٩
٣/٢١	٩	٢٩٤	٢	١٠	٧٣	٣,٤	٢٤,٨
٣/٢٤	٣٦	٤٠٢	١	٢٠	٦٨	٥	١٩,٩
٣/٢٧	٤١	٥٣٦	٦	٣٠	١١٦	٥,٦	٢١,٦
٣/٣١	٥٤	٧١٠	٥	٤٦	١٥٧	٦,٥	٢٢,١

(١) تفيد بيانات وزارة الصحة أن الفئة العمرية (٥٠ - ٥٩ عاماً) هي الفئة الأكثر تعرّضاً للإصابة بنسبة ٢٢٪ من الإجمالي، وأن نسبة الإصابة للأطفال أقل من عشر سنوات لا تتعدى ٢٪ فقط من الإجمالي وأن الذكور يشكلون ٦١٪ من جملة المصابين.

التاريخ	حالات الإصابة		حالات الوفيات		إجمالي المتعافين	(٪) الوفيات لإجمالي الإصابات	(٪) المُتعافين لإجمالي الإصابات
	اليومية	التراكمية	اليومية	التراكمية			
٤/٣	١٢٠	٩٨٥	٨	٦٦	٢٩٦	٦,٧	٢١,٩
٤/٦	١٤٩	١٣٢٢	٧	٨٥	٣٩٦	٦,٤	٣٠
٤/٩	١٣٩	١٦٩٩	١٥	١١٨	٤٦٨	٦,٩	٢٧,٥
٤/١٢	١٢٦	٢٠٦٥	١٣	١٥٩	٥٨٩	٧,٧	٢٨,٥
٤/١٥	١٥٥	٢٥٠٥	٥	١٨٣	٧٥١	٧,٣	٣٠,٠
٤/١٨	١٨٨	٣٠٣٢	١٩	٢٢٤	٩٨٠	٧,٤	٣٢,٣
٤/٢١	١٥٧	٣٤٩٠	١٤	٢٦٤	١١٨١	٧,٦	٣٣,٨
٤/٢٥	٢٢٧	٤٣١٩	١٣	٣٠٧	١٤٥٠	٧,١	٣٣,٦

المصدر: http//www.worldometers.coronavirus

- تصاعُد حالات الإصابة مع مرور الوقت، وتنامِيها بمعدلات مُتسارعة اعتباراً من النصف الثاني من شهر مارس، وبصفة خاصة، في النصف الأول من شهر أبريل [شكل رقم (١/٢)]، دلالة على تزايُد انتشار الفيروس رغم إجراءات العزل والتباعد الاجتماعي مما يتطلّب مزيداً من الانضباط السلوكي من جانب المواطنين وتفادي التواجد والازدحام في الأماكن العامة والالتزام الصارم بالقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن مع تشديد إجراءات الكشف الطبي على الوافدين من الخارج وإلزامهم بالحجر الصحي، سواء المصريين العالقين في دول أخرى أو غيرهم من الوافدين حال السماح لهم با لقدوم إلي مصر[١].

شكل رقم (١/٢)

تطوّر معدلات الإصابة بفيروس كورونا في مصر

(أ) العدد التراكمي

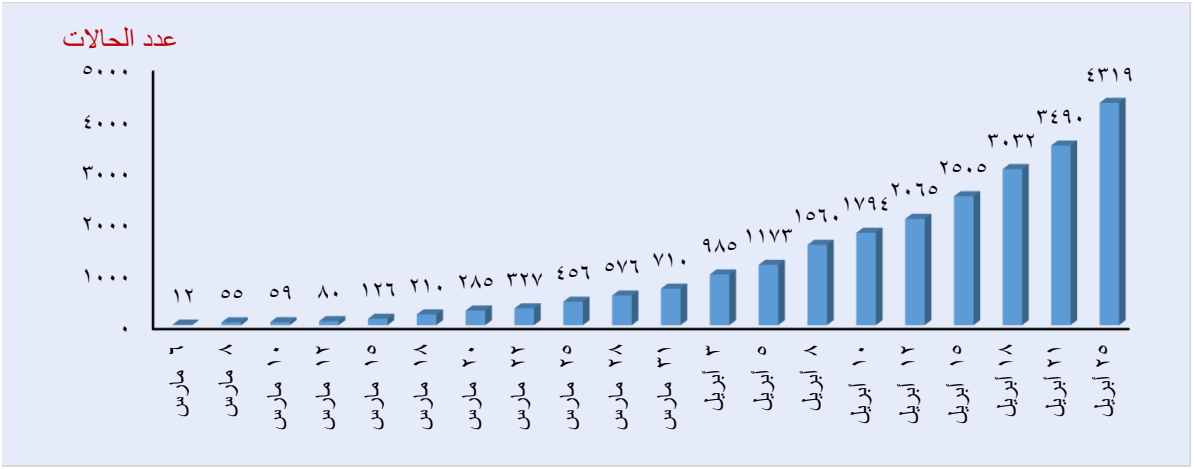

(١) تلاحظ أن معظم الحالات ناتجة عن الإصابة من العائدين من الخارج سواء جنسيات أجنبية حاملة للفيروس أو مواطنين مصريين عائدين من الخارج أو مخالطين لهم.

(ب) المتوسط اليومي للإصابة خلال الفترة

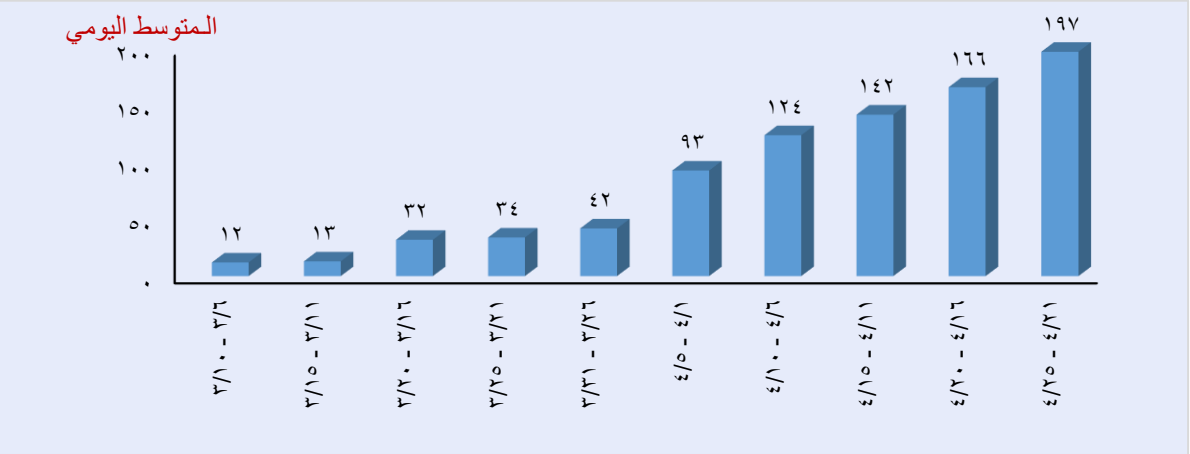

المصدر: http//www.worldometers.coronavirus

- اتجاه نسب حالات الوفيات لجملة حالات الإصابة للتصاعُد المُطرد لتصل إلي ٧,١٪ في ٢٥ أبريل[١] [شكل رقم (٢/٢)]، وهي أعلى من المتوسط العالمي (٦,٥٪) [شكل رقم (٢/٢)]، ومن النسب المُحقّقة في دول كثيرة، باستثناء إيطاليا وأسبانيا والمملكة المتحدة وفرنسا [شكل رقم (٣/٢)]، وذلك لارتفاع نسب الحالات الحرِجة التي يتم اكتشافها، وتكثُر معها احتمالات الوفاة.
- استقرار معدل التعافي عند ٢٠٪ كمتوسط عام في النصف الثاني من شهر مارس، مع اتجاه المتوسط للارتفاع ليتراوح بين ٣٠٪ و٣٣٪ منذ منتصف شهر أبريل، وهو اتجاه محمود يعكس تزايُد تحوّل الحالات الإيجابية إلى حالات سلبية، أي تنامي القدرة العلاجية للمُؤسّسات والمراكز الطبية.

شكل رقم (٢/٢)

تطوّر حالات الوفيات من فيروس كورونا في مصر وأهميتها النسبية

حالات الوفيات (تراكمية)

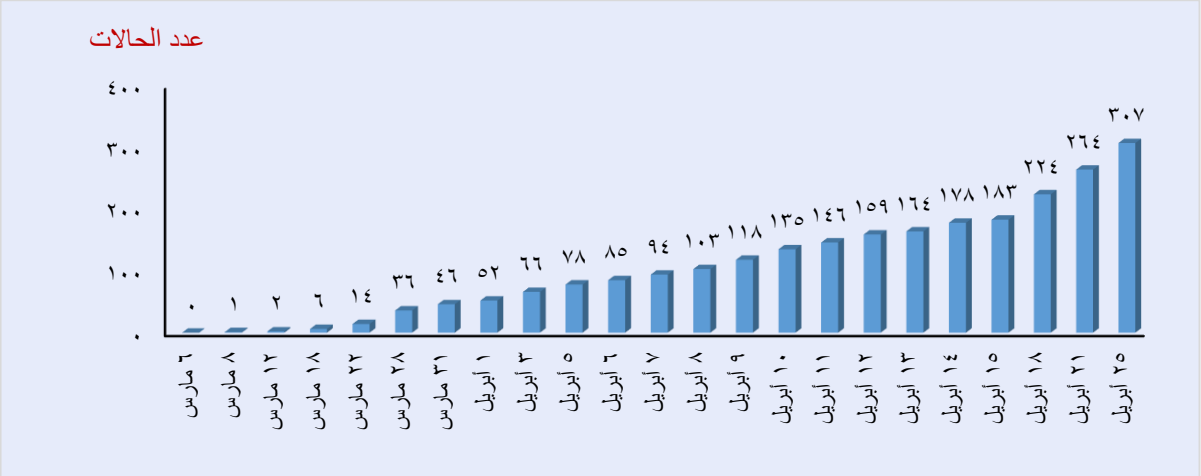

(١) أفادت بيانات وزارة الصحة أن ٩٤٪ من إجمالي المتوفين تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً، وأن جميعهم كانوا يعانون من أمراض مزمنة أو أورام.

نسبة الوفيات لإجمالي حالات الإصابة

شكل رقم (٣/٢)

نسب حالات الوفيات لإجمالي حالات الإصابة في مصر وبعض دول المقارنة في ٢٠٢٠/٤/٢١

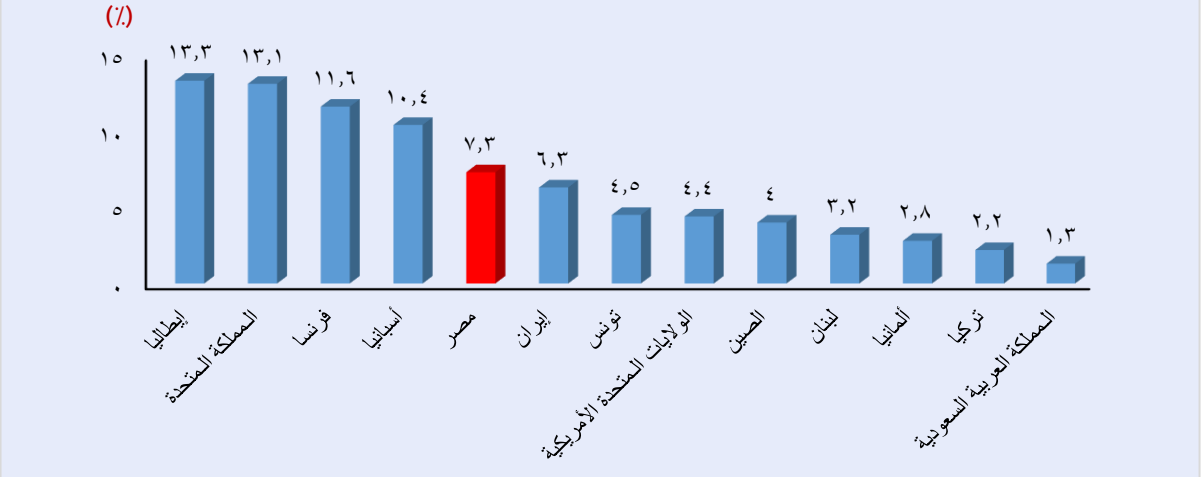

المصدر: http//www.worldometers.coronavirus

ومن خلال متابعة آليات التعامل مع أزمة فيروس كورونا خلال الفترة الماضية، تلاحظ خمسة أمور إيجابية يتعيّن الإشارة إليها قبل تناول الإجراءات الاحترازية والوقائية التي تم اتخاذها لمواجهة الأزمة.

أولها: الإفصاح التام من قِبَل وزارة الصحة – إعمالاً لمبدأ الشفافية والمصارحة – عن تطوّرات الأزمة أولاً بأول، مع نشر الإحصائيات والبيانات التفصيلية عن حالات الإصابة والوفيات والتعافي ... إلخ، والإجراءات المُتبعة في هذا الشأن؛

وثانيها: التخطيط السليم لإدارة الأزمة وبصورة مُنضبطة توفّر الاستجابة السريعة والاستقصاء الدقيق لحالات الإصابة والمُخالطين، مما يُساعِد في قطع سلاسل انتقال المرض.

وثالثها: قيام جميع الجهات المعنيّة (الصحة/ التعليم العالي/ القطاع الطبي بخدمات القوات المسلحة.... إلخ) بتعبئة كافة الكوادر الطبية المُتخصّصة والأطقم المعاونة، والوحدات العلاجية، وتوفير التجهيزات الوقائية اللازمة لمجابهة الأزمة من منطلق الإدراك الواعي بالمسئولية الاجتماعية؛

ورابعها: تسخير الدولة – بكافة مؤسساتها المدنية والعسكرية – منذ اللحظة الأولى لظهور الفيروس كل إمكانياتها البشرية والعينية والمالية للتصدي لهذه الأزمة ودرء تبِعاتها، كأولوية مطلقة للعمل الوطني؛

وخامسها: التوعية الجماهيرية المكثفة وواسعة النطاق من المنصّات الإعلامية لتبصير المواطنين بخطورة الفيروس وضرورة عدم الاستهانة بتبِعاته والالتزام بالتباعد الاجتماعي والبقاء في المنزل تجنّباً لانتقال العدوى، ولاطلاع العامة على المعلومات والمُستجدات المُتعلّقة بأزمة فيروس كورونا.

وفيما يلي عرض للإجراءات الوقائية وحِزَم التحفيز الاقتصادي التي تم اتخاذها في إطار خطة مُجابهة فيروس كورونا، والتي وجّهت القيادة السياسية تخصيص ١٠٠ مليار جنيه من الاحتياطيّات المالية للدولة لمُكافحة تبِعاتها الصحية وآثارها الاقتصادية. وقد تم تصنيف مجموعة الإجراءات والحِزَم التحفيزية طبقاً لخمسة محاور للتحرّك بحسب مُستهدفاتها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الإجراءات الرامية لتحقيق التباعُد الاجتماعي منعاً لانتشار الفيروس

وتضمّنت ما يلي:

- تعليق حركة الطيران من وإلى مُختلف الموانئ الجوية.
- حظر التجوال الجزئي من الساعة السابعة مساءً (والتي تم تمديدها لاحقاً إلى الساعة الثامنة مساءً)، وحتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي.
- تعليق الدراسة بالمدارس والجامعات لمُدّة أسبوعين، وتجديد التعليق لأسبوعين تاليين، ثم لإشعار آخر، وغلق مراكز الدروس الخصوصية.
- منع التجمّعات وإلغاء الفعاليات الجماهيرية والمُناسبات الاجتماعية، وتعليق الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية، ومنع إقامة صلوات الجماعة بالمساجد والكنائس والاحتفالات الدينية.
- غلق المولات والمقاهي والمطاعم والكافتيريات (مع السماح بتوصيل الطلبات للمنازل)، وتقييد مواعيد عمل المحال التجارية حتى الساعة الخامسة مساءً، وغلق كامل للمحال التجارية في يومي الجمعة والسبت (عدا الصيدليّات ومحال السوبرماركت).
- إجلاء المصريين من "ووهان" الصينية منبع الجائحة، والرعايا المصريين العالقين والمُقيمين بالخارج ممن لديهم الرغبة في العودة لأرض الوطن، مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية (توفير أماكن للعزل لمُدة أربعة عشر يوماً، وعلى نفقة الدولة).

- تخفيض البنك المركزي المصري للرسوم على عمليّات السحب من أجهزة الصرّاف الآلي ومُعاملات نقاط البيع للحد من تداول النقد الورقي والتحوّل إلى المُعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت.
- تخفيض الموظفين بالمصالح الحكومية إلى حوالي ٥٠٪ (دون المساس برواتبهم)، وتخفيض العمالة بالقطاعين العام والخاص على النحو الذي يسمح باستمرار العمل، مع مُراعاة التباعُد الاجتماعي.
- اتخاذ مجموعة إجراءات لحماية العاملين بالأنشطة الاقتصادية، منها:
  - استخدام الكاشف الحراري يومياً قبل دخول العاملين لمكاتبهم ومواقع العمل.
  - صرف مُهمات الوقاية والأمن الصناعي للعمال على نفقة الشركات، وتوزيع الكمامات والمُطهّرات على العاملين، وتأكيد ارتدائها والمُتابعة المُستمرة.
  - تعقيم وتطهير مواقع العمل وكافة المُعدّات والأدوات المُستخدمة بصفة دورية.
  - التنسيق مع الشركات للعمل بنظام الورديّات لتقليل التجمّعات، والإبلاغ الفوري في حالة الاشتباه بوجود إصابة بالمرض، مع عزل المُصاب عن باقي العمال وإخضاعه للعلاج.

ثانياً: الإجراءات الطبية الوقائية للحيلولة دون الإصابة بالفيروس

وتشمل:

- تخصيص مُستشفى للعزل بكُل مُحافظة في بداية استشعار الأزمة.
- تعقيم المُنشآت الحكومية والخاصة، وبعض الشوارع والميادين الرئيسية.
- إطلاق مُبادرات مُجتمعية لتطهير الأماكن العامة والشوارع الرئيسية والمنازل، استكمالاً لجهود الدولة في الحفاظ على صِحة المواطنين.
- تنفيذ برامج توعية إعلامية مُكثّفة بطبيعة الفيروس وطُرُق انتشاره وكيفية الوقاية منه، في كافة وسائل الإعلام.
- قيام القوّات المُسلحة بتوزيع الكمامات الطبية الواقية والمُطهّرات على المواطنين مجاناً، بالأماكن العامة والميادين الرئيسية ومحطات المترو ومواقف النقل الجماعي وفي الأحياء كثيفة السكان.

ثالثاً: الإجراءات العلاجية للتعامُل مع حالات الإصابة بفيروس كورونا

وتشمل:

أ- دعم التجهيزات الطبية والمستلزمات الدوائية بالقطاع الصحي:

- توفير ٣,٨ مليار جنيه لتلبية الاحتياجات المُلحة من الأدوية والمُستلزمات الطبية:
  - ٢,٥٨ مليار جنيه لوزارة الصحة والسكان.

- ٤٢٧ مليون جنيه للمُستشفيات العامة والمركزية والمراكز الطبية المُتخصّصة ومُستشفيات الصحة النفسية.
- ٦٨٨,٥ مليون جنيه للمُستشفيات الجامعية.
- ٥٠ مليون جنيه لمُستشفيات جامعة الأزهر.

- توفير مليار جنيه بشكل فوري لوزارة الصحة والسكان لتدبير المُستلزمات الوقائية.
- قيام القوات المُسلحة بدعم القطاع الطبي بإتاحة المُستشفيات والمركبات وعربات الإسعاف والتجهيزات الوقائية على النحو المُوضّح بالإطار رقم (١).

إطار رقم (١)
دور القوات المُسلحة في دعم القطاع الطبي لمواجهة أزمة فيروس كورونا

➢ **خدمة المُستشفيات:**

- إتاحة ٢٢ مُستشفى عزل بطاقة أربعة آلاف سرير، منها ٣٠٠ سرير رعاية مُركزّة، مُزوّدة بعدد ١٤٠ جهاز تنفس صناعي.
- إتاحة ٤٥ مُستشفى عسكري مُزوّدة بطاقة ١٢٨٠٠ سرير، منها ١٨٧٠ سرير رعاية مُركزّة، مُزوّدة بعدد ١١٠٠ جهاز تنفس صناعي.
- تجهيز أربعة مُستشفيات ميدانية مُتنقلة بطاقة ٥٠٢ سريراً، وتخصيص ١١ جهاز تحليل عينات بالمعامل المركزية والميدانية والمُستشفيات العسكرية بإمكانيات تحليل ٢٢٠٠ عيّنة يومياً.
- تجهيز نوادي القوات المُسلحة لأية إجراءات عزل صحي.
- الانتهاء من تنفيذ (٦) مُستشفيات عسكرية جاهزة للافتتاح بطاقة ٢٠٠ سرير لكلٍ منها.

➢ **خدمات الإسعاف:**

- تجهيز ألف عربة إسعاف، منها ٤٧٢ عربة عناية مُركزة بإجمالي طاقة إخلاء ٤٠٠٠ حالة يومياً، ٤٠٠ عربة إسعاف لدعم منظومة الإخلاء الطبي للقطاع المدني.
- تخصيص مروحيّات إخلاء طبي جوي للحالات الحرجة.

➢ **خدمات التعقيم والتطهير:**

- تخصيص ٧٥٠ مركبة لتطهير المُنشآت المدنية والأماكن المفتوحة بمساحة ٢,٥ مليون متر مُربع في اليوم.
- تنفيذ أعمال التطهير للأسطح والأرضيّات بالمُنشآت المُغلقة باستخدام ٢٠٠٠ جهاز تعقيم بيولوجي ومضخّات تعقيم محمولة بإمكانيّات تعقيم حتى ٤٠٠ ألف م^{٢}/يوم، وكذا تطهير

مُسطحات ومبان حتى ٨٠ ألف م٢/يوم باستخدام وحدات طرد الدخان العملاقة كوحدات تطهير.

➢ **خدمات المياه والتغذية:**

- تخصيص ١٠٠ عربة فنطاس مياه بطاقة ٣٠٠٠ طن في الرحلة تعمل على مدار الساعة للإمداد بالمياه في أعمال التطهير.
- توفير ٥٠٨ مقطورة طهي ميدانية لتجهيز ٥٠٠ ألف وجبة يومياً.
- تجهيز ما يقرُب من ٢٥ ألف طن من اللحوم والدواجن المُجمّدة والأسماك، ١٨ ألف طن من السلع الغذائية الأخرى، مثل زيوت الطعام والجُبن والبقوليّات والسكر وبعض الخضروات.
- زيادة الطاقات الإنتاجية لمصانع المكرونة (١٢٠ ألف طن/يوم)، ومصانع مُنتجات الألبان (٢٢ طن/يوم) ومزارع الإنتاج الحيواني (٤٦ ألف رأس ماشية و١٣٥٠٠ رأس من الأغنام).

➢ **توفير المُهمات الوقائية:**

- تطوير خطوط الإنتاج لمصنع الكمامات الطبية بالقوات المُسلحة لتصِل طاقته الإنتاجية إلى ١٠٠ ألف كمامة/يوم.

ب- دعم الأطباء وجميع العاملين بالقطاع الطبي:

- رفع مكافأة أطباء الامتياز بالمُستشفيات التابعة لوزارة التعليم العالي ولجامعة الأزهر، والتي تُصرف لهم خلال فترة التدريب "الامتياز" لتُصبح ٢٢٠٠ جنيه شهرياً (بدلاً من ٤٠٠ جنيه)، وذلك اعتباراً من خريجي كليات الطب دفعة ديسمبر ٢٠١٩، ويستفيد من ذلك حوالي ١٢ ألف طبيب امتياز، بتكلفة إجمالية ٣٢٠ مليون جنيه.
- صرف مُكافآت تشجيعية للأطقم الطبية والعاملين بمنافذ الحجر الصحي ومُستشفيات العزل والمعامل المركزية وفروعها بالمُحافظات وفِرَق الترصّد الوبائي وهيئة الإسعاف.
- تضمين الموازنة الجديدة زيادة ٧٥٪ في بدل التعرّض لخطر العدوى لأعضاء المِهَن الطبية ليرتفع الحد الأدنى من ٤٠٠ جنيه إلى ٧٠٠ جنيه، والحد الأقصى من ٧٠٠ جنيه إلى ١٢٢٥ جنيه، بتكلفة إجمالية ٢,٢٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى تأسيس صندوق للمخاطر لأصحاب المِهَن الطبية.

رابعاً: إجراءات مُساعدة الفئات المُتضرّرة من إجراءات مُكافحة الفيروس

وتشمل:

- دعم العمالة غير المُنتظمة بتخصيص مِنحة – بناءً على توجيه القيادة السياسية – قدرها ٥٠٠ جنيه شهرياً تُصرَف لمُدّة ثلاثة شهور، اعتباراً من شهر أبريل ٢٠٢٠، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة للصرف الفوري [إطار رقم (٢)]. ويستفيد من هذه المِنحة ١,٥ مليون عامل من العمالة اليومية.

- سرعة صرف مُستحقات المُتعاملين مع المصالح الحكومية لتوفير السيولة.
- إتاحة ٤٠ مليون جنيه لهيئة النقل العام، ١١٥ مليون جنيه لشركات الغزل والنسيج، ٥٠ مليون جنيه لشركات الحديد والصلب لصرف أجور العاملين.
- دعم احتياجات المواطنين من السلع الغذائية، من خلال إتاحة (٤) مليار جنيه لهيئة السلع التموينية لتدبير السلع الغذائية الأساسية، وتخصيص (١٥) مليار جنيه لتمويل شراء القمح المحلي من المُزارعين خلال شهر أبريل ٢٠٢٠، وضمان توفير احتياطي استراتيجي من السلع الأساسية يكفي لفترة ستة أشهر بدلاً من ثلاثة أشهر.
- تدبير الاعتمادات المالية لهيئة السلع التموينية لاستيراد ١,٦ مليون طن قمح.
- إتاحة مليار جنيه أسبوعياً لدعم البطاقات التموينية والخُبز.
- زيادة المعاشات، بضم علاوة الخمس سنوات للمعاشات بنسبة ٨٠٪ من الأجر الأساسي، بتكلفة ٣٥ مليار جنيه. وكذلك صرف علاوة دورية بنسبة ١٤٪، وزيادتها سنوياً بدءاً من العام المالي المُقبِل. وتُقدّر تكلفة هذه العلاوة الدورية والحافز الإضافي بنحو ٣١ مليار جنيه.
- حشد جهود المُجتمع المدني لجمع تبرّعات لصالح مُتضرّري الكورونا، بالتنسيق مع وزارات التضامُن الاجتماعي والصحة والتنمية المحلية والداخلية.

إطار رقم (٢)

آليّات العمل لتنظيم حصول العمالة غير المُنتظمة على الدعم النقدي

في سبيل ضمان وصول هذا الدعم لمُستحقيه وبدون تأخير، اتخذت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مجموعة الخطوات التالية:

- التنسيق مع الجهات المعنيّة في مُختلف الوزارات (اتصالات، تضامُن، تموين، قوى عاملة، تعاون دولي، وهيئة الرقابة الإدارية)، ومركز معلومات مجلس الوزراء، بوابة منظومة الشكاوى الحكومية وهيئات ومراكز وأجهزة لإعداد قاعدة بيانات مُوحّدة ومُدقّقة.
- اختيار الآليّات المُناسبة لإمكانية إبلاغ المُستحقين، حيث تم اختيار آلية إرسال رسالة من رقم "٢٠٣٠" لإخبار كل عامل باستحقاقه وتبليغه بموعد صرف الدعم وأقرب مكتب بريد أو فرع بنك زراعي (في المُحافظات) للاستلام، وكذلك استلام كارت بحساب ليتمكن من إجراء السحب به الشهرين التاليين لتخفيف التكدّس.
- تم تنظيم عملية الصرف بشكل جغرافي مُنظّم ومُقسّم لأعداد وشرائح منعاً للتكدّس والازدحام، كما تم توفير نحو ٦٠٠ مكتب بريد إضافي للصرف بمُختلف المُحافظات.
- تم إعداد فيديو يوضّح الإجراءات، وكذلك خط ساخن (١٤٢) لإمكانية التواصُل من خلاله.

- تم فتح حساب برقم "٢٠٣٠" في جميع فروع بنك مصر لتلقي التبرّعات.
- ومن يتعذّر حضوره في اليوم المُحدّد له، يتم تحديد موعد لاحق له بعد انتهاء شهر أبريل.
- تم التنسيق مع وزارة التنمية المحلية لتوفير بعض المُتطوّعين لتنظيم عملية الاستقبال للمُستحقين، والتأكّد من إحضار بطاقة الرقم القومي، والموبايل المُحتوي على نص الرسالة المُرسلة له.

خامساً: حزَم تحفيز الاقتصاد لدفع عجلة العمل والإنتاج

وتشمل:

- قطاع السياحة والسفر:
  - تخصيص ٥٠ مليار جنيه لدعم قطاع السياحة وتجديد الفنادق ولسداد التزامات الشركات والمُنشآت السياحية، مع خفض تكلفة الاقتراض إلى ٨٪.
  - إسقاط الضريبة العقارية على المُنشآت الفندقية والسياحية لمُدة ٦ شهور، وإرجاء سداد ما عليها من مُستحقات لمُدة ثلاثة أشهر دون غرامات.
  - توفير قرض مُساند للطيران المدني بفترة سماح سنتين على أن تتحمّل وزارة المالية الأعباء.
- قطاع الصناعة:
  - توحيد وخفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلى ٤,٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية اعتباراً من شهر مارس (مُقابل ٦ دولار/مليون وحدة حرارية في أكتوبر ٢٠١٩).
  - خفض أسعار الكهرباء للصناعة والجُهد الفائق العالي والمُتوسط بقيمة ١٠ قروش/ك.و.س لتُصبِح ١,٠٨ جنيه/ك.و.س، والإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند مُستوياتها الحالية وعلى مدار فترة ٣ – ٥ سنوات.
  - تأجيل دفع الضرائب العقارية المُستحقة على المصانع لمُدة ثلاثة أشهر.
  - مُوافقة وزارة الصناعة على مَنح المصانِع المُنتِجة للمُطهّرات والمُنظفات موافقات على حِصص من مادة الإيثانول المُخصّص لصناعة المُطهّرات بواقع ١٧٤ ألف لتر، وكذا مادة الميثانول المُخصّص لصناعة المُنظّفات بواقع ٢٨,٥ ألف لتر خلال شهر مارس.
  - مُضاعفة خطوط إنتاج الكمامات لزيادة الإنتاج المحلي من ٣٠٠ ألف كمامة إلى ٣ مليون كمامة يومياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي خلال شهرين، مع قيام هيئة الشراء المُوحّد تأمين المخزون الاستراتيجي.
- قطاع الإسكان ونشاط المُقاولات:
  - تخصيص ٥٠ مليار جنيه للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل من خلال البنوك وشركات التمويل العقاري، ولمُدة عشرين سنة.

- تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المُؤسّسات، وتشمل القروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي، وذلك لمُدّة ستة شهور، دون غرامات أو فوائد على التأخّر في السداد.
- بناء ٢٥٠ ألف وحدة سكنية (إسكان اجتماعي، ١٠٠ ألف وحدة للمناطِق الخطِرة).
- سرعة سداد مُستحقات المُقاولين.

- قطاع الزراعة:
  - وقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمُدّة عامين، ومد التأجيل لفترة مُماثلة.
- قطاع التصدير:
  - توفير مليار جنيه للمُصدّرين خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٠ لسداد جزء من مُستحقات برنامج مُساندة الصادرات والاتفاق على سداد ٣٠٪ من مُستحقات المُصدّرين لدى صندوق دعم الصادرات، وبما لا يقل عن خمسة مليون جنيه لكُل مُصدّر قبل نهاية العام المالي الحالي.
  - إتاحة ٢ مليار جنيه إضافية حتى شهر يونيو لسداد المُستحقات المُتأخّرة للمُصدّرين (تم البدء في صرف ١,٥ مليار جنيه مُستحقات ١١٧٧ شركة تصدير).
- القطاعات غير المُنتظمة:
  - مد تقديم الإقرارات الضريبية للقطاعات المُتضرّرة حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.
  - إمكانية تقسيط أو مد آجال تقسيط الضريبة على الدخل على المُموّلين المُتضرّرين من الأزمة لمُدّة ثلاثة شهور ودون غرامات.
  - إطلاق مُبادرة من البنك المركزي للعملاء غير المنتظمين في السداد، تتضمّن الإعفاء من ٥٠٪ من قيمة القروض والإعفاء من الفوائد وإيقاف الإجراءات القضائية.
- تيسيرات نقدية وائتمانية:
  - إتاحة الحدود الائتمانية لمُقابلة تمويل العمليّات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية، وإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل، وبخاصة رواتب العاملين بالشركات.
  - زيادة الحدود الائتمانية مع البنوك الخارجية بما يضمن استمرار توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية.
  - العمل على استبدال المسحوبات النقدية بالمبالغ الكبيرة بتمويلات أو شيكات مصرفية، مع إعفاء العملاء من المصروفات البنكية.
  - إلغاء الرسوم والعمولات المُطبّقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدّة ٦ شهور، وزيادة الحدود اليومية للمُقابِل ببطاقات الخصم والائتمان، وإضافة ٢٠٪ على باقات الإنترنت مجّاناً.

- خفض أسعار العائد الأساسي لدى البنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة اساس ليصبح سعر عائد الإيداع ٩,٢٥٪ وسعر الإقراض لليلة واحدة ١٠,٢٥٪، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥٪ لدعم النشاط الاقتصادي في كافة قطاعاته.

- سوق الأوراق المالية:
  - تخصيص ٢٠ مليار جنيه من البنك المركزي المصري لدعم البورصة المصرية.
  - خفض ضريبة الدمغة لغير المقيمين لتصبح ٠,١٢٥٪ وللمقيمين لتصبح ٠,٠٥٪ (بدلاً من ٠,١٥٪)، مع الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة.
  - خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح للشركات المُقيّدة في البورصة بنسبة ٥٠٪ لتصبح ٥٪ بدلاً من ١٠٪.
  - تأجيل تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية على المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حتى الأول من يناير ٢٠٢٢، مع الإعفاء النهائي لغير المقيمين.

- تدسيرات لسرعة إنهاء المُنازعات الضريبية:
  - رفع الحجز الناتج عن الربط لعدم تقديم الطعن في الموعد القانوني المُحدّد فور سداد المُموّل ١٪ من قيمة أصل الضريبة المُتنازع عليها، مع فتح باب الطعن من جديد.
  - رفع الحجز الناتج عن المديونية واجبة الأداء فور سداد المُموّل ٥٪ من قيمة أصل الضريبة، وتقسيط باقي المديونية على مُدّة لا تقِل عن عامين.

الخطوة الخامسة: تتعلق بالخيارات المطروحة – كسيناريوهات – لمسارات الاقتصاد الوطني في عام الخطة في ظل تطوّرات أزمة فيروس كورونا وتبِعاتها الاقتصادية:

نظراً لصعوبة التنبؤ بما قد تتمخّض عنه جائحة فيروس كورونا من تداعيّات في ظل تواتر المُستجدّات والأحداث الناجمة عنها، وقصور الجهود الدولية الراهنة عن كبح جماحها، فإنه يتعذّر صياغة خطة مستقبلية ارتكازاً على تصوّر مسار نمو وحيد تحكمه توقعات أداء مُحدّدة مُسبقاً لكافة النشاطات الاقتصادية.

ولذلك، فإنه في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها عالمنا اليوم وما تتسم به من زيادة درجة عدم التيقن بتطوّرات الأحداث، يصبح من الضرورة بمكان الخروج عن المنهج التخطيطي المألوف واللجوء إلي طرح سيناريوهات بديلة لمسارات أداء الاقتصاد المصري في عام الخطة بحسب المدى الزمني المتوقع للتعافي من أزمة فيروس كورونا.

وقد اتبعت وثيقة خطة عام ٢٠٢١/٢٠ هذا النهج، حيث تشتمل – ولأول مرّة وعلى غير المألوف – على سيناريوهين للأداء الأكثر احتمالاً للاقتصاد الوطني، يفترض السيناريو الأول إحكام السيطرة التامة على جائحة فيروس كورونا في غضون ثلاثة أشهر (أبريل – مايو – يونيو ٢٠٢٠)، بحيث يتم التعافي منها قبل

بداية عام الخطة، بينما يفترض السيناريو الثاني استمرار الأزمة لمدى زمني قد يمتد حتى نهاية عام ٢٠٢٠ بحيث لا تظهر بوادر التعافي إلا مع حلول العام الميلادي الجديد.

وتطرح وثيقة الخطة – في أقسامها التالية – مُستتبعات كلٍ من السيناريوهين.

ووفقاً للسيناريو الأول، يُتوقع استمرار التداعيّات السلبية للأزمة على أداء الاقتصاد الوطني (حتى بفرض التعافي المُبكّر منها) خلال النصف الأول من عام الخطة (يوليو – ديسمبر ٢٠٢٠)، لتبدأ العودة للمسارات الطبيعية في النصف الثاني منها (يناير/ يونيو ٢٠٢١).

أما في ظل السيناريو الثاني المتشائم، فيُتوقع استمرار تداعيّات الأزمة لفترة أطول بحيث تظل مستويات الأداء الاقتصادي متدنّية حتى نهاية عام الخطة تأثّراً بما تخِلفُه الأزمة – حتى بعد التعافي منها – من تبِعات سلبية.

واستناداً لهذا المنهج التخطيطي، تتناول وثيقة الخطة – في أقسامها التالية – عرض انعكاسات كل سيناريو على معدلات أداء الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢١/٢٠، متضمّناً الآتي:

- التوجّه الاستراتيجي للخطة وأولويّات مواجهة الأزمة.
- تقديرات معدلات النمو المتوقعة للقطاعات الاقتصادية (بحسب درجة تأثّر كلٍ منها بأبعاد الأزمة وقدرتها على التكيّف معها و الاستجابة لخطط التحفيز وسياسات التدخّل).
- تقدير حجم الموارد والاستخدامات ومصادرها في عام الخطة.
- تقدير معدل نمو الاقتصاد القومي، مُعبّراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة).
- تقدير حجم الاستثمارات الكلية وتوزيعاتها القطاعية والمكانية اللازمة لتحقيق معدلات النمو المقدّرة، ومصادر التمويل المُحتملة لهذه الاستثمارات.
- تحليل مُستتبعات أداء الخطة على مستويات التشغيل ومعدلات البطالة.
- بيان انعكاسات الأداء الاقتصادي على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.
- عرض التأثيرات المتوقعة على معدلات التضخم ومستويات المعيشة، وعلى دخول الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً.

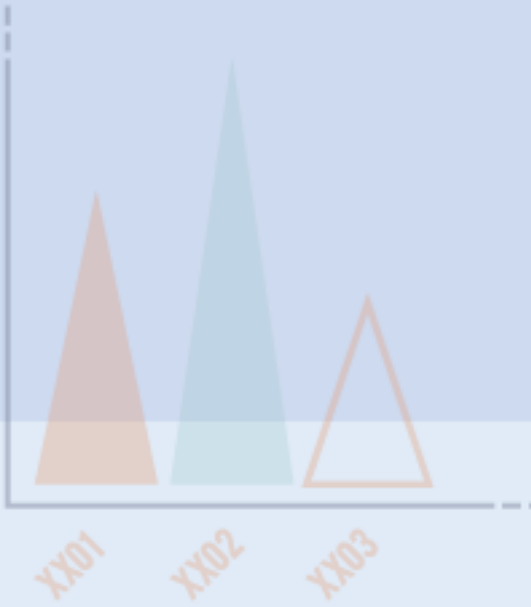

القسم الثالث

التوازن الاقتصادي العام "الصورة الكلية"

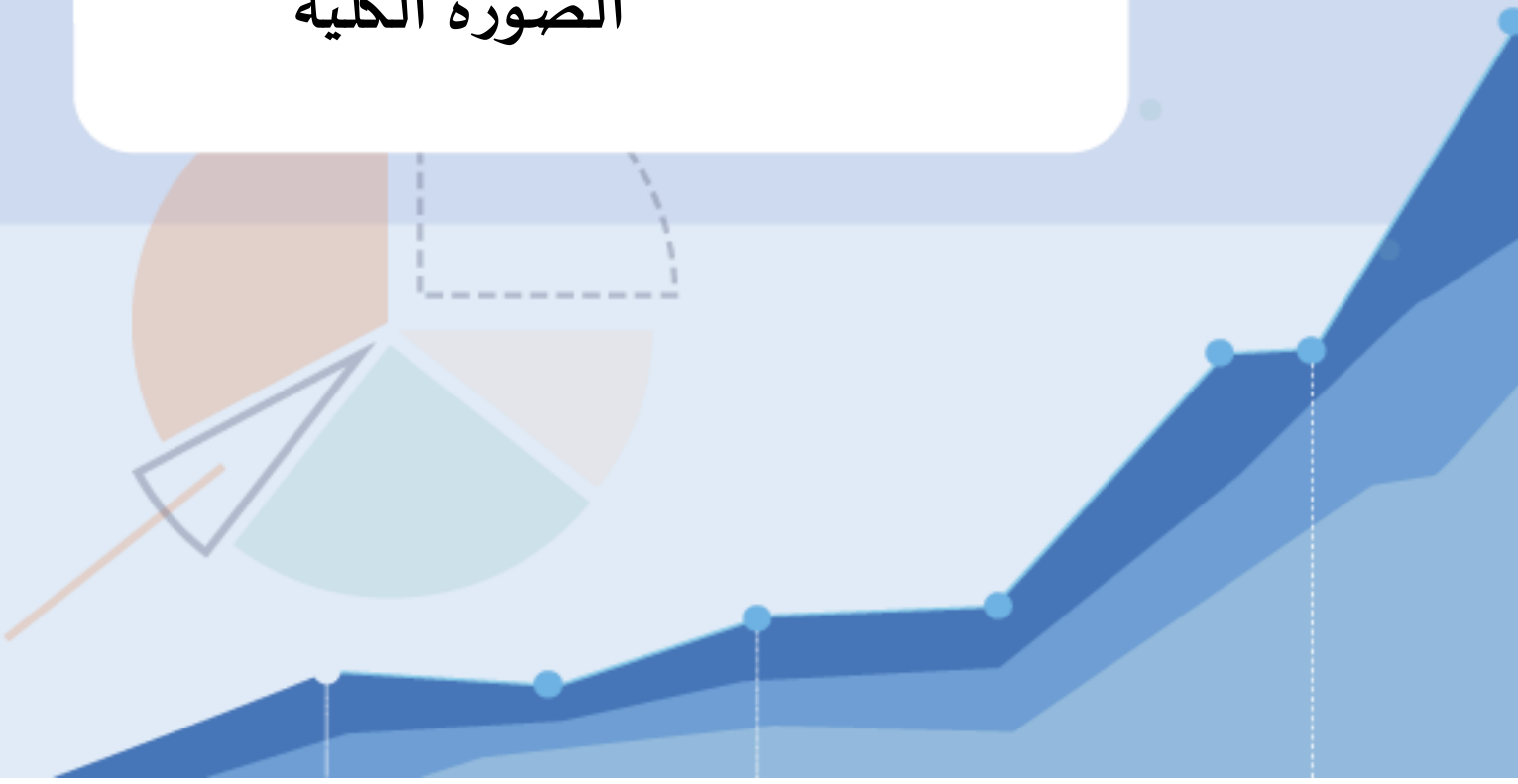

تمهيد

يعرض هذا القسم من وثيقة الخطة الصورة الكلية للتوازن الاقتصادي وفقاً للسيناريو الأول لمسارات النمو والذي يستند إلى الافتراضات الثلاثة التالية:

- إمكانية التعافي الكامل من فيروس كورونا بنهاية العام المالي ٢٠٢٠/١٩، بمعنى عدم رصد حالات إصابة أو وفيّات جديدة، وشفاء من سبق لهم الإصابة بالفيروس أو تماثلهم للشفاء.
- استمرار التداعيّات الاقتصادية للأزمة – حتى بعد التشافي منها – لفترة قد تطول حتى نهاية النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠.
- توقّع عودة عجلة الإنتاج للدوران بصورة تدريجية تبعاً لتطوّر أداء النشاطات الاقتصادية، وسرعة استردادها لعافيتها، مع تبايُن مُعدّلات نمو القطاعات بحسب درجة تأثّر كل قطاع وتفاعله مع تبِعات الأزمة ودرجة استجابته لخطط "الإنقاذ" أو لمُبادرات "التحفيز".

وتتضمّن الصورة التوازنية استعراض حجم الموارد الكلية المُتوقّع توفّرها واستخداماتها في عام الخطة، وتقديرات الناتج والإنتاج المحلي والنمو الاقتصادي ومُعدّلاته ومصادره، وكذا تقدير حجم الاستثمارات الكلية وهيكلها ومصادرها التمويلية، والتوزيعات القطاعية للاستثمار وبحسب جهات الإسناد.

وتُبرز الصورة التوازنية العلاقة بين المُتغيّرات الكلية واتجاهاتها كالعلاقة بين تطوّرات مُعدّلات النمو الاقتصادي والاستثمار، والعلاقة بين الاستثمار والادخّار مُمثّلة في الفجوة التمويلية، والعلاقة بين الصادرات السلعية والخدمية، والواردات المُناظرة وانعكاساتها على حجم العجز أو الفائض في الحساب الجاري.

وفي خاتمة هذا القسم، يجري عرض مُستتبعات أزمة فيروس كورونا على الصورة التوازنية للاقتصاد الكلي في ظِل السيناريو المُتشائم، وذلك في إطار تحليل مُقارن لإيضاح مدى التأثّر حال تحقّق مُعطيات هذا السيناريو من حيث استدامة انتشار الفيروس طوال عام الخطة، وتواصل تداعيّاته على كافة مناحي الحياة الاقتصادية.

١/٣ الموارد والاستخدامات

أولاً: الموارد

تشمل الموارد القومية الناتج المحلي الإجمالي والواردات السلعية والخدمية. ومن المُتوقّع أن تبلُغ هذه الموارد في خطة عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٨ تريليون جنيه بالأسعار الجارية بالمُقارنة بنحو ٧,٢ تريليون جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة تُناهِز ١١,٧٪، ويُناظر ذلك استقرار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند نحو ٤,٨٨ تريليون جنيه على غرار العامين السابقين [شكل رقم (١/٣)].

شكل رقم (١/٣)
تطوّر الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة

(أ) بالأسعار الثابتة

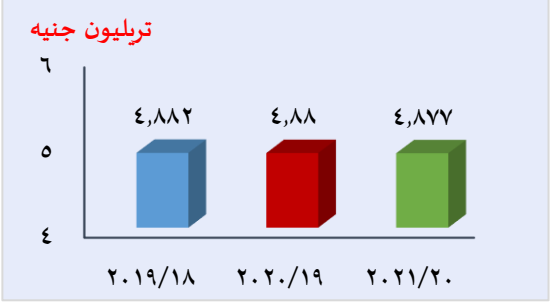

(ب) بالأسعار الجارية

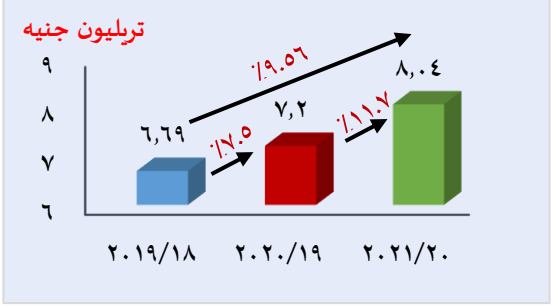

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُبيّن الشكل رقم (٢/٣) تطوّر الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بالأعوام السابقة بكلٍ من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة لعام ٢٠١٧/١٦.

شكل رقم (٢/٣)
تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال أعوام الخطة

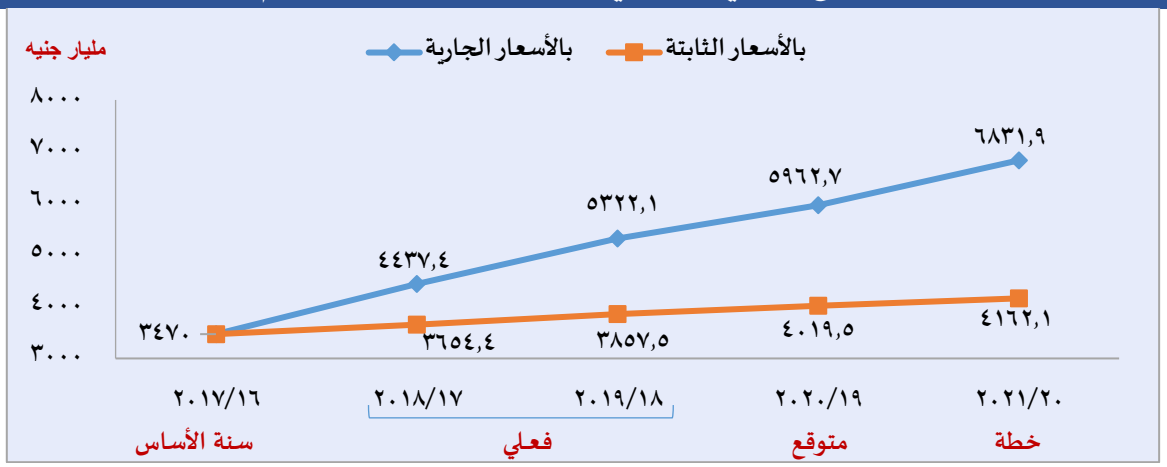

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الجدول رقم (١/٣) مُكمّش الناتج المحلي الإجمالي المُستخدم في تقدير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة).

جدول رقم (١/٣)
مُكمّش الناتج المحلي الإجمالي

البيـان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
مُكمّش الناتج (الرقم القياسي)	١٠٠	١٢١,٤	١٣٨	١٤٨,٣	١٦٤,١
التغيّر السنوي (٪)	٠	٪٢١,٤	٪١٣,٧	٪٧,٥	٪١١

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وحيث أن حساب الناتج المحلي الإجمالي على النحو السابق يجري علي أساس تكلفة عوامل الإنتاج، فقد تم إضافة صافي الضرائب غير المباشرة للحصول على الناتج المحلي الإجمالي المُناظر بسعر السوق، وباستخدام أسعار عام ٢٠١٧/١٦ باعتبارها سنة الأساس للدلالة على الناتج بالأسعار الثابتة.

وفيما يخُص الموارد الخارجية – والمُمثّلة في الواردات السلعية والخدمية – فتبلُغ نسبتها نحو ١٥٪ من إجمالي الموارد القومية بالأسعار الجارية في عام الخطة بالمُقارنة بنحو ١٧٪ في العام السابق.

وجدير بالمُلاحظة أن تناقُص نسبة الموارد الخارجية لإجمالي ناتج العرض الكلي إلى مستوى ١٥٪ وإلى الناتج المحلي الإجمالي لأقل من ١٨٪ إنما يعكس تزايُد اعتماد الاقتصاد الوطني في استيفاء احتياجات الأنشطة الإنتاجية والاستهلاك المحلي على موارده الذاتية في ظل انكماش المعاملات الاقتصادية الدولية بوجه عام بسبب تداعيّات أزمة فيروس كورونا [شكل رقم (٣/٣)].

شكل رقم (٣/٣)
تطوّر نسبة مُساهمة الواردات السلعية والخدمية في العرض الكلي والناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية"

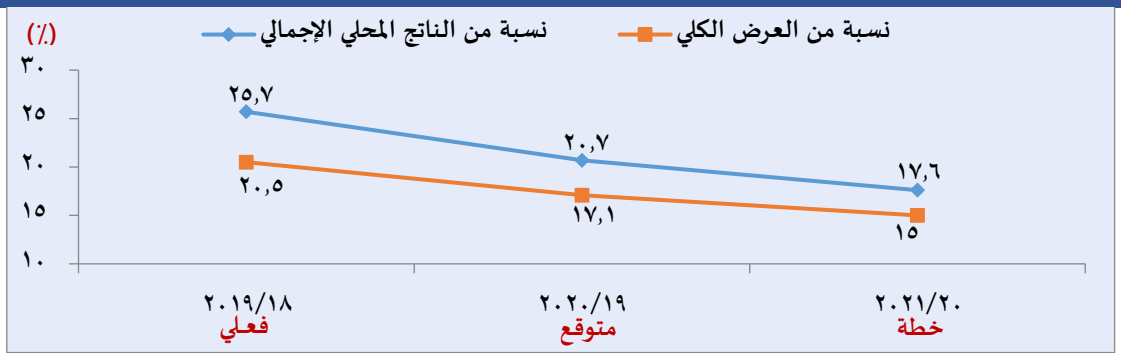

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الشكل رقم (٤/٣) هيكل الموارد القومية في خطة عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بالهيكل المُناظِر المُتوقّع عام ٢٠٢٠/١٩ (بالأسعار الجارية).

شكل رقم (٤/٣)
تطوّر هيكل الموارد القومية (بالأسعار الجارية)

عام ٢٠٢١/٢٠ (خطة)

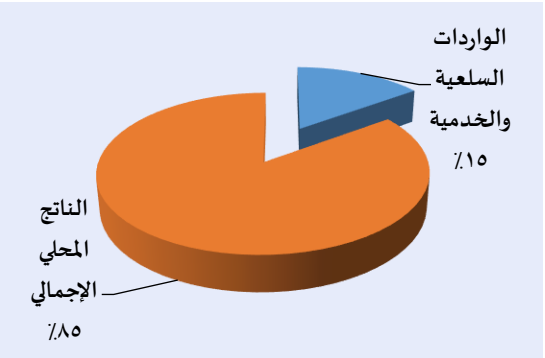

عام ٢٠٢٠/١٩ (متوقع)

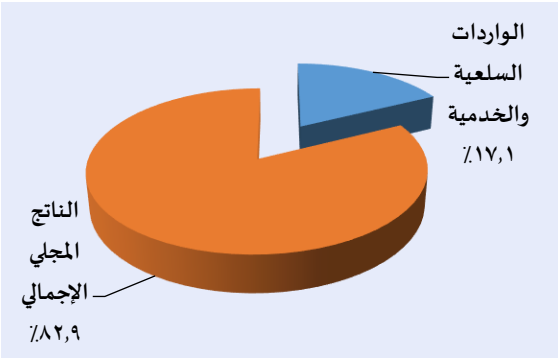

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: الاستخدامات

يعكس تحليل الاستخدامات جانب الطلب على الموارد القومية مُمثلاً في:

- الإنفاق الاستهلاكي النهائي (العائلي والحكومي).
- الإنفاق الاستثماري الخاص والعام (شاملاً التغير في المخزون).
- طلب العالم الخارجي مُعبّراً عنه بالصادرات السلعية والخدمية.

وفيما يخُص جُملة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في عام الخطة، فيُقدّر بنحو ٦,٤٦ تريليون جنيه بالأسعار الجارية بنسبة ٨٠,٣٪ من إجمالي الاستخدامات.

ويوضّح الجدول رقم (٢/٣) تطوّر قيم الاستهلاك النهائي (الخاص والحكومي)، وكذا معدلات النمو وأهميته النسبية في كلٍ من الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة.

جدول رقم (٢/٣)

تطوّر قيم جملة الاستهلاك النهائي ونسبتها إلى الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بعامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩

(تريليون جنيه)

العام	الاستهلاك النهائي		معدلات النمو		النسبة إلى	
	الأسعار الجارية	الأسعار الثابتة	الإسمي	الحقيقي	الاستخدام الكلي(*)	الناتج المحلي الإجمالي(*)
٢٠١٩/١٨	٤,٧٩	٣,٤٨	١٥,١	١,١	٧١,٦	٩٠
٢٠٢٠/١٩	٥,٥١	٣,٦٩	١٥	٥,٩	٧٦,٦	٩٢,٤
٢٠٢١/٢٠	٦,٤٦	٣,٩١	١٧,٢	٦	٨٠,٣	٩٤,٥

(*) بالأسعار الجارية.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتضّح مما تقدّم استئثار الاستهلاك النهائي بنحو ٨٠٪ من جُملة الاستخدامات في عام الخطة (٢٠٢١/٢٠) مُقابِل حوالي ٧٧٪ في العام السابق، مع تزايُد نسبته للناتج المحلي الإجمالي على نحوٍ مُطرد من ٩٠٪ عام ٢٠١٩/١٨ إلى ٩٢,٤٪ عام ٢٠٢٠/١٩ (مُتوقّع) ثم إلى ٩٤,٥٪ في خطة عام ٢٠٢١/٢٠.

أما توزيع **الاستهلاك النهائي** بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، فيعكس استحواذ القطاع الخاص على ٩١,٢٪ من جملة الاستهلاك في عام الخطة، وهي نسبة شبه مُستقرّة في العامين السابقين، دلالة على أهمية الاستهلاك النهائي الخاص كمُحرّك أساسي للنمو الاقتصادي.

وفيما يتعلّق **بالإنفاق الاستثماري**، فمن المُتوقّع انخفاضه إلى ٧٤٠ مليار جنيه في عام الخطة في ظل احتمالات الركود الاقتصادي وتباطُؤ نشاط الاستثمار في ضوء ظروف عدم التيقّن كإحدى تبِعات أزمة فيروس كورونا، وهو ما ينعكس في تراجُع مُعدّل الاستثمار من ١٨,٢٪ من الناتج عام ٢٠١٩/١٨ إلى ١٠,٨٪ عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (٥/٣)].

شكل رقم (٥/٣)
تطوّر معدلات الاستثمار (بالأسعار الجارية) خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الخطة

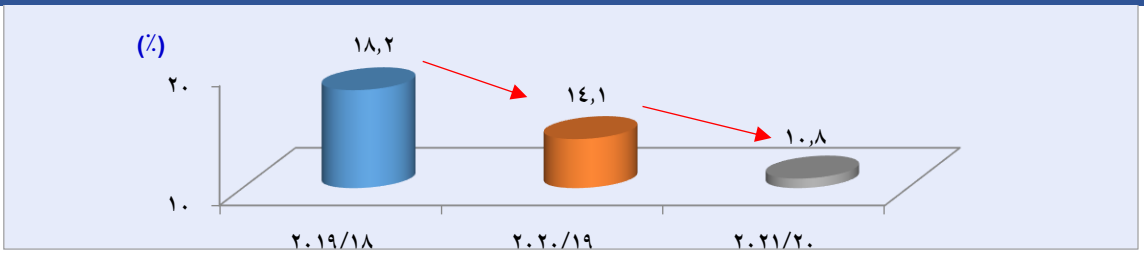

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويوضّح الجدول رقم (٣/٣) تطوّر الاستثمارات بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة ومعدلات النمو ونسبتها لإجمالي الاستخدامات خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠).

جدول رقم (٣/٣)
تطوّر الاستثمارات ومعدلات النمو ونسبتها لإجمالي الاستخدامات
خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)

العام	الاستثمار (مليار جنيه)		معدلات النمو (٪)		النسبة لإجمالي الاستخدامات(*) (٪)
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	الإسمي	الحقيقي	
٢٠١٩/١٨	٩٦٩,٣	٦٩٢,٧	٣١,١	١٢,٩	١٤,٥
٢٠٢٠/١٩	٨٤٠	٥٧٨,٨	١٣,٣-	١٦,٤-	١١,٧
٢٠٢١/٢٠	٧٤٠	٤٤٣,٥	١١,٩-	٢٣,٤-	٩,٢

(*) بالأسعار الجارية.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يخص **الصادرات السلعية والخدمية**، فمن المُتوقّع انخفاضها أيضاً – وإن كان بنسبة طفيفة بالمُقارنة بنسبة تراجُع الاستثمارات – وذلك تأثّراً بالظروف الدولية الناجمة عن أزمة فيروس كورونا، والتي تدفع الدول إلى الانغلاق نسبيّاً، والانشغال بالإصلاحات الداخلية لحين إزالة كافة تبِعات الأزمة. وينعكس تراجُع الصادرات في مُساهمتها النسبية في الناتج، والتي تنخفض إلى ١٢,٣٪ بالمُقارنة بالوزن النسبي للواردات في الناتج (١٧,٦٪) [شكل رقم (٦/٣)].

شكل رقم (٦/٣)
تطوّر نسبة الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

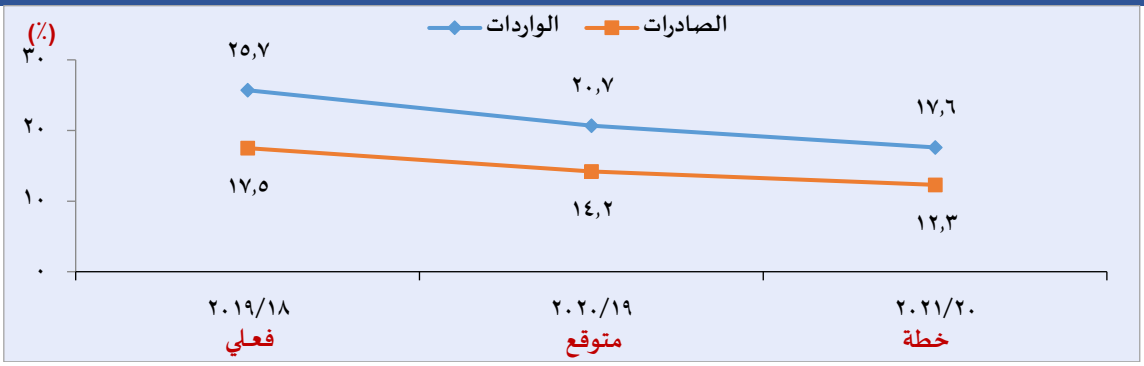

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُلاحظ أنه بالرغم من تراجُع الوزن النسبي للواردات للناتج المحلي الإجمالي إلا أنها تحتل أهمية نسبية كبيرة في العرض الكلي بالمُقارنة بأهمية الصادرات في تغذية الطلب الكلي، ويرجع ذلك إلي ارتفاع القيم المُطلقة للواردات لاستيفاء احتياجات القطاع الاستثماري من السلع الرأسمالية والوسيطة والخامات، ولتلبية المُتطلّبات الاستهلاكية المُتزايدة والناجمة عن اطراد نمو السكان، وعدم كفاية الإنتاج المحلي من كافة السلع الاستهلاكية.

وفيما يخص نصيب **التجارة الدولية** من الناتج المحلي الإجمالي، فمن المُتوقّع أن يتناقص من نحو ٣٥٪ في عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٣٠٪ في عام ٢٠٢١/٢٠، دلالة على الاعتماد المُتزايد علي الموارد المحلية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولتقلّص المُعاملات الاقتصادية الدولية كما سبق الذكر.

وفيما يتعلّق بالأهمية النسبية **لمُكوّنات الاستخدامات الكلية**، فيُلاحظ تزايد الاستهلاك النهائي بوجه عام مع اتجاه نصيب كلٍ من الصادرات السلعية والخدمية والاستثمار للتناقُص المُطرد [شكل رقم (٧/٣)].

شكل رقم (٧/٣)

هيكل الاستخدامات الكلية بالأسعار الجارية وبحسب المُكوّنات

عام ٢٠٢١/٢٠ (خطة)

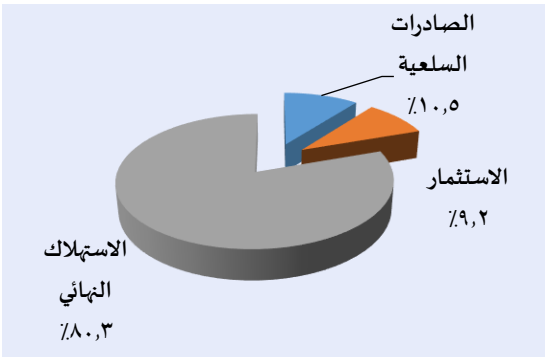

عام ٢٠٢٠/١٩ (متوقع)

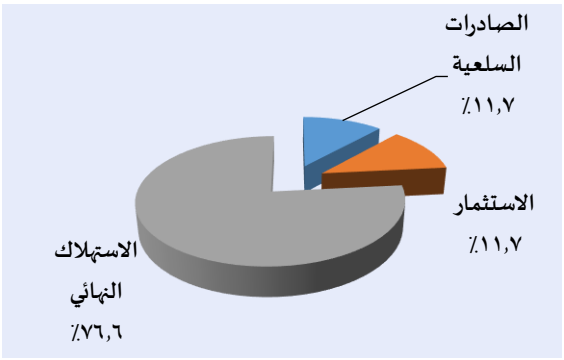

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويوضّح المُلحقان رقم (م/٣) و(م/٤) بالمُلحق الإحصائي الموارد والاستخدمات الكلية خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠) بالأسعار الثابتة والجارية، وكذلك مُعدّلات نموّها وأهميّتها النسبية للناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: فجوة الموارد:

من المُتوقّع تراجُع معدل الادخار من نحو ٧,٦٪ في عام ٢٠١٩/١٨ إلى ٥,٥٪ في عام الخطة، ويُناظِر ذلك انخفاض معدل الاستثمار أيضاً من ١٤,١٪ إلى ١٠,٨٪ كما سبق الذكر.

ووفقاً لهذه المُعدّلات المُنخفضة، من المُتوقّع أن تتجه فجوة الموارد المحلية للتقلُّص لتصل إلي ٥,٣٪ من الناتج في عام ٢٠٢١/٢٠ نتيجة الحالة الانكماشية المُتوقّعة في أسواق الاستثمار، وضعف الميل للإدخار إزاء تباطُؤ نمو الدخول [شكل رقم (٨/٣)].

شكل رقم (٨/٣)
تطور معدل الادخار والاستثمار وفجوة الموارد

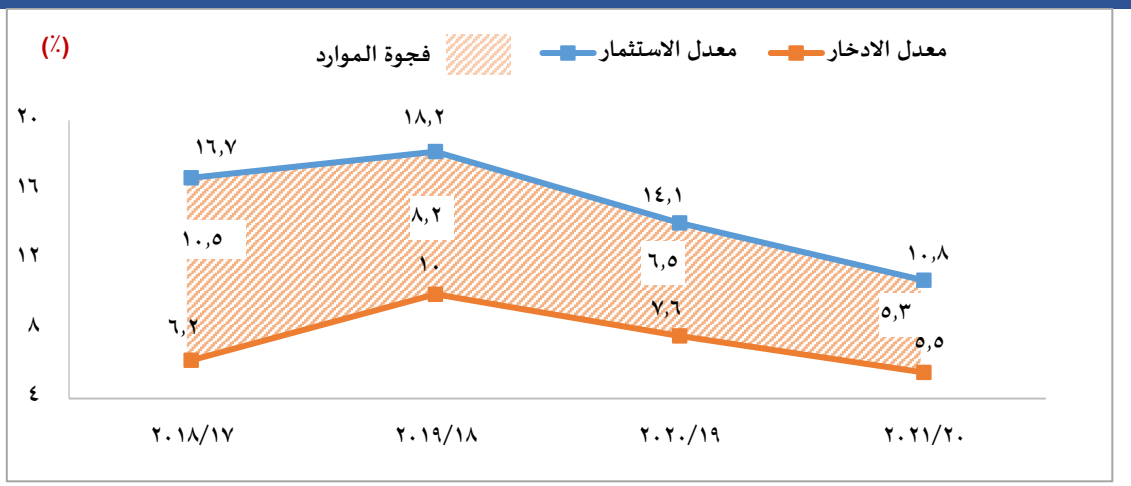

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٢/٣ النمو الاقتصادي

أدى استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، واطراد تحسّن المناخ السياسي والاقتصادي إلى مُعاودة الاقتصاد الوطني تحرّكه صوب مسارات النمو الطبيعية خلال عامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧، مع تصاعد مُعدّلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٢٪ و٥,٣٪ على التوالي. وجاءت مُؤشّرات الأداء لعام ٢٠١٩/١٨ لتؤكّد تواصل نمو الاقتصاد الوطني بمُعدّل بلغ ٥,٦٪.

وأفادت المُؤشّرات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠/١٩ استمرار النمو بالوتيرة ذاتها (٥,٦٪) مع احتواء مُعدّلات البطالة عند ٨٪، والتراجُع المُطرد في مُعدّل التضخّم إلى قرابة ٧٪، فضلاً عن استقرار الأوضاع النقدية والمالية والاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي، كل ذلك رغم التطوّرات الاقتصادية غير المُواتية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة والتي تم استعراض معالمها في القسم الأول من وثيقة الخطة.

إطار رقم (٣)
إشادة دولية بنجاحات مصر الاقتصادية

منظمة الأمم المتحدة

سجّلت مصر مُعدّل نمو قوي في عام ٢٠١٩، ويُتوقع أن يستمر عام ٢٠٢٠، وذلك بفضل التعافي في الطلب المحلي وتحسّن أداء ميزان المدفوعات

صندوق النقد الدولي

صارت مصر من ضمن المراكز الثلاثة الأولى مع الهند والصين من حيث أعلى مُعدّلات توقعات للنمو على مستوى العالم بواقع ٥,٥٪ و٥,٩٪ في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، مع استمرار تصدّر الاقتصاد المصري لمعدلات النمو لأبرز اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البنك الدولي

تحرير سعر صرف العملة المحلية وخفض دعم الطاقة وتحسين مناخ الأعمال، كانت بمثابة خطوات إيجابية زادت من ثقة المستثمرين، وعزّزت من فرص التصدير والاستثمار. ومن المتوقع أن يصل نمو الاقتصاد المصري إلى ٥,٩٪ عام ٢٠٢٠/١٩، وإلى ٦٪ عام ٢٠٢١/٢٠.

البنك الإفريقي للتنمية

يتوقع ارتفاع مُعدّل النمو الاقتصادي المصري بنسبة ٥,٦٪ للعام ٢٠١٩ ليصل إلى ٥,٨٪ خلال عام ٢٠٢٠، مع الاستمرار في الاتجاه التصاعدي ليبلُغ ٦٪ خلال عام ٢٠٢١.

بنك دويتش الألماني

متوقع استمرار التحسّن في مُؤشّرات الاقتصاد المصري ليصل مُعدّل النمو إلى ٥,٨٪ عام ٢٠٢٠، و٥,٩٪ عام ٢٠٢١، وتحسّن قيمة الجنيه المصري مُقابل الدولار.

"مصر هي الأكثر جاذبية في الأسواق الناشئة لاستثمارات المحافظ عام ٢٠٢٠، حيث حقّقت ثالث أفضل تحسّن على مستوى هذه الأسواق، وتكفل أعلى عائد لسندات الخمس سنوات".

وكالة بلومبرج

"مصر ضمن أفضل دول مُنتقاه من الأسواق الناشئة".

وكالة التصنيف الائتماني العالمي "موديز"

"من المتوقع أن يصل مُعدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لمصر إلى ٥,٨٪ خلال عام ٢٠٢٠.

وحدة الإيكونوميست

"من المُتوقع أن يتوسّع الاقتصاد المصري بقوة أكبر في العام المالي ٢٠/٢٠٢١ ليبلُغ ٦٪.

وفي ضوء هذا الأداء المُتميّز للاقتصاد المصري تنامت ثقة المُؤسّسات الدولية في سلامة الاقتصاد الوطني [إطار رقم (٣)]. وأعلن صندوق النقد الدولي أن مصر تتصدّر قائمة مُعدّلات النمو في أبرز اقتصادات الشرق الأوسط (٢٠١٨ – ٢٠٢٢) [شكل رقم (٩/٣)].

شكل رقم (٩/٣)

قائمة مُعدّلات النمو في أبرز اقتصادات الشرق الأوسط

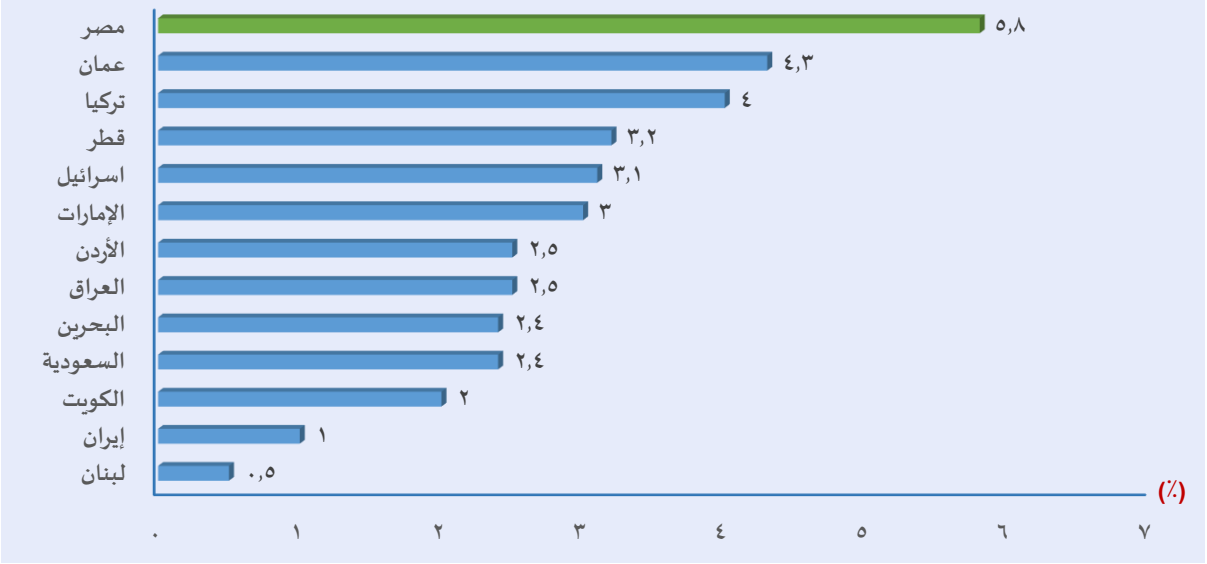

المصدر: صندوق النقد الدولي

وبالمثل، أشاد البنك الدولي (يناير ٢٠٢٠) بإنجازات الاقتصاد المصري، وأفاد تصدّره دول العالم في النمو الاقتصادي – جنباً إلى جنب – مع الصين والهند [شكل رقم (١٠/٣)].

شكل رقم (١٠/٣)

تقديرات البنك الدولي لمُعدّلات النمو الاقتصادي في مصر وبعض دول المُقارنة (٢٠٢٠ و٢٠٢١)

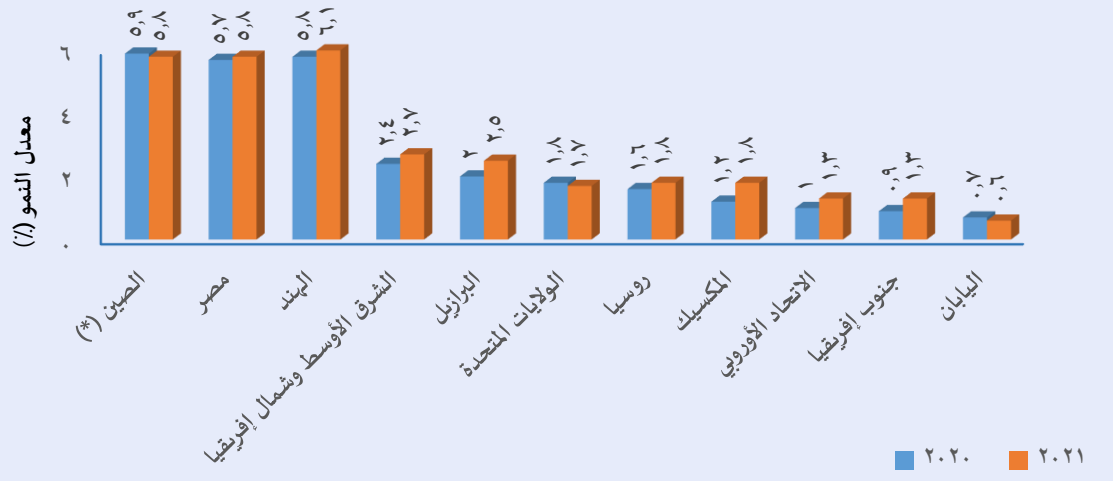

(*) مع ظهور فيروس كورونا، من المتوقع تناقُص مُعدّل نمو الصين لأقل من ٥٪ وتراجُع مركزها القيادي.

المصدر: البنك الدولي، يناير ٢٠٢٠.

وانطلاقاً من مُؤشّرات الأداء الإيجابية سالفة الذكر، جاءت تقديرات الخطة مُتوسطة المدى لتُجسّد تواصل النمو المُتسارع للاقتصاد الوطني باستهداف رفع مُعدّل النمو من ٥,٦٪ في العام الأول من الخطة إلى ٦٪ في العام الثاني (٢٠٢٠/١٩) ثم إلى ٦,٤٪ في العام الثالث (٢٠٢١/٢٠) ليستقر عند ٦,٨٪ في العام الرابع والأخير من الخطة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) [شكل رقم (١١/٣)].

شكل رقم (١١/٣)

تطوّر مُعدّل النمو الاقتصادي الحقيقي

في إطار الخطة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) - قبل ظهور فيروس كورونا

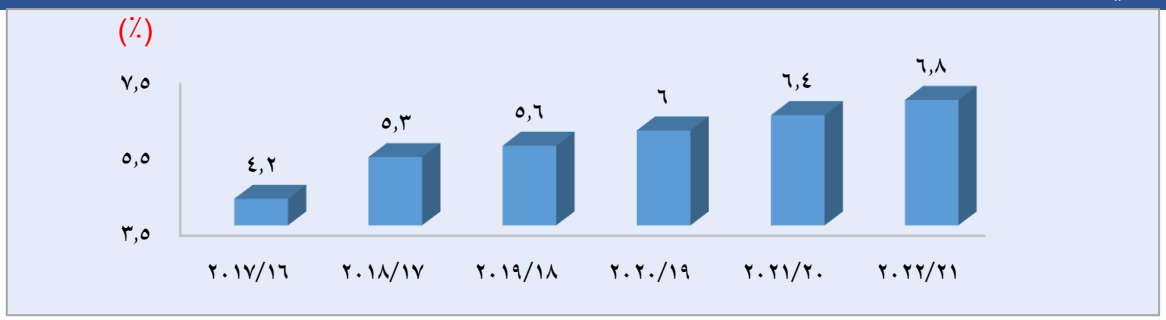

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وبسبب انتشار فيروس كورونا، وما ترتب عليه من تداعيّات وخيمة، تم مُراجعة مُعدّل النمو السابق توقّعه لعام ٢٠٢٠/١٩ وتخفيضه من ٦٪ إلى ٥,٧٪، ثم إلى ٥,٦٪، ومع استمرار تفشّي الأزمة، جرى تخفيض المُعدّل – مرّة ثالثة – إلى ٥,١٪ [شكل رقم (١٢/٣)].

شكل رقم (١٢/٣)

مُعدّلات النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٠/١٩

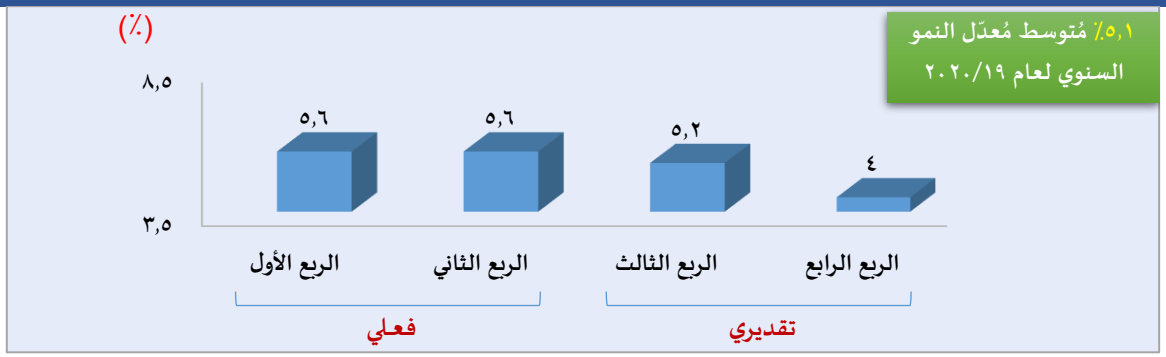

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفي ظل الإجراءات الاحترازية المُطبّقة لاحتواء الأزمة وانعكاساتها على السوق، أُجريت مُراجعة أخرى لمُعدّلات النمو المُتوقّعة في الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٢٠/١٩، مما نَجَم عنه تعديل مُعدّل النمو المُتوقّع للعام المالي، وخفضه إلى ٤,٢٪.

وفي إطار السيناريو الأساسي للخطة، وتقديراتها لأداء القطاعات الاقتصادية، من المُتوقّع أن يبلُغ مُعدّل النمو ٣,٥٪ في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بمُعدّل نمو ٥,٦٪ في العام الأول من الخطة (٢٠١٩/١٨)، وبمُعدّل نمو ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٠/١٩ [شكل رقم (١٣/٣)].

شكل رقم (١٣/٣)

تطوّر مُعدّل النمو الاقتصادي الحقيقي

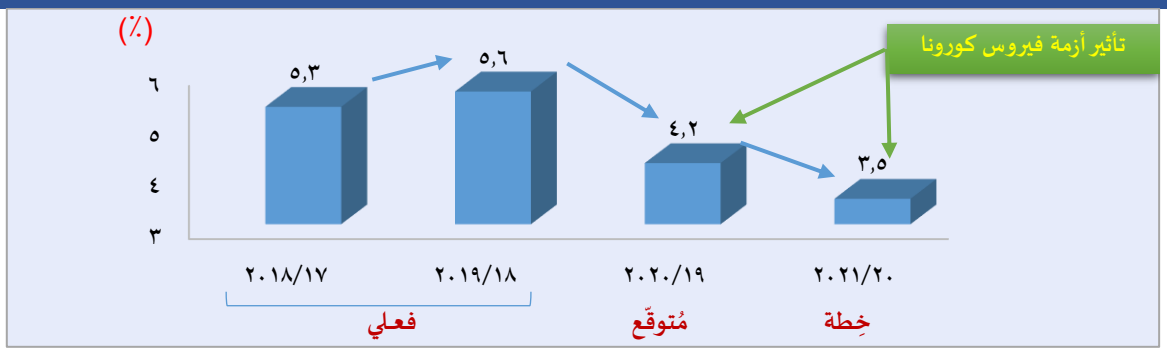

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى توقّعات المُؤسّسات الدولية بشأن مُعدّل نمو الاقتصاد الوطني في عام ٢٠٢٠ خلال أزمة فيروس كورونا قياساً بالمُعدّل المُقدّر قبل وقوع الأزمة، وذلك على أساس مُقارن بالدول الأخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، من المُتوقّع أن يتصدّر الاقتصاد المصري مُعدّلات نمو اقتصادات المنطقة خلال عام ٢٠٢٠ بالرغم من أزمة فيروس كورونا، وأن يصل مُعدّل النمو إلى ٣,٧٪ (مُقارنة بمُعدّل نمو مُقدّر بـ ٥,٨٪ قبل الأزمة)، وأشار التقرير إلى أن مصر تُعد الأفضل أداءً في مُؤشّرات القدرات الإحصائية بين دول المنطقة، وأنها الدولة الوحيدة التي يُتوقّع أن تُحقّق مُعدّلات نمو موجبة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين اقتصادات المنطقة.

وكذلك، توقّعت وكالة "فيتش" استمرار الاقتصاد المصري في تحقيق أعلى مُعدّل نمو في المنطقة عام ٢٠٢٠ بالرغم من الأزمة، وقدره ٤,١٪ (مُقارنة بمُعدّل نمو مُتوقّع قبل الأزمة قدره ٥,٦٪)، وأفادت الوكالة استمرار مصر في صدارة المنطقة، وأن الاقتصاد المصري من أقل اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثّراً بالأزمة رغم تبِعاتها السلبية على السياحة ونشاط قناة السويس وعلى تحويلات العاملين بالخارج والصادرات غير النفطية، وتُرجِع الوكالة ذلك إلى نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنّتها الدولة مُنذ عام ٢٠١٦ وإلى فاعلية الإجراءات والتدابير الاحترازية المُتخذة لمواجهة الأزمة.

وبالمثل، توقّعت وكالة "موديز" العالمية للتصنيف الائتماني تحقيق الاقتصاد المصري نمواً بنسبة ٤,٤٪ بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩، وأشادت بفاعلية الإجراءات الاحترازية، وإعلان القيادة السياسية تخصيص ١٠٠ مليار جنيه لدعم الاقتصاد المصري في مُواجهة تبِعات فيروس كورونا.

ومن جانبه، توقّع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد المصري بمُعدّل ٢٪ خلال عام ٢٠٢٠، وليُصبِح الاقتصاد الوحيد في المنطقة المُتوقّع نموه خلال عام الأزمة، وليحتل بذلك المركز السادس عالمياً ضمن ١٨ دولة فقط تشهد نمواً اقتصادياً، ومن المُتوقّع أن يرتفع مُعدّل النمو إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠٢١ [IMF (World Economic Outlook, April 2020].

وتوافقاً مع هذه التوقّعات التفاؤلية من جانب المُؤسّسات الدولية، أصدرت مُؤسّسة "ستاندرد آند بورز" قرارها بالإبقاء على التصنيف الائتماني لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية كما هو عند المستوى (B/B)، مع الإبقاء أيضاً على النظرة المُستقبلية المُستقرة للاقتصاد المصري، دلالة على الثقة الدولية في قُدرة مصر على التعامل الإيجابي مع أزمة فيروس كورونا وتجاوزها [جدول رقم (٤/٣)].

جدول رقم (٤/٣)
تقديرات المُؤسّسات الدولية لمُعدّلات نمو الاقتصاد المصري في عام ٢٠٢٠ (قبل الأزمة وخلالها) بالمُقارنة ببقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(٪)

الدولة	توقّعات البنك الدولي		توقّعات وكالة فيتش		صندوق النقد الدولي	
	قبل الأزمة	أثناء الأزمة	قبل الأزمة	أثناء الأزمة	قبل الأزمة	أثناء الأزمة
مصر	٥,٨	٣,٧	٥,٦	٤,١	٥,٩	٢
المملكة العربية السعودية	١,٦	٠,٢	١,٧	٠,٤	١,٩	٢,٣-
الكويت	٢,٥	--	٢,٩	٠,١	٣,١	١,١-
الإمارات العربية المُتحدة	٢,٦	١,١-	٢,٤	٠,٩-	٢,٥	٣,٥-
المغرب	٣,٥	١,٧-	٣,١	٠,٨-	٣,٧	٣,٧-
البحرين	٢,١	٢,٥-	٢,٣	٠,٢		
الجزائر	١,٩	٣-	١	٠,٤-	٢,٤	٥,٢-
عُمان	٣,٥	٣,٥-	١,١	٠,٣	٣,٧	٢,٨-
الأردن	٢,٣	٣,٥-	٢,٨	٠,٤	٢,٤	٣,٧-
إيران	٠,١	٣,٧-	٠,٤-	٢,٢-	صفر	٦-
تونس	٢,٢	٤-	١,٩	٠,٩	٢,٤	٤,٣-
العراق	٥,١	٥-	١,٨	١,٢-	٤,٧	٤,٧-
لبنان	٠,٣	١٠,٩-	١,٢	٣,٩-	٠,٩	١٢-
قطر	٣,٣	٠,٤	٢,٧	٠,٣-	٢,٨	٤,٣-

المصدر: إنفوجراف البنك الدولي ووكالة فيتش وصندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠.

ويتضّح منما تقدّم ميل خطة التنمية لعام ٢٠٢١/٢٠ للتحفّظ في تقديرها لمُعدّل النمو المُتوقّع (٣,٥٪) بالمُقارنة بتقديرات البنك الدولي (٤,١٪) ووكالة فيتش (٣,٧٪) لعام ٢٠٢٠، ووكالة "موديز"

لعام ٢٠٢٠/١٩ (٤,٤٪) أثناء الأزمة، (باستثناء تقديرات صندوق النقد الدولي)، كما يُلاحظ تفاوت تقديرات المُؤسّسات والوكالات الدولية لمُعدّل نمو الاقتصاد المصري دلالة على صعوبة التكهّن بالاحتمالات المُستقبلية لتطوّرات أزمة فيروس كورونا، وبالتالي الاتفاق على أبعاد تبِعاتها الاقتصادية.

تقديرات خطط التنمية		تقديرات المُؤسّسات الدولية لمصر (٢٠٢٠)		
٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	البنك الدولي	وكالة فيتش	صندوق النقد الدولي
٤,٢٪	٣,٥٪	٣,٧٪	٤,١٪	٢٪

ثانياً: مصادر النمو

من المُتوقّع – مع الانخفاض الملحوظ في مُعدّلات الاستثمار – أن تتراجع مُساهمة الاستثمار في النمو الاقتصادي لتُصبح سالبة، في حين يظل الإنفاق الاستهلاكي النهائي هو المُحرّك الرئيسي للنمو، مع مُساهمة إيجابية لصافي التغيّر في الصادرات [شكل رقم (١٤/٣)].

شكل رقم (١٤/٣)
المُساهمة في مصادر النمو الاقتصادي

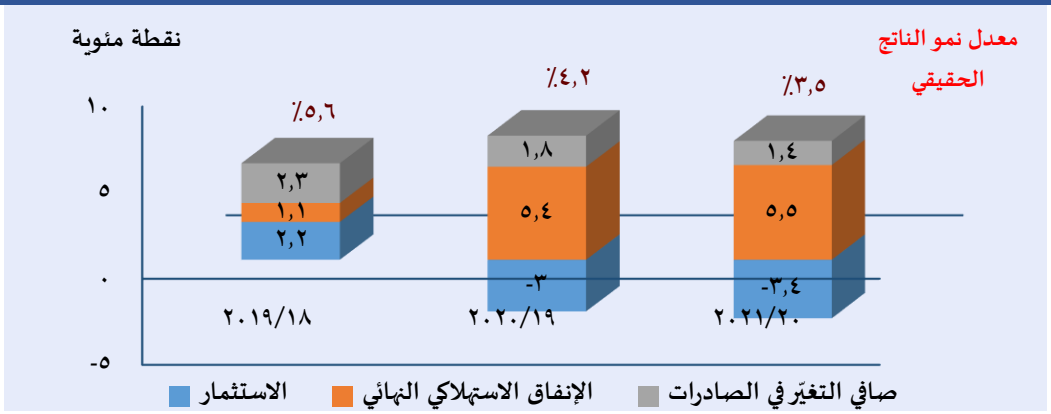

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وهذا النمط في المُساهمات النسبية لمصادر النمو يأتي نِتاجاً طبيعياً لتبِعات الأزمة المُؤثّرة في قرارات الاستثمار ولنشاط التجارة الخارجية في عام الخطة، وهو نمط مُغاير تماماً للنمط المرغوب فيه والشائع حال تحقّق مُعدّلات نمو اقتصادي مُرتفعة. وتتجلّى مظاهره في المُساهمة الإيجابية لمصادر النمو الثلاثة، والدور الفاعل الذي يلعبه كلٍ من الاستثمار وصافي التغيّر في الصادرات في دفع عجلة النمو وبصورة مُتوازنة.

ويعكس هذا الخلل في نمط مُساهمة مصادر النمو ضرورة العمل على تصويبه من خلال اتخاذ إجراءات فاعلة لتنشيط الاستثمار وتنمية القدرات التصديرية وترشيد عمليات الاستيراد، وعلى نحو يُعزّز مُساهمة الاستثمار والتبادُل التجاري – بجانب الإنفاق الاستهلاكي النهائي – في النمو الاقتصادي، وهو مطلب هام للخروج من حالة الركود التي تُهيمن على الأسواق تأثّراً بتبِعات أزمة فيروس كورونا.

٣/٣ الإنتاج المحلي

في ضوء تقديرات الإنتاج القطاعية، من المُقدّر أن يصل حجم الإنتاج المحلي في جُملته إلى نحو ٩,٩ تريليون جنيه بالأسعار الجارية في عام الخطة، بالمُقارنة بنحو ٨,٦٨ تريليون جنيه إنتاج مُتوقّع لعام ٢٠٢٠/١٩ بمُعدّل نمو ١٤٪. ويُقابل هذا الإنتاج ما قيمته نحو ٦,٠٥ تريليون جنيه بالأسعار الثابتة، وبنسبة نمو ٢,٩٪ عن العام السابق [جدول رقم (٥/٣)].

جدول رقم (٥/٣)
الإنتاج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بعامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩

(بتكلفة عوامل الإنتاج وبالمليار جنيه)

البيان	٢٠١٩/١٨ (فعلي)	٢٠٢٠/١٩ (مُتوقّع)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)
الإنتاج (بالأسعار الجارية)	٧٧٣٥,٢	٨٦٧٦,٠	٩٩٠٠,٤
مُعدّل النمو السنوي الاسمي (٪)	-	١٢,٢	١٤,١
الإنتاج (بالأسعار الثابتة)	٥٦٧٢,٦	٥٨٧٦,٥	٦٠٤٨,٩
مُعدّل النمو السنوي الحقيقي (٪)	-	٣,٦	٢,٩

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح التوزيع القطاعي للإنتاج المُقدّر لعام ٢٠٢١/٢٠ أن القطاعات المُتوقّع لها مُعدّلات نمو تربو على المُتوسط العام للنمو (٢,٩٪) تضُم الاتصالات (١٦,٧٪)، واستخراج الغاز الطبيعي (٧,١٪)، وتكرير البترول (٦,٤٪)، والخدمات الاجتماعية (٤,٨٪). أما غالبية القطاعات الأخرى، فيدور مُعدّل نموها حول المُتوسط العام للنمو (بين ٢,٦٪ و٣,٣٪)، ولا يُستثنى من ذلك سوى قطاع السياحة والذي يتأثّر بشِدّة بظروف الأزمة، فيُسجّل مُعدل نمو سالب (٦١٪)، وكذلك نشاط قناة السويس، والذي يتراجع أداؤه بنسبة (٦,٤٪)، بالإضافة إلى نشاط استخراج الزيت الخام والذي يتأثّر بدوره بالأزمة وانعكاساتها على مستويات الأسعار العالمية للنفط، فيُسجّل مُعدّل نمو محدود (١,١٪) [جدول رقم (٦/٣)].

جدول رقم (٦/٣)
مُعدّلات النمو القطاعية للإنتاج (بالأسعار الثابتة) في عام ٢٠٢١/٢٠

القطاع	مُعدّل النمو الحقيقي (٪)	القطاع	مُعدّل النمو الحقيقي (٪)
(أ) قطاعات يربو مُعدّل نموها عن المتوسط العام للنمو		**(ب) قطاعات يدور مُعدّل نموها حول المتوسط العام للنمو**	
الاتصالات	١٦,٧٪	**الزراعة**	٣,٤٪
استخراج الغاز الطبيعي	٧,١٪	**النقل والتخزين**	٤,١٪
تكرير البترول	٦,٤٪	**تجارة الجملة والتجزئة**	٤,١٪
التشييد والبناء	٦,١٪	**البنوك**	٣,٢٪
الخدمات الاجتماعية	٤,٨٪	**الحكومة**	٣,٩٪
(ج) قطاعات تُحقّق مُعدّلات نمو سالبة أو هامشية		**المعلومات**	٣,١٪
السياحة (المطاعم والفنادق)	-٦١٪	**التأمينات الاجتماعية**	٣٪
قناة السويس	-٦,٤٪	**المياه والصرف**	٣٪
استخراج الزيت الخام	١,١٪	**الأنشطة العقارية**	٣,٥٪
		الصناعات التحويلية	٣,١٪
		استخراجات أخرى (غير الزيت الخام والغاز)	٣,٢٪
		الكهرباء	٢,٦٪

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يخُص المُساهمات النسبية لكلٍ من القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام، فمن المُتوقّع أن يُساهِم القطاع الخاص بنحو ٦٩٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١/٢٠، مع اختلاف المُساهمة من نشاط لآخر، وارتفاعها على وجه الخصوص في الأنشطة الزراعية والسياحية والعقارية والخدمات الاجتماعية وتجارة الجملة والتجزئة وقطاع التشييد والبناء بنسب مُساهمة تتراوح بين ٩٠٪ و١٠٠٪، في حين يبرُز دور القطاع الحكومي / العام في قطاع المرافق العامة (الكهرباء والمياه والصرف الصحي)، والقطاع المصرفي، وقطاع الاستخراجات، وأنشطة التأمينات الاجتماعية والتأمين، مع انفراد القطاع الحكومي بنشاط قناة السويس [جدول رقم (٧/٣)].

جدول رقم (٧/٣)
نسب المُساهمة القطاعية للقطاع الخاص في الإنتاج الإجمالي المحلي

(٪)

النشاط	٢٠٢١/٢٠	النشاط	٢٠٢١/٢٠
الزراعة والغابات والصيد	٩٩,٩	الاتصالات	٧٠,١
المطاعم والفنادق	٩٨,٩	الصناعات التحويلية	٦٤,٢
الأنشطة العقارية	٩٨,٨	البنوك	٣٩,٨
الخدمات الاجتماعية	٩٧,١	الاستخراجات	٢٦,٧
تجارة الجملة والتجزئة	٩٤,٧	التأمينات الاجتماعية والتأمين	٢٤,٣
المعلومات	٩٣,١	المياه والصرف وإعادة التدوير	٢٢
التشييد والبناء	٩٠,١	الكهرباء	١٣,١
النقل والتخزين	٧٩,٦	قناة السويس	---
الإجمـــــالي العام			٦٩,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح المُلحقان رقم (م/٥) ورقم (م/٦) بالمُلحق الإحصائي تطوّر الإنتاج المحلي في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بعامي ٢٠١٩/١٨، و٢٠٢٠/١٩ بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة على مستوى القطاعات الاقتصادية ومُعدّلات النمو المُناظرة.

٤/٣ الناتج المحلي الإجمالي

استناداً إلى تقديرات الإنتاج القطاعية ومُستلزمات الإنتاج الوسيطة لكلٍ منها، تم تقدير الناتج القطاعي (القيمة المُضافة لكل قطاع) بتكلفة عوامل الإنتاج، ومنها تقدير الناتج المحلي الإجمالي على المستوى القومي. وتُفيد التقديرات توقّع بلوغ الناتج المحلي – بالأسعار الجارية – لنحو ٦,٥١ تريليون جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بنحو ٥,٧٢ تريليون جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩، بمتوسط نمو سنوي ١٣,٧٪.

أما بالأسعار الثابتة، فمن المُتوقّع زيادة الناتج إلى نحو ٤,٠٢ تريليون جنيه، بنسبة نمو ٢,٩٪ عن العام السابق [شكل رقم (١٥/٣)].

شكل رقم (١٥/٣)
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

(أ) بالأسعار الجارية

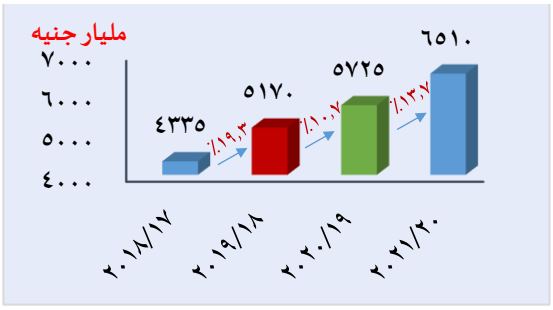

(ب) بالأسعار الثابتة

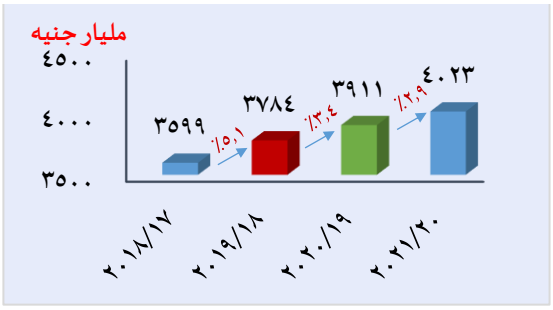

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح الجدول رقم (٨/٣) مُعدّلات النمو القطاعية المُقدّرة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠٢١/٢٠ (بتكلفة عوامل الإنتاج).

جدول رقم (٨/٣)
مُعدّلات النمو القطاعية في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بعام ٢٠٢٠/١٩

القطاع	مُعدّل النمو (٪)		القطاع	مُعدّل النمو (٪)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الزراعة والغابات والصيد	٣,٤	٣,٦	تجارة الجملة والتجزئة	٣,٨	٤,٣
الغاز الطبيعي	٥,٦	٧,٢	البنوك	٣,٥	٣,٣
تكرير البترول	٩,٨	٦,٨	التأمينات الاجتماعية والتأمين	٣,٣	٣,٢
الصناعة التحويلية	٢,٤	٣,٣	المطاعم والفنادق	١٥,٤-	٦٠-
الكهرباء	١,٦	٢,٨	الملكية العقارية	٣,٣	٣,٧
المياه والصرف وإعادة التدوير	٣,٦	٣,٢	خدمات الأعمال	٣,٥	٣,٧
التشييد والبناء	٨,٣	٦,٥	الحكومة العامة	٣,٧	٤,١
النقل والتخزين	٣,٦	٤,٢	خدمات التعليم	٤,٥	٤,٧
الاتصالات	١٦,٣	١٦,٩	خدمات الصحة	٤,٦	٥,١
المعلومات	٣,٨	٣,٣	الخدمات الأخرى	٣,٣	٤,٧
قناة السويس	(٥,٦)	(٦,٣)	**الإجمالي العام**	٣,٤	٢,٩

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن حيث الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، تتصدّر الصناعات التحويلية القائمة، وتصل أهميتها النسبية إلى ١٦,٦٪ من الناتج الإجمالي في عام ٢٠٢١/٢٠، ويليها قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٣,٧٪، ثم الزراعة بنسبة ١١,٣٪ واستخراجات البترول والغاز الطبيعي والاستخراجات الأخرى بنسبة ١٠,٣٪ من الناتج [جدول رقم (٩/٣)].

ومن حيث مُساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فتبلُغ في مجموعها ٦٩٪ في عام الخطة.

جدول رقم (٩/٣)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب النشاط الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠

القطاع / النشاط	القيمة (مليار جنيه)	التوزيع النسبي
الصناعات التحويلية ومُنتجات البترول	٦٦٦,٨	١٦,٦
تجارة الجملة والتجزئة	٥٥٠,٩	١٣,٧
الزراعة والغابات والصيد	٤٥٥	١١,٣
الاستخراجات (البترول والغاز الطبيعي وأخرى)	٤١٣,٤	١٠,٣
الحكومة العامة	٣٣٩,٥	٨,٣
الملكية العقارية	٢٩٤,٣	٧,٢
التشييد والبناء	٢٦٩,٤	٦,٧
النقل والتخزين	١٨٥,٦	٤,٦
البنوك	١٥٣,١	٣,٨
الاتصالات	١٢٧,١	٣,٢
خدمات الأعمال	١١٨,٩	٣
خدمات الصحة	٩٣,٠	٢,٣
قناة السويس	٨٠,٢	٢
خدمات التعليم	٧٥,١	١,٩
الكهرباء	٦٤,٣	١,٦
المطاعم والفنادق	٣٦,٢	٠,٩
الخدمات الأخرى	٣٥,٢	٠,٩
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٣٠,٤	٠,٨
المياه والصرف وإعادة التدوير	٢٣,٧	٠,٦
المعلومات	١١,٩	٠,٣
الإجمالي	٤٠٢٣,٣	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ومن حيث المُساهمة في النمو الاقتصادي، فتتفاوت مُساهمات القطاع تفاوتاً بيّناً بحسب مُعدّل نمو كلٍ منها ووزنها النسبي في هيكل الناتج. وكما هو مُوضّح بالجدول رقم (١٠/٣)، تضُم الأنشطة التي يُساهِم كلٍ منها بأكثر من ١٠٪ في النمو المُحقّق في الناتج كلاً من تجارة الجملة والتجزئة (٢٠,١٪)، الاتصالات (١٦,٤٪)، والصناعة التحويلية (١٤,٤٪)، والتشييد والبناء (١٤,٤٪) الزراعة (١٤,١٪)، والغاز الطبيعي (١٣,٤٪)، والأنشطة العقارية (١٣,١٪) والأنشطة الحكومية (١١,٩٪). غير أنه – من جانب آخر – من شأن تراجُع النشاط السياحي وتباطؤ نشاط قناة السويس أن تكون مُساهمتهما سالبة في النمو الاقتصادي.

جدول رقم (١٠/٣) المُساهمة القطاعية في مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي		
القطاع / النشاط	المُساهمة في النمو (نِقاط مئوية)	الأهمية النسبية (٪)
الزراعة والغابات والصيد	٠,٤٠٥	١٤,١
الاستخراجات	٠,٤٦٣	١٦,٢
- بترول	٠,٠٣٧	١,٣
- غاز طبيعي	٠,٣٨٤	١٣,٤
- استخراجات أخرى	٠,٠٤٢	١,٥
صناعات تحويلية	٠,٦٨٥	٢٣,٩
- تكرير البترول	٠,٢٧٢	٩,٥
- تحويلية أخرى	٠,٤١٣	١٤,٤
الكهرباء	٠,٠٤٥	١,٦
المياه والصرف وإعادة التدوير	٠,٠١٨	٠,٦
التشييد والبناء	٠,٤١٧	١٤,٤
النقل والتخزين	٠,١٩٣	٦,٧
الاتصالات	٠,٤٧٠	١٦,٤
المعلومات	٠,٠١٠	٠,٣
قناة السويس	٠,١٣٨-	٤,٧-
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٥٧٥	٢٠,١
البنوك	٠,١٢٦	٤,٤
التأمينات الاجتماعية والتأمين	٠,٠٢٤	٠,٨
المطاعم والفنادق	١,٣٨٥-	٤٨,٢-
الأنشطة العقارية	٠,٣٧٦	١٣,١
- الملكية العقارية	٠,٢٦٨	٩,٤
- خدمات الأعمال	٠,١٠٨	٣,٧
الحكومة العامة	٠,٣٤١	١١,٩
خدمات التعليم	٠,٠٨٧	٣,٠
خدمات الصحة	٠,١١٥	٤,٠
خدمات أخرى	٠,٠٤٠	١,٤
الإجمـــــالي	٢,٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُوضّح المُلحقان رقم (م/٧) و(م/٨) بالمُلحق الإحصائي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب القطاع والنشاط الاقتصادي خلال عام الخطة (٢٠٢١/٢٠) مُقارنة بعامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩، وكذا مُعدّلات النمو السنوي المُناظرة.

٣/٥ الاستثمار:

٣/٥/١ الاستثمارات الكلية:

حجم الاستثمارات الكلية:

تقدر الاستثمارات الكلية لخطة عام ٢٠٢١/٢٠ بنحو ٧٤٠ مليار جنيه، وقد تم تقديرها استناداً إلي تطوّرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بناءً على معدلات الأداء المتوقعة للقطاعات الاقتصادية)، ومعاملات رأس المال/ الناتج الحدي، وبتطبيق مُعدلات الاستثمار المُشتقة على قيم الناتج المحلي الإجمالي المُناظر بالأسعار الجارية وبسعر السوق [جدول رقم (١١/٣)]

جدول رقم (١١/٣)
تقديرات الاستثمارات الكلية

العام المالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) (٪)	معاملات رأس المال	معدل الاستثمار (٪)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه بسعر السوق)	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)
٢٠١٧/١٦	٤,٢	٣,٦٣	١٥,٣	٣٤٧٠	٥٣٠
٢٠١٨/١٧	٥,٣	٣,١٥	١٦,٧	٤٤٣٧,٤	٧٣٩,١
٢٠١٩/١٨	٥,٦	٣,٢٥	١٨,٢	٥٣٢٢,١	٩٦٩,٣
٢٠٢٠/١٩	٤,٢	٣,٣٥	١٤,١	٥٩٦٢,٧	٨٤٠
٢٠٢١/٢٠	٣,٥	٣,٠٩	١٠,٨	٦٨٣١,٩	٧٤٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتضح من استقراء الجدول، توقع اتجاه الاستثمارات الكلية للتراجُع في عام الخطة على غِرار العام السابق، وبمعدل انخفاض متقارب (١٢٪ - ١٣٪) [شكل رقم (١٦/٣)]، دلالة على استمرار تأثر الاقتصاد القومي بتداعيّات أزمة فيروس كورونا، حيث أنه من المنتظر - مع الركود العام في الأسواق المحلية والأجنبية – أن تتباطأ الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية على حد سواء لحين التعافي من الأزمة، كما أنه من المتوقع أن تظل الاستثمارات العامة في عام الخطة قريبة لِما كانت عليه في عام ٢٠٢٠/١٩، وإن كانت ستكون أكثر انتقائية في توجّهاتها القطاعية.

شكل رقم (١٦/٣)
تطوّر الاستثمارات الكلية خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠)

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتجدُر الإشارة إلى العلاقة الطردية بين مُعدّل الاستثمار ومُعدّل النمو الاقتصادي، فقد ارتفع مُعدّل الاستثمار خلال عام ٢٠١٩/١٨ إلى ١٨,٢٪ ونَجَم عنه تحقّق مُعدّل نمو ٥,٦٪، ومن المُتوقّع انخفاض مُعدّل الاستثمار إلى نحو ١٤٪ في عام ٢٠٢٠/١٩ ليتراجع معه مُعدّل النمو الاقتصادي إلى ٤,٢٪. وفي عام الخطة (٢٠٢١/٢٠)، من المُتوقّع – في ظل تداعيّات الأزمة – ألا يتجاوز مُعدّل الاستثمار ١١٪ مما قد يُسفِر عن مُعدّل نمو اقتصادي في حدود ٣,٥٪ [جدول رقم (١٢/٣)].

جدول رقم (١٢/٣)
العلاقة بين مُعدّل الاستثمار ومُعدّل النمو الاقتصادي

السنة	مُعدّل الاستثمار (٪)	مُعدّل النمو الاقتصادي (٪)
٢٠١٩/١٨	٪١٨,٢	٪٥,٦
٢٠٢٠/١٩	٪١٤,١	٪٤,٢
٢٠٢١/٢٠	٪١٠,٨	٪٣,٥

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وتُبرِز العلاقة السابقة خطورة الركود الاقتصادي الناجم عن تبِعات الأزمة، حيث يُؤدي إلى تباطؤ نشاط الاستثمار، مما ينعكس سلباً على مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية:

تضم التوزيعات القطاعية للاستثمار ثلاثة مجموعات أساسية، تشمل المجموعة الأولى القطاعات الأوليّة، وهي الزراعة والغابات والصيد، الصناعة الاستخراجية (المناجم والمحاجر)، والصناعة التحويلية (بترولية وغير بترولية)، والكهرباء والطاقة والمياه والصرف، والتشييد والبناء. ويُطلق على هذه المجموعة القطاعات السلعية نظراً لأن مُخرجاتها (مُنتجاتها) تكون في صورة سلعية.

أما المجموعة الثانية، فتضم قطاعات النقل والتخزين ونشاط قناة السويس، وتجارة الجملة والتجزئة، وقطاع الاتصالات والمعلومات، ونشاط البنوك وقطاع الأعمال والأنشطة المالية، بجانب نشاط السياحة والذي يُطلق عليه مجازاً خدمات المطاعم والفنادق. وتُعرف هذه المجموعة باسم مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية نظراً لارتباطها المباشر بالقطاعات السلعية، ولتوفيرها لخدمات لها طابع إنتاجي، مثل نشاط السياحة والخدمات المصرفية.

وبالنسبة للمجموعة الثالثة، فهي تُمثّل الخدمات التي يغلُب عليها الطابع الاجتماعي، مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والدينية وخدمات الرياضة والشباب. ويُطلق على هذا القطاع الثالث قطاع الخدمات الاجتماعية والبشرية تمييزاً له عن قطاع الخدمات الإنتاجية.

ويوضّح الجدول رقم (١٣/٣) التوزيع القطاعي للاستثمارات المقدّرة لعام الخطة (٢٠٢١/٢٠) بالمقارنة بالهيكل المُناظر في عام ٢٠٢٠/١٩، وذلك بحسب المجموعات الثلاث سالفة الذكر.

جدول رقم (١٣/٣)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب المجموعات الرئيسية
خلال عامي ٢٠٢٠/١٩، ٢٠٢١/٢٠

المجموعة الرئيسية	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)		الأهمية النسبية (٪)	
	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
القطاعات السلعية	٤٣١	٣٠٣,٧	٥١,٨	٤١,٩
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢٥٨,٩	٢٤٦,٦	٣١,١	٣٤
قطاعات الخدمات الاجتماعية والبشرية	١٤٢,١	١٧٤,٣	١٧,١	٢٤,١
الإجمالي	(**) ٨٣٢	(*) ٧٢٤,٦	١٠٠	١٠٠

(*) لا يشمل الموازنات الخاصة (٠,٤ مليار جنيه)، والاحتياطيات العامة (٩ مليار جنيه) وتعويضات المشروعات الاستثمارية (٦ مليار جنيه).

(**) لا يشمل المخزون (٨ مليار جنيه).

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويعكس الهيكل القطاعي للاستثمارات الكلية تراجُع الأهمية النسبية للاستثمارات الموجّهة للقطاعات السلعية لصالح القطاعات الخدمية، بشقيها الإنتاجي والاجتماعي، ويأتي ذلك تجسيداً لتنامي الاستثمارات العامة المُوجّهة للقطاعات الخدمية، وخصوصاً الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، في الوقت الذي تشهد فيه الاستثمارات الخاصة السلعية قدراً كبيراً من التباطؤ جرّاء توقع استمرار تواصل تداعيّات أزمة فيروس كورونا.

وعلى مستوى الأنشطة الفرعية المُنتمية لكل مجموعة قطاعية، تبرز أهمية خمسة أنشطة تحظى بنحو ٧٠٪ من جملة الاستثمارات، وتشمل خدمات التنمية البشرية (١٧٤ مليار)، خدمات النقل والتخزين

(١٢٠ مليار)، الأنشطة العقارية وأعمال التشييد والبناء (١٠٠ مليار)، الصناعات التحويلية غير البترولية (٦٩ مليار)، ونشاط استخراج الغاز الطبيعي (٤٨ مليار).

أما القطاعات التي تتواضع أهميتها النسبية في جملة الاستثمارات، فتتمثّل أساساً في نشاط السياحة (٠,٧٪)، وتجارة الجملة والتجزئة (١,٣٪)، واستخراج البترول (١,٧٪)، ونشاط التكرير (١,٥٪) [جدول رقم (١٤/٣)]، ويمكن تفسير محدودية أهمية هذه الأنشطة في الاستثمارات الكلية بطبيعة الكثافة الرأسمالية المنخفضة لبعضٍ منها، مثل تجارة التجزئة، وبالركود المتوقع للنشاط السياحي تأثّراً بتبِعات الأزمة، وكذا تقلّص نشاط قطاع البترول في مجال الاستخراج والتكرير والتصنيع مدفوعاً بظروف الأزمة وتدنّي الأسعار العالمية للزيت الخام والمشتقات البترولية.

جدول رقم (١٤/٣)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية
بحسب النشاط الاقتصادي، في عام ٢٠٢١/٢٠

النشاط الاقتصادي	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
الزراعة والغابات والصيد	٤٣	٥,٨
الاستخراجات:	٦٠,٦	٨,٢
- البترول الخام	(١٢,٨)	(١,٧)
- الغاز الطبيعي	(٤٧,٧)	(٦,٥)
- استخراجات أخرى	(٠,١)	(-)
الصناعة التحويلية:	٨٠,٦	١٠,٨
- تكرير البترول	(١١,٤)	(١,٥)
- صناعات تحويلية أخرى	(٦٩,٢)	(٩,٣)
الكهرباء والطاقة	٤٥,٣	٦,١
المياه والصرف وإعادة التدوير	٣٥,٣	٤,٨١
التشييد والبناء	٣٨,٩	٥,٢
النقل والتخزين	١١٩,٧	١٦,٢
الاتصالات	٢٦,٥	٣,٦
المعلومات	٥,١	٠,٧
قناة السويس	١٦,٩	٢,٣
تجارة الجملة والتجزئة	٩,٨	١,٣
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	١,٣	٠,٢
السياحة (المطاعم والفنادق)	٥,٢	٠,٧
الأنشطة العقارية	٦٢,١	٨,٤
خدمات التعليم	٥٠,٩	٦,٩
خدمات الصحة	٢٥,٤	٣,٤

النشاط الاقتصادي	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
خدمات أخرى	٩٨	١٣,٣
موازنات خاصة	٠,٤	٠,١
احتياطيّات عامة وتعويضات	١٥	٢
إجمالي عام	٧٤٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويُبرز الشكل رقم (١٧/٣) توزيع القطاعات الاقتصادية بحسب الأوزان النسبية للاستثمارات، والذي يستدل منه على الآتي:

- تعاظُم أنصبة قطاعات الخدمات الاجتماعية والنقل والتخزين والصناعة التحويلية، التي تحظى مُجتمعة بنحو ٦٠٪ من الاستثمارات الكلية، ويزيد نصيب كلٍ منها عن ١٠٪ من الإجمالي.
- احتفاظ الأنشطة العمرانية وأعمال التشييد والبناء - رغم تراجُع وتيرة الأعمال نسبياً - بحصّة يُعتد بها من الاستثمارات الكلية في حدود ١٤٪.
- تدني حجم الاستثمارات الموجّهة للأنشطة السياحية والمتوقع ألا تتجاوز ٥,٢ مليار جنيه، بنسبة ٠,٧٪ فقط من الاستثمارات الكلية في ظل تداعيّات الأزمة على نشاط السياحة والسفر.

شكل رقم (١٧/٣)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب الأوزان النسبية، عام ٢٠٢١/٢٠

١٠٪ فأكثر	٥٪ - أقل من ١٠٪	اقل من ٥٪
• الخدمات الاجتماعية • النقل والتخزين • الصناعة التحويلية	• الأنشطة العقارية • الكهرباء و الطاقة • الزراعة • التشييد والبناء	• الاتصالات • المياه والصرف • قناة السويس • تجارة الجملة • المعلومات • السياحة • الوساطة المالية • استخراج الزيت الخام • تكرير البترول

المصدر: من بيانات الجدول رقم (١٤/٣)

هيكل الاستثمارات الكلية حسب الجهات المعنيّة، ٢٠٢١/٢٠:

يساهم في استثمارات الخطة كلّ من الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية العامة، وقطاع الأعمال العام (الشركات العامة)، والقطاع الخاص، بالإضافة إلي الاستثمارات المركزية الممّولة ذاتياً بصورة مشتركة من جهات عامة.

وكما هو موضّح بالشكل رقم (١٨/٣)، من المقرّر أن تبلغ استثمارات (الجهاز الحكومي وقطاع الأعمال العام والاستثمارات المركزية) بنحو ٥٢٠,٧ مليار جنيه، بنسبة ٧٠٪ من الإجمالي، ويُناظرها استثمارات الهيئات الاقتصادية، وقدرها نحو ٧٥ مليار جنيه بنسبة ١٠٪ أما استثمارات القطاع الخاص، فتقدّر بنحو ١٤٤,٥ مليار جنيه، بنسبة ١٩,٥٪ من الاستثمارات الكلية، وهي نسبة منخفضة غير مسبوقة.

شكل رقم (١٨/٣)

توزيع الاستثمارات الكلية عام ٢٠٢١/٢٠ بحسب الجهات المعنية

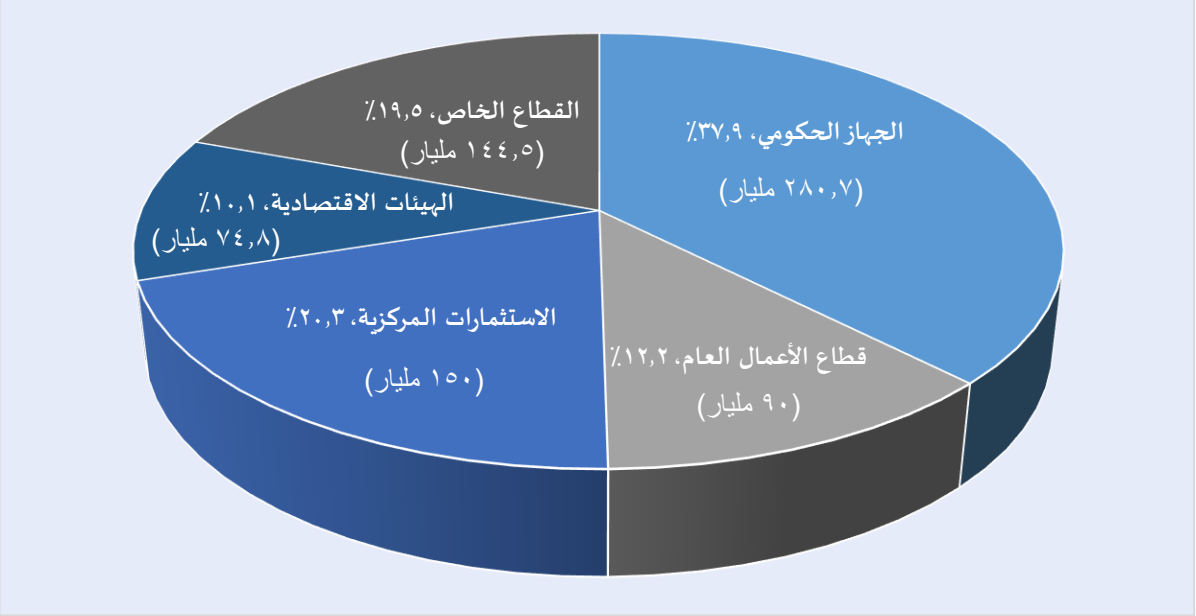

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٢/٥/٣ الاستثمارات العامة

في إطار استهداف تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي من الاستثمارات العامة، تؤكّد خطة عام ٢٠٢١/٢٠ أهمية التزام كافة الأجهزة الحكومية والهيئات والشركات العامة التابعة لها بمجموعة التوجّهات التالية، وخصوصاً في ظروف مُواجهة تداعيّات أزمة فيروس كورونا، وما تحتّمه من تفعيل دور الإنفاق الاستثماري العام على نحو يعوّض احتمالات تراخي الاستثمارات الخاصة.

<u>ويمكن إيجاز أهم هذه التوجّهات الحاكمة لأولويّات ومسارات وأنماط الاستثمار العام فيما يلي:</u>

- التوسّع في الأنشطة والمشروعات التي تستهدف دعم الجهود الرامية للتعافي التام من أزمة فيروس كورونا والتصدي الفاعل لتِبعاتها الاقتصادية على أسواق العمل ورأس المال والإنتاج، وانعكاساتها الاجتماعية على مستوى معيشة المواطن، ومثال ذلك:
  - أولوية تكثيف الاستثمارات العامة في تنمية وتطوير القطاع الطبي والصناعات الدوائية ونظم التعليم الإلكتروني والتعليم والعمل عن بُعد، والبحث العلمي في مجال طب الفيروسات ... إلخ، والتوسّع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية والصناعات الغذائية للوفاء بالطلب المُتنامي عليها في ظروف الأزمة ولاحتواء التضخم.

- مُراعاة توافق المشروعات المُختارة – على كافة أنواعها – مع مُستهدفات استراتيجية التنمية المُستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠).
- مواصلة تكثيف الاستثمار العام في المشروعات القومية المعنيّة بأعمال تطوير البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية لتحسين جودة الحياة ولتحفيز الاستثمار الخاص ودعم أنشطته.
- توزيع الاستثمارات على المشروعات توزيعاً يُعظِّم العائد الاقتصادي منها في ضوء الموارد المتاحة، ووفقاً للأولويّات المُقرّرة.
- التوسّع في المشروعات الاستثمارية الموجّهة لتلبية احتياجات الفئات الاجتماعية الأكثر تضرّراً من الأزمة، والمتطلبات المعيشية للمناطق والقرى الأكثر احتياجاً.
- مراعاة التوزيع الإقليمي المتكافئ للاستثمارات العامة من خلال الالتزام بتطبيق معايير الفجوات التنموية في تخصيص الاعتمادات بين المحافظات والأقاليم.
- إعطاء الأولوية لمشروعات الاستكمال التي جاوزت نسبة التنفيذ بها ٧٠٪، وبخاصة المشروعات المتوقع نهو تنفيذها بالكامل خلال عام الخطة (٢٠٢١/٢٠)، للإسراع بجني مردود الاستثمارات التي تمت في فترات سابقة.
- عدم إدراج مشروعات جديدة أو توسّعات إلا في حالات الضرورة المُلحة (التي تفرضها ظروف الأزمة)، مع دعمها بدراسات جدوى اقتصادية.
- توزيع الاستثمارات بشكل تفصيلي على المشروعات، وتجنّب تخصيص اعتمادات لمشروعات غير موزّعة، يصعُب مُتابعة وتقويم مستوى أدائها.
- حصر المشروعات المُتعثّرة وبطيئة التنفيذ حالياً لدى كافة جهات الإسناد، ومنحها الأولوية في التنفيذ والتشغيل، مع تخصيص اعتمادات كافية لنهوها في التوقيتات المُحدّدة سلفاً.
- التوسّع في المشروعات الاستثمارية الموجّهة لتلبية احتياجات الفئات متوسطة الدخل، مثل مدراس النيل ومدارس التعليم الياباني، والإسكان المتوسط، والمستشفيات النموذجية، وخدمات النقل الجماعي المميّز.
- تقييد الاعتماد على الاقتراض الخارجي ليكون في أضيق الحدود، وقاصراً على تمويل المكوّن الأجنبي للمشروعات حال عدم توفّر بديل محلي.
- تبنّي منهجية خطة البرامج والأداء لترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام، بشقيه الجاري والاستثماري.
- تكثيف الترويج وطرح المشاريع الاستثمارية بنظام المشاركة مع القطاع الخاص (PPP) لتفعيل مساهمته في جهود التنمية الاقتصادية المُستدامة.

الأهمية النسبية للاستثمارات العامة:

تشهد الاستثمارات العامة المُقدّرة بنحو ٥٩٥,٥ مليار جنيه تصاعُداً ملحوظاً في أهميتها النسبية عام ٢٠٢١/٢٠ لتصل إلي ما يربو على ٨٠٪، مُقابل نسبة لم يتجاوز متوسطها العام ٥٦٪ في الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠١٩-١٨).

ويعكس الشكل رقم (١٩/٣) الاتجاه التصاعدي للأهمية النسبية للاستثمارات العامة مُنذ عام ٢٠٢٠/١٩ على نقيض الاتجاه التناقصي في الأعوام السابقة، دلالة على تعمّد تدخل الدولة بصورة مُباشرة وفاعلة لمواجهة الأزمة وملء الفراغ الناجم عن توقع تباطؤ الإنفاق الاستثماري الخاص.

شكل رقم (١٩/٣)
تطوّر الأهمية النسبية للاستثمارات العامة لجملة الاستثمار

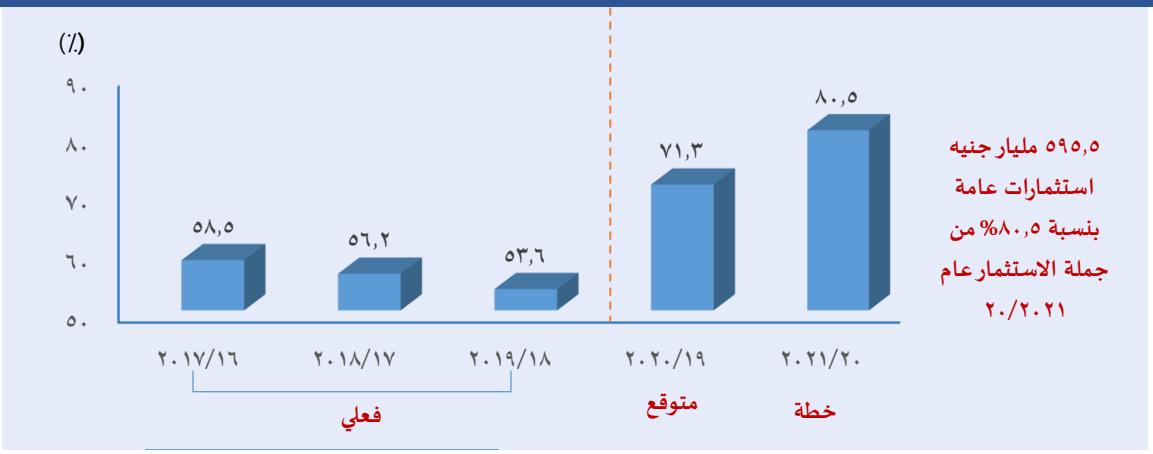

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات الحكومية:

تشمل الاستثمارات الحكومية استثمارات الجهاز الإداري و الإدارة المحلية والهيئات الخدمية العامة، ويبلغ إجماليها ٢٨٠,٧ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويوضّح الشكل رقم (٢٠/٣) الاستثمارات المُقدّرة لكل جهة من هذه الجهات الثلاث في عام الخطة (٢٠٢١/٢٠). ويتبيّن من توزيع الاستثمارات الحكومية استئثار الهيئات الخدمية العامة بنحو ١٣١ مليار جنيه، بنسبة تُناهز ٤٦,٦٪ من إجمالي استثمارات الجهاز الحكومي، ويصل نصيب الجهاز الإداري إلي ١٢٨ مليار جنيه بنسبة ٤٥,٧٪، في حين تحظى الإدارة المحلية بنحو ٢١,٧ مليار جنيه، بنسبة تُقارِب ٧,٧٪.

شكل رقم (٢٠/٣)
توزيع الاستثمارات المستهدفة للجهاز الحكومي في خطة عام ٢٠٢١/٢٠

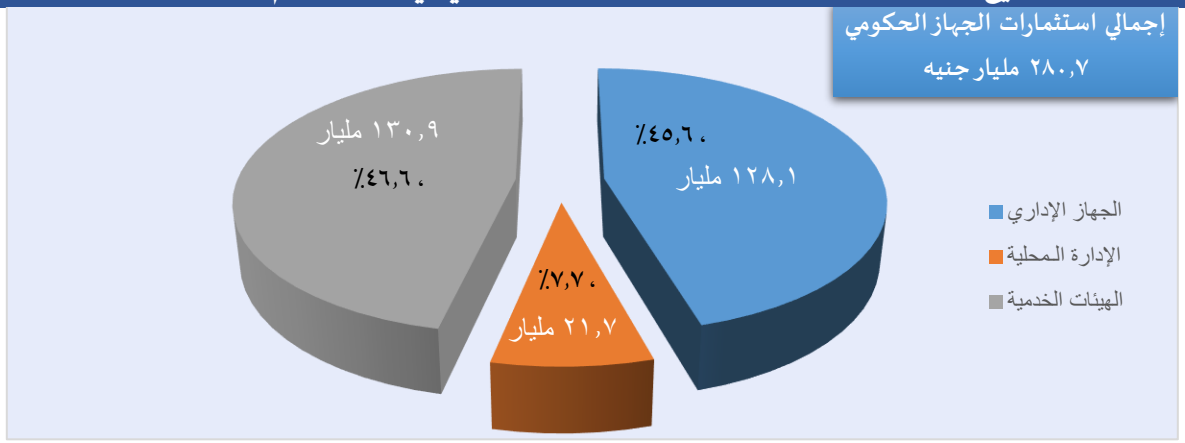

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويوضّح الشكل رقم (٢١/٣) التوزيع القطاعي لاستثمارات كلٍ من الجهاز الإداي والإدارة المحلية والهيئات الخدمية.

شكل رقم (٢١/٣)
الهيكل القطاعي للاستثمارات الحكومية ٢٠٢١/٢٠

أ) الجهاز الإداري

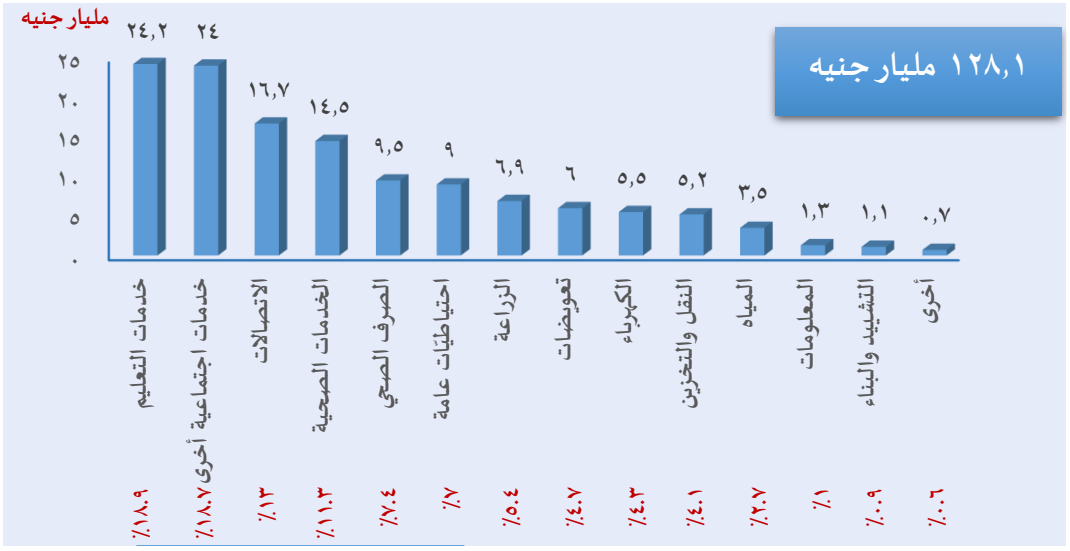

ب) الإدارة المحلية

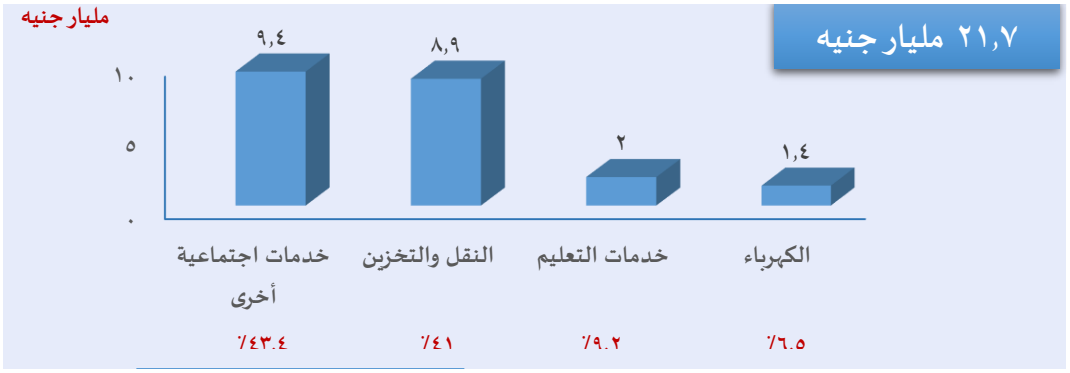

ج)الهيئات الخدمية

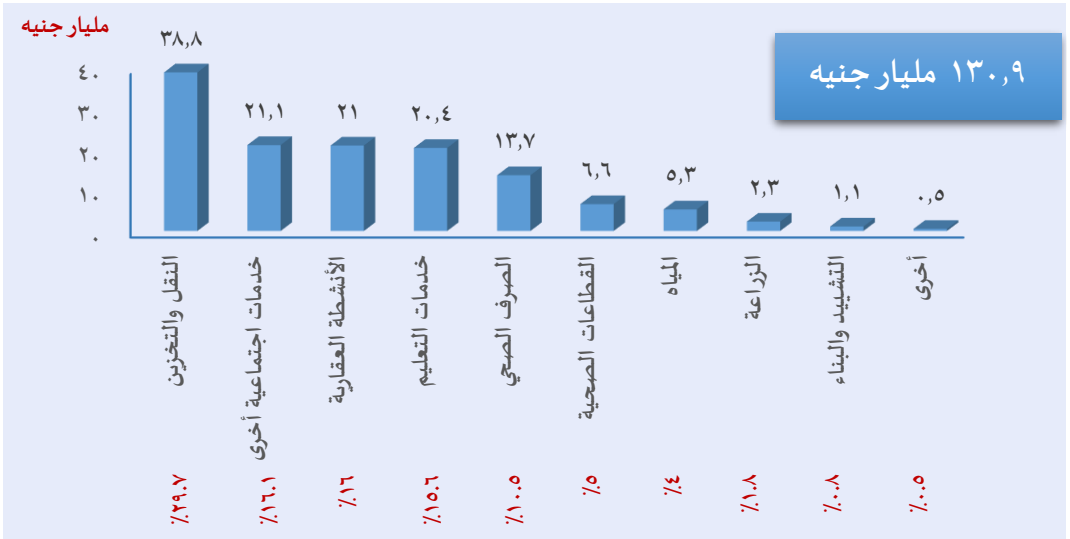

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ومن هذا الهيكل يمكن استخلاص الآتي:

- تستأثر الخدمات الاجتماعية بنحو ٥٠٪ من الاستثمارات الكلية للجهاز الإداري، ويتبعها الإنفاق الاستثماري على الخزانة العامة (المياه والصرف الصحي، والكهرباء والاتصالات) بنسبة ٢٨٪ من إجمالي استثمارات الجهاز الإداري.
- تتركّز استثمارات الإدارة المحلية في أربعة قطاعات، ممثّلة في الخدمات الاجتماعية المتنوّعة، والنقل والتخزين وخدمات التعليم والكهرباء، ويستحوذ قطاعا الخدمات الاجتماعية والنقل والتخزين على نحو ٨٥٪ من جملة استثمارات الإدارة المحلية.
- تحظى أنشطة النقل والتخزين وحدها بنحو ٣٠٪ من استثمارات الهيئات الخدمية، وتتوزّع استثمارات الخدمات الاجتماعية والتعليمية والأنشطة العقارية بصورة تكاد تكون متوازنة، حيث يحصُل كل منهم على نحو ١٦٪ من إجمالي الاستثمار، ثم قطاع المياه والصرف الصحي، بنسبة تكاد تكون مُتساوية (١٥,٥٪).

ويوضّح الجدول رقم (١٥/٣) توزيع الاستثمارات الحكومية بحسب جهات الإسناد خلال عام الخطة ٢٠٢١/٢٠، وقد تم التنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى المعنيّة بشأن مُخصصّات كلٍ منها في ضوء المراجعة الدقيقة لأولويّات المشاريع والالتزام بالتوجّهات ومُحدّدات الاستثمار المُعلن عنها، وأخذاً في الاعتبار الموقف التنفيذي للمشروعات المُدرج لها اعتمادات في العامين السابقين.

وكما هو مبيّن بالجدول، من المقدّر أن تستأثّر جهات الإسناد المعنيّة بمشروعات الإسكان والنقل والتنمية المحلية والتعليم والصحة والاتصالات بنحو ٧٠٪ من إجمالي استثمارات الجهاز الحكومي، وهو ما يتفق وسلّم الأولويّات في عام مُواجهة أزمة فيروس كورونا، حيث تغطي هذه الاستثمارات الأنشطة المُستهدف إعطاؤها دفعة قوية في عام الخطة، لأهميتها في مواجهة تبِعات الأزمة، وهي الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الإسكان والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن الاستثمارات الموجّهة للتنمية المحلية لتضييق الفجوات التنموية بين المحافظات.

جدول رقم (١٥/٣)

توزيع الاستثمارات الحكومية بحسب جهات الإسناد، ٢٠٢١/٢٠

جهات الإسناد	مليار جنيه	(٪)	جهات الإسناد	مليار جنيه	(٪)
وزارة الإسكان	٦٠,٩	٢١,٧	وزارة الكهرباء والطاقة المُتجدّدة	٥,٢	١,٩
وزارة النقل	٣٩,١	١٣,٩	وزارة الآثار والسياحة	٣,٤	١,٢
وزارة التنمية المحلية	٢٢,٨	٨,١	وزارة الشباب والرياضة	٢,٥	٠,٩
وزارة التعليم العالي	٢١,٨	٧,٨	وزارة المالية	٢	٠,٧
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٧	٦,١	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	٢	٠,٧
وزارة التربية والتعليم	١٦,٨	٦	وزارة البحث العلمي	٢	٠,٧
وزراة الصحة والسكان	١٥,٩	٥,٧	الأزهر الشريف	١,٨	٠,٦
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	١٣,٢	٤,٧	وزارة العدل	١,٦	٠,٦
رئاسة مجلس الوزراء	١١,٩	٤,٢	وزارة الخارجية	١,٥	٠,٥
وزارة الداخلية	٩,٢	٣,٣	وزارة الثقافة	١,٣	٠,٥
احتياطيّات عامة	٩	٣,٢	وزارة البيئة	٠,٩	٠,٣
وزارة الموارد المائية والري	٨,٣	٣	وزارات وجهات أخرى	٤,٦	١,٦
تعويضات مشروعات استثمارية	٦	٢,١	**الإجمالي العام**	٢٨٠,٧	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويعكس توزيع الاستثمارات الحكومية بحسب طبيعة المشروعات (جديد/ توسّع/ استكمال/ إحلال وتجديد) الالتزام الدقيق من جهات الإسناد بالتوجّهات الرئيسية للاستثمارات العامة والتي تقضي بالتركيز على مشروعات الاستكمال وإعطائها أولوية قبل إضافة توسّعات أو إحلال وتجديد أو إقامة مشروعات جديدة. وكما هو موضّح بالشكل رقم (٢٢/٣)، تُشكل الاستثمارات الموجّهة لغرض الاستكمال الشطر الأعظم، بحصّة تربو على ٦٥٪ من إجمالي استثمارات الجهاز الحكومي، بينما لا يتعدى نصيب المشروعات الجديدة ٢٥٪، مُقابل ٦٪ و٣٪ لمشروعات الإحلال والتجديد والتوسّع على التوالي.

شكل رقم (٢٢/٣)

توزيع الاستثمارات الحكومية بحسب طبيعة المشروعات

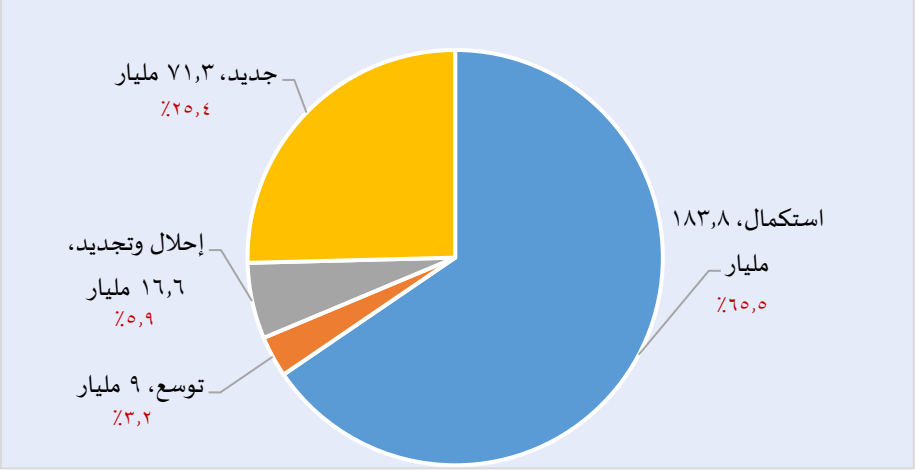

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويعكس **الهيكل التمويلي** للاستثمارات الحكومية الاعتماد الأساسي على الخزانة العامة التي توفّر نحو ٥٨٪ من إجمالي التمويل اللازم. ويحظى التمويل الذاتي بنسبة تناهز ١٩٪ من الإجمالي، مقابل مساهمات هامشية للمنح والتمويل بالمشاركة مع القطاع الخاص [جدول رقم (١٦/٣)].

جدول رقم (١٦/٣)

الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية خلال عام ٢٠٢١/٢٠

المصادر التمويلية	القيمة (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
خزانة عامة	١٦٣,٨	٥٨,٤
تمويل ذاتي	٥٢,٩	١٨,٨
قروض خارجية	١٣,٢	٤,٧
مشاركة مع القطاع الخاص (PPP)	١,٢	٠,٤
منح أجنبية	١,٦	٠,٦
مصادر رأسمالية أخرى	٤٨	١٧,١
الإجمالي	٢٨٠,٧	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلي أن نحو ١٠١ مليار جنيه من الاستثمارات المموّلة من الخزانة العامة بنسبة تُناهِز ٦٢٪ منها، توجّه للتنمية البشرية والبنية الأساسية لتحسين بناء الإنسان والارتقاء بمستوى معيشة المواطن، على النحو الموضّح بالجدول رقم (١٧/٣).

جدول رقم (١٧/٣)
الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة والموجهة للتنمية البشرية والبنية الأساسية خلال عام ٢٠٢١/٢٠

(مليار جنيه)

المؤشر	٢٠٢١/٢٠
بناء الإنسان:	٤٨,٤
خدمات التعليم	٣٠,٦
الخدمات الصحية	١٥,٣
الخدمات الشبابية والثقافية	٢,٥
تحسين مستوى معيشة المواطن المصري:	٥٣
الإنشاءات والمرافق	٣١,١
النقل	٤,٩
برامج التنمية المحلية	١٧

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ومن حيث التوزيع القطاعي للقروض الأجنبية والبالغة ١٣,٢ مليار جنيه، والموضّحة بالشكل رقم (٢٣/٣)، فيتركز ٤٦٪ منها في تمويل مشروعات النقل، ونحو ٢٩٪ في مشروعات الإسكان والمياه والصرف الصحي، بإجمالي ٧٥٪. وتخص مشاريع التنمية المحلية نحو ١٥٪ من إجمالي القروض، مقابل ٨٪ لخدمات التعليم والبحث العلمي والرعاية الصحية.

شكل رقم (٢٣/٣)
التوزيع القطاعي للقروض الأجنبية الممولة للاستثمارات الحكومية

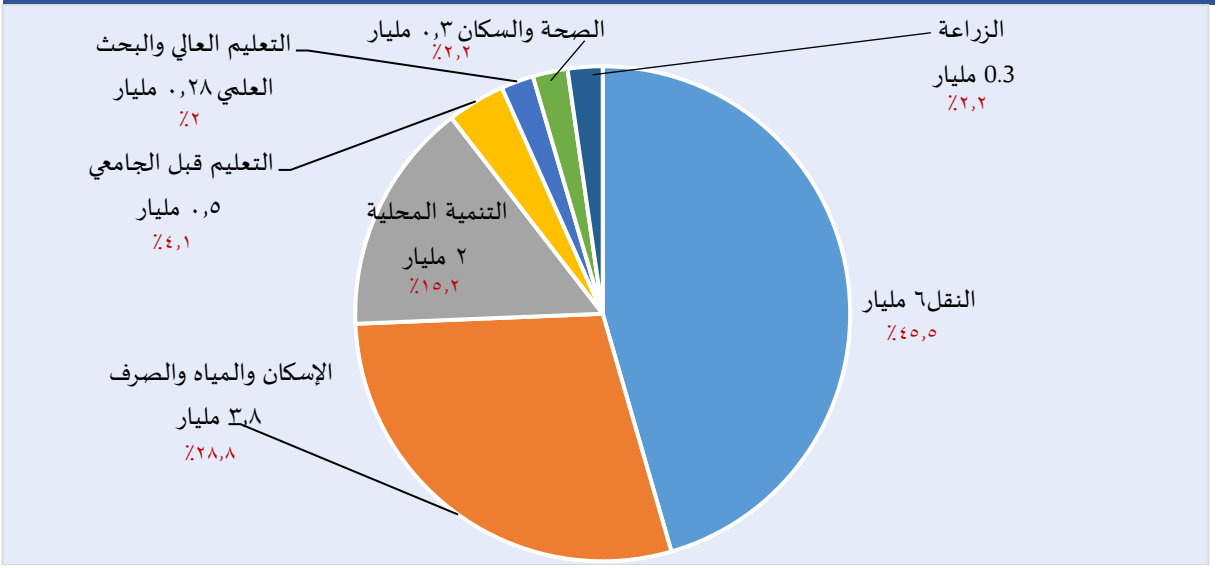

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وفيما **يخُص مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص** والمقدّر قيمتها بحوالي ١,٢ مليار جنيه، فهي تشمل مشروع تصميم وتمويل وبناء ميناء جاف بمدينة السادس من أكتوبر، وهو أول مشروع ميناء جاف في مصر، وتقدّر تكلفته بنحو ١,٦ مليار جنيه، وهو يتبع الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة بوزارة النقل، ويهدف لخدمة مينائي الإسكندرية والدخيلة كمشروع للتخليص الجمركي الداخلي للحاويات، وقد تم إدراجه بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ باستثمارات تناهز ٨٠٠ مليون جنيه. هذا بالإضافة إلي مشروع آخر لإقامة مدارس المُشاركة المُتميّزة لغات حيث تم توقيع ثمانية عقود مُشاركة، وجاري الإنشاء ومُتوقع دخول الخدمة في عام الخطة في سبع محافظات (القاهرة والجيزة والغربية ودمياط والشرقية والمنوفية والقليوبية)، وتقدّر تكلفته بنحو ٦٥٠ مليون جنيه، ويتبع الهيئة العامة للأبنية التعليمية بوزارة التربية والتعليم، ويهدف إلي تمويل وتتصميم وبناء وتجهيز وتشغيل وصيانة ٥٤ مدرسة تحت إشراف الوزارة على أن يتم استرداد المدارس بعد انتهاء مدّة العقد، وقد تم إدراج هذا المشروع في خطة عام ٢٠٢١/٢٠ بتكلفة تقارب ٤٠٠ مليون جنيه.

ويجدر التنويه أن ثمة مشروعات أخرى قائمة على مبدأ المُشاركة مع القطاع الخاص جاري دراستها، منها مشروع إنشاء (٤) محطات تحلية مياه البحر في كلٍ من سفاجا (١٠ – ٣٠ ألف م^{٣}/ يوم)، القصير (٢٠-٤٠ ألف م^{٣}/ يوم) ومرسى علم (٢٠-١٠ ألف م^{٣}/ يوم)، والحمّام (١٧٠ ألف م^{٣}/ يوم)، ويتبع المشروع الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بوزارة الإسكان، وكذلك يوجد مشروع آخر لإنشاء مستشفى جامعي بمدينة العبور لجامعة بنها بنظام المُشاركة.

وهذه المشروعات جاري دراستها بواسطة وحدة دراسات الجدوى الاقتصادية والمشاركة مع القطاع الخاص والمُجتمع المدني بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وبالتنسيق والتعاون مع لجنة مشروعات المُشاركة مع القطاع الخاص بوزارة المالية.

الهيئات الاقتصادية:

تشمل الهيئات التي تقدّم خدماتها العامة بمقابل مادي، ويتوفّر لديها موارد ذاتية للتمويل، مثل الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والهيئة العامة للتنمية السياحية، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وتبلغ الاستثمارات المقدّرة لهذه الهيئات بنحو ٧٤,٨ مليار جنيه كما سبق الذكر، وتتركّز أهمّها في قطاعات النقل ثم قناة السويس والخدمات الاجتماعية والكهرباء بنسبة ٧٠٪ من الإجمالي. [شكل رقم (٢٤/٣)].

شكل رقم (٢٤/٣)
الهيكل القطاعي لاستثمارات الهيئات الاقتصادية عام ٢٠٢١/٢٠

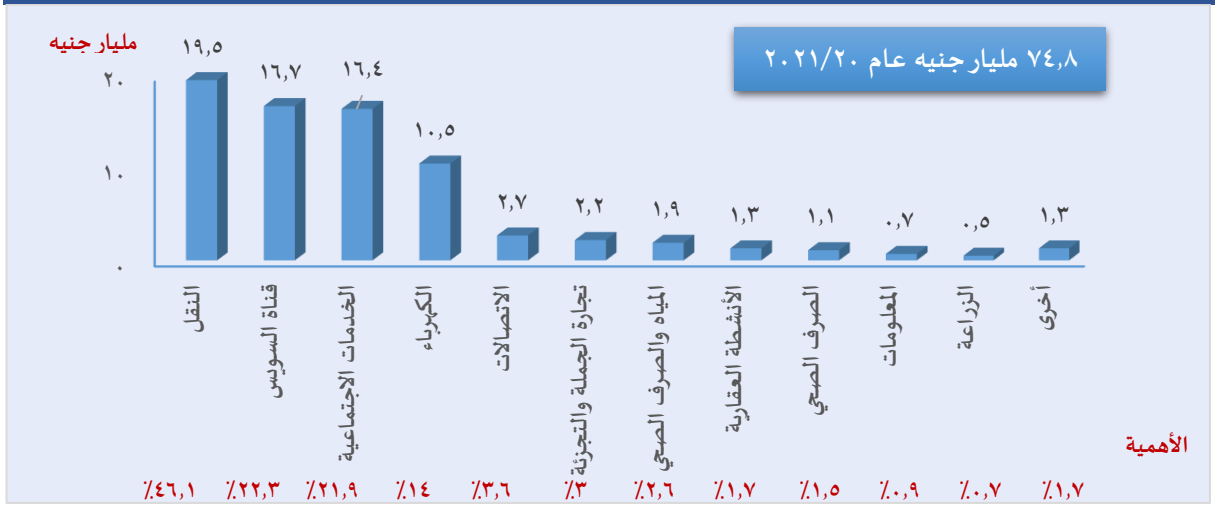

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويوضّح الشكل رقم (٢٥/٣) التوزيع المكاني – على مستوى المحافظات – لاستثمارات الهيئات الاقتصادية عام ٢٠٢١/٢٠. ويتبيّن من الشكل ارتفاع نسبة الاستثمارات غير الموزّعة والتي تضطلع بها الهيئات على المستوى المركزي إلي ما يُقارب ٤٠٪، بينما تتوزّع نسبة الـ ٦٠٪ الباقية على المحافظات، مع تفاوت الأهمية النسبية لحصّة كلٍ منها، بحسب طبيعة المشروعات الجاري تنفيذها وكثافتها الرأسمالية.

شكل رقم (٢٥/٣)
التوزيع المكاني لاستثمارات الهيئات الاقتصادية العامة، ٢٠٢١/٢٠

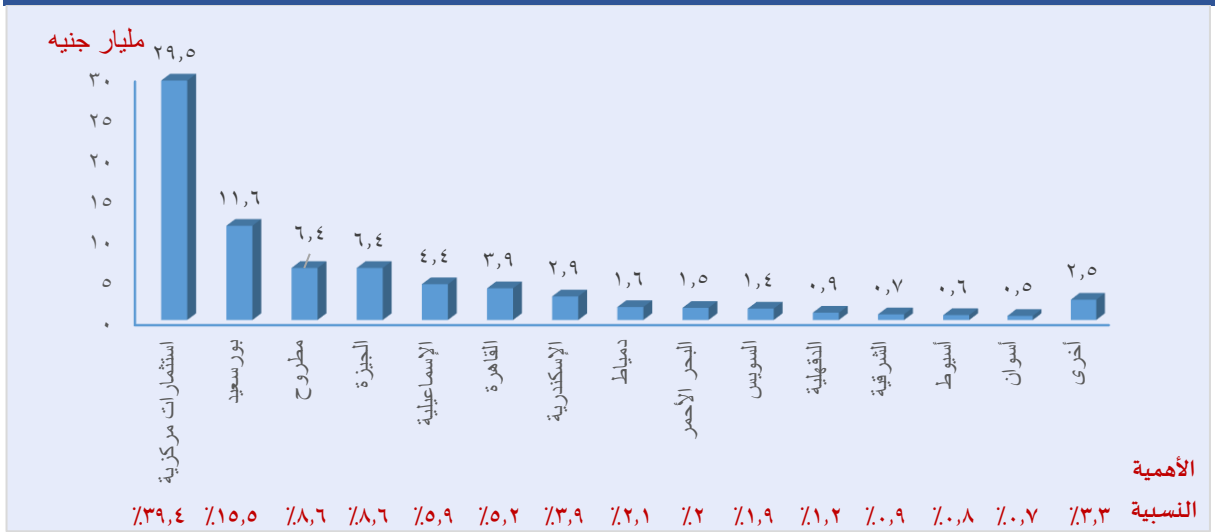

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وتتوزّع استثمارات الهيئات الاقتصادية، بحيث يخُص مشروعات الاستكمال ٥٢٪ من الإجمالي، وتتبعها مشروعات الإحلال والتجديد والتي تحظى بنحو ٢٦٪، ثم المشروعات الجديدة بنسبة ٢١٪، أما مشروعات التوسّع، فتحصُل على استثمارات هامشية (أقل من ١٪).

ومن حيث مصادر تمويل استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة، فيُشكّل التمويل الذاتي المصدر التمويلي الأساسي، بنسبة مساهمة ٥٠٪، ثم القروض الخارجية بنسبة ١٩٪، وتتبعُها مساهمات الخزانة العامة، وتُمثّل ١٦٪، وتليها الإيرادات الرأسمالية الأخرى بنسبة مُساهمة تُقارِب ١٢٪ [جدول رقم (١٨/٣)]

جدول رقم (١٨/٣)

المصادر التمويلية لاستثمارات الهيئات الاقتصادية

البيان	٢٠٢١/٢٠ مليار جنيه	٢٠٢١/٢٠ الأهمية النسبية (٪)
تمويل ذاتي	٣٧,٣	٤٩,٩
قروض خارجية	١٤,٢	١٩
إيرادات رأسمالية أخرى محلي	٨,٨	١١,٨
المشاركة مع القطاع الخاص (PPP)	٠,٧	٠,٩
بنك الاستثمار القومي	٠,٦	٠,٨
منح ومعونات خارجية	٠,٣	٠,٤
مصادر أخرى	٠,٧	٠,٩
الإجمالي	٧٤,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

شركات قطاع الأعمال العام:

تبلُغ الاستثمارات المُقدّرة لشركات قطاع الأعمال العام ٩٠ مليار جنيه، كما سبق الذكر، ويجري تنفيذها من خلال الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، وشركات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والشركات القابضة النوعية.

(أ) الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣:

- تبلغ الاستثمارات المقدّرة لهذه الشركات نحو ٢٨,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٢٪ من جملة استثمارات شركات قطاع الأعمال العام.
- يتركّز نحو ٦٨٪ من هذه الاستثمارات في مجال استخراج الزيت الخام والتكرير (١٩,٤ مليار جنيه) ونحو ١٦٪ في مجال الصناعات التحويلية غير البترولية (٤,٧ مليار جنيه) [جدول رقم ١٩/٣)].

جدول رقم (١٩/٣)

هيكل استثمارات الشركات الخاضعة لقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣

القطاع	القيمة (مليار جنيه)	النسبة (٪)
تكرير البترول	١١,٤	٣٩,٧٪
استخراج الزيت الخام	٨	٢٧,٩٪
الصناعة التحويلية غير البترولية	٤,٧	١٦,٤٪
النقل	٢,١	٧,٣٪
الخدمات الاجتماعية	١,٧	٥,٩٪
التشييد والبناء	٠,٨	٢,٨٪
الإجمـــــالي	٢٨,٧	١٠٠٪

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وكما هو موضّح بالشكل رقم (٢٦/٣)، تعتمد هذه الشركات على مواردها الذاتية لتغطية نحو ٥٩٪ من مُتطلّباتها التمويلية، وتُشكِّل القروض الخارجية والداخلية نحو ٣٠٪ من إجمالي مصادر التمويل، ويموّل بنك الاستثمار القومي نحو ١١٪ من الاحتياجات التمويلية لهذه الشركات.

شكل رقم (٢٦/٣)

الهيكل التمويلي لاستثمارات المشروعات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣

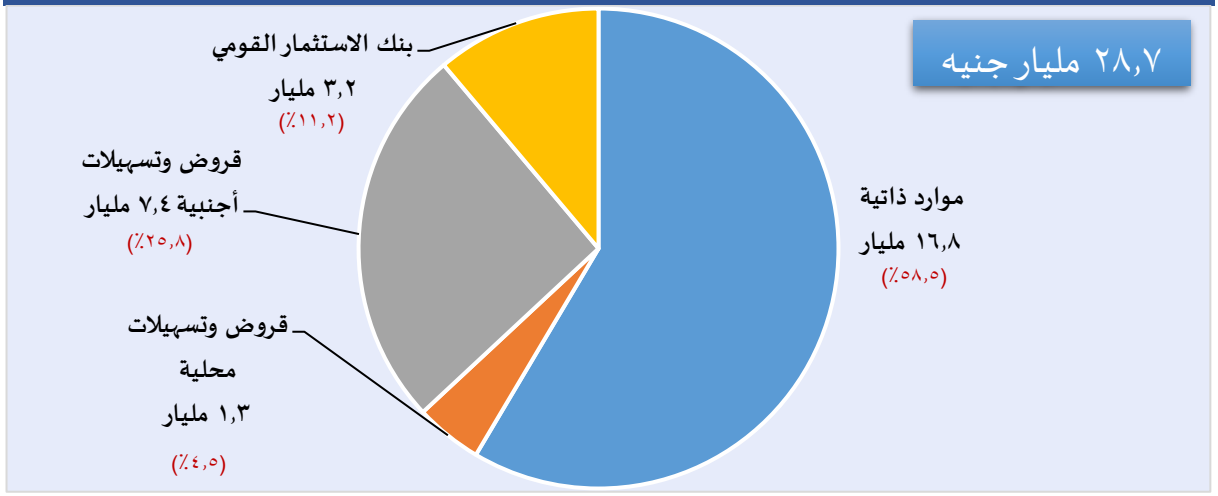

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

(ب) الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١:

تقدّر استثمارات هذه الشركات بنحو ١٠,١ مليار جنيه، بنسبة ١١,٢٪ من جملة استثمارات شركات قطاع الأعمال العام، وتتركّز غالبية هذه الاستثمارات في الصناعات التحويلية (٥,٨ مليار جنيه)، والتشييد والبناء (١,٧ مليار جنيه)، والنقل والتخزين (١,٣ مليار جنيه)، والمطاعم والفنادق (٧٨٤ مليون جنيه)، والوساطة المالية والتأمين (٥٣٦ مليون جنيه) [شكل رقم (٢٧/٣)].

شكل رقم (٢٧/٣)

هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حسب القطاعات لعام ٢٠٢١/٢٠

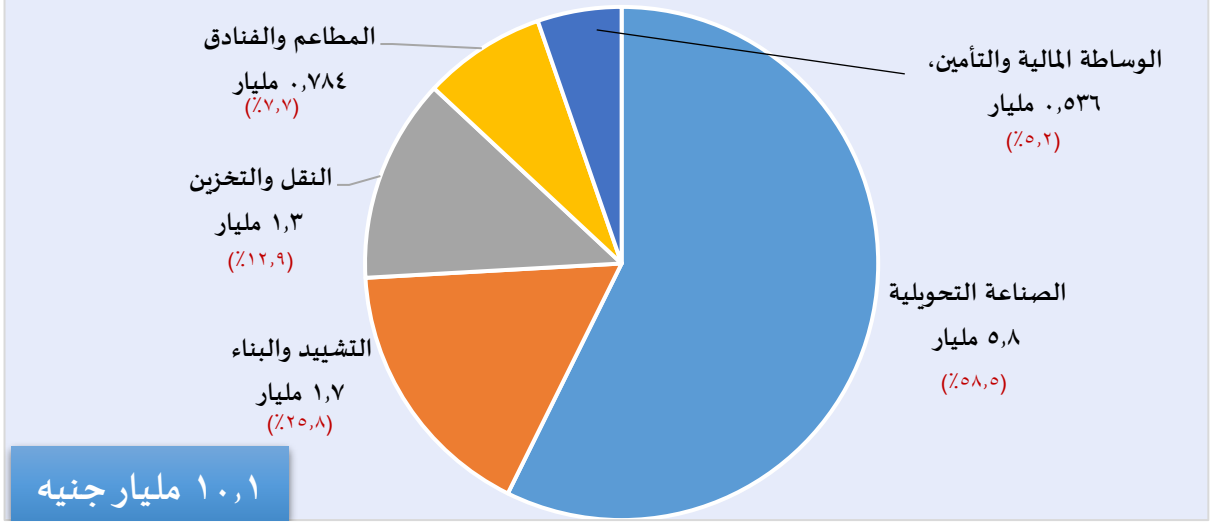

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

(ج) الشركات القابضة النوعية:

تبلغ الاستثمارت المقدّرة لهذه الشركات نحو ٥١,٢ مليار جنيه، بنسبة ٥٧٪ تقريباً من استثمارات شركات قطاع الأعمال العام، وتتركّز استثماراتها في مجال الكهرباء (٢٧ مليار جنيه)، واستخراجات الغاز الطبيعي (١٥,٦ مليار جنيه) والنقل والتخزين (٧,٣ مليار جنيه) والصناعة التحويلية (١,٦ مليار جنيه) [شكل رقم (٢٨/٣)].

شكل رقم (٢٨/٣)
الهيكل القطاعي لاستثمارات الشركات القابضة النوعية

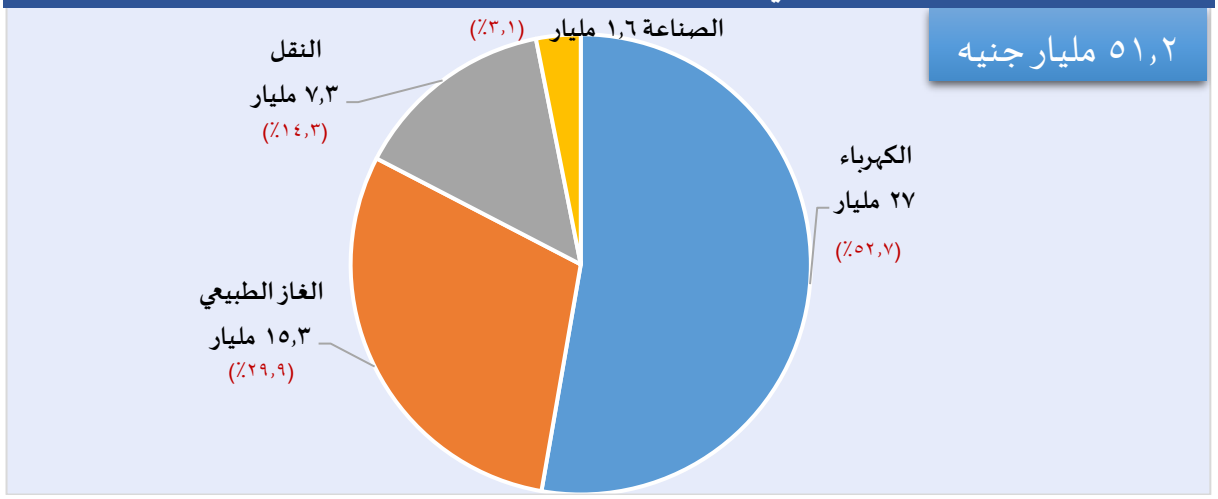

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات المركزية:

تبلغ جملة الاستثمارات المركزية المقدّرة لعام الخطة ١٥٠ مليار جنيه، بنسبة ٢٥٪ من الاستثمارات العامة كما سبق الذكر.

وتتوزّع هذه الاستثمارات على النحو الموضّح بالشكل رقم (٢٩/٣) والذي يُفيد استئثار قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التشييد والبناء بنحو (٤٨٪) منها، ثم قطاع النقل بنحو (١٨٪) والزراعة (١٦,٥٪)، والخدمات الاجتماعية (١٥٪).

شكل رقم (٢٩/٣)
التوزيع القطاعي للاستثمارات المركزية

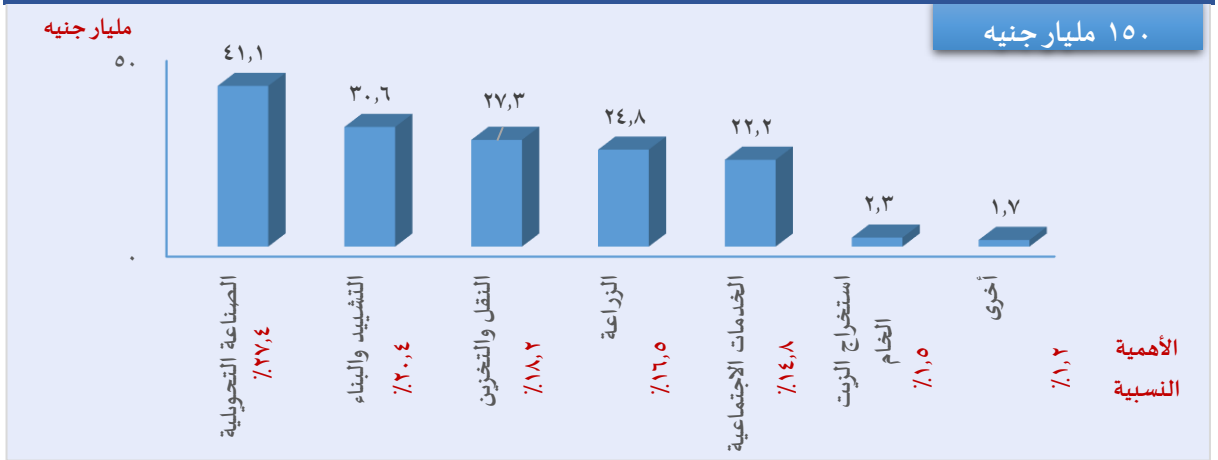

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

٣-٥-٣ الاستثمارات الخاصة:

من المقدّر الا تتجاوز هذه الاستثمارات خُمس الاستثمارات الكلية للخطة في ظل ظروف عدم التيقّن بأحوال السوق وتطوّرات النشاط الاقتصادي ومسارات النمو، وتأثّراً بتداعيّات أزمة فيروس كورونا.

وعليه، لا يتوقع أن تتعدّى قيمتها المطلقة ١٤٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، مع تركّزها في القطاعات الواعدة سريعة النمو والقادرة على التكيّف مع أوضاع السوق، وبخاصة الأنشطة العقارية واستخراج الغاز الطبيعي والصناعة التحويلية غير البترولية [جدول رقم (٢٠/٣)].

جدول رقم (٢٠/٣)
التوجّهات الاستثمارية للقطاع الخاص في خطة عام ٢٠٢١/٢٠

القطاع	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)
الأنشطة العقارية	٣٩,٤	٢٧,٣
استخراجات الغز الطبيعي	٣٢,٤	٢٢,٤
الصناعات التحويلية غير البترولية	١٥,٦	١٠,٨
الخدمات الاجتماعية	١١,٨	٨,٢
النقل والتخزين	٩,٤	٦,٥
الزراعة	٨,٥	٥,٩
تجارة الجملة والتجزئة	٧,١	٤,٩
الاتصالات	٦,٨	٤,٧
المطاعم والفنادق	٤,٤	٣,١
التشييد والبناء	٣,٨	٢,٦
المعلومات	٢,٨	١,٩
استخراج البترول الخام	٢,٥	١,٧
الإجمالي	١٤٤,٥	٪١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وحتى يتسنّى تنشيط السوق ودفع عجلة الاستثمار الخاص، من المُستهدف مد أجل المُبادرات الحالية ليغطي مداها الزمني عام ٢٠٢١/٢٠، بما يسمح بالخروج من دائرة الركود الناجم عن الأزمة، وبصفة خاصة المُبادرات الرئاسية لتحسين جودة حياة المواطن، ومُبادرة دعم المُنتَج المحلي والتوسّع في عرض المنتجات الوطنية بأسعار منخفضة في منافذ الاستهلاك المختلفة وفي المعارض بالمحافظات، وكذلك مد أجل مُبادرات البنك المركزي الخاصة بتوفير التسهيلات الائتمانية بفائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومُبادرات صندوق تحيا مصر وبنك ناصر الاجتماعي لدعم المشروعات متناهية الصِغر، ومُبادرات تعويض العمالة غير المُنتظمة ومُبادرة تنشيط الصادرات

المصرية، علاوة على التوسّع في مُبادرات وزارة الإسكان لإنشاء وحدات سكنية كاملة المرافق وتوفير أراضي لإسكان متوسطي الدخل بشروط مُيسّرة.

وكذلك من العوامل التي من شأنها إحداث تأثير فاعل وعاجل على مناخ الاستثمار الخاص، هو مواصلة تسوية المنازعات القانونية في قطاع الأعمال، ومعالجة مديونية العملاء غير المنتظمين في ظل مُبادرة البنك المركزي للإعفاء من الفوائد وإسقاط المديونية بعد سداد ٥٠٪ منها، وعلى آجال يُتفق عليها مع البنوك الدائنة والتنازل عن القضايا وإيقاف كافة إجراءات الحجز الإداري، ورفع الأسماء من القوائم السوداء والسلبية، والسماح للعملاء بالتعامل بحرية مع الجهاز المصرفي.

ومن التأثيرات الإيجابية المُتوقعّة على بيئة الأعمال مساعي الحكومة الجادة لسرعة الانتهاء من سداد كافة مُستحقات الشركات الأجنبية والوطنية (شركات البترول وشركات الطيران، وشركات المقاولات)، وكذا دعمها للشركات السياحية الوطنية في مطالبها لمُستحقاتها المالية طرف منظمي الرحلات بالخارج عن تعاقداتها السابقة.

وعلاوة على ما تقدّم، فإن تبني الدولة لاستراتيجية تصنيع قوامها الإحلال محل الواردات في ظل عدم استقرار الأسواق الخارجية في ظروف تحكمها اعتبارات عدم التيقّن، قد يُشكِّل ذلك حافزاً قوياً لتوطين الصناعة، والتوسّع في الاستثمار الصناعي في أنشطة تتوفّر لها فرص واعدة للنمو واكتساب ميزة تنافسية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراخياً خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث تراوحت قيمة هذه التدفقات بين ٧,٧ مليار دولار و٨,٢ مليار دولار، وفي النصف الأول من عام ٢٠٢٠/١٩، بلغت نحو ٤,٩ مليار دولار شاملة الأرباح غير المُوزّعة للشركات، وكان من المقدّر أن ترتفع مع نهاية العام إلي نحو ١٠ مليار دولار. وقد كانت تقديرات صندوق النقد الدولي – بحسب المراجعة الخامسة لمصر في يوليو ٢٠١٩ (أي قبل وقوع الأزمة)، أكثر تحفّظاً في حدود ٨,١ مليار دولار لعام ٢٠٢٠/١٩، ونحو ٩,٨ مليار دولار لعام ٢٠٢١/٢٠.

ووفقاً لتقديرات مؤتمر الأمم المُتحدة للتجارة والتنمية (الإنكتاد)، من المتوقع أن تتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة ملحوظة تأثّراً بتداعيّات الأزمة، وبصفة خاصة التدفقات للاقتصادات النامية.

ومن المقدّر – في الحالة المصرية – أن يشهد النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/١٩ انكماشاً في حجم هذه التدفقات، بحيث لا تتجاوز - بنهاية العام – ٦,٥ مليار دولار، مع الاتجاه للتحسّن التدريجي بحسب

تطوّرات التعافي من الأزمة لتعاود الارتفاع إلي ٧,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (٣٠/٣)]، مع توقّع تنويع الهيكل القطاعي لهذه التدفقات.

شكل رقم (٣٠/٣)

تطوّر صافي الاستثمارات الأجنبي المباشر

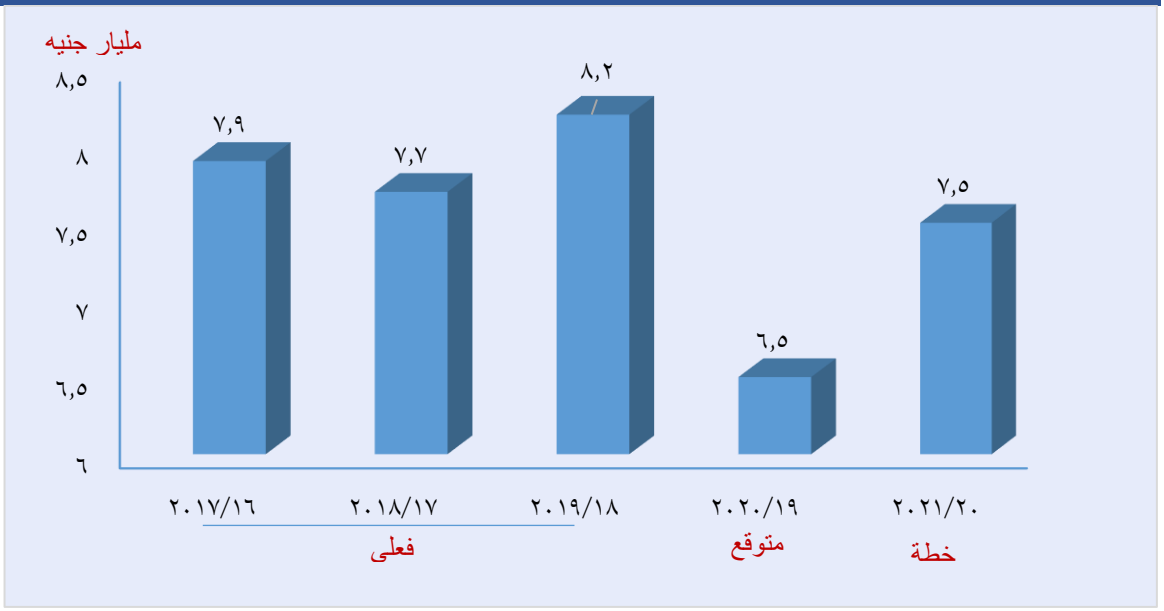

المصدر: البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويوضّح المُلحق رقم (م/٩) بالملحق الإحصائي توزيع الاستثمارات الكلية المقدّرة لعام ٢٠٢١/٢٠ على مستوى القطاعات الاقتصادية لمختلف جهات الإسناد.

أهم المُؤشّرات الاقتصادية لخطة عام ٢٠٢١/٢٠
بالمُقارنة بعام ٢٠٢٠/١٩ (مُتوقّع) وعام ٢٠١٩/١٨ (فعلي)
في ظل السيناريو الأساسي والسيناريو المُتحفّظ

المُؤشّر	العام المالي			
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	
			الأساسي (*)	المُتحفّظ (**)
(أ) مُؤشّرات اقتصادية				
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية – مليار جنيه)	٥٣٢٢,١	٥٩٦٢,٧	٦٨٣١,٩	٦٦٧٣,٩
مُعدّل النمو الاقتصادي الحقيقي (٪)	٥,٦٪	٤,٢٪	٣,٥٪	٢٪
قيمة الاستثمارات الكلية (بالأسعار الجارية – مليار جنيه)	٩٦٩,٢	٨٤٠	٧٤٠	٥٤٠
مُعدّل الاستثمار (٪ من الناتج)	١٨,٢٪	١٤,١٪	١٠,٨٪	٨,١٪
نصيب الاستثمارات العامة من الاستثمارات الكلية (٪)	٥٣,٦٪	٧١,٣٪	٨٠,٥٪	٨٢٪
صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر (مليار دولار)	٨,٢	٦,٥	٧,٥	٥,٠
الصادرات السلعية والخدمية (٪ من الناتج)	١٧,٥٪	١٤,٢٪	١٢,٣٪	١٢,٠٪
الواردات السلعية والخدمية (٪ من الناتج)	٢٥,٧٪	٢٠,٧٪	١٧,٦٪	١٧,٣٪
إيرادات السياحة (مليار دولار)	١٢,٦	٨	٣,٢	١,٤
إيرادات قناة السويس (مليار دولار)	٥,٩	٥,٥	٥,٠	٤,٤
تحويلات المصريين العاملين بالخارج (مليار دولار)	٢٥,٢	٢٢	٢٠,٠	١٦,٠
الاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي (نهاية يونيو) (مليار دولار)	٤٤,٣	٣٨	٣٥	٣٠
(ب) مُؤشّرات اجتماعية				
مُعدّل البطالة (٪)	٧,٥٪	٩٪	١٠٪	١٢٪
مُعدّل التضخّم (٪)	١٣,٣٪	٨,٢٪	١١٪	١٢٪
مُعدّل الأميّة (٪)	٢٥,٨٪ (٢٠١٧)	٢٤,٠٪	٢٢٪	٢١٪
مُعدّل الفقر (٪)	٣٢,٥٪ (٢٠١٧)	٣١٪	٣٠٪	٣٠٪

(*) بفرض إحكام السيطرة على جائحة فيروس كورونا والتعافي منها قبل بداية عام الخطة (٢٠٢٠/٧/١).

(**) بفرض استمرار الجائحة لمدى زمني أبعد يمتد حتى نهاية عام ٢٠٢٠ بحيث لا تظهر بوادر التعافي إلا مع حلول عام ٢٠٢١، ويكون التعافي تدريجياً وبطيئاً في النصف الثاني من عام ٢٠٢١/٢٠.

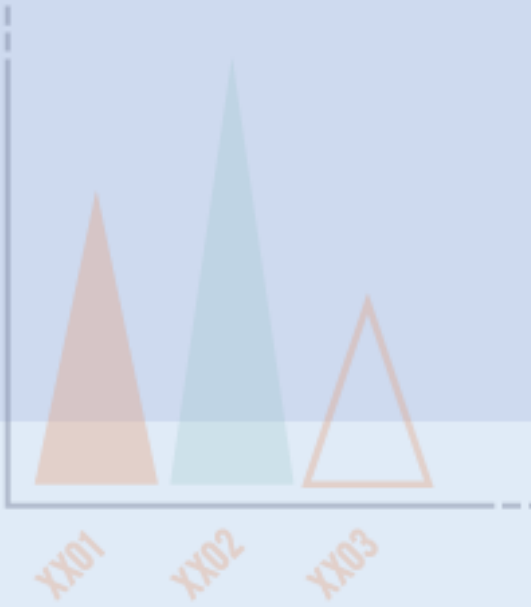

القسم الرابع

التنمية القطاعية

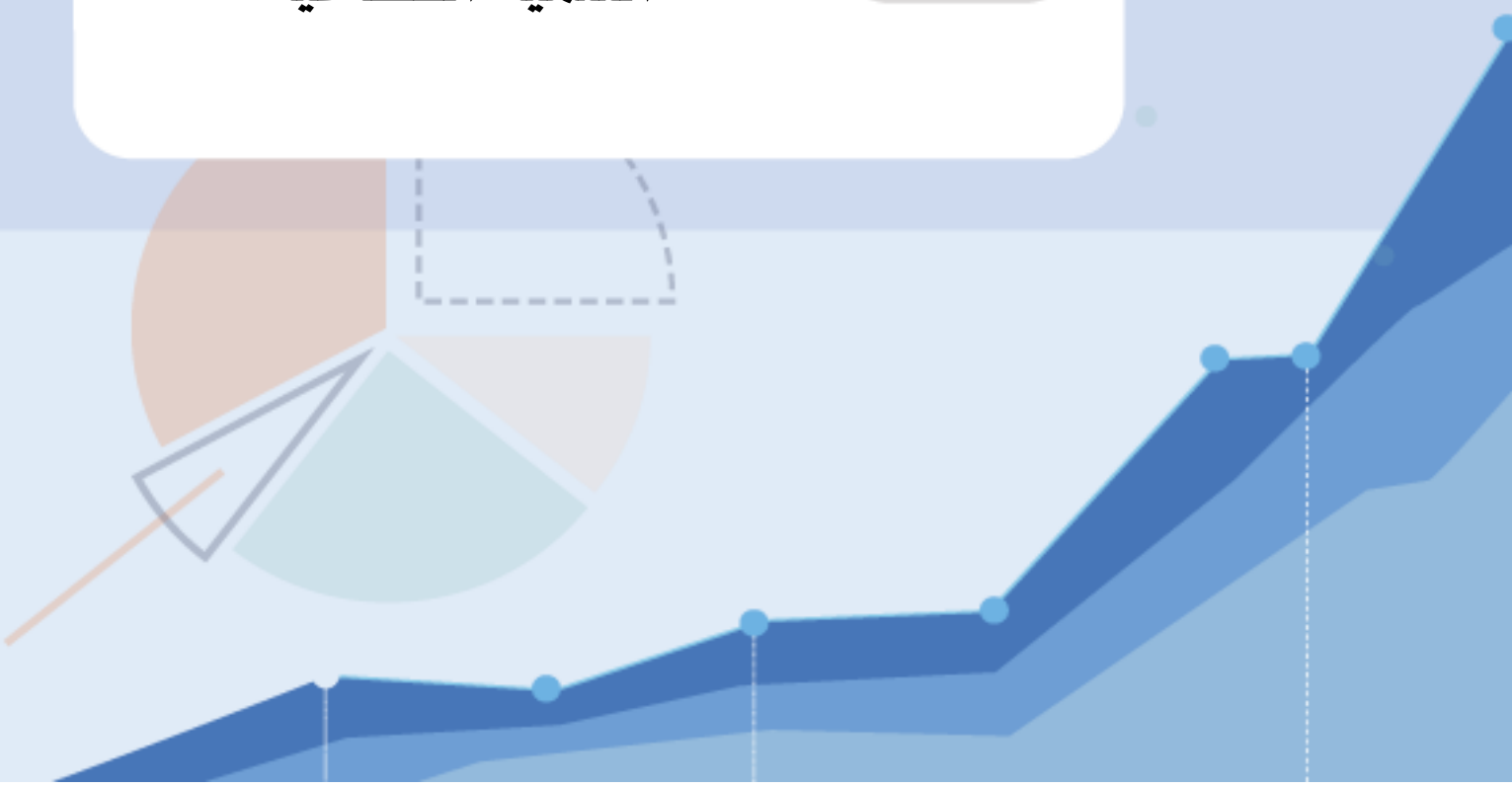

١/٤ قطاع الزراعة

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يحتل قطاع الزراعة والأنشطة الملحقة، أهمية اقتصادية كبيرة حيث أنه يشكّل المصدر الرئيسي للغذاء، والمورّد الأساسي لمدُخلات القطاع الصناعي المحرّك الفاعل للنمو، علاوة على أنه قطاع كثيف العمالة يوفّر الشطر الأعظم من فرص العمل في المناطق الريفية، كما يتميز بتعدّد وعُمق علاقاته التشابكية بالقطاعات الأخرى، وفي مقدمتها النقل والتخزين والتجارة والصناعات التحويلية.

ويكتسب قطاع الزراعة أهمية خاصة في ظل جهود الدولة لمكافحة فيروس كورونا المستجد نظراً للتوجّه الاستراتيجي للدولة نحو إحلال المنتج الوطني محل الواردات، مما يُفسح المجال للتوسّع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلي استغلال الفرص التصديرية أمام الحاصلات الزراعية للنفاذ لأسواق جديدة، مثل تصدير الموالح وغيرها من الفواكه لأسواق دول أمريكا اللاتينية، والتوسّع في زراعة النباتات العطرية والطبية، والتي يتنامى الطلب عليها في الصناعات الدوائية، وبخاصة تلك المعنية بمكافحة الفيروسات والأمراض الوبائية.

ومن هذا المنطلق، وإدراكاً للأهمية القصوى لقطاع الزراعة، تولي خطة عام ٢٠٢١/٢٠ عناية خاصة بتدعيم اقتصاديّات هذا القطاع من خلال تطوير أدائه ورفع كفاءته الإنتاجية بترشيد استخدامات المُدخلات، وتحسين خواص التربة، والتوسّع في الزراعات العضوية والتعاقدية، ونظام الصوب الزراعية لتعظيم القيمة المضافة، فضلاً عن مواصلة تطبيق الحزم التحفيزية للمزارعين لزيادة الإنتاج وتيسير النفاذ للأسواق.

ولقد حقق قطاع الزراعة بالفعل تطوّراً ملموساً على مدى السنوات القليلة الماضية من خلال تطوير آليات العمل، وأهمّها:

- استخدام التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاجية، وتطبيق نظم إرشادية تساعد المزارع على اختيار المحاصيل الحقلية والبستانية ذات العائد المرتفع.

- اتباع الأساليب العلمية للارتقاء بكفاءة استخدام الموارد المائية واستصلاح الأراضي (مثل استنباط سلالات مُوفّرة للمياه، وتسوية الأراضي باستخدام الليزر).
- توفير البنية التحتية في مناطق الاستصلاح الجديدة في توشكى وسيناء والوادي الجديد بهدف زيادة الرقعة الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج النباتي والحيواني.
- مساهمة مراكز البحث العلمي في تطوير الزراعات العضوية، والصوب الزراعية، لمضاعفة إنتاجية الفدان، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في عددٍ من السلع الزراعية، مثل الأرز والبطاطس.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢١/٢٠:

يمكن إيجاز أهم هذه المُستهدفات فيما الآتي:

- زيادة الإنتاج الزراعي من ٩٣٨,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بالأسعار الجارية إلي ١٠٧٥,١ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠، بمعدل نمو ١٤,٥٪، وبما يعادل ١١٪ من الإنتاج الإجمالي.
- زيادة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة عام ٢٠٢١/٢٠ إلي ٦٣٢,٧ مليار جنيه، بالمقارنة بنحو ٦١٢,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩، مُسجّلاً معدل نمو قدره ٣,٣٪ [شكل رقم (١/٤)].

شكل رقم (١/٤)

تطوّر الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية خلال الأعوام (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)

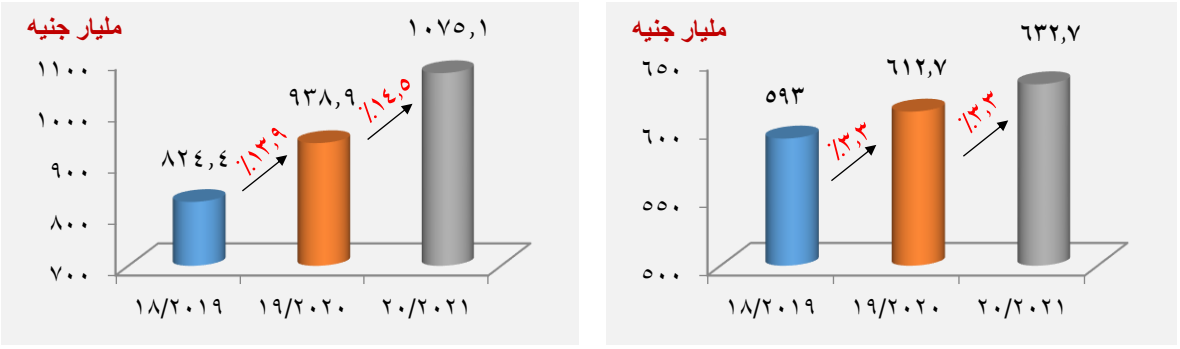

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الجارية إلي نحو ٧٦٨,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠، مقارنة بنحو ٦٧٠,١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩، بمعدل نمو سنوي ١٤,٧٪ وبما يعادل ١١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبالأسعار الثابتة، من المستهدف أن يصل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والري إلي نحو ٤٥٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، مقارنة بنحو ٤٣٩,١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩، مُحققاً بذلك نسبة نمو ٣,٦٪ [شكل رقم (٢/٤)].

شكل رقم (٢/٤)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والري بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

بالأسعار الثابتة

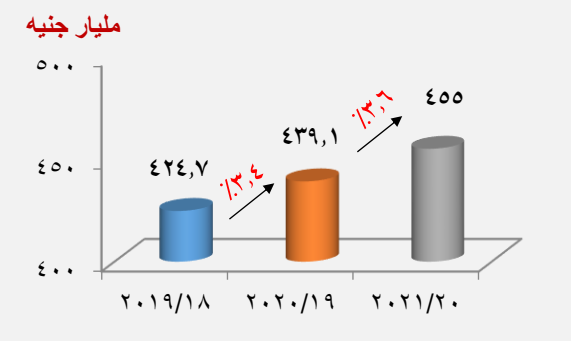

بالأسعار الجارية

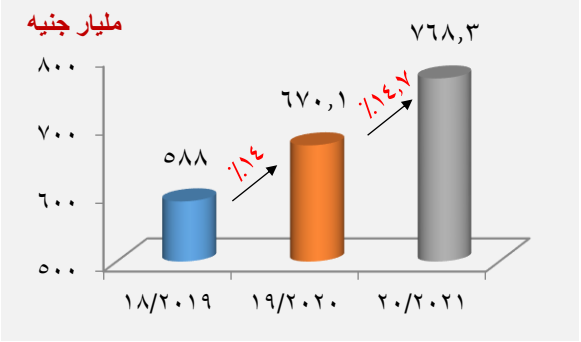

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- توجيه استثمارات قدرها حوالي ٤٣ مليار جنيه لقطاع الزراعة والري خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مقارنة بنحو ٣٤,٢ مليار جنيه استثمارات فعلية عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة زيادة ٢٥,٧٪، وبمتوسط سنوي ١٢٪.
- زيادة الصادرات الزراعية بنسبة تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ لتصل قيمتها إلي ٢,٦ – ٢,٧ مليار دولار في خطة عام ٢٠٢١/٢٠.

المُستهدفات الكمية لعام ٢٠٢١/٢٠

تتضمن هذه المُستهدفات - وفقاً لبيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - ما يلي:

جدول رقم (١/٤)

المُستهدفات الكمية لقطاع الزراعة

أولاً: المحاصيل الحقلية	المساحة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
القطن	٤٧٥	٦٦٥
القمح	٣٦٠٠	١٠٢٦٠
الفول	١٣٥	٢٣٦
قصب السكر	٦٥٣	١٨٣٥٦
بنجر السكر	٦٠٠	١٤٧٠٠
ثانياً: محاصيل الخُضر		
البطاطس	٤٧٠	٦٥٨٠
الطماطم	٥٤٠	١٠٨٠٠
ثالثاً: محاصيل الفاكهة		
البرتقال	٦٤٠	٤٥٩٠

أولاً: المحاصيل الحقلية	المساحة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)
العنب	٢٢٠	٢٤٢٠
المانجو	٢٨٠	١١٩٠
رابعاً: الثروة الحيوانية والسمكية		
الألبان		٦٨٨٨
اللحوم الحمراء		١١١٠
اللحوم البيضاء		١٣٢٦
بيض المائدة		٦٤٢,٨
الأسماك		٢٨٠٠
أعداد المنشآت المرخصة (مزارع ومصانع أعلاف	٢٤٩٤٥ منشأة	
عدد الحيوانات في مشروع البنك	٢٦٤٦٩ رأس	
أعداد الحيوانات المؤمن عليها	٦٤٥ ألف حيوان	
مؤشرات أخرى		
صادرات زراعية		٦٧٥٣ (ألف طن)
مساحة الزراعة العضوية	٣٢٥ (ألف فدان)	
الأسمدة المدعمة الموزّعة على المزارعين		٢٤٩٠ (ألف طن)

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وفي إطار استهداف النهوض بالإنتاج الزراعي لتلبية احتياجات السوق المحلي من المنتجات الغذائية ومُدخلات الصناعة، ولتوسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل الزراعي، فقد عنيت الخطة بالسياسات الزراعية والبرامج التنموية التي تركّز على تطوير نظم الزراعة وتحسين الإنتاجية ورفع نسب الاكتفاء الذاتي، وترشيد استخدامات المياه.

وفيما يلي عرض لمُستهدفات خطة عام ٢٠٢١/٢٠ في هذا الخصوص:

(أ) في مجال تطوير نُظم الزراعة:

- التوسّع في نظام الزراعة التعاقدية – كمنظومة تسويقية تسمح بالتعاقد مع المزارعين على المحصول قبل زراعته، مع تحديد وجهة الشراء والسعر والكمية المقرّر بيعها مما يضمن عمليات التوريد بصورة منتظمة، ويُدِر عائداً مُناسباً للمزارعين، فضلاً عن تحديد المنتجات الأكثر طلباً.

ويوضّح البيان التالي متوسط الإنتاج السنوي لأهم محاصيل الزراعة التعاقدية المُستهدف إدراجها بخطة عام ٢٠٢١/٢٠.

المحصول	القصب	القمح	بنجر السكر	الطماطم	البطاطس	الموالح
الإنتاج (مليون طن)	١١	٩,٥	٩	٧,٣	٤,١	٣

ويتسع مجال التطبيق للزراعة التعاقدية ليشمل محاصيل أساسية أخرى، كالقطن والذرة الصفراء والحاصلات الزيتية، مثل عباد الشمس.

ويُشترط لتعظيم العائد من الزراعة التعاقدية الإعلان المُسبق عن أسعار التعاقد التي يتم التوريد على أساسها، مع ضمان مُناسبة هذه الأسعار لتشجيع الإقبال على زراعتها، مع سداد كامل مُستحقات المزارعين حال التوريد دون تأخير.

- تحسين مستويات الإنتاجية الغذائية من الحاصلات الحقلية والبستانية لزيادة دخول المزارعين والمعروض من هذه المحاصيل وتوفير الأمن الغذائي، مثل زيادة إنتاجية بنجر السكر من ٢٢ طن/ فدان إلي ٢٥ طن/ فدان، وقصب السكر من ٥٠ طن/ فدان إلي ٥٢ طن/ فدان، والقمح من ٢٠ أردب/ فدان إلي ٢٢ أردب/ فدان، الموالح من ١١,٥ طن/ فدان إلي ١٤ طن/ فدان.

ويوضّح الجدول رقم (٢/٤) تطوّر المساحات المحصولية المُستهدفة لبعض الحاصلات ذات الأهمية الاستراتيجية في عام الخطة مقارنة بالوضع القائم عام ٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (٢/٤)
الحاصلات الزراعية ذات الأولوية الغذائية، عام ٢٠٢١/٢٠

(ألف فدان)

الحاصلات الزراعية	٢٠١٩/١٨ (فعلي)	٢٠٢١/٢٠ (خطة)
القمح	٣٤٠٠	٣٦٠٠
الذرة الشامية	٢٨٠٠	٣٢٠٠
الأرز	٧٢٤	٧٢٤
بنجر السكر	٦٠٠	٦٠٠
الذرة الرفيعة	٤٢٠	٥٠٠
القطن	٤٠٠	٤٧٥
قصب السكر	٣٥٣	٣٥٣
فول سوداني	١٥٣	١٦٠
الفول البلدي	١٢٠	١٣٥
فول الصويا	٣٥	٤٠
عباد الشمس	١٧	١٩

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

<u>وفي مجال زيادة الأمن الغذائي وترشيد الاستيراد:</u>

- زيادة المساحة المنزرعة قمحاً بنحو ٢٠٠ ألف فدان، ليصل إجمالي المساحة ٣,٦ مليون فدان، مع التوسّع في استنباط أصناف جديدة من القمح أكثر مقاومة للظروف الجوية، والعمل على خفض الفاقد أثناء عملية الحصاد وتداول الحبوب حتى الاستهلاك من خلال تعميم طرق

الزراعة الحديثة، وخاصة الزراعة بآلات التسطير، والزراعة على المصاطب، والتوسّع في إقامة الصوامع المعدنية والخرسانية للتخزين، بالإضافة إلي تطوير المطاحن لتقليل الفاقد من المطاحن والمخابز.

- التوسّع في زراعة المحاصيل الزيتية (فول الصويا – عباد الشمس – الفول السوداني ...) لتصل المساحة إلي ما يربو على ٢٢٠ ألف فدان نظراً لتدنّي نسب الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل الهامة، وتنامي الواردات منها، مثل زيت عباد الشمس الذي تُمثّل وارداته نحو ٩٤٪ من جملةالاستهلاك، وزيت النخيل الذي لا يُنتج محلياً، ويتم استيراده بالكامل، ويُستخدم ٩٠٪ منه في الغذاء، والنسبة الباقية لأغراض التصنيع، وكذلك بعض النباتات الزيتية التي يمكن زراعتها في المناطق الجديدة لتقليل الفجوة الغذائية من الزيوت، مثل نبات الكانولا، وتتراوح نسبة الزيت فيه بين ٤٥٪ و ٥٠٪.
- تحسين إنتاجية المحاصيل السكرية (دون زيادة المساحات المنزرعة من قصب السكر)، من خلال توفير حقول إرشادية لزراعة القصب بتقنية الشتلات، والتوسّع في الأصناف مُبكّرة النُضج لتوفير المياه، وزراعة التقاوي وحيدة الأجنة آنياً بالكامل وتفعيل الدورة الزراعية، وإدخال الميكنة الزراعية المُناسبة، هذا بالإضافة إلي التوسّع في زراعات بنجر السكر في حدود ٤٠ ألف فدان للوصول بالمساحة الإجمالية إلي ٦٠٠ ألف فدان.
- رفع نسب الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية الاستراتيجية، على النحو التالي:

	حالياً	٢٠٢١/٢٠
المحاصيل السكرية	٨٢٪	٨٥٪
محاصيل البقوليات	٢٢٪	٢٥٪
محاصيل الحبوب	٧٦٪	٨٠٪
المحاصيل الزيتية	٧٪	١٢٪

- زيادة الإنتاج الحيواني من ١,٢٧ مليون طن عام ٢٠١٩/١٨ إلي ١,٥ مليون طن عام ٢٠٢١/٢٠ والتوسّع في مشروع إنتاج البتلو مما يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء من ٨٠٪ إلي ٨٢٪، وزيادة الإنتاج من الألبان من نحو ٧,٨ مليون طن عام ٢٠١٩/١٨ إلي نحو ٩,٥ مليون طن عام ٢٠٢١/٢٠ مما يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ٩٢٪ إلي ٩٦٪. وبالمثل، زيادة الإنتاج المحلي من الدواجن (بداري التسمين) من نحو مليون طن عام ٢٠١٩/١٨ إلي نحو ١,٢ مليون طن مما يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء إلي نحو ٩٥٪، وهو ما يقتضي زيادة الطاقة الإنتاجية لبداري التسمين من ٨٠٠ مليون إلي مليار طائر/ سنة، واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير اللقاحات وتيسير إجراءات تراخيص إنشاء وتشغيل المزارع في المناطق الصحراوية الجديدة، مع زيادة مصانع الأعلاف المرخصة لتصل إلي ٢٥٠ مصنعاً في عام الخطة.

- زيادة الإنتاج السمكي من ١,٩ مليون طن عام ٢٠١٩/١٨ إلي نحو ٢,٥ مليون طن في عام الخطة، من خلال التوسّع في مشروعات الاستزراع السمكي (على غرار مشروع المزرعة السمكية ببركة غليون بكفر الشيخ)، ومشروعات الاستزراع في الأقفاص العائمة والمنخفضات اللاحوضية والأحواض الترابية بالساحل الشمالي الغربي، وحول محور قناة السويس، وإنشاء الأقفاص البحرية شمال سيناء، والتوسّع في إنشاء المِفرّخات البحرية لإنتاج الزريعة، وإنشاء مزارع بحرية على ساحلي البحر المتوسط والبحر الأحمر، وإعادة صلاحية ملاحة بورفؤاد لرفع إنتاجيتها، ومن المقدّر أن ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك من ٩٣٪ عام ٢٠١٩/١٨ إلي ٩٦٪ في عام الخطة.

<u>في مجال تنشيط الصادرات الزراعية:</u>

تستهدف الخطة زيادة صادرات المنتجات الزراعية من ٥,٥٨ مليون طن عام ٢٠١٩/١٨ إلي ٦,٧٥ مليون طن عام ٢٠٢١/٢٠، بحيث ترتفع قيمة الصادرات من ٢,٤٨ مليار دولار متوقع عام ٢٠٢٠/١٩ إلي نحو ٢,٦-٢,٧ مليار دولار، بنسبة نمو تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ كما سبق الذكر، والتوسّع بصفة خاصة في زراعة المحاصيل ذات الميزة التصديرية ومنها:

- الحاصلات البستانية، حيث تصل نسب الاكتفاء الذاتي إلي ١٠٥٪ في حالة الخضروات "الكوسة والفلفل والفاصوليا" الطازجة وإلي ١٤٠٪ في حالة الموالح.
- زراعات الزيتون، بالتوسّع في المساحة المنزرعة بنحو ٤٠ ألف فدان واستكمال زراعة ١٠٠ مليون شجرة.
- أصناف النخيل المطلوبة في الأسواق الخارجية، مثل البارحي والمجدول.
- إدخال محاصيل جديدة ذات ميزة تصديرية، مثل الكينوا والكاسافا في المشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان.

<u>بالإضافة إلي:</u>

أ- فتح أسواق غير تقليدية لتصدير العنب والموالح والثوم إلي دول جنوب شرق آسيا وإلي كندا وبعض دول أمريكا اللاتينية، وإيجاد منافذ للمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية.

ب- التوسّع في الزراعات العضوية صديقة البيئة.

ج- التوسّع في إقامة الصوب الزراعية على غِرار مشروع ١٠٠ ألف صوبة زراعية.

<u>في مجال تعميق التصنيع الزراعي:</u>

تستهدف الخطة نشر التصنيع الريفي لتعظيم استفادة المناطق الريفية من القيمة المضافة، وذلك من خلال إقامة مجمّعات زراعية صناعية خدمية متكاملة على مساحة ٤٠٠ ألف فدان في مناطق امتداد

الداخلة وجنوب شرق المنخفض، وغرب المنيا، والفرافرة وتوشكى والمفره وكوم أمبو والمراشدة. وتضم الأنشطة المقترحة محطات الفرز والتعبئة، ومصانع حفظ المنتجات، واستخلاص الزيوت، وتصنيع الزيت والنشا والعصائر والعجائن، وتصنيع العبوات، وتصنيع المخلفات الزراعية كالأعلاف

وفي مجال تنمية الموارد المائية وترشيد الاستخدام:

ترتكز استراتيجية التنمية المُستدامة لوزارة الموارد المائية والري على عِدّة ركائز، أهمّها الآتي:

- توفير المياه المطلوبة لكافة الاستخدامات من خلال آليات زيادة الموارد المائية من ناحية، ولترشيد والإدارة الكفء للطلب عليها، من ناحية أخرى.
- العمل على حماية وتطوير السواحل والتكيّف مع المتغيّرات المناخية ومواجهة التلوّث وتطوير شبكات الصرف المغطى.
- وضع آليات محدّدة لاستكمال وإعادة تأهيل البنية القومية لمنظومة المياه (نهر النيل – الترع – المصارف – محطات الري والصرف – جميع المنشأت المُقامة على المجاري المائية) والتوسّع في برامج تنمية المياه الجوفية والحفاظ عليها.

ويتم ذلك من خلال العمل على أربعة محاور تتمثّل في الآتي:

- تنمية الموارد المائية تدريجياً في إطار هدف إضافة (١٠) مليار متر مكعب من موارد المياه العذبة إلي الميزان المائي بحلول عام ٢٠٣٠.
- تحسين نوعية المياه في جميع الترع والمصارف الرئيسية والفرعية قياساً بمؤشر جودة المياه بحلول عام ٢٠٣٠.
- ترشيد استخدامات المياه، من خلال إتاحة ما لا يقل عن ٧٠٪ من إجمالي الموارد المائية للقطاع الزراعي، وزيادة معدل نمو الإنتاج الزراعي بنسبة لا تقل عن ٣٪ سنوياً.
- تهيئة البيئة الملائمة للإدارة المُتكاملة لمنظومة المياه.

ومن هذا المنطلق، تولي السياسة العامة للموارد المائية أولويّة لمشروعات ترشيد استخدام المياه، ولمشروعات التوسّع في تنمية الموارد المائية، مع متابعة الظواهر المناخية والاستفادة منها (وعلى سبيل المثال، الاستفادة المُثلى من السيول والأمطار الغزيرة)، وتفعيل منظومة إدارة المُخلّفات الصلبة لحماية المجاري المائية من التلوّث، وضمان سريان المياه.

الاستثمارات المقدّرة للموارد المائية والري:

قُدّرت استثمارات وزارة الموارد المائية والري للعام المالي ٢٠٢١/٢٠ بنحو ٨,٣٢ مليار جنيه، منها ٨,١١ مليار جنيه تمويل خزانة عامة، بنسبة ٩٧,٥٪ من الإجمالي، مُقابل منح ومعونات بنسبة ٢,٢٪، وتمويل ذاتي بنسبة هامشية ٠,٣٪.

وتوزع الاستثمارات المقدّرة على جهات الإسناد كالتالي:

(مليون جنيه)

جهات الإسناد	القيمة	(٪)	تمويل الخزانة العامة
مصلحة الري	٣٣٨٢	٤٠,٧	٣٣٦٥
الديوان العام	١٢٢٧,٤	١٤,٨	١٢٢٣
الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف	١١٠٣	١٣,٢	١٠٠٠
مصلحة الميكانيكا والكهرباء	١٠٣٠	١٢,٤	١٠٣٠
الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ	١٠١٦	١٢,٢	٩٤١
الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان	٤٧٠	٥,٦	٤٧٠
المركز القومي لبحوث المياه	٨٣	١	٨١
الهيئة المصرية العامة للمساحة	٨	٠,١	٠
إجمالي الاستثمارات	٨٣١٩,٤	١٠٠	٨١١٠

الأعمال المُستهدفة في مجال الموارد المائية والري خلال عام ٢٠٢١/٢٠:

يمكن إيجاز أهم الأعمال المُستهدف إنجازها خلال عام الخطة في الآتي:

- استكمال البنية الأساسية للمشروعات القومية (شمال سيناء، توشكى)، والحفاظ على تأمين السد العالي وخزان أسوان، وتعميق وتوسيع خور وقناة مفيض توشكى لإمرار تصرّفات الفيضانات العالية.
- استكمال الأعمال المائية التنموية بدول: السودان، وجنوب السودان، وأوغندا، وكذا دراسات (سد النهضة الأثيوبي، إنشاء الممر الملاحي لبحيرة فكتوريا "المرحلة الخامسة").
- تنفيذ عددٍ من مشروعات الحماية من أخطار السيول [١٧٨ مشروعاً لإنشاء سدود وحواجز وخزّانات أرضية، وبحيرات صناعية].
- إنشاء وإحلال وتجديد ٥٠ بئراً، وتجهيز وتشغيل ١٢٠ بئراً للعمل بخلايا الطاقة الشمسية والكهربائية.
- إنشاء وتدعيم القناطر ومرافق الري.
- إنشاء وإحلال ورفع كفاءة وتأهيل عدد ٦٨ محطة رفع.
- استكمال تأهيل الترع بمسافة ١٨٠ كم في نطاق محافظة بني سويف.
- تحسين حالة الري في زمام مليون فدان، وتوصيل مياه الري لمزارعي نهاية الترع.
- معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي الناتجة من مصرف بحر البقر بنحو ٢ مليار م^{٣}/سنة بواقع ٥ مليون م^{٣}/ يوم.
- إنشاء وإحلال وتجديد عدد ٥٠٠ منشأ صناعي (مغذيّات، وأفمام، وحجوزات، وسحّارات، وكباري، ومحطات خلط، وهدّارات) على شبكات الترع والمصارف.
- تأهيل وتبطين وتطوير نحو ١٠٠٠ كم من المجاري المائية، وتطوير عدد ١٧٠ مأخذ ومسقى.

- إنشاء وإحلال وتجديد شبكات الصرف المُغطى في زمام ٦٠ ألف فدان بالوجهين البحري والقبلي "زمام ٤٤,٥ ألف فدان بالوجه البحري، وزمام ١٥,٥ ألف فدان بالوجه القبلي"، وإعادة تأهيل وتوسيع وتعميق المصارف العامة المكشوفة في زمام ١٠ آلاف فدان، واستكمال أعمال التغطيات للمجاري المائية المارة داخل الكتل السكنية (تغطية ترع بحوالي ٣ كم ومصارف بحوالي ٤ كم المارة بالكتل السكنية بعِدّة محافظات).
- تنفيذ أعمال حماية نحو ١٥ كم من السواحل والشواطئ المصرية، وكذا اكتساب أراضي بنحو ٢٥٠ ألف متر مُربع.
- إنشاء الخريطة الأساسية لمصر (مقياس رسم ١/٥٠٠٠) للوادي والدلتا، وإنشاء نقاط الترافرس والروبيرات وإدخالها على قاعدة بيانات ورصد نقاط RTK + GPS بمناطق الجمهورية.

وفيما يلي بعض المؤشرات الخاصة بالمُستهدفات الكمية لخطة تطوير نظم الري وخواص التربة وترشيد استخدامات المياه:

	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
مساحة الأراضي التي يتم تسويتها بالليزر (ألف فدان)	١٠٧	١١٠	١١٣
كمية المياه المتوفرة من التسوية بالليزر (مليون متر مربع)	١٠٤	١٠٧	١١٠
نسبة الأراضي التي تُروى باستخدام طرق الري الحديثة	٪١٨	٪٢٠,٨	٪٢٢
مساحة الأراضي التي يغطيها مشروع الري الحقلي (بالألف فدان)	٦٠	٦٠	٦٠
كمية المياه التي يُوفّرها مشروع تطوير الري الحقلي (مليون متر مكعب)	١٧,٧	١٧,٧	١٧,٧
إجمالي مساحات الأراضي المزروعة بأصناف وسلالات جديدة للمحاصيل مُدخّرة للمياه (مليون فدان)	٤,٢٢	٤,٢٥	٤,٣٠
عدد أفدنة القمح التي تزرع بتقنيات زراعية حديثة (بالألف فدان)	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠

٢/٤ قطاع الصناعة التحويلية

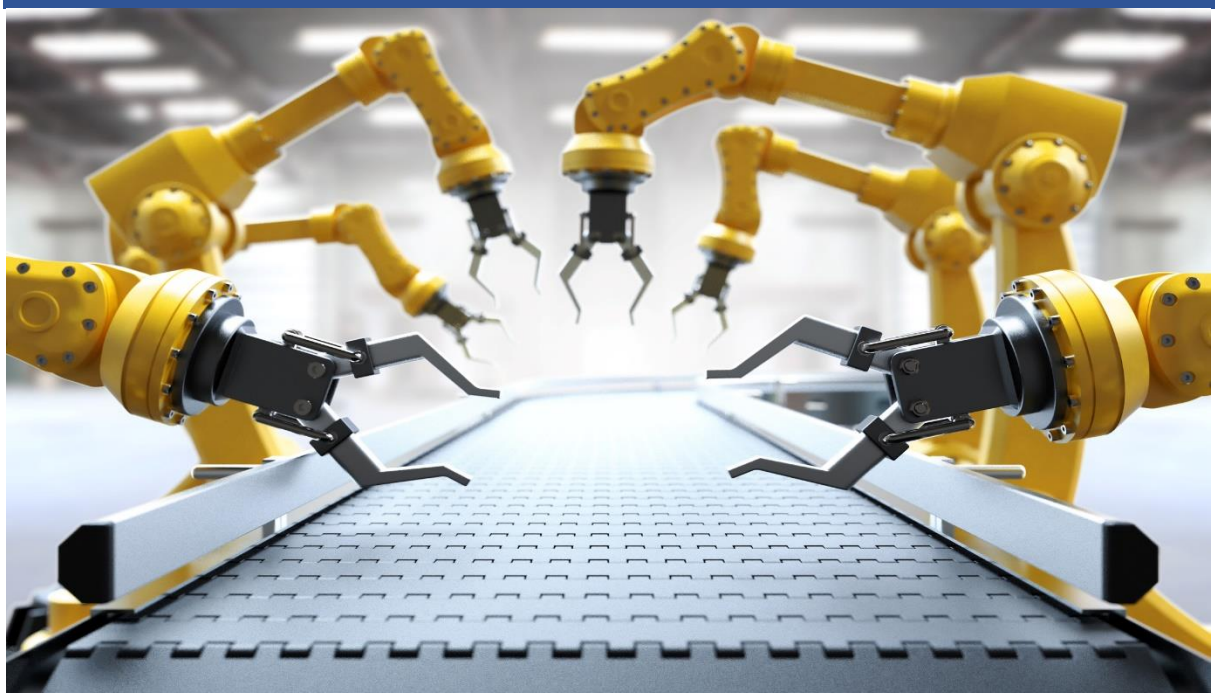

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يُعد هذا القطاع قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث يتميّز بارتفاع إنتاجيته وقدرته على تحقيق معدلات مرتفعة ومتسارعة من النمو، فضلاً عن تدعيم علاقاته التشابكية والارتباطية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى واتساع طاقته الاستيعابية من العمالة مما يُعظّم من المردود الكلي للقطاع الصناعي.

وفي الوقت الحاضر، يُسهم القطاع الصناعي بنحو ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظّف نحو ١٥٪ من جملة المشتغلين، بخلاف العاملين في المنشآت الصغيرة ومتناهية الصِغَر والذي يربو عددهم على نصف مليون فرد، كما تُمثّل صادرات القطاع نحو ٦٠٪ - ٦٥٪ من جملة الصادرات المصرية، وحوالي ٨٠٪ - ٨٥٪ من جملة الصادرات غير البترولية، وتمثّل بذلك المركز الأول بين المصادر الرئيسية المولدة للنقد الأجنبي.

مستويات الأداء

ظل قطاع الصناعة ينمو بمعدلات مرتفعة تربو على ٧٪ سنوياً في العقد الأول من القرن الحالي، وبخاصة في النصف الثاني منه، الأمر الذي مكّن من دفع عجلة النمو الاقتصادي بمعدلات متسارعة تجاوزت ٥٪ سنوياً، غير أنه مع اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما أعقبها من أحداث، شهدت الصناعة تراجُعاً ملحوظاً في مستويات الأداء والتي سجّلت قيماً سالبة أو نمواً هامشياً لا يتجاوز ١٪، مع توقف عجلة الإنتاج في عديدٍ من المصانع، إضطرار نسبة يُعتد بها للعمل عند مستويات تشغيل متدنّية. ورغم التحسّن النسبي في أداء القطاع في الأعوام الأخيرة، إلا أن معدل نمو الناتج الصناعي ظل مُتواضعاً ولم يتجاوز ٢,٨٪ في عام ٢٠١٩/١٨، وهو ما لا يتوافق ومُستهدفات استراتيجية وزارة التجارة والصناعة

(٢٠٢٠) في تحقيق معدل نمو صناعي يصل إلي ٨٪ سنوياً، وزيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي إلي ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ولقد جاءت أزمة فيروس كورونا لتُضيف أعباءً جديدة على القطاع الصناعي تجسّدت في الإغلاق الجزئي لعدد كبير من المصانع وتعطّل خطوط الإنتاج مع نقص سلاسل الإمداد، فضلاً عن تراجُع الطلب على عديدٍ من المنتجات الصناعية في ظروف عدم استقرار الأسواق، وزيادة عدم التيقن بمدى تبِعات تفاقم أزمة فيروس كورونا، الأمر الذي دعا إلي تدخل الدولة من خلال مجموعة من الإجراءات والمُبادرات لتحفيز الطلب السوقي وتذليل الصعاب التي تواجه المنشآت الصناعية في التعامل مع مُستتبعات أزمة فيروس كورونا، ومنها مُبادرات البنك المركزي لدعم قطاع الصناعة (١٠٠ مليار جنيه بفائدة ١٠٪ سنوياً متناقصة)، ولتخفيف الأعباء على المصانع المتعثّرة (نحو ٥١٥٠ مصنعاً تبلغ ديونها نحو ١٦,٥ مليار جنيه والفوائد المتراكمة ٣٠ مليار جنيه[١]) ، ومُبادرات مُساندة الصادرات الصناعية. وجاءت هذه المُبادرات في إطار سعي الدولة لدفع حركة النمو الصناعي وفتح آفاق جديدة للتشغيل والتنمية.

استراتيجية التنمية الصناعية بخطة ٢٠٢١/٢٠

فرضت الأحداث المُصاحبة لأزمة فيروس كورونا تطوّراً جوهرياً في الفكر الاستراتيجي للتنمية الصناعية، حيث تزايدت الدعوة "للتوجّه الداخلي" بدلاً من الانفتاح الخارجي، بحيث ينصب الاهتمام على توطين الصناعة اعتماداً على الموارد المحلية وسلاسل الإمداد الداخلية وتخفيض الاعتماد بدرجة أو بأخرى على العالم الخارجي في دعم البناء الصناعي.

ومن هنا، تم إحياء استراتيجية الإحلال محل الواردات وتعميق التصنيع المحلي بعد أن كانت قد أخلت موقعها لاستراتيجية التوجّه التصديري التي كانت لدول شرق وجنوب شرق آسيا الريادة في تبنّيها ودعوة دول العالم لمحاكاتها.

وتوافقاً مع هذا الاتجاه، تتبلور معالم استراتيجية التصنيع بخطة ٢٠٢١/٢٠ حول النقاط التالية:

- التوجّه نحو الصناعات التي أظهرت أزمة فيروس كورونا ضرورة المُسارعة بتنميتها، ونخص بالذكر الصناعات الدوائية والمنتجات العلاجية والوقائية للأمراض الوبائية والفيروسات. وقد سارعت بالفعل المصانع المدنية والمنشآت التابعة للقطاع الطبي للقوات المسلحة، بالتوسّع في تصنيع الكمامات والملابس الواقية الطبية، كما تقوم الهيئة العربية للتصنيع حالياً بإنشاء مصنعين لإنتاج السِرنجات الآمنة، والمفاصل الصناعية، بجانب المصانع المدنية التي تشهد توسّعاً في إنتاج المضادات الحيوية والمنتجات الدوائية ذات الصلة بالأمراض الوبائية.

---

(١) إسقاط الفوائد مقابل سداد ٥٠٪ من أصل الدين، ويتم رفع اسم العميل من القوائم السلبية الائتمانية، ووقف إجراءات الحجز الإداري.

- التوسّع في الصناعات الغذائية للوفاء باحتياجات السوق المحلي بما يسمح بالاستغناء عن الاستيراد، وبخاصة في ظل ظروف الانغلاق التجاري، وسعي الدول حال نقص المعروض العالمي من هذه السلع لرفع أسعارها استغلالاً للقيود المفروضة على المبادلات التجارية الدولية.
- تحفيز التوجّه نحو الصناعات التي تُلبي الطلب المحلي كبديل للواردات، وخاصة الصناعات التي تتمتّع فيها مصر بميزة نسبية، مثل صناعات الغزل والنسيج والصناعات الهندسية.
- تعميق التصنيع المحلي بتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعات المراد تنميتها، بما يضمن انسيابية العمل بخطوط الإنتاج وانتظام عمليات الإمداد ودوران عجلة الإنتاج.
- استغلال الفرص التصديرية المتاحة أمام المنتجات المصرية في الأسواق الدولية من خلال تعزيز القدرات التنافسية وزيادة المُساندة المالية لشركات التصدير.

المُستهدفات الرئيسية لبرامج التنمية الصناعية بخطة عام ٢٠٢١/٢٠

(أ) برنامج تحسين تنافسية قطاع الصناعة:

- إصدار نحو ٩٣٠ مواصفة قياسية خلال عام ٢٠٢١/٢٠ لتحسين عمليّات وإجراءات الإنتاج الصناعي على نحو يتوافق مع المُواصفات العالمية والمعايير البيئية الدولية.
- تحسين منظومة الجودة من خلال الآتي:
  - تحليل ٥٥ ألف عينة من خلال مصلحة الكيمياء.
  - تدريب ٥٤٥٦ فرداً على منظومة الجودة، مع تقديم خدمات التأهيل والاستشارات والدعم الفني للمُنشآت الصناعية.
  - إجراء ٣٧,٥ ألف اختبار على تطوير المُنتج الصناعي سنوياً.
  - تأهيل حوالي ٤٠ شركة للحصول على شهادة الجودة الأوروبية (CE) وعلامة REACH المطلوبة من السوق الأوروبي للمُنتجات الكيماوية والأسمدة.
- تطوير منظومة الرقابة والتفتيش الصناعي من خلال الآتي:
  - إجراء حوالي ١١٠ تقييم مُطابقة عام ٢٠٢١/٢٠ للتحقّق من التزام المُنشآت الصناعية بالمُواصفات القياسية المصرية.
  - إجراء نحو ١٠ آلاف حملة تفتيش على المصانع والتراخيص للرقابة على الغلايّات والمراجل البخارية.
- مُساعدة نحو ١٣٥ مصنعاً في جهود تطوير التكنولوجيا المُستخدمة لزيادة المُكوّن التكنولوجي في الصناعة.

- تعميق التصنيع المحلي للإحلال محل الواردات وخفض عجز الميزان التجاري من خلال الآتي:
  - تنمية سلاسل المُوردين من الصناعات الصغيرة والمُتوسطة.
  - استحداث نظام مُتكامل لتقييم المُوردين وزيادة قاعدة المُوردين المحليين.
  - التوجيه بالالتزام بتطبيق قانون تفضيل المُنتج المحلي في المُشتريات الحكومية.

(ب) برنامج تحفيز الاستثمار الصناعي:

- تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية من خلال تخفيض زمن إصدار الرُخص في وقت مُحدّد بنسبة ١٠٠٪ للتوسّع في إصدار ١٥ ألف رخصة صناعية جديدة خلال عام ٢٠٢١/٢٠.
- إنشاء مُجمّعات صناعية جديدة (عدد ٢ مُجمّع خلال عام ٢٠٢١) تُوفّر نحو ٥٣٣٢ فرصة عمل للشباب.
- زيادة عدد الخدمات والاستشارات والمعلومات المُقدّمة للمُصنعين المصريين والمُستوردين من خلال التمثيل التجاري بإصدار حوالي ٣٦٢٥ خدمة خلال عام ٢٠٢١/٢٠.
- تحديث خريطة الاستثمار الصناعي بالمُحافظات من خلال توفير معلومات عن نحو ٢٠٠٠ فرصة استثمار صناعي خلال عام ٢٠٢١/٢٠.
- إجراء ٥٦٠ دراسة في مجال الطاقة والبيئة بهدف الحد من استهلاك الموارد وترشيد إدارة الطاقة وتشجيع الصناعات النظيفة.
- ترفيق نحو ١٠ مليون متر مُربع من الأراضي الصناعية، واستكمال توصيل شبكات المرافق والبنية التحتية للمُجمّعات الصناعية (١٣ تجمّعاً صناعياً).
- إنشاء تسعة فروع لهيئة التنمية الصناعية على مستوى الجمهورية، وميكنة عشر فروع وتوفير الأجهزة الإلكترونية الحديثة لتهيئة البيئة المُؤسّسية الداعمة للاستثمار الصناعي.

(ج) برنامج مُساندة المشروعات المُتعثّرة:

تدارُس حالات التعثّر المالي والإداري للشركات والمصانع من خلال مركز تحديث الصناعة وتوفير آليّة تمويلية من خلال شركة مصر لرأس المال المخاطر لمُساندة هذه الشركات والمصانع بهدف إعادة تشغيلها مع ضمان تحقيق ربحية مُناسبة تُوفّر لها استدامة التشغيل.

(د) برنامج تنمية الصادرات:

- تطبيق برنامج شامل لرد الأعباء يستوعب أكبر عدد من الشركات المُستفيدة، وخاصة الشركات الصغيرة والمُتوسطة بالإضافة إلى زيادة قيمة مُخصّصات برنامج رد الأعباء ودعمه بالموارد المالية من موازنة الدولة. والمُستهدف الوصول بعدد الشركات المُستفيدة إلى أكثر من ٢١٠٠ شركة عام ٢٠٢١/٢٠ وأن تحقّق صادراتها بنحو ٣,٨ مليون دولار.

- تطوير البنية اللوجيستية من خلال موانئ مُتطوّرة تُحقّق انسيابية الحركة التجارية. ومن المُستهدف خلال عام ٢٠٢١/٢٠ الانتهاء من نحو ٣٤٪ من أعمال التحديث والتطوير بميناء سفاجا مما يُتوقّع معه زيادة الصادرات من الخامات التعدينية إلى نحو ١,٥ مليون طن سنوياً.
- التوسّع في تنظيم ورش العمل وبرامج التدريب للمُصدرين لرفع قدراتهم التصديرية للنفاذ للأسواق الخارجية من خلال أنشطة مركز تدريب التجارة الخارجية، ومُجمّع خدمات المُصدّرين التابعين لهيئة تنمية الصادرات.
- التوسّع في إقامة المعارض الداخلية والخارجية، بإصدار تراخيص تنظيم نحو ٩٧ معرضاً ومُؤتمر عام ٢٠٢١/٢٠.
- زيادة عدد اتفاقيّات ومُذكرات التفاهُم والتعاون مع شركاء التجارة وتنظيم اجتماعات مجالس الأعمال المُشتركة لزيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية. والمُستهدف خلال عام ٢٠٢١/٢٠ تقديم الخدمات إلى نحو ٥٠٠ شركة مصرية وتوفير ١٣,٥ ألف خدمة والوصول بعدد المُشاركين في المعارض والبعثات الخارجية إلى ٣٥٠٠ مُشارِك.
- تقليل الزمن المُستغرق لإنهاء إجراءات الفحص المعملي والاختبارات للمُنتجات المُصدرة والمُستوردة لتكون في حدود أسبوع على الأكثر، واستحداث أربعة معامل جديدة وتطوير ١٦ معملاً قائماً.
- زيادة عدد المُشتركين في البوابة الإلكترونية للصادرات المصرية ليصل العدد إلى ٨ آلاف مُتعامل ومُشترك عام ٢٠٢١/٢٠.

هـ- برنامج إقالة المُجمّعات الصناعية المُتخصّصة كثيفة العمالة:

- استكمال تجهيزات مُجمّع مُرغم للصناعات البلاستيكية وتوفير الدراسات عن مُستلزمات الإنتاج والطلب المحلي لمُنتجات البلاستيك، ومن المُستهدف الانتهاء من نحو ٢٥٪ من أعمال البنية الأساسية الداخلية للمُجمّع لمساحة ٤ آلاف فدان عام ٢٠٢١/٢٠.
- الانتهاء من أعمال تطوير ١٤٪ من مُجمّع الصناعات النسيجية بالمحلة الكبرى عام ٢٠٢١/٢٠ لتصل نسبة الإنجاز في أعمال التطوير في جُملتها إلى ٧٢٪.
- الانتهاء من ٣٠٪ من أعمال التطوير بمنطقة الصناعات النسيجية بكفر الدوار خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

و- برنامج تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني.

- الوصول بعدد خريجي التلمذة الصناعية – من خلال مصلحة الكفاية الإنتاجية – إلى ١٢ ألف خريج.
- زيادة نسبة تحسين أو تطوير هيكل وأداء منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر من خلال مشروع TVET II إلى ٢٨٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

- مساعدة نحو ٤٠٠ شاب من الشباب المُبتكر في مُختلف المجالات مثل الأثاث والمنسوجات والصناعات الغذائية، والترويج لثقافة الابتكار، بالأخص للصناعات الصغيرة والمُتوسطة، ومع إنشاء خمس حاضنات تكنولوجية، وتنمية للقدرات التنافسية والابتكارية للمشروعات الصغيرة والمُتوسطة.
- سرعة التوجّه لتصنيع السلع الوسيطة محلياً لدعم الاستثمار في قطاعات مُحدّدة، مثل الغزل والملابس الجاهزة والمواد الكيماوية ومواد البناء، والاهتمام بإنشاء سلاسل إمداد بديلة لتقليل الاعتماد على المُدخلات المُستوردة في ظل اضطراب الأسواق العالمية.

وفيما يلي المؤشرات الدالة على مستويات أداء القطاع ومُستهدفاته لعام ٢٠٢١/٢٠، وفقاً لمنظومة المتابعة والتقييم:

المؤشر	٢٠١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
أولاً: التدريب الصناعي			
عدد مراكز التدريب المطورة (مركز)	١٣	٥	٨
عدد الطلاب المستفيدين من التدريب الصناعي (متدرب)	٤٥٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٦٥٠٠
عدد المتدرّبين الذين يتم رفع كفاءتهم المهنية – تطوير المعلمين (متدرب)	٣٧٢	٥٠٠	٢٠٠
عدد المحطات التدريبية المنشأة لتوفير عمالة ماهرة للمصانع (محطة)	١١	٥	٥
عدد المتدرّبين على نظم الجودة (متدرب)	٤٢٠	٤٢٠	٤٥٠
عدد حاضنات التكنولوجيا للمشروعات الصغيرة (حاضنة)	٤	٠	٥
عدد العلامات التجارية التي تم ابتكارها سنوياً (علامة)	٣	١٠	١١
عدد المنتجات المبتكرة سنوياً (منتج)	٤٣	٢٤	٢٧
ثانياً: تحسين تنافسية قطاع الصناعة			
عدد المواصفات القياسية المتوافقة مع المعايير الدولية (مواصفة)	٣٥٠	٧٠٠	٦٠٠
مشروعات التأهيل للحصول على شهادات نظم إدارة الجودة	١٠	١٠	١٠
إصدار رخصة مزاولة المهنة لاستشاريين الجودة (عدد الرخص)	٣٥	٧٠	٨٠
عدد مراكز خدمات ما بعد البيع التي تم اعتمادها (مركز)	٨١٠	٩٥٠	١٠٢٥
عدد علامات الجودة الممنوحة للمنتجات محلية الصنع (علامة)	١٥٣	٢٩٠	٤٥
عدد شهادات مكوّنات السيارات التي تم فحصها (شهادة)	١٢٠٨	٣١٠	١٢٠٠
عدد الشركات التي تم تأهيلها للحصول على CE MARK والشركات المسجّلة في نظام الـ REACH سنوياً (شركة)	٢٥	٣٧	٤٠
ثالثاً: برنامج تعميق التصنيع المحلي (مُدّة البرنامج عامين)			
عدد المنشأت الصناعية المستفيدة من البرنامج (منشأة)	٢٤	١٦	-
عدد الموردين المستفيدين من البرنامج (مورد)	٢١	٢٠	-
عدد المنتجات التي تم البدء في تصنيعها محلياً (منتج)	٢٩	١٢	-

المؤشر	٢٠١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
رابعاً: تحفيز الاستثمار الصناعي الخاص			
عدد الرخص المُصدرة في إطار قانون تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية (رخصة)	١٧٩٥٥	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
عدد المُجمّعات الصناعية التي تخدم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تم/ سيتم إنشاؤها (مُجمّع)	٤	٥	٢
متوسط عدد الوحدات التي تم إنشاؤها بالمجمّعات (وحدة)	٩٨٤	١٢٣٠	٤٩٢
متوسط عدد فرص العمل المباشرة التي تم توفيرها بالمجمّعات (فرصة)	١٠٦٦٤	١٣٣٣٠	٥٣٣٢
متوسط نمو المنتج المحلي في الأجهزة المنزلية (نسبة)	٥٦٪	٥٧٪	٥٩٪
مساحة الأراضي الصناعية المرفّقة المطروحة (مليون م٢)	١,٣٣٤	١٠	١٠
خامساً: إقالة المصانع والمشروعات المُتعثّرة			
عدد المصانع التي يتم دراستها (مصنع)	٢	١٠	-
عدد المصانع التي يتم تحويلها إلي شركة مصر لرأس المال المخاطر (مصنع)	١	٥	٥
سادساً: تطوير تنمية الصادرات الصناعية			
عدد الشركات المستفيدة من برنامج رد الأعباء (شركة)	٢٠٩٣	٢١٠٠	٢٢٠٠
عدد الشركات المُستفيدة من برنامج رد الأعباء ويقل رأس مالها عن مليون دولار (شركة)	١٥٦٢	١٣٠٠	١٤٠٠
قيمة مُخصّصات برنامج رد الأعباء (مليار جنيه)	٣,٦٥	٦	٧
قيمة الصادرات غير البترولية (مليون دولار أمريكي)	٢٥٢٣٠	٢٨٣١٤	٣١١٤٥
الزمن المُستغرق لإنهاء إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات (ساعة)	٢٠	٢٠	١٨
عدد البعثات التجارية التي تم تنظيمها (بعثة)	٢٢١	١١٠	١٢٠
سابعاً: إقالة المُجمّعات الصناعية المتخصّصة كثيفة العمالة والمتوافقة بيئياً			
مدينة مرغم للصناعات البلاستيكية: نسبة الإنجاز في تطوير منطقة الأربع أفدنة (نسبة الإنجاز)	-	١٢٪	٢٥٪
منطقة الصناعات النسيجية بكفر الدوار: نسبة الإنجاز في تنفيذ أعمال المرافق للمنطقة الصناعية (نسبة الإنجاز)	-	١٠٪	٣٠٪

المصدر: المنظومة الوطنية للمتابعة والتقييم.

آليات النهوض بقطاع الصناعة

في مجال الإصلاح الضريبي والجمركي:

- سرعة تنفيذ والإعلان عن الرقم القومي الموحّد للمنشآت الاقتصادية بما يعمل على تسهيل الإجراءات وخفض تكلفة المعاملات.

- سرعة تفعيل قانون المنشآت الصغيرة بما يضمن التيسير الضريبي.
- النظر في إلغاء الضرائب العقارية المقرّرة على المنشآت الصناعية، بالإضافة إلى الضريبة المفروضة على الأصول الرأسمالية والآلات للمصانع.
- سرعة إصدار وإنفاذ قانون الجمارك الجديد الذي يُوفِّر عِدّة مزايا للمصدريين، ومنها رد الضريبة الجمركية والرسوم السابق تحصيلها على المواد الأجنبية المستخدمة في المنتجات المحلية المصدرة إلى الخارج.
- إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية للحد من ظاهرة التهرّب الجمركي، وتشديد العقوبة على عمليّات التهريب.
- التيسير في تسوية المنازعات الجمركية من خلال لجنة بالجمارك تفصل في التظلّم خلال فترة مُحدّدة، مع إجازة الإحالة للتحكيم.

في مجال الإصلاح المؤسسي والإداري:

- تفعيل تطبيق نظام الشباك الواحد وتعميمه.
- رفع كفاءة الإدارات الحكومية وتسريع مشروع ميكنة نظم العمل بالأجهزة الحكومية والهيئات العامة، مثل مصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب، والموانئ.

في مجال التمويل الصناعي:

- التوسّع في منح القروض – بأسعار فائدة منخفضة نسبياً – للتحفيز على الاستثمار الصناعي، وخفض تكلفة تمويل الإنشاءات والتوسّعات.
- إعادة تفعيل دور بنك التنمية الصناعية لتقديم خدمات ائتمانية لقطاع الصناعة بشروط ميسّرة.
- تقديم المساندة التأمينية والضمانات من خلال تفعيل دور هيئة ضمان مخاطر الائتمان في دعم الصناعات الصغيرة لتمكينها من الحصول على الائتمان.

في مجال فض المنازعات:

- تفعيل دور لجنة فض منازعات الاستثمار إنفاذاً لقانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.
- قيام شركات التأمين بسرعة صرف التعويضات وعدم المماطلة في السداد، والنظر في تقسيط أقساط التأمين المستحقة عن بوالص التأمين على فترات أطول.

في مجال حماية الصناعة الوطنية:

- تفعيل دور جهاز مكافحة الإغراق التابع لوزارة التجارة والصناعة في التصدي لظاهرة إغراق الأسواق المحلية ببعض المنتجات بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها الفعلية، وذلك بفرض رسوم إغراق على مثل هذه الواردات.

في مجال إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام:

- تفعيل برنامج إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام، وحصر الأصول غير المُستغلة وتفعيل إجراءات مُبادلة بعض هذه الأصول مُقابل مديونيّاتها لبنك الاستثمار القومي، ولبعض الوزارات والهيئات كالبترول والكهرباء.، وطرح بعض حِصص شركات قطاع الأعمال العام بالبورصة المصرية لتحسين الكفاءة، وتعزيز السيولة، وفقاً لبرنامج الطروحات.

في مجال التوسّع في الإنتاج المدني للمصانع الحربية:

- سرعة إعداد برنامج شامل ومُتكامل للإصلاح وإعادة هيكلة مصانع الإنتاج الحربي بما يكفُل استغلال الطاقات الإنتاجية الفائضة بها، والتوسّع في تلبية احتياجات السوق المحلي

الاستثمارات الصناعية:

تبلغ الاستثمارات المقدّرة للصناعة التحويلية نحو ٨٠,٦ مليار جنيه في عام الخطة، مقابل نحو ٨٣ مليار جنيه استثمارات متوقعة في عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة انخفاض ٣٪، مردّها أساساً استثمارات الصناعات غير البترولية التي يقدّر أن تنخفض من نحو ٧٩ مليار جنيه إلي نحو ٦٩ ميار جنيه في عام الخطة، وبناءً على ذلك، من المتوقع أن ينخفض نصيب الاستثمارات غير البترولية من ٩٥٪ من إجمالي الاستثمارات الصناعية عام ٢٠٢٠/١٩ إلي نحو ٨٦٪ في عام الخطة (٢٠٢١/٢٠) [شكل رقم (٣/٤)].

شكل رقم (٣/٤)
تطور الاستثمارات الصناعية

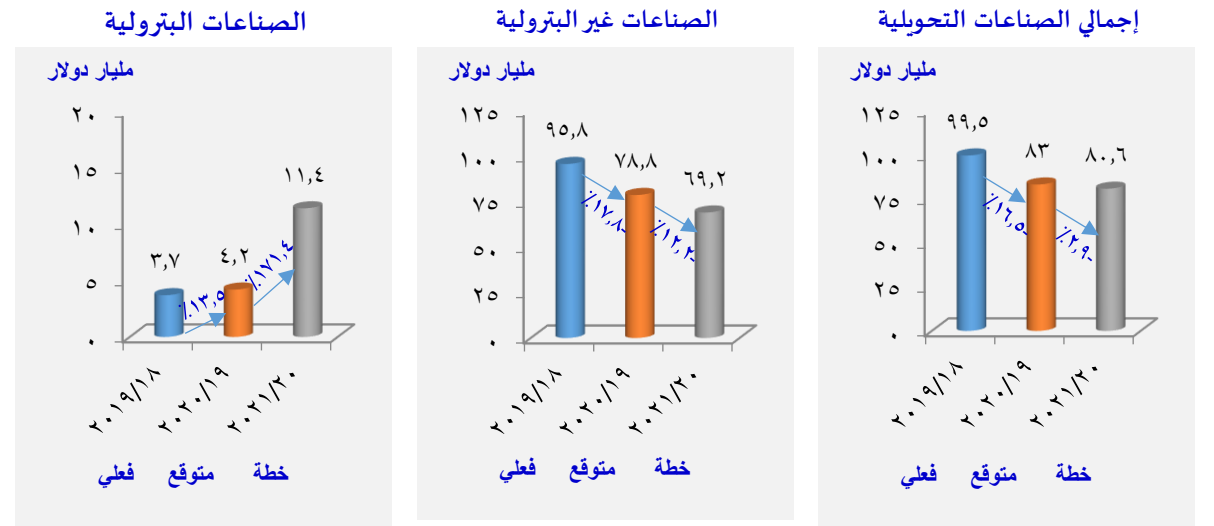

ويوضح الجدول رقم (٣/٤) هيكل الاستثمارات الصناعية بحسب الجهات المعنية (الجهاز الحكومي/ الهيئات الاقتصادية/ الشركات العامة/ المشروعات المركزية/ شركات القطاع الخاص)، وذلك في عام الخطة ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة، بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩.

جدول رقم (٣/٤)
هيكل الاستثمارات الصناعية العامة والخاصة بخطة ٢٠٢١/٢٠
بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩

(مليون جنيه)

الجهة	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)		٢٠٢١/٢٠ (خطة)	
		(٪)		(٪)
الاستثمارات العامة	٥٩٧٤٥,٦	٧٢	٦٤٩٦٣,٨	٨,٦
الجهاز الحكومي	(٥١٨٠,٦)	(٦,٢)	(١٩٩,٨)	(٠,٢)
الهيئات الاقتصادية	(٦٠)	(٠,١)	(٥٥)	(٠,١)
الشركات العامة	(١٣٤٠٥)	(١٦,٢)	(٢٣٦٠٩)	(٢٩,٣)
مشروعات مركزية	(٤١١٠٠)	(٤٩,٥)	(٤١١٠٠)	(٥١)
الاستثمارات الخاصة	٢٣٢٥٠	٢٨	١٥٦٣٨,٤	١٩,٤
الإجمالي	٨٢٩٩٥,٦	١٠٠	٨٠٥٩٢,٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويتبيّن من استقراء الأرقام الواردة بالجدول أعلاه ما يلي:

- تراجُع الاستثمارات الخاصة في القطاع الصناعي في إجمالي الاستثمارات الصناعية من ٢٨٪ إلى ١٩٪. بسبب عدم استقرار الأسواق تأثّراً بالأزمة.
- استحواذ المشروعات المركزية على نحو ٥٠٪ من جملة الاستثمارات الصناعية.
- تراجُع الأهمية النسبية لاستثمارات الشركات العامة في حين تتزايد أهمية الاستثمارات الحكومية بفعل سياسات التدخّل المباشر للجهاز الحكومي في تنظيم السوق.

تطوّرات ناتج القطاع الصناعي:

يوضّح الجدول رقم (٤/٤) تطوّرات الناتج الصناعي بالأسعار الجارية والثابتة لكلٍ من الصناعات البترولية وغير البترولية خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢١/٢٠. ويمكن استخلاص ما يلي:

- يُشكّل الناتج الصناعي نسبة ١٦٪ - ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، سواء بالأسعار الثابتة أو الجارية.
- تُمثّل الصناعات البترولية نحو ٢٣٪ - ٢٤٪ من جملة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية دون أي تغيير يُذكر من عام لآخر، وتتصاعد نسبتها بالأسعار الثابتة من ٢٣٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢٥٪ في عام الخطة (٢٠٢١/٢٠).
- يتزايد الناتج الصناعي بنسبة تناهز ١٧٪ بالأسعار الجارية في عام الخطة، ونحو ٤,٢٪ بالأسعار الثابتة بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩.

جدول رقم (٤/٤)
تطوّر قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية
في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع ٢٠٢٠/١٩ والفعلي ٢٠١٨/١٧، ٢٠١٩/١٨

(مليار جنيه)

البيان	فعلي			متوقع	خطة	الأهمية النسبية (٪)			معدلات النمو (٪)		
	١٨/١٧	١٩/١٨	٢٠/١٩	٢١/٢٠	١٨/١٧	١٩/١٨	٢٠/١٩	٢١/٢٠	١٨/١٧-١٩/١٨	١٩/١٨-٢٠/١٩	٢٠/١٩-٢١/٢٠
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٧١٨,٦	٨٤٧,٢	٩٧٩,٥	١١٤٥,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٧,٩	١٥,٦	١٦,٩
- صناعات بترولية	(١٦٤,٢)	(١٨٩,٩)	(٢٣٠,٢)	(٢٧٢,٨)	(٢٢,٩)	(٢٢,٤)	(٢٣,٥)	(٢٣,٨)	(١٥,٦)	(٢١,٢)	(١٨,٥)
- صناعات غير بترولية	(٥٥٤,٤)	(٦٥٧,٣)	(٧٤٩,٣)	(٨٧٢,٥)	(٧٧,١)	(٧٧,٦)	(٧٦,٥)	(٧٦,٢)	(١٨,٦)	(١٤)	(١١)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٥٩٧,٩	٦١٤,٥	٦٤٠	٦٦٦,٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢,٨	٤,٢	٤,٢
- صناعات بترولية	(١٣٩,٦)	(١٤٢,٧)	(١٥٦,٧)	(١٦٧,٣)	(٢٣,٣)	(٢٣,٢)	(٢٤,٥)	(٢٥,١)	(٢,٢)	(٩,٨)	(٦,٨)
- صناعات غير بترولية	(٤٥٨,٣)	(٤٧١,٨)	(٤٨٣,٣)	(٤٩٩,٥)	(٧٦,٧)	(٧٦,٨)	(٧٥,٥)	(٧٤,٩)	(٣)	(٢,٤)	(٣,٤)
٪ الناتج بالأسعار الجارية من الناتج المحلي الإجمالي	٪١٦,٦	٪١٦,٤	٪١٧,١	٪١٧,٦							
٪ الناتج بالأسعار الثابتة من الناتج المحلي الإجمالي	٪١٦,٨	٪١٦,٢	٪١٦,٤	٪١٦,٦							

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

٣/٤ قطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يُعد قطاع الكهرباء من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي، ويُعد أداؤه مقياساً لمدى التقدّم الاقتصادي للدولة، حيث تعتبر الطاقة الكهربائية الركيزة الأساسية لإحداث التنمية الشاملة، وتقوم عليها كافة المشروعات الصناعية والزراعية والسياحية والعمرانية.

وإدراكاً لأهمية توفير الطاقة الكهربائية لكافة مُستخدميها، فقد قام قطاع الكهرباء بإعداد استراتيجية متكاملة حتى عام ٢٠٢٧ ارتكزت على عِدّة محاور أهمّها تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المتاحة، وتنويع هذه المصادر مع تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجدّدة، والمساهمة في حماية البيئة من التلوث. وتوسيع دائرة الربط الكهربائي على كافة المحاور بما يحقّق التنمية المُستدامة، ويشجع التصنيع المحلي للمعدات والمُستلزمات الكهربائية، وتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات الكهرباء، وبخاصة مشروعات الطاقة المتجدّدة، وتحقيق احتياطي آمن من الطاقة الكهربائية والحفاظ على حق الأجيال القادمة في الحصول على الطاقة.

أهم الإجراءات لتحقيق أهداف القطاع:

الهدف: تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية والاستفادة من الثروات الطبيعية.

الإجراءات:

- إضافة قدرات كهربائية إلي الشبكة الموحدة، ومراجعة كفاءة محطات توليد الكهرباء التقليدية وتوفير الاستثمارات اللازمة لإجراء أعمال الصيانة والعمرات لوحدات إنتاج الكهرباء بالشبكة.

- إصدار قانون الكهرباء الموحد رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ ولائحته التفنيذية لتشجيع الاستثمار في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة وتحسين كفاءة الطاقة، وتحقيق الفصل الكامل بين أنشطة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء.
- التعاون مع أحد بيوت الخبرة العالمية والاتحاد الأوروبي في وضع استراتيجية للمزيج الأمثل فنياً واقتصادياً للطاقة "استراتيجية الطاقة المتكاملة والمُستدامة حتى عام ٢٠٣٥" والتي تتضمن تعظيم مشاركة الطاقة المتجدّدة في مزيج القدرات الكهربائية. بحيث تصل نسبة مشاركة الطاقات المتجدّدة حتى عام ٢٠٣٥ إلي ٤٢٪، كما يتضمن مزيج الطاقة أيضاً كافة أنواع مصادر الطاقة (متجدّدة، نووي، الفحم النظيف، غاز. ..)

الهدف: تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة:

الإجراءات:

- إتاحة العديد من الآليّات لتحفيز الاستثمار في مجال الطاقة الجديدة والمتجدّدة ومشاركة القطاع الخاص، منها. BOO,EPC Finance IPP, FIT، لتوليد ٤٣٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- توقيع عدد ٣٢ اتفاقية لشراء الطاقة بإجمالي قدره ١٤٦٥ ميجاوات باستخدام الخلايا الفوتوفلطية بمنطقة بنبان بغرب أسوان لتصبح باستكمالها أكبر تجمّع لإنتاج الطاقة الكهربائية من الخلايا الشمسية في العالم حتى الآن.

الهدف: إنتاج الكهرباء باستخدام تكنولوجيا الضخ والتخزين:

الإجراءات:

- تبني خطة طموحة للوصول بمساهمة الطاقات المتجدّدة إلي ٢٠٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة بحلول عام ٢٠٢٢، منها ١٢٪ من طاقة الرياح، و٨٪ من المصادر المتجدّدة الأخرى (مائي – شمسي – أخرى).
- جاري حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتعاون مع شركة سينوهيدرو الصينية لإنشاء أول محطة على مستوى الشرق الأوسط لتوليد الكهرباء من المحطات المائية باستخدام تكنولوجيا الضخ والتخزين بقدرة ٢٤٠٠ ميجاوات بجبل عتاقة.

الهدف: تدعيم وتقوية شبكات نقل وتوزيع الكهرباء لاستيعاب القدرات التي يتم إضافتها:

الإجراءات:

- تحسين وتطوير شبكات النقل بما في ذلك محطات المحوّلات على الجهود العالية والفائقة.
- التوسّع في شبكات توزيع الكهرباء من خلال زيادة عدد موزعات الجهد المتوسط والمحوّلات والخطوط والكابلات على الجهدين المتوسط والمنخفض.

الهدف: الربط الكهربائي:

الإجراءات:

- تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي مع دولة السودان بقدرة ٥٠ ميجاوات من إجمالي قدرة المشروع الذي يبلغ ٣٠٠ ميجاوات.
- استكمال مشروع الربط الكهربائي المشترك بين مصر والسعودية من خلال خطوط للربط الكهربائي بنظام التيار المُستمر قدره ٣٠٠٠ ميجاوات على جهد ± ٥٠٠ ك.ف، ومتوقع بدء تشغيل المرحلة الأولى من المشروع في عام ٢٠٢١.
- توقيع مذكرة تفاهم للربط الكهربائي شمالاً مع قبرص واليونان.

الهدف: العدادات الذكية:

الإجراءات:

- تركيب حوالي ١٨٠ ألف عدّاد ذكي في نطاق ٦ شركات توزيع كهرباء حتى فبراير ٢٠٢٠، من إجمالي خطة الوزارة لتركيب نحو ٢٥٠ ألف عدّاد كتجربة.

الهدف: الإنارة العامة:

الإجراءات:

- تم توقيع عقد بين وزارات الكهرباء، التنمية المحلية، المالية والهيئة العربية للتصنيع لترشيد الاستهلاك في الإنارة العامة، حيث يبلغ عدد كشّافات الإنارة نحو ٣,٨٩ مليون كشّاف، ويجري حالياً تنفيذ البرنامج عن طريق استبدال كشّافات الإنارة الحالية (٤٠٠ – ٢٥٠ وات) صوديوم بكشّافات صوديوم عالي الضغط (١٥٠-١٠٠ وات) بالإضافة إلي كشّافات الليد.

مؤشرات الأداء:

بفضل الدعم الذي توليه الدولة لقضايا الطاقة، واعتبارها أمن قومي، فقد حقّق قطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة انجازات ملموسة خلال الأعوام القليلة الماضية، من معالمها ما يلي:

- زادت الطاقة المولّدة خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ – ٢٠١٩/١٨) من ١٦٨,١ مليار ك.و.س إلي نحو ١٩٨,٨ مليار ك.و.س، بنسبة نمو سنوي ٣,٤٪، وهو ما يدل على التطوّر الملموس والمُطرد في إنتاج الكهرباء.
- زادت القدرة المُركبة من ٣٢٠١٥ م.و عام ٢٠١٤/١٣ إلي ٥٥٢١٣ م.و عام ٢٠١٨/١٧، أي بنسبة زيادة نحو ١٤,٦٪، مع إنشاء محطات توليد جديدة، مما يؤكّد أهمية دور القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- نمت الطاقة الكهربائية المُستهلكة من ١٤٣,٦ مليار ك.و.س عام ٢٠١٤/١٣ إلي ١٥٤,٨ مليار ك.و.س عام ٢٠١٩/١٨، بمعدل نمو سنوي ١,٥٪ خلال الفترة.

- زادت أطوال الخطوط الكهربائية من ٤٦٩,٨ ألف كم عام ٢٠١٤/١٣ إلي نحو ٥٣٣,٥ ألف كم عام ٢٠١٨/١٧، بنسبة نمو سنوي ٣,٢٪، دلالة على تواصل امتداد خطوط التغذية الكهربائية لمختلف أنحاء الجمهورية [جدول رقم (٤/٥)].

جدول رقم (٤/٥)
بعض مؤشرات أداء قطاع الكهرباء والطاقة

المؤشر/ العام المالي	٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨
الطاقة المولّدة (مليار ك.و.س)	١٦٨,٠٥	١٧٣,٤٦	١٨٥,٦٥	١٨٨,٦٢	١٩٦,٣٧	١٩٨,٨
القدرة المركبة (م.و)	٣٢٠١٥	٣٥٢٢١	٣٨٨٥٧	٤٥٠٠٨	٥٥٢١٣	-
الطاقة المستخدمة (مليار ك.و.س)	١٤٣,٥٩	١٤٦,٧٥	١٥٥,٤٨	١٥٢,٦	١٥٦,٩٢	١٥٤,٨
أطوال الخطوط (ألف كم)	٤٦٩,٨	٤٨٨,٩	٥٠٥,٨	٥٢٣,٢	٥٣٣,٥	-

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة.

<u>ومن أهم ثمار السياسات المُطبّقة خلال الأعوام القليلة الماضية ما يلي:</u>

- القضاء نهائياً على أزمة الانقطاع المتكرّر للتيار الكهربائي.
- تحقيق احتياطي آمن من الطاقة الكهربائية.
- تنمية المهارات البشرية للعاملين بالقطاع، وتأهيل شركات مصرية لتنفيذ مشروعات عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية وإتاحة الفرصة لها للعمل بالخارج.
- تحسين ترتيب مصر في مؤشر الحصول على الكهرباء من المركز (١٤٥) في عام ٢٠١٥ إلي المركز (٩٦) عام ٢٠١٩ ثم إلي المركز (٧٧) عام ٢٠٢٠ طبقاً لتقارير البنك الدولي عن ممارسة الأعمال(١).

الإنتاج:

حقق حجم الطاقة الكهربائية المولّدة من محطات التوليد بالشبكة الكهربائية الموحّدة معدل نمو طفيف ١,٢٪، حيث ارتفع حجم إنتاج الطاقة الكهربائية من ١٩٦,٤ مليار كيلو وات/ ساعة في عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١٩٨,٨ مليار كيلو وات/ ساعة في عام ٢٠١٩/١٨. وقد احتلت الطاقة المولدة من المصادر الحرارية المركز الأول بنسبة ٩١,٢٪، وتليها المصادر المائية بنسبة ٦,٦٪ وجاء في

شكل رقم (٤/٤)
حجم الطاقة الكهربائية المولدة خلال عامي ٢٠١٨/١٧ و٢٠١٩/١٨

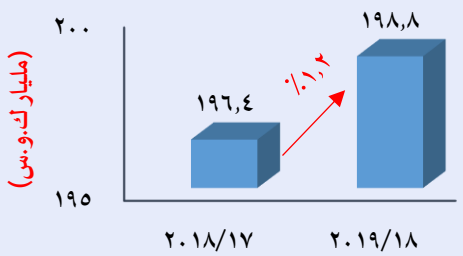

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة

(١) يتضمن هذا المؤشر جميع الإجراءات المطلوبة من أصحاب الأعمال لتوصيل الكهرباء لمنشأتهم، واحتساب الوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال كل إجراء، كما يشمل تقديم الطلبات إلي شركات الكهرباء والتوقيع على عقود التغذية الكهربائية، ويرصد كافة التصاريح المطلوبة لتوصيل الكهرباء النهائي للمنشأة. بالإضافة إلي مقياسي موثوقية التغذية الكهربائية وشفافية التعريفة.

المركز الثالث مزارع الرياح بنسبة ١,٥٪، وأخيرا الطاقة الشمسية بنسبة ضئيلة للغاية نحو ٠,٧٪، وإن كانت قد شهدت نمواً مُتسارعاً ١٧٦,٩٪ مقارنة بالعام السابق [شكل رقم (٥/٤) وجدول رقم (٦/٤)].

ويتضح مما تقدّم أن المصادر الحرارية هي الأساس في توليد الطاقة الكهربائية، وأن المصادر الأخرى ما زالت أهميتها محدودة، إذ أن الطاقات المتجدّدة من باقي المصادر الأخرى (مزارع الرياح والمحطات الشمسية لا تتعدى مساهمتهما معاً ٢,٥٪ من إجمالي مصادر الطاقة [جدول رقم (٦/٤)].

شكل رقم (٥/٤) التوزيع النسبي لمصادر الطاقة الكهربائية المولدة خلال عامي (١٧/ ٢٠١٨ و٢٠١٩/١٨)

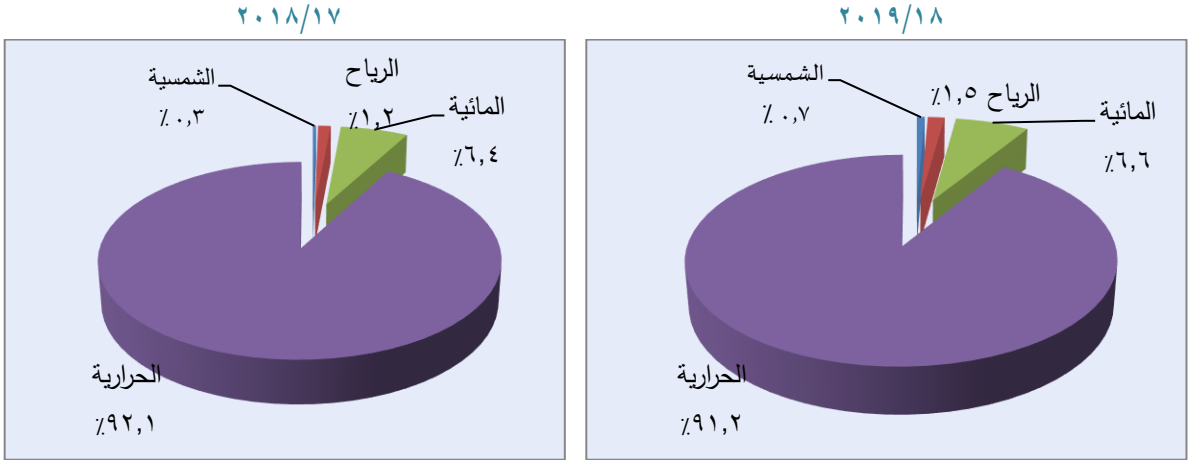

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

جدول رقم (٦/٤)
حجم الطاقة الكهربائية المولّدة خلال عامي ٢٠١٨/١٧ و٢٠١٩/١٨

(مليار ك.و.س)

البيان	العام المالي		معدل التغير (٪)
	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	
طاقة حرارية	١٨٠,٨١٥	١٨١,٢٢٤	٠,٢
طاقة مائية	١٢,٧١١	١٣,١٢١	٣,٢
طاقة الرياح	٢,٣١٥	٢,٩٨٩	٢٩,١
طاقة شمسية	٠,٥٢٩	١,٤٦٥	١٧٦,٩
إجمالي الطاقة المولدة	١٩٦,٣٧	١٩٨,٧٩٩	١,٢

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

الاستهلاك

باستقراء الطاقة الكهربائية المستهلكة، نجد إنها قد بلغت نحو ١٥٤,٨ مليارك.و.س خلال عام ٢٠١٩/١٨ مقابل ١٥٧ مليار ك.و.س خلال عام ٢٠١٨/١٧، محققة نسبة انخفاض نحو ١,٤٪. وفيما يتعلق بالقطاعات المستهلكة للطاقة، فقد استحوذ قطاع المنازل على المركز الأول بنسبة ٤٠,٤٪، مع ملاحظة

انخفاضه بنسبة ٦,٥٪ عن العام السابق، ويليه في المركز الثاني قطاع الصناعة (بنسبة ٢٨,٧٪) وبمعدل نمو ٢٪، ثم المحلات وأخري بنسبة ١٢,٦٪ بمعدل نمو ٢,٩٪ عن العام السابق، وتلاها المرافق العامة بنسبة ٧,٨٪، ثم جاءت في المراتب الأخيرة الجهات الحكومية، وقطاع الزراعة، والصادرات بنسبة ٥,٤٪ و٤,٨٪ و٠,٢٪ بالترتيب [جدول رقم (٧/٤)] [شكل رقم (٦/٤)].

جدول رقم (٧/٤)
حجم الطاقة الكهربائية المستهلكة خلال عامي ٢٠١٨/١٧و٢٠١٩/١٨

(مليار ك.و.س)

البيان	العام المالي		معدل التغير
	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	(٪)
المنازل	٦٦,٩٦٩	٦٢,٥٩٢	٦,٥-
الصناعة	٤٣,٥٧٩	٤٤,٤٥٣	٢,٠
المحلات وأخرى	١٩,٠١٩	١٩,٥٧٩	٢,٩
المرافق العامة	١١,٨٨٢	١٢,١١١	١,٩
الجهات الحكومية	٨,٣٢٢	٨,٣١٤	٠,١-
الزراعة	٦,٩٣٦	٧,٥٠٦	٨,٢
الصادرات	٠,٢١٩	٠,٢٤٠	٩,٦
إجمالي الطاقة المستهلكة	١٥٦,٩٢٦	١٥٤,٧٩٥	١,٤-

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

شكل رقم (٦/٤)
التوزيع النسبي للطاقة الكهربائية المستهلكة وفقاً للقطاعات المستهلكة خلال عامي٢٠١٨/١٧ و ٢٠١٩/١٨

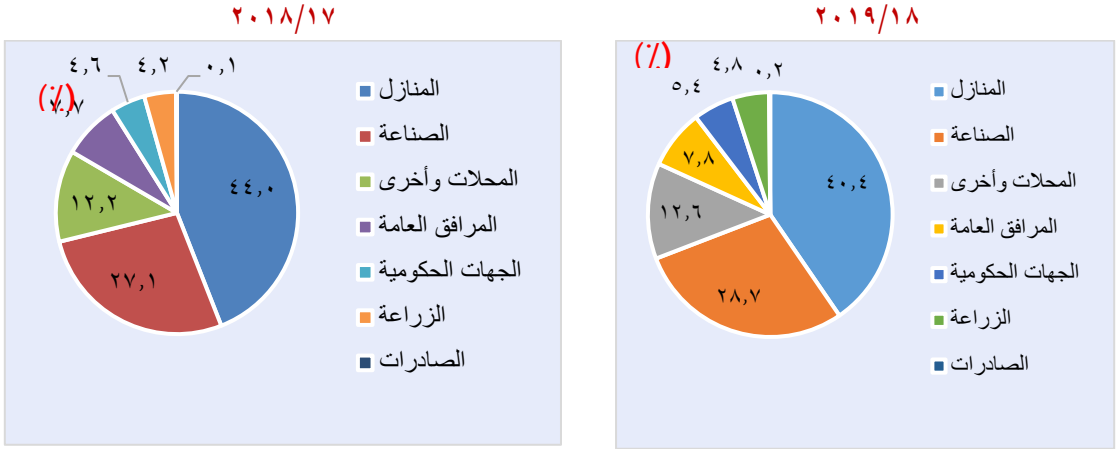

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

والجدير بالذكر وبالمقارنة مع الفترة المناظرة، فقد تلاحظ انخفاض نسب الاستهلاك المنزلي من ٤٤٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٤٠,٤٪ عام ٢٠١٩/١٨، مع مراجعة أسعار شرائح الاستهلاك، بينما زادت نسب استهلاك جميع القطاعات الأخرى.

الاستثمارات المستهدفة:

تُقدّر إجمالي الاستثمارات المُستهدفة لقطاع الكهرباء بخطة عام (٢٠٢١/٢٠) بنحو ٤٥,٣ مليار جنيه، بنسبة ٦,١٪ من إجمالي الاستثمارات.

باستقراء الشكل رقم (٧/٤) يمكن استخلاص ما يلي:

- تحظى الشركات العامة بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الكلية للقطاع، إذ تبلغ استثماراتها ٢٧ مليار جنيه، بنسبة ٥٩,٦٪ من إجمالي استثمارات القطاع.
- تبلغ استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة نحو ١٠,٥ مليار جنيه، بنسبة ٢٣,٢٪ من إجمالي استثمارات القطاع.
- يبلغ نصيب كلٍ من الجهاز الحكومي (٦,٩ مليار جنيه) والمشروعات المركزية الأخرى (٠,٩ مليار جنيه) ، إذ يُشكّلان نحو ١٥,٢٪ و٢٪ من إجمالي استثمارات القطاع على التوالي.

شكل رقم (٧/٤)

هيكل استثمارات قطاع الكهرباء والطاقة خلال عام ٢٠٢١/٢٠

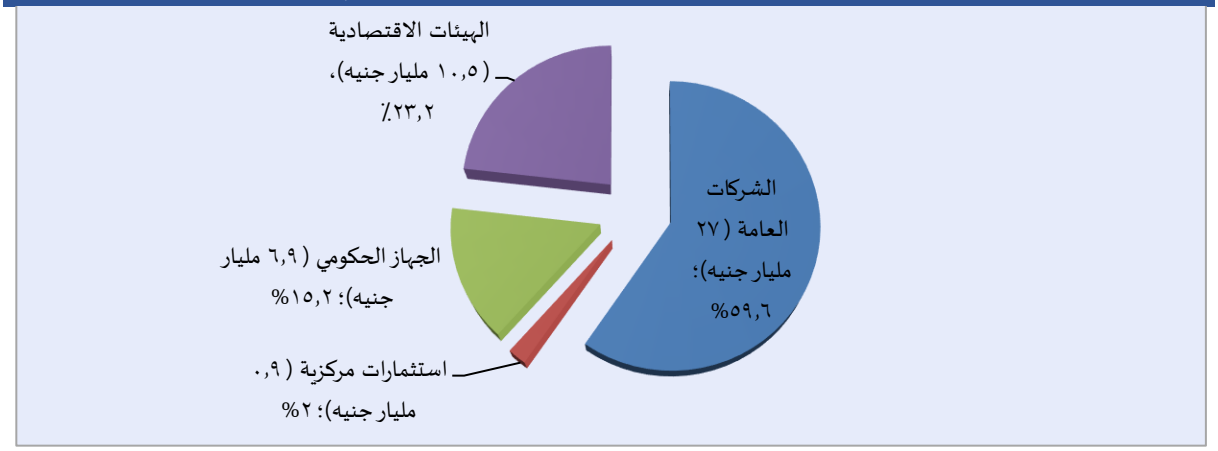

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتوزّع استثمارات الشركات العامة بحيث يبلغ نصيب الشركات المصرية لنقل الكهرباء ١٠,١ مليار جنيه بنسبة ٣٧,١٪، وشركات الإنتاج ٩,٤ مليار جنيه بنسبة ٣٤,٩٪، ٧,٥ مليار جنيه لشركات التوزيع بنسبة ٢٨٪ [شكل رقم (٨/٤)].

شكل رقم (٨/٤)

هيكل الاستثمارات المستهدفة موزعة على الشركات التابعة للشركة القابضة لكهرباء مصر خلال عام ٢٠٢١/٢٠

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

تقديرات الإنتاج والناتج:

من المُستهدف زيادة إنتاج القطاع بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢١/٢٠ إلى نحو ١٨٠,٩ مليار جنيه مقابل نحو ١٥٩,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة نمو ١٣,٣٪، وكذلك زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة إلى حوالي ١٠٧,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مقابل ١٠٤,٧ مليار جنيه في العام السابق وبنسبة نمو ٢,٦٪ [جدول رقم (٨/٤)].

جدول رقم (٨/٤)
تطوّر الإنتاج من قطاع الكهرباء والطاقة بالأسعار الجارية والثابتة

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		الإنتاج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)
٢٠١٩/١٨	١٤٢,٩	-	١٠٣,٤	-
٢٠٢٠/١٩	١٥٩,٧	١١,٧	١٠٤,٧	١,٣
٢٠٢١/٢٠	١٨٠,٩	١٣,٣	١٠٧,٤	٢,٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى ناتج القطاع، من الـمُستهدف زيادته – بعد استبعاد قيمة مُستلزمات الإنتاج الوسيطة - إلى ١١٠,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠ مع توقع أن يصـــل إلى ٩٧,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ (بنسبة نمو ١٣,٦٪)، مقابل بلوغه نحو ٨٧,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩/١٨ وذلك بالأسعار الجارية. وبالأسعار الثابتة، فمن الـــمُستهدف زيادة ناتج القطاع من ٦٢,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٦٤,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، بمعدل نمو ٢,٩٪ [جدول رقم (٩/٤)].

جدول رقم (٩/٤)
تطوّر ناتج قطاع الكهرباء والطاقة بالأسعار الجارية والثابتة

السنة	الناتج بالأسعار الجارية		الناتج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)
٢٠١٩/١٨	٨٧,٢	١٨,٢	٦١,٥	١,٣
٢٠٢٠/١٩	٩٧,٥	١١,٩	٦٢,٥	١,٦
٢٠٢١/٢٠	١١٠,٨	١٣,٦	٦٤,٣	٢,٩

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

يوضح البيان التالي أهم المُستهدفات الكمية لقطاع الكهرباء في إطار منظومة موازنة البرامج والأداء:

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
عدد محطات المحولات على جهد ٥٠٠ ك.ف	محطة	٦	٩	٤
أطوال الشبكات المضافة على الجهد الفائق ٥٠٠ ك.ف	كم	١٤٨٧	٨٦٤	٢٨٩
أطوال الشبكات المضافة على الجهد العالي ٦٦ ك.ف	كم	٤٩٨,٨٥	٢٤٨	١١٠

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
عدد العدّادات مسبقة الدفع	ألف	٢٠٤٥,٦	٢٠٠٠	٢٠٠٠
عدد العدّادات الذكية	ألف	٥٧,٣٨	١٩٣,٣	٤٠٠
قدرات محطات الطاقة الشمسية	ميجاوات	٤٠	٢٦	٥٠
قيمة الاستثمارات في مجال الطاقة المتجدّدة	مليون جنيه	١٥٦٣	٢٩٩٣	٥٧٠٥
إجمالي الطاقة الكهربائية المُولّدة	جيجاوات/ ساعة	١٩٨٧٩٩	٢٠٢٨٩٦	٢٤٠٣١٧

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجدّدة.

ومن استقراء البيان السابق يتضح ما يلي:

- من المُستهدف زيادة عدد محطات المحولات على جهد ٥٠٠ ك.ف إلى أربع محطات عام ٢٠٢١/٢٠ مقارنة بتسع محطات عام ٢٠٢٠/١٩(متوقع زيادتها) وثمان محطات مُنفذة خلال عام ٢٠١٩/١٨.
- وصول أطوال الشبكات المضافة على الجهد الفائق (٥٠٠ ك.ف) إلى ٢٨٩ كم، وأطوال الشبكات المضافة على الجهد العالي (٦٦ ك.ف) إلى ١١٠ كم خلال عام ٢٠٢١/٢٠، مقابل ٨٦٤ كم و٢٤٨ كم بالترتيب خلال عام ٢٠٢٠/١٩. مع تنفيذ نحو ١٥١٢ كم و٤٠٠ كم على التوالي خلال عام ٢٠١٩/١٨.
- وصول عدد العدّادات مسبقة الدفع والذكية إلى ٢ مليون للأولي و٤٠٠ ألف للثانية.
- تنامي قدرات محطات الطاقة الشمسية إلى ٥٠ ميجاوات في عام ٢٠٢١/٢٠ مقارنة بنحو ٢٦ ميجاوات في عام ٢٠٢٠/١٩.
- تصاعُد إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة من ٢٠٢ ألف جيجاوات/ساعة عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٢٤٠ ألف جيجاوات/ساعة عام ٢٠/ ٢٠٢١.
- زيادة قيمة الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة إلى نحو ٥,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠، مقابل ٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة نمو تُناهز ٩٠٪.

أهم المشروعات المستهدفة بخطة عام ٢٠٢١/٢٠، حيث يمكن إيجازه أهمها في التالي:

أولاً: الجهاز الإداري: -

١. الديوان العام

بلغت الاستثمارات المستهدفة لديوان عام وزارة الكهرباء بخطة العام المالي ٢٠٢١/٢٠ نحو ٥٠٢٠ مليون جنيه منها ٥٠٠٠ مليون جنيه (مصادر أخرى) وذلك بهدف توسيع الشبكة القومية للكهرباء وتأمين التغذية الكهربائية لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقوية الربط الكهربائي مع دول الجوار، بالإضافة إلى استكمال تحويل مسارات الخطوط الهوائية والتى تمر أعلى الكتل السكنية إلى كابلات أرضية ضمن خطة تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة.

ويُوضّح الجدول التالي رقم (١٠/٤) توزيع الاستثمارات المستهدفة للديوان العام موزعة على المشروعات بخطة عام ٢٠٢١/٢٠.

جدول رقم (١٠/٤) الاستثمارات المستهدفة للديوان العام موزعة على المشروعات خلال عام ٢٠٢١/٢٠		
المشروع	قيمة الاستثمارات (بالمليون جنيه)	الهيكل النسبي (٪)
مشروعات استراتيجية	٣٤٣٠	٦٨,٣
تأمين التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات	١٣٧٠	٢٧,٣
احلال الخطوط الهوائية بكابلات أرضية	٢٠٠	٤
مشروعات التعاون مع الدول الأفريقية – مركز التميز الإقليمي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة – الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة	٢٠	٠,٤
الإجمالي	٥٠٢٠	١٠٠

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

وفيما يلي أهم المشروعات المستهدفة بخطة عام ٢٠٢١/٢٠:

- نهو أعمال الربط الكهربائي مع دولة السودان،لإمداد الجانب السوداني بقدرات تصل إلى ٣٠٠ ميجاوات.

- نهو أعمال التغذية الكهربائية لمشروع استخلاص المعادن من الرمال السوداء، وذلك من خلال استكمال إنشاء محطة محولات المنيسي جهد ٦٦ كيلو فولت وربطها بالشبكة القومية عن طريق كابلات أرضية جهد ٦٦ كيلو فولت.

- استكمال تنفيذ المرحلة الثالثة لتأمين التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات لاستصلاح حوالي ٣٠٠ ألف فدان، وتتضمّن إنشاء الخط الهوائي مزدوج الدائرة جهد ٥٠٠ ك.ف (بنبان ٣/ توشكى ٢) بطول ٢٥٥ كم، وتوسيع محطة محوّلات توشكى القائمة جهد ٢٢٠ ك.ف بجهد ٥٠٠ ك.ف، وتوسيع محطة محولات شرق العوينات الرئيسية جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف، وإنشاء محطة محوّلات شرق العوينات الجديدة جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف، وإنشاء محولات جنوب العين جهد ٦٦/٢٢٠ ك.ف، إنشاء محطة محوّلات جبل الكامل جهد ٢٢/٦٦ ك.ف).

- استكمال تنفيذ تأمين التغذية الكهربائية لمنطقة الساحل الجنوبي الشرقي والحدود الجنوبية لجمهورية مصر العربية وربط المنطقة بالشبكة القومية لنقل الكهرباء.

- استكمال تأمين التغذية الكهربائية لمنطقة الساحل الشمالي الغربي ومدينة العلمين ومدينة مرسى مطروح.

- إحلال حوالي ٥٠٠ كم من الخطوط الهوائية بكابلات أرضية بالتنسيق مع المحافظات الواقع في نطاقها تلك الخطوط.

- استكمال أعمال نقل وتحويل بعض مسارات الشبكة الكهربائية المتعارضة مع المشروع القومي للطرق الاستراتيجية.

- البدء في أعمال تأمين التغذية الكهربائية لمشروع الصوب الزراعية ببني سويف لاستصلاح حوالي ٦٢ ألف فدان بمحافظتي بني سويف والمنيا.

- البدء في أعمال تأمين التغذية الكهربائية لمنطقة شمال سيناء، وتتضمّن توسيع محطات المحوّلات التالية: (محطة محوّلات بغداد القائمة جهد ٢٢٠ ك.ف بجهد ٥٠٠ ك.ف، محطة محوّلات شرق الإسماعيلية جهد ٥٠٠ ك.ف، محطة محوّلات عيون موسى جهد ٥٠٠ ك.ف، محطة محوّلات طابا جهد ٥٠٠ ك.ف).

٢. هيئة الطاقة الذرية

بلغت إجمالي الاستثمارات المستهدفة لهيئة الطاقة الذرية المدرجة بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ١٤٤ مليون جنيه، منها ١٤٠ مليون جنيه (خزانة عامة) مقابل نحو ١١٠ مليون جنيه بخطة عام ٢٠٢٠/١٩، منها ١٠٦,٥ مليون جنيه (خزانة عامة).

تتلخّص أهم الأعمال المُستهدفة بخطة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠ في الآتي:

- استكمال رفع كفاءة محطة تنقية المياه وإنشاء شبكة مياه للشرب تغطي جميع مواقع العمل بمركز البحوث النووية ومنشأته، وتطوير شبكة المياه العِكرة (غير المعالجة) المُستخدمة في ري المزارع البحثية وتنفيذ شبكة مياه منفصلة للحريق لتأمين الموقع.
- استكمال تطوير المعامل الإنتاجية بالهيئة.
- إحلال وتجديد مفاعل مصر البحثي الثاني وتطوير نظام التحكم والمراقبة ونظام حماية المفاعل وما يشمله من مكونات ومن أجزاء أساسية للقياسات المتعلقة بإتاحية المفاعل وأمان التشغيل.
- تطوير منظومة تشعيع السيلكون في المفاعل في مجال تطوير شرائح السيلكون المستخدمة لإنتاج الخلايا الفوتوفولطية والمكونات الإلكترونية الأساسية.
- استكمال أعمال المرحلة الثانية لوحدة تحويل وتنقية العجينة الصفراء للوقود النووي.
- دراسات تحسين جودة وزيادة كمية النظائر المُشعة المُنتجة والمُستخدمة فى الطب النووي.
- تحديث ورفع كفاءة محرقة النفايات المُشعة القابلة للحرق بمركز المعامل الحارة.
- تأمين ورفع كفاءة أسوار المنطقة الخاصة بالتحفّظ على المصادر والنفايات المُشعة بمركز المعامل الحارة.

- استكمال عملية شراء الكوبالت (٦٠ مُشِعاً) لوحدات التشعيع بالقاهرة والإسكندرية لرفع المصدر المُشِع من الكوبالت لزيادة القدرة الإشعاعية لاستيعاب الطلبات المتزايدة من الشركات لمعالجة المنتجات.
- شراء معمل متنقل وتزويده بالمعدات والأجهزة اللازمة لبرامج الطوارئ الإشعاعية.
- تجديد مصدر الكوبالت المُشِع لوحدة علاج الأورام بالإشعاع، وتجهيز الوحدة بمعمل تحاليل طبية.

٣. هيئة المواد النووية

بلغت الاستثمارات المستهدفة لهيئة المواد النووية بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٤١,٩٥ مليون جنيه منها ٤٠ مليون جنيه (خزانة عامة) وذلك مقابل نحو ٣٥ مليون جنيه بخطة عام ٢٠٢٠/١٩ منها ٣٣,٠٥ مليون جنيه (خزانة عامة).

وتتلخّص أهم الأعمال المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠ في الآتي:

- استكمال عمليات تقييم احتياطيّات الرمال السوداء.
- البدء في إنتاج المعادن الاقتصادية من ركازات الرمال السوداء على المستوى الصناعي بمنطقة رشيد.
- استكمال مراحل تطوير ورفع الطاقة الإنتاجية لوحدة معالجة المونازيت.
- رفع كفاءة وحدتى تنقية اليورانيوم والثوريوم.
- تطوير إنتاج أكسيد البريليوم.
- إنشاء وحدات إنتاجية لإذابة واستخلاص الخامات النووية والعناصر المُصاحبة بمنطقة أبو رشيد بالصحراء الشرقية.
- إنتاج الكعكة الصفراء من وحدات (جنوب سيناء - جبل جتار - أبو رشيد).
- البدء في تقدير احتياطي الخامات النووية ببعض المناطق.

ثانياً: الهيئات الاقتصادية: -

١- هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء:

تقوم الهيئة حالياً بالتعاون مع شركة روزأتوم الروسية (المقاول الرئيسي) لتنفيذ مشروع المحطة النووية بالضبعة، حيث تم الإتفاق على إنشاء وتشغيل المحطة النووية من خلال عدد من العقود وهي (عقد الهندسة والتوريد والبناء EPC، عقد تأمين توريد الوقود النووي، عقد التشغيل والصيانة، وعقد إدارة الوقود النووي المستنفذ. وتتكوّن المحطة المزمع إنشاؤها من أربعة مفاعلات نووية (AES – 2006) بقدرة إجمالية ٤٨٠٠ ميجاوات بواقع ١٢٠٠ ميجاوات لكل منها، وينتمي المفاعل إلى نوعية مفاعلات الماء المضغوط والتي تُعد حاليا أكثر المُفاعلات انتشاراً على مستوى العالم، وقد تم الإتفاق مع الجانب

الروسي على أن تكون نسبة المُشاركة المحلية بدءاً من الوحدة الأولى بنسبة ٢٠٪ وصولًا للوحدة الرابعة بنسبة ٣٥٪.

وإيماناً بأن هذا المشروع من شأنه أن يُعزّز دور مصر في المجالات المرتبطة بالتطبيقات السلمية للطاقة النووية وسد الاحتياجات المتزايدة من الطاقة الكهربائية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بلغت الاستثمارات المُستهدفة للمشروع بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ بنحو ٥ مليار جنيه، منها مبلغ ٤,٥ مليار جنيه (مساهمات الخزانة العامة).

٢- هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء

تبلغ الاستثمارات المُستهدفة للهيئة عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٢٢٠ مليون جنيه، منها مبلغ ٥٠ مليون جنيه (قروض بنك الاستثمار القومي)، وتتمثّل أهم مشروعات الهيئة في مشروع "الضخ والتخزين على خليج السويس" بجبل عتاقة بقدرة تصل إلى ٢٤٠٠ م.و ، ويتم تنفيذه بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية المتخصّصة في مجال المحطات المائية (شركة ساينوهيدرو الصينية)، ومستهدف لهذا المشروع بخطة العام المالي ٢٠٢١/٢٠ استثمارات بنحو ١٤٣ مليون جنيه، منها مبلغ ٤٣ مليون جنيه (قروض بنك الاستثمار القومي).

وجدير بالذكر، أنه يوجد خمس محطات عالمية من هذا النوع فقط، وتُعد محطة جبل عتاقة أول محطة فى الشرق الأوسط لتوليد الكهرباء من مياه الصرف الصحي المُعالجة ثلاثياً الناتجة من محطة مياه الصرف الصحي بمحافظة السويس، وتعمل المحطة عن طريق ضخ المياه لأعلى جبل عتاقة عندما تكون أحمال الشبكة أقل من القدرة التوليدية المتوفرة بها، ثم إعادة المياه إلى البحر من خلال المرور بتوربينات مائية، كما تسهم المحطة في تدعيم الشبكة القومية للكهرباء في أوقات الذروة.

٣- هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجدّدة

يبلغ إجمالي الاستثمارات المستهدفة للهيئة بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٣٢٩٥ مليون جنيه، وذلك مقابل استثمارات بنحو ٢٩٩٣ مليون جنيه بخطة عام ٢٠٢٠/١٩، وتتمثل أهم مشروعات الهيئة في الآتي:

أ- مشروعات انتاج الكهرباء من طاقة الرياح: والمتمثلة فى إنشاء محطة كهرباء بطاقة الرياح بمنطقة خليج السويس قدرة ٢٥٠ ميجاوات، وذلك بالتعاون مع بنك التعمير الألمانى والشركاء الأوروبيين، ويهدف المشروع إلى الآتي:

- تحقيق عائد من بيع الطاقة المولّدة والتي تبلغ نحو ٨٤٠ جيجا وات ساعة سنوياً.
- توفير نحو ١٧٥ ألف طن بترول مكافئ سنوياً.
- الحد من انبعاثات حوالي ٤٧٥ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.

ب- مشروعات انتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية: والمتمثلة في إنشاء عدد (٥) محطات توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية، بإجمالي قدرات ١٩٥ ميجاوات، وذلك بالتعاون مع الوكالة

الفرنسية للتنمية، بنك التعمير الألماني، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وتهدف هذه المشروعات إلى الآتي:

- تحقيق عائد من بيع الطاقة المولدة والتى تبلغ ٣٤٧ جيجا وات ساعة سنوياً.
- توفير نحو ٩٦ ألف طن بترول مكافىء سنوياً.
- الحد من انبعاثات حوالي ١٨٩ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.

ج- مشروعات تمهيد الأراضي اللازمة لمشروع تعريفة التغذية الكهربائية: بمناطق (شرق وغرب النيل، خليج السويس) حيث تقوم الهيئة بتوفير وإتاحة الأراضي للمستثمرين بنظام حق الإنتفاع لتنفيذ مشروعات إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجدّدة.

٤/٤ قطاع البترول والثروة المعدنية

الأهمية الاقتصادية للقطاع:

يستمد قطاع البترول أهميته من كونه الركيزة الأساسية لضمان التنمية الـمُستدامة، فهو الـمصدر الرئيسي للطاقة، وتقع عليه مسئولية تأمين احتياجات كافة القطاعات الاقتصادية، وأسواق الاستهلاك النهائي، بالإضافة إلى تعزيز الميزان التجاري من خلال تنمية صادراته للأسواق الخارجية.

وتُفيد تقارير مُتابعة الأداء الاقتصادي أن قطاع البترول أمكنه تحقيق إنجازات ملموسة في الأعوام القليلة الماضية، سواء على صعيد البحث والاستخراج أو الإنتاج أو التصدير، حيث زادت الاكتشافات الجديدة بمناطق الصحراء الشرقية والغربية والبحر الـمُتوسط والدلتا وخليج السويس، وحدثت طفرة في اكتشافات حقول الغاز الطبيعي، وبخاصة حقل "ظهر" بمنطقة شرق البحر الـمُتوسط، والذي يتحقّق معه الاكتفاء الذاتي لمصر من الغاز الطبيعي، ويُهيّئها لتتحوّل إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة.

ومن العوامل التي ساهمت في إحداث طفرة كبيرة في نشاط الاستخراج، اتفاقات ترسيم الحدود التي وقّعتها مصر مع قبرُص واليونان، والتي هيّأت السبيل لاستمرار عمليات التنقيب واكتشاف حقول جديدة، كما كان لـمُسارعة مصر في تسوية مُستحقات الشركات الأجنبية أثر إيجابي كبير في مواصلة هذه الشركات لنشاط البحث والاستكشاف والاستغلال لحقول الزيت الخام والغاز.

وقد أسفرت هذه الاكتشافات – وما صاحبها من توقيع اتفاقيات التزام وعقود تنمية بترولية وغازية. عن تنامي احتياطيّات مصر من الزيت الخام والـمُتكثّفات والغاز الطبيعي، ارتفاع الطاقات الإنتاجية وزيادة قدرات معامل التكرير ومصانع البتروكيماويات التي يعتمد إنتاجها على الـمُشتقات البترولية، وهو ما تعكسه مُؤشّرات الإنتاج والاستهلاك والتصدير الواردة أدناه.

التوجّهات التنموية للقطاع:

ارتكزت توجّهات الخطة على الرؤية التنموية للقطاع الـمُتمثّلة في تأمين احتياجات البلاد من الـمواد البترولية لـمواكبة مُتطلّبات التنمية الـمُستدامة وتعظيم مُساهمة قطاع البترول في الدخل القومي، وتحويل مصر إلى مركز استراتيجي لتداول الطاقة.

ولذلك، تضمّنت توجّهات الخطة السعي لطرح مزيدٍ من الـمُزايدات العالـمية، والتوسّع في اكتشاف الحقول الجديدة، وحُسن استغلال القائم منها، وزيادة طاقة معامل التكرير وتطويرها لتحسين كفاءتها، وتنويع مزيج الطاقة، حيث الاعتماد الحالي على البترول والغاز بما يربو على ٩٠٪ من جملة مصادر التوليد، بالإضافة إلى دعم الجهود الرامية لترشيد استهلاك الطاقة، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة، وتنمية القدرات التصديرية للقطاع.

التحديّات الحديثة:

يشهد السوق العالمي للبترول تطوّرات جذرية في جانبي الطلب والعرض أدت إلى انهيارات غير مسبوقة في أسعار الزيت الخام، حيث تراجع متوسط سعر الزيت (خام برنت) إلى ما دون ٢٥ دولار/برميل في منتصف شهر أبريل ٢٠٢٠ بسبب النقص الحاد في الطلب العالمي نتيجة أزمة فيروس كورونا الـمُستجد في الوقت الذي ظلت الكميّات الـمعروضة من الزيت الخام تفيض عن حاجة الأسواق بسبب عدم قيام مجموعة دول أوبك (+) بتخفيض مستويات الإنتاج بالدرجة الكافية لامتصاص فائض العرض وتحقيق استقرار الأسعار في السوق، أما أسعار زيت غرب تكساس، فتعرّضت لانهيار تاريخي في ٢٠ أبريل، حيث تراجعت الأسعار إلى ما دون الصفر، أي إلى مستويات سالبة (-٣٦٪ دولار/برميل) بسبب إغراق الأسواق بالزيت الخام وعدم توفّر طاقات تخزينية بمستودعات البترول لاستيعاب مزيد من الكميّات، وهو ما يُتوقّع معه تكبّد الشركات الأمريكية خسائر جسيمة قد تُعرّضها للإفلاس.

وقد تدفع هذه التطوّرات الشركات الأجنبية العاملة في مجال البحث والتنقيب عن البترول إلى إبطاء نشاطها في عمليات التنقيب والاستخراج للزيت الخام، لحين استجلاء الرُؤى الـمُستقبلية، وعودة استقرار السوق العالـمي للبترول، وإن كان يرى العاملون في هذا القطاع أن قرارات الاستثمار هي قرارات طويلة الأجل لا تتأثّر كثيراً بالتقلّبات قصيرة المدى، وإن كانت لها دلالات سلبية على الصادرات البترولية في الـمدى القريب. أما الشركات العاملة في مجال التكرير وتصنيع الـمُنتجات البترولية والبتروكيماوية، فقد أبدت التزامها بمواصلة خططها الإنتاجية وبرامجها التوسّعية في ظِل اتساع حجم السوق المحلي ووجود فجوة استيرادية كبيرة.

ومن ناحية أخرى، توجد عِدّة جوانب إيجابية لظاهرة تدنّي أسعار البترول، أهمها ما يلي:

أولاً: نقص الاستهلاك الـمحلي من الوقود بفعل الركود وتباطؤ الطلب والنشاط الاقتصادي، مما يعني تحقيق وفر ملموس في فاتورة الاستيراد نتيجة انخفاض الأسعار والكميّات الـمُستوردة.

ثانياً: انخفاض تكلفة الوقود بالنسبة للمُنشآت الاقتصادية من مصانع ومزارع وشركات نقل وشركات مُقاولات ... إلخ مما يُحسّن من تنافسية هذه القطاعات.

ثالثاً: انخفاض قيمة الدعم المُقرّر للمُنتجات البترولية في الموازنة العامة.

رابعاً: تقليل تكلفة تكوين المخزون الاستراتيجي من البترول، والذي يتعيّن الاحتفاظ به، ومُراجعة شروط الاتفاقات المُبرمة مع الشركاء الأجانب بالنسبة لعمليّات شراء الحصص في ضوء التطوّرات السعرية للزيت الخام.

خامساً: مُراجعة تكلفة هامش التأمين لدى شركات التأمين الذي يتم على أساسه التحوّط ضد تقلّبات أسعار النفط حيث جرى تحديد سعر الزيت الخام في موازنة عام ٢٠٢١/٢٠ على أساس ٦١ دولار/برميل.

تقديرات الإنتاج والناتج:

من المُستهدف بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ زيادة الإنتاج بالأسعار الجارية لقطاع البترول والثروة المعدنية بنسبة ٧,٢٪ (من ٥٤٧,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٥٨٦,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠)، وذلك بعد أن كان مُحقّقاً لمُعدّل نمو سالب في العام السابق (١٨,٥٪)، وكذلك زيادة إنتاج القطاع بالأسعار الثابتة بنسبة ٤,٥٪ من نحو ٤٤١,١ مليار جنيه إلى ٤٦٠,٧ مليار جنيه في الفترة ذاتها [جدول رقم (١١/٤)].

جدول رقم (١١/٤)
تطوّر الإنتاج من قطاع البترول والغاز الطبيعي (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)

(مليار جنيه)

السنة	الإنتاج (بالأسعار الجارية)		الإنتاج (بالأسعار الثابتة)	
	القيمة	معدل النمو (٪)	القيمة	معدل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	٦٧١,١	-	٤٣٢,٢	-
٢٠٢٠/١٩	٥٤٧,٣	١٨,٥-	٤٤١,١	٢,١
٢٠٢١/٢٠	٥٨٦,٦	٧,٢	٤٦٠,٧	٤,٥

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى صعيد ناتج القطاع – بعد استبعاد مُستلزمات الإنتاج الوسيطة – من المُقدّر أن يرتفع الناتج إلى ٥٣٣,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابِل ٤٩٨,٥ مليار جنيه في العام السابق مُحقّقاً مُعدّل نمو مرتفع قدره نحو ٧٪ بعد أن كان قد سجّل هبوطاً بنسبة ١٨,٥٪، وكذلك زيادة ناتج القطاع بالأسعار الثابتة من ٣٩٥,٣ مليار جنيه إلى ٤١٣,٤ مليار جنيه، بنسبة نمو ٤,٦٪.

جدول رقم (١٢/٤)
تطوّر ناتج قطاع البترول والغاز الطبيعي (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)

(مليار جنيه)

السنة	الناتج بالأسعار الجارية	معدل النمو (٪)	الناتج بالأسعار الثابتة	معدل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	٦١١,٧	٢٨,٢	٣٨٦,٩	٩,٨
٢٠٢٠/١٩	٤٩٨,٥	(١٨,٥)	٣٩٥,٣	٢,٢
٢٠٢١/٢٠	٥٣٣,٢	٧	٤١٣,٤	٤,٦

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المُستهدفات الكلية لخطة ٢٠٢١/٢٠:

أولاً: الإنتاج:

- إنتاج حوالي ٣٤,٦٥ مليون طن من الزيت الخام والمُتكثّفات والبوتاجاز (منها ٢٩,٤ مليون طن/سنة زيت خام، حوالي ٤,٣ مليون طن/سنة مُتكثّفات، وحوالي ٠,٩٦ مليون طن بوتاجاز) فضلاً عن البوتاجاز المُنتَج من معامل التكرير والشركات الاستثمارية بزيادة نحو ١١٪ عن المُتوقّع خلال عام ٢٠٢٠/١٩.
- إنتاج حوالي ٥٨,٦ مليون طن غازات بزيادة حوالي ١٤,٧٪ عن المُتوقّع لعام ٢٠٢٠/١٩.

ثانياً: التكرير:

- تكرير حوالي ٣١ مليون طن/سنة زيت خام ومُتكثّفات في معامل تكرير شركات القطاع العام ومعمل تكرير ميدور.
- إنتاج حوالي ٣٦,٢ مليون طن/سنة من المُنتجات البترولية والبتروكيماوية والبروبان من شركات القطاع العام والشركات الاستثمارية.

تطوير معامل التكرير بشركات القطاع العام:

- إعطاء أولويّة لاستكمال المشروعات التي تم البدء في تنفيذها خلال الأعوام السابقة قبل البدء في مشروعات جديدة.
- إدراج الاستثمارات اللازمة لتنفيذ استراتيجية التنمية لتطوير ورفع كفاءة معامل التكرير.
- تدعيم الاستثمارات الخاصة بمشروعات الأمن الصناعي والمناطق الجغرافية لتأمين المُنشآت البترولية، وذلك تنفيذاً لتوصيّات لجنة التشغيل واللجان الجغرافية.
- الالتزام بالتمويل الذاتي المُتاح من الشئون المالية بالهيئة العامة للبترول للاستخدامات الاستثمارية.
- تمويل المشروعات الجديدة التي لا يتوافر لها تمويل ذاتي عن طريق التسهيلات الائتمانية.
- إدراج نحو ١٦,٩ مليار جنيه بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ بغرض تطوير المعامل القائمة وإحلال وتجديد ورفع كفاءة وحدات الإنتاج، وكذا تحسين مُواصفات المُنتجات البترولية بما يتناسب مع المُواصفات العالمية.

ثالثاً: الاستهلاك:

- من المُستهدف استهلاك حوالي ٨١,٩ مليون طن من المُنتجات البترولية والغازات خلال خطة عام ٢٠٢١/٢٠، ويُقدّر استهلاك الغاز بحوالي ٥١ مليون طن. ويعود ارتفاع هذا التقدير إلى تلبية احتياجات قطاع الكهرباء، وتوصيل الغاز الطبيعي للوحدات السكنية على مستوى الجمهورية [جدول رقم (١٣/٤)].

جدول رقم (١٣/٤) الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات خلال عام ٢٠٢١/٢٠	
البيان	الاستهلاك (بالألف طن)(*) ٢٠٢١/٢٠
سولار (ديزل)	١٣٦٢٠
مازوت	٣٢٠٠
بوتاجاز	٣٨٠٠
بنزين	٧٧٠٧
أسفلت	١١٠٠
تربيان (وقود نفاثات)	٦٨٠
زيوت	٥٢٤,٢
كيروسين	٦
شموع	٤,٨
مذيبات	٦٢,٤
أخرى	١٤٥,٧
جملة المنتجات البترولية	٣٠٨٥٠
غـازات	٥١٠١٦
الإجمالي العام	٨١٨٦٦

(*) الاستهلاك يشمل تموين السفن والطائرات المصرية.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

رابعاً: التوزيع:

من المُستهدف بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ دعم منظومة توزيع المنتجات البترولية، مثل البوتاجاز والبنزين والسولار والغاز الطبيعي، بهدف ضمان وصولها إلى كافة المستهلكين في جميع إنحاء الجمهورية، وذلك على النحو الآتي:

١- المُنتجات البترولية:

- ✓ استمرار التنسيق مع الوزرات والأجهزة المعنية بالدولة بخصوص منظومة نقل وتوزيع اسطوانات البوتاجاز، وذلك لضمان وصولها لكافة المواطنين بسهولة ويسر.
- ✓ الوصول بمعدلات الإنتاج المحلي من البوتاجاز للحدود القصوى، حيث من المُستهدف إنتاج نحو ١,٨٥ مليون طن بوتاجاز تكفي حوالي ٤٩٪ من احتياجات الاستهلاك المحلي، وتوفير باقي الاحتياجات (٥١٪) بالاستيراد من الخارج، حيث من المُستهدف استيراد نحو ١,٩٥ مليون طن بوتاجاز.
- ✓ توفير أرصدة استراتيجية من البوتاجاز من خلال زيادة السعات التخزينية، وزيادة الأسطوانات المُعبأة للدفع بها لأية منطقة بها اختناقات.

- ✓ الوصـول بمعدلات الإنتاج الـــمحلي للسـولار للحدود القصـوى بمعامل التكرير والشـركات الاستثمارية، حيث من الـــمستهدف بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ إنتاج حوالي ١١ مليون طن سولار تكفي حوالي ٨٠٪ من احتياجات السوق الـــمحلي، واستيراد نحو ٢,٧ مليون طن سولار لسد باقي احتياجات السوق المحلي.
- ✓ من المُستهدف إنتاج حوالي ٦,٥ مليون طن من البنزين بأنواعة من معامل التكرير والشركات الاستثمارية، واستيراد نحو ١,٢ مليون طن من بنزين ٩٥ أوكتان.

٢- الغاز الطبيعي

الاستمرار في تنفيذ مشروعات توصيل الغاز الطبيعي للمنازل، وبخاصة بالـمحافظات الأكثر احتياجاً، لتيسير حصول المواطنين على إسطوانة البوتاجاز.

ومن المستهدف بخطة عام ٢٠٢١/٢٠، توصيل الغاز الطبيعي إلى ما يلي:

- ✓ ١,٢ مليون وحدة سكنية بتكلفة إجمالية حوالي ٤,٧ مليار جنيه.
- ✓ إنشـاء وتطوير محطات تموين السـيارات بالغاز الطبيعي وزيادة عدد مراكز تحويل السـيارات للعمل بالغاز الطبيعي، وكذلك تيسير إجراءات عمليات التحويل على الـــمواطنين لاستخدام الغاز والاستفادة من انخفاض سعره، فضلاً عن مزاياه البيئية، ولذا من الـــمُستهدف إنشاء عدد (٣٦) محطة تموين بالغاز الطبيعي، و(٦) مراكز تحويل السـيارات بالغاز، وتحويل عدد (٥٠) ألف سيارة للعمل بالغاز الطبيعي.

خامساً: التجارة الخارجية

- **الاستيراد**

من المُستهدف استيراد نحو ١٨,٤ مليون طن زيت خام ومُشتقات بترولية لسد احتياجات السوق المحلى [جدول رقم (١٤/٤)].

جدول رقم (١٤/٤)
واردات قطاع البترول خلال عام ٢٠٢١/٢٠

البيان	كمية (ألف طن)
زيت خام (خام كويتي)	٧٦٦٤
غاز مسال من الخارج	٣٩٦٣
بوتاجاز	١٩٥٠
سولار	٢٦٥٦
بنزين٩٥	١٢٢٢
أسفلت	٢٦٤
بنزين طائرات	١
مستلزمات تشغيل	٦١
جملة الواردات من الزيت الخام والمنتجات	١٧٧٨١

البيـان	كمية (ألف طن)
سـولار	١٢٠
مـازوت	٥٠٠
جملة المشتريات بغرض التصدير	٦٢٠
إجمالي الـواردات	١٨٤٠١

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

- **التصدير**

من المُستهدف بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ تصدير نحو ٣٢ مليون طن من الزيت الخام والغاز والمنتجات البترولية والبتروكيماويات شاملة صادرات الشريك الأجنبي من الزيت والخام والغاز الطبيعي والمُسال [جدول رقم (١٥/٤).

جدول رقم (١٥/٤)
صادرات قطاع البترول خلال عام ٢٠٢١/٢٠

البيان	الكمية (ألف طن)
إجمالي صادرات هيئة البترول	١٤٥٤٢
إجمالي صادرات الشركة القابضة للغازات وهيئة البترول من الغاز	٨٨٠٧
إجمالي صـادرات الشركات الاستثمارية*	٤٠٢٦
إجمالي صادرات الشريك الأجنبي من الزيت الخام والغاز المُسال	٤٦٧٢,٩
إجمالي الصـادرات البترولية**	٣٢٠٤٧,٩

* يستخدم جزء من حصيلة هذه الصادرات في شراء المواد الخام والمستلزمات اللازمة لإنتاج هذه الشركات

** يتم استخدامها في سداد استثمارات البحث والتنمية وكذا تلبية احتياجات السوق المحلى من السولار والبوتاجاز.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

- **الثروة التعدينية**، من المُستهدف إنتاج حوالي ١٥,٦ طن من الذهب.

استثمارات قطاع البترول والغاز الطبيعي

تبلغ الاستثمارات الموجّهة لتنمية قطاع البترول والغاز الطبيعي والثروة المعدنية نحو ٦٠,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠[(١)]، مُشكلة بذلك نحو ٨,٢٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية. وتبلُغ الاستثمارات المُوجّهة لقطاع الزيت الخام نحو ١٢,٧٧ مليار جنيه، وللغاز الطبيعي ٤٧,٧٤ مليار جنيه، ويخُص الاستخراجات الأخرى نحو ٤٢,٥ مليون جنيه. وتُشكّل استثمارات القطاع الخاص نحو ٥٧,٦٪، بإجمالي قدره ٣٤,٩ مليار جنيه، وتليه الشركات العامة باستثمارات قدرها ٢٣,٢ مليار جنيه بنسبة ٣٨,٤٪، ثم المشروعات المركزية باستثمارات ٢,٣ مليار جنيه، بنسبة ٣,٧٪ [جدول رقم (١٦/٤)].

(١) لا يشمل استثمارات معامل التكرير والصناعات البترولية والكيماوية.

جدول رقم (١٦/٤) هيكل استثمارات قطاع البترول		
القطاع	القيمة (مليار جنيه)	النسبة (٪)
القطاع الخاص	٣٤,٩	٥٧,٦٪
الشركات العامة	٢٣,٢	٣٨,٤٪
المشروعات المركزية	٢,٣	٣,٧٪
الجهات الحكومية والهيئات	٠,٢	٠,٣٪
الإجمالي	٦٠,٦	١٠٠٪

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المشروعات المُستهدفة خلال عام ٢٠٢١/٢٠

تتضمّن الخطة عدداً من البرامج والمشروعات التي تستهدف مواجهة الطلب المُتزايد على المُنتجات البترولية وتوفير الاحتياجات الرئيسية لمُتطلبات عملية التنمية.

ويعرض الجدول رقم (١٧/٤) أهم هذه المشروعات وتكلفتها التقديرية والتاريخ المُتوقّع للانتهاء منها، مع مُلاحظة أن جائحة فيروس كورونا المُستجد قد تُطيل أجل التنفيذ لعام أو عامين آخرين بحسب السيناريو المُتوقّع للتعافي من الجائحة، الأمر الذي سيؤثر بالضرورة على القيمة المُقدّرة لتكلفة الأعمال التنفيذية المطلوبة مما يقتضي مُراجعتها بصفة دورية.

جدول رقم (١٧/٤) المشروعات المُستهدفة خلال عام ٢٠٢١/٢٠		
المشروع / وصف النشاط	التكلفة التقديرية	تاريخ نهو المشروع
أولاً: مشروعات تنمية حقول الزيت والغاز:		
أ- مشروعات تنمية حقول الغاز:		
استكمال مشروع تنمية حقل جنوب غرب بلطيم – براكش (بتروبل) لإنتاج نحو ١٠٠ مليون قدم مُكعّب غاز/يوم و٨٢٠ برميل مُتكثّفات/يوم	٣٨٣ مليون دولار	أغسطس ٢٠٢٠
مشروع تنمية حقل قطامية (الشركة الفرعونية) لإنتاج ٥٥ مليون قدم مُكعّب غاز/يوم	١٢٤ مليون دولار	يوليو ٢٠٢٠
المرحلة الثالثة من مشروع كاموس / شمال سيناء لإنتاج ٣٥ مليون قدم مُكعّب غاز/يوم	١٢٤ مليون دولار	أبريل ٢٠٢١
ب- مشروعات تنمية حقول الزيت:		
مشروع استكمال أعمال تنمية حقل مذهل (شركة بتروزنيمة) لإنتاج من ٥ إلى ٦ آلاف برميل/يوم	١٨٠ مليون دولار	الربع الثالث من عام ٢٠٢٠
مشروع إنشاء مستودع التخزين السابع بالصحراء الغربية (شركة ديبكو)	٢٧ مليون دولار	أكتوبر ٢٠٢٠

المشروع / وصف النشاط	التكلفة التقديرية	تاريخ نهو المشروع
مشروع إعادة تأهيل المنصة "مُرجان" المرحلة الرابعة (شركة جابكو).	١٣٧ مليون دولار	الربع الثاني من عام ٢٠٢١
مشروع إنشاء خط خام محطة تجميع سنان/ ميناء الحمرا بطول ١٧٠كم/ ١٢ بوصة بمشتملاته بالشركة العامة	٧٧٥ مليون جنيه	مارس ٢٠٢١
معالجة الغازات والغازات المعدومة المنتجة من حقول الصحراء الشرقية (الحمد/غارب/فنار) حوالي ١٥ مليون قدم٣/يوم	٦٠ مليون دولار	الربع الأول من العام ٢٠٢١/٢٠
ج- مشروعات تنمية حقول الزيت الجاري تنفيذها:		
مشروع تطوير حقول شمال البحرية (شركة شمال البحرية للبترول)، بهدف حفر عدد ٥٠ بئر زيت خام، بالإضافة إلى إنشاء محطة معالجة مركزية ونظام إعادة حقن المياه لتخزين الزيت الخام	٥٣ مليون دولار	ديسمبر ٢٠٢١
مشروع تطوير محطة الحمد بالصحراء الشرقية (الشركة العامة)	٦٠ مليون دولار	يناير ٢٠٢٣
مشروع إنشاء عدد (٢) رصيف بحري جديد "جنوب شركة الحمد"	٨٥ مليون دولار	أغسطس ٢٠٢١
مشروع تطوير محطة ضواغط القصر (شركة خالدة) للحفاظ على معدلات الإنتاج بحقل القصر والتي تقدر بحوالي ٣٦٥ مليون قدم٣/يوم غاز	٢,٦ مليون دولار	عام ٢٠٢٢/٢١
مشروع معالجة الغازات والغازات المعدومة المُنتجة من حقل شمال غرب بحار (الشركة العامة) بطاقة ٢٠ مليون قدم٣/يوم من الغازات والغازات المعدومة المنتجة	٤,٢ مليون دولار	يناير ٢٠٢٣
مشروع تنمية مناطق (بات/أبريس/ القصر) بشركة خالدة، وذلك بهدف استيعاب الزيادة في إنتاج الزيت الخام من تسهيلات (كلابشة/خبري/ أم بركة)، من ٨٥ ألف برميل/يوم إلى ٩٠ ألف برميل زيت/يوم، والغاز من ٢٠ مليون قدم٣/يوم إلى ١١٠ مليون قدم٣/يوم.	٢٧ مليون دولار	
ثانياً: مشروعات التكرير والتصنيع والنقل والتسويق والبتروكيماويات		
أ- المشروعات المُتوقّع الانتهاء من تنفيذها خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠		
١- مشروعات التكرير:		
وحدة إنتاج البنزين عالي الأوكتان بشركةأسيوط لتكرير البترول، بكمية ٨٠٠ألف طن/سنة، لسد احتياجات مناطق الوجه القبلي	٤٥٠ مليون دولار	الربع الأول من عام ٢٠٢١/٢٠
مشروع إنشاء وحدة جديدة لإنتاج الأسفلت ٧٠/٦٠ بشركة السويس لتصنيع البترول بطاقة تغذية ٧٢٦ ألف طن سنوياً من المازوت لتغطية احتياجات مناطق (القناة وسيناء والسويس)	٥٥,٧ مليون دولار	مارس ٢٠٢١

المشروع / وصف النشاط	التكلفة التقديرية	تاريخ نهو المشروع
توريد وتركيب عدد (١) فرن تسخين بمشتملاته لوحدة التقطير ١ بشركة أسيوط لتكرير البترول	١٥ مليون دولار	يوليو ٢٠٢٠
٢- مشروعات البنية الأساسية:		
إنشاء خط منتجات جديد بطول ٧ كم وقطر ٢٤ بوصة بشركة السويس لتصنيع البترول	١٨ مليون دولار	مايو ٢٠٢١
إنشاء خط مازوت بياض العرب – بني هارون بطول ١٥ كم وقطر ١٦ بوصة بشركة أنابيب البترول	١١٥ مليون جنيه	يونيو ٢٠٢١
توريد وتركيب وحدة جديدة لاسترجاع غازات الشعلة (Zero Flare) بمعمل مسطرد بشركة القاهرة لتكرير البترول	١٨٠ مليون جنيه	يونيو ٢٠٢١
إنشاء عدد (١٦ صهيرج) بشركات (العامرية لتكرير البترول والنصر للبترول، والتعاون للبترول، وأنابيب البترول، والسويس لتصنيع البترول)	٨٥٧ مليون جنيه	أغسطس ٢٠٢٠ إلى يونيو ٢٠٢١
ب- أهم المشروعات الجاري تنفيذها:		
١- مشروعات التكرير		
مشروع توسعات شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول "معمل ميدور"، بهدف زيادة الطاقة التكريرية الحالية بنسبة ٦٠٪	٢,٣ مليار دولار	الربع الأول من عام ٢٠٢٢
مشروع إعادة تأهيل مجمّع التفحيم المتضمّن إنشاء وحدة جديدة لاسترجاع الغازات بشركة السويس لتصنيع البترول		نوفمبر ٢٠٢٢
مُجمّع التكسير الهيدروجيني للمازوت بشركة أسيوط الوطنية لتصنيع البترول (أنوبك)	٢,٩ مليار دولار	الربع الثالث من عام ٢٠٢٣
وحدة جديدة لتقطير المُتكثّفات بشركة النصر للبترول بطاقة نحو ١,٢ مليون طن/سنة	٩١,٥ مليون دولار	نهاية عام ٢٠٢١
مُجمّع التكسير الهيدروجيني للمازوت وإنتاج البنزين بالسويس بشركة البحر الأحمر الوطنية للتكرير والبتروكيماويات	٢,٧٥ مليار دولار	جاري الدراسة
٢- مشروعات البنية الأساسية		
إنشاء منظومة تخزين ونقل الترباين بمستودع بدر بشركة مصر للبترول	٧٤٣ مليون جنيه	نهاية عام ٢٠٢١
إنشاء خط بوتاجاز جديد (ميناء دمياط – طنطا) بمشتملاته بشركة أنابيب البترول	١,٢ مليار جنيه	يونيو ٢٠٢٢
إنشاء عدد (٣٣) صهريجاً جديداً، بهدف توفير مخزون استراتيجي للخام والمنتجات	٢,٤ مليار جنيه	ديسمبر ٢٠٢١ إلى يونيو ٢٠٢٣

المشروع / وصف النشاط	التكلفة التقديرية	تاريخ نهو المشروع
تصنيع عدد (٣) ناقلات بحرية لعمليات تموين السفن بمناطق السويس / بورسعيد/ دمياط/ الإسكندرية، بالإضافة إلى تصنيع عدد (٢) لنش بحري بحمولة من ١٠٠ إلي ١٥٠ طن للعمل بمنطقة الاسكندرية بشركة مصر للبترول	٢٥ مليون دولار	
ثالثاً: مشروعات خطوط جديدة لتدعيم الشبكة القومية للغازات		
١- خطوط صلب رئيسية:		
إعادة تأهيل خط بلبيس، بطول ٢٨ كم و قطر ١٢ بوصة	٥١,٣ مليون جنيه	يوليو ٢٠٢٠
خطوط تغذية مدن شربين وبلقاس وسمنود، بإجمالي أطوال ١٠ كم وقطر ٦ بوصة	٢٥,٤ مليون جنيه	يوليو ٢٠٢٠
خط العريش/ الشيخ زويد، بطول ١٩ كم و قطر ٣٦ بوصة بهدف تأمين إمدادات الغاز بمنطقة سيناء	٣٧١ مليون جنيه	سبتمبر ٢٠٢٠
خط سفاجا/ الغردقة، بطول ٣٨,٥ كم و قطر ٢٤ بوصة	٣٦٢ مليون جنيه	ديسمبر ٢٠٢٠
خط ازدواج دمياط / فينوسا، بطول ١٢ كم و قطر ٤٢ بوصة	٣٤٠ مليون جنيه	أكتوبر ٢٠٢٠
خط العامرية/ برج العرب/ العلمين وخط تغذية معمل تكرير ميدور ومنطقة غرب الاسكندرية، بطول ١٣٠ كم و قطر ٣٢ بوصة	٢,٢٦ مليار جنيه	يونيو ٢٠٢١
خط تغذية محطة الكهرباء الوليدية (أسيوط البخارية)، بطول ٦ كم و قطر ٣٢ بوصة	٧١ مليون جنيه	أبريل ٢٠٢٠
٢- محطات الضواغط والفلترة والتخفيض والقياس:		
إنشاء محطة ضواغط دهشور (٦,٥) مرحلة ثانية، لنقل كميات الغاز لتغذية محطة كهرباء بني سويف ومستهلكي منطقة الصعيد	٢,٤٤ مليار جنيه	ديسمبر ٢٠٢١
مشروعات مُخطّطة		
مشروع خط غاز التبنة/ميت نما/ الشرقاوية، وذلك لنقل غازات منطقة ظهر وتدعيم الشبكة القومية لمنطقة جنوب مصر ومحطة الكهرباء أكوا باور، بطول ١٧٠ كم و قطر ٤٢ بوصة	٤,٨٧ مليار جنيه	مارس ٢٠٢٢
خط غاز السلمانية/ شمال الجيزة، بهدف تدعيم منطقة صعيد مصر من إتجاه القاهرة بطول ٢٥ كم و قطر ٣٠ بوصة	٤٣٣ مليون جنيه	أبريل ٢٠٢٢
خط تغذية محطة كهرباء أكوا باور، بطول ١٥ كم و قطر ٣٠ بوصة	٢٥٤ مليون جنيه	يونيو ٢٠٢٢
خط ازدواج أبو قرقاص / أسيوط، بطول ١٥٠ كم و قطر ٣٦ بوصة	٢,٨ مليار جنيه	يونيو ٢٠٢٢

المشروع / وصف النشاط	التكلفة التقديرية	تاريخ نهو المشروع
خط جرجا/ إسنا، بطول ١٧٥ كم و قطر ٣٢ بوصة	٢,٨ مليار جنيه	مارس ٢٠٢٣
خط ازدواج بني سويف/ أبو قرقاص بطول ١٢٦ كم و قطر ٣٦ بوصة	٢,٢ مليار جنيه	مارس ٢٠٢٣
إضافة وحدتي ضواغط٧، A١٠، بمحطة ضواغط دهشور	١,٩٤ مليار جنيه	يونيو ٢٠٢٢
إنشاء أربع وحدات ضواغط بمحطة ضواغط بني سويف	٥,٤٥ مليار جنيه	يونيو ٢٠٢٢
رابعاً: مشروعات البتروكيماويات:		
إنتاج حوالي ٤,٥ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية النهائية من الشركات القائمة		
تصدير حوالي ٣,٤ مليون طن من المنتجات البتروكيماوية، بقيمة نحو ١,٤ مليار دولار.		
مشروعات البتروكيماويات الجاري تنفيذها بخطة عام ٢٠٢١/٢٠		
مشروع إنتاج الفورمالدهيد ومشتقاته (شركة السويس لمشتقات الميثانول) لإنتاج ٨٧ ألف طن سنوياً من مشتقات الميثانول، و ٥٢ ألف طن سنوياً من النفثالين فورمالدهيد المسلفن	١١٧ مليون دولار	الربع الثاني ٢٠٢٢
مشروع إنتاج مشتقات بوليمرات البيوتادين (شركة ايثيدكو) باستخدام حوالي ٢٠ ألف طن سنوياً من مادة البيوتادين المُنتجة بشركة إيثيدكو وشركة سيدبك لإنتاج حوالي ٣٦ ألف طن سنوياً من مُركّبات البولي بيتادين المطاطي ذات قيمة مضافة عالية	١٨٣ مليون دولار	الربع الرابع من عام ٢٠٢٢
مشروع إنتاج الألواح الخشبية مُتوسطة الكثافة بطاقة ٢٠٥ ألف م٣/سنة من الألواح الخشبية اعتماداً على قش الأرز.	٢١٥ مليون يورو	الربع الثاني من عام ٢٠٢٢
مشروع إنتاج البروبيلين ومُشتقاته (شركة سيدبك) لإنتاج ٤٥٠ ألف طن/سنة من البولي بروبيلين	١,٢ مليار دولار	نهاية الرُبع الثاني من عام ٢٠٢٣
مشروع مُجمّع التكرير والبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية بمحور قناة السويس بطاقة ٣,٨ مليون طن من الزيت الخام المُستورد، وذلك لإنتاج نحو ٢,٧ مليون طن سنوياً من المُنتجات البتروكيماوية، وحوالي ٦٠٠ ألف طن سنوياً من المُنتجات البترولية	٧,٥ مليار دولار	
مشروعات تحت التنمية والدراسة		
مشروع إنتاج الإيثانول الحيوي، بهدف إنتاج نحو ١٠٠ ألف طن سنوياً.	١١٢ مليون دولار	الربع الرابع من عام ٢٠٢٢

المشروع / وصف النشاط	التكلفة التقديرية	تاريخ نهو المشروع
مشروع إنتاج البولي أسيتال، بهدف إنتاج نحو ٥٠ ألف طن سنوياً اعتماداً على الميثانول المُنتَج من تسهيلات شركة إيميثانكس	٤٠٠ مليون دولار	خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٤
مشروع إنتاج الميلامين، بهدف إنتاج ٦٠ ألف طن سنوياً من الميلامين اعتماداً على ٨٦ ألف طن سنوياً من اليوريا	٢٦٠ مليون دولار	خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٣
مشروع إنشاء مُجمّع التكرير والبتروكيماويات بالعلمين	٨,٥ مليار دولار	مُخطّط ٢٠٢٥

٥/٤ قطاع النقل

الأهمية الاقتصادية

تعد شبكات النقل – بكافة أنواعها – بمثابة شرايين الحياة الاقتصادية، حيث يتم من خلالها الربط بين مراكز الإنتاج وأسواق الاستهلاك، وتمكين مواقع الإنتاج من الحصول على متطلّباتها من الخامات ومستلزمات التشغيل. ولذا، يُمثّل ناتج هذا القطاع مُدخلاً هاماً من مُدخلات الإنتاج في كثير من القطاعات السلعية والخدمية، مثل قطاعات التجارة والصناعة الاستخراجية والتحويلية.

ومن هنا تأتي أهمية تحسين كفاءة هذا القطاع والنهوض بإنتاجيته لتأثيراتها لإيجابية على أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى قدرتها التنافسية والنفاذ للأسواق.

وقد أصبحت مؤشّرات قطاع النقل من المؤشّرات الرئيسية الدالة على درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول.

ويحتل قطاع النقل في مصر أهمية خاصة لما تحظى به من موقع جغرافي متميّز في منتصف طرق النقل وبالقرب من الأسواق الرئيسية في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، وهو يُمثّل نقطة قوة وتهيئها لتصبح مركزاً ومحوراً عالمياً رئيسياً في خدمات النقل واللوجيستيّات، وبخاصة في ظل الانتشار الواسع لنظام النقل متعدّد الوسائط، وما يُحقّقه من وفورات جمّة.

الرؤية التنموية للقطاع ومحاوره الأساسية:

كما ورد بالخطة متوسطة المدى للتنمية المُستدامة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ "توفير نظام نقل يُحقّق أهداف التنمية المُستدامة ويرتبط ارتباطاً جوهرياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية المُستقبلية، ويدعم – في الوقت ذاته – دور النقل على المستويين الإقليمي والدولي".

وفي هذا الإطار، تتمثّل المحاور الأساسية للرؤية التنموية للقطاع في الآتي:

- تحقيق التوازن والتكامل بين وسائل النقل المختلفة، والتركيز على النقل متعدّد الوسائط لتحقيق الاستخدام الأمثل لكل وسيلة نقل.
- تطوير قطاع السكك الحديدية وزيادة مساهمته في نقل البضائع لتحسين اقتصاديّات القطاع وتوفير وسيلة رخيصة لحركة النقليّات وتخفيف العبء عن شبكة الطرق.

- تشجيع مساهمة النقل النهري في نقل البضائع، حيث لا تتعدى مشاركته الحالية ٤٪ - ٥٪ من جملة حجم النقليّات.
- إعادة الهيكلة المالية والإدارية للهيئات والقطاعات التابعة، وتنمية الموارد البشرية بما يكفُل الارتقاء بمستويات الأداء وتعظيم العائد من استثمارات النشاط.
- تدعيم الدور الحيوي للنقل البحري لتأثيره الإيجابي القوي على تنشيط حركة التجارة الدولية وانتقالات الأفراد والأفواج السياحية.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير منظومة النقل.
- توفير مستويات عالية من الأمان في قطاع النقل والاهتمام بعامل الجودة في خدمات القطاع.

المُستهدفات التنموية للقطاع:

تستهدف خطة ٢٠٢١/٢٠ زيادة نمو القطاع ليصل معدله إلي ٤,٢٪ مقابل توقع ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٠/١٩، ومعدلات نمو فعلية ٤,١٪ و ٣,٨٪ في العامين السابقين على التوالي.

وتأتي هذه التقديرات أدنى عما كان مُستهدفاً في الخطة متوسطة المدى لقطاع النقل [شكل رقم (٩/٤)]، وهي تعكس التأثيرات السلبية المُحتملة على أداء القطاع بسبب أزمة فيروس كورونا، حيث يتأثّر النقل الجوي والبحري بتباطؤ حركة التجارة الدولية، وشبه توقف التدفقات السياحية الوافدة، كما تتأثر شبكات النقل الداخلي من نقل بري ونهري وسكك حديد بالظروف الاقتصادية الراهنة، وانكماش المعاملات السوقية وانتقالات الأفراد.

شكل رقم (٩/٤)
تطوّر معدلات النمو لقطاع النقل
مقارنة بمستهدفات الخطة قبل أزمة فيروس كورونا

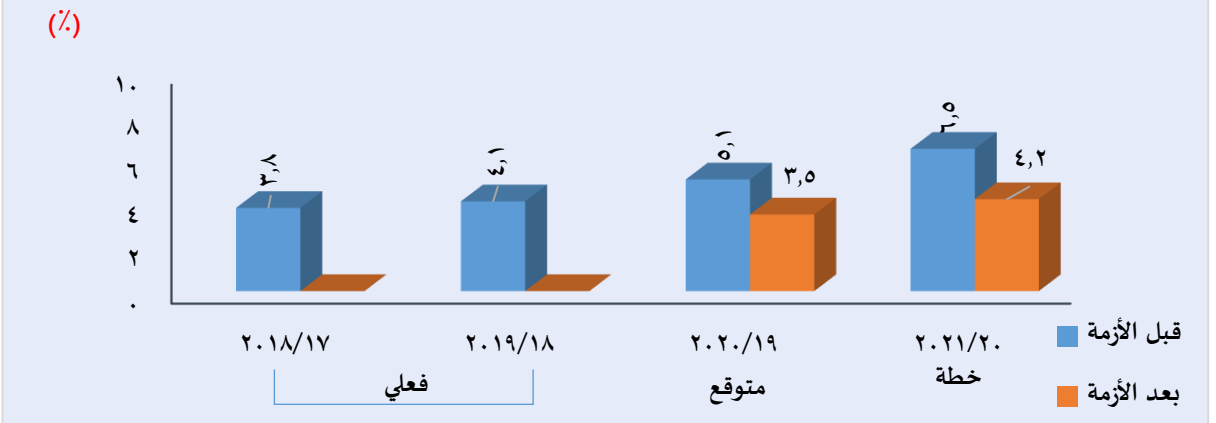

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ومن حيث إنتاج القطاع بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢١/٢٠، فمن المُستهدف أن يرتفع إلي نحو ٤٦٢ مليار جنيه مقابل ٣٩٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة نمو ١٧٪، وكذلك بالأسعار الثابتة إلي حوالي ٢٥٩ مليار جنيه في عام الخطة بالمقارنة بنحو ٢٤٩ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة نمو ٤,١٪.

جدول رقم (١٨/٤)
تطوّر الإنتاج لقطاع النقل بالأسعار الجارية والثابتة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢١/٢٠)

السنة	الإنتاج (بالأسعار الجارية)		الإنتاج (بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو (٪)	مليار جنيه	معدل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	٣٣٦,٦	-	٢٤١,١	-
٢٠٢٠/١٩	٣٩٤,٣	١٧,٥	٢٤٩	٣,٣
٢٠٢١/٢٠	٤٦١,٩	١٧,١	٢٥٩,٢	٤,١

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

أما فيما يتعلق بناتج القطاع، فمن المقدّر أن يرتفع من ٢٨٢,٢ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٢٠/١٩ إلي نحو ٣٣١,١ مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة زيادة ١٧,٣٪، وبالأسعار الثابتة، من ١٧٨,١ مليار جنيه إلي ١٨٥,٦ مليار جنيه على التوالي، بنسبة زيادة ٤,٢٪ كما سبق الذكر [جدول رقم (١٩/٤)].

جدول رقم (١٩/٤)
تطوّر الناتج لقطاع النقل بالأسعار الجارية والثابتة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢١/٢٠)

السنة	الإنتاج (بالأسعار الجارية)		الإنتاج (بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو (٪)	مليار جنيه	معدل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	٢٤٠,١	١٩,٥	١٧٢	٤,١
٢٠٢٠/١٩	٢٨٢,٢	١٧,٥	١٧٨,١	٣,٥
٢٠٢١/٢٠	٣٣١,١	١٧,٣	١٨٥,٦	٤,٢

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وبالنسبة لاستثمارات القطاع، فتبلغ نحو ١١٩,٧ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة نمو تناهز ٢٣٪ [شكل رقم (١٠/٤)]، وتمثل الاستثمارات العامة ٩٢,٢٪.

شكل رقم (١٠/٤)
تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع النقل والتخزين

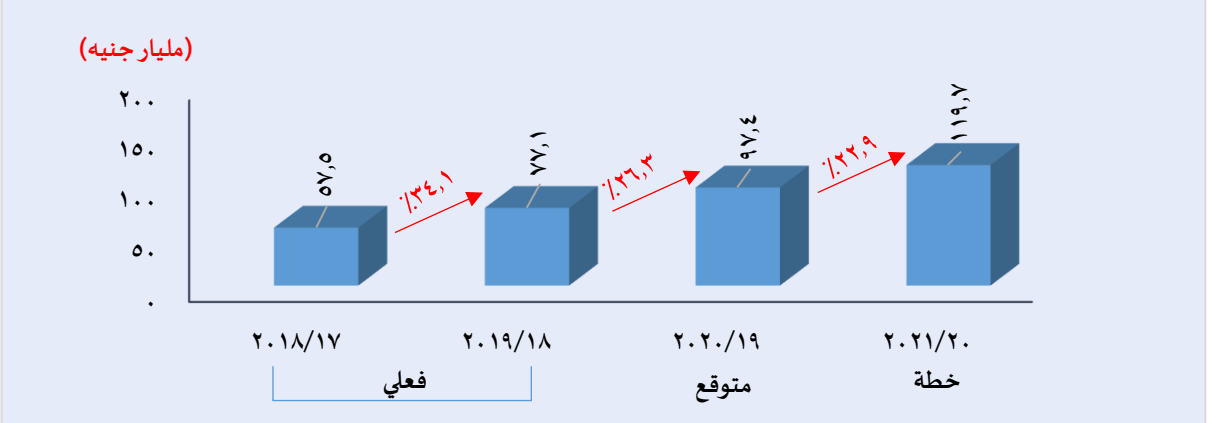

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويوضّح الشكل رقم (١١/٤) توزيع الاستثمارات الكلية لقطاع النقل بحسب الجهات في خطة عام ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩.

شكل رقم (١١/٤)
توزيع الاستثمارات الكلية لقطاع النقل والتخزين عام ٢٠٢١/٢٠
بالمقارنة بالمتوقع لعام ٢٠٢٠/١٩

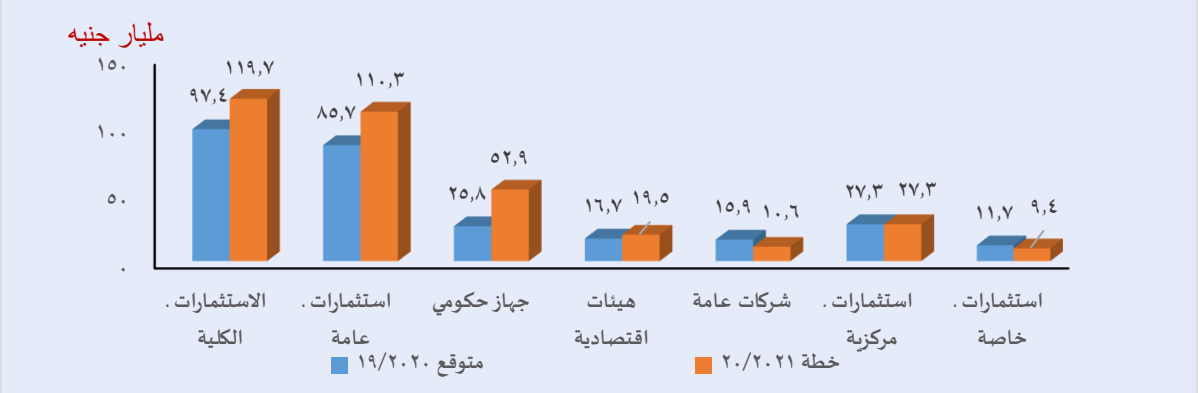

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويتضح من استقراء بيانات الشكل السابق ما يلي:

- استئثار الاستثمارات العامة بالشطر الأعظم من الاستثمارات الكلية، بنسبة ٩٢,٢٪، وبنسبة زيادة ٢٨,٧٪ عن الاستثمارات المُقابلة في عام ٢٠٢٠/١٩.
- استحواذ الاستثمارات الحكومية على نحو ٤٨٪ من الاستثمارات العامة، وبنسبة زيادة تصل إلي ١٠٥٪ عن المتوقع لعام ٢٠٢٠/١٩.
- زيادة استثمارات الهيئات الاقتصادية بنسبة ١٦,٧٪ في عام الخطة عن العام السابق.
- ثبات الاستثمارات المركزية عند ٢٧,٣ مليار جنيه عامي ٢٠٢٠/١٩ و ٢٠٢١/٢٠.
- تراجُع الاستثمارات للشركات العامة والاستثمارات الخاصة بنسبة ٣٣٪ و ٢٠٪ على التوالي في عام الخطة بالمُقارنة بالعام السابق تأثّراً بالظروف الاقتصادية الناجمة عن أزمة فيروس كورونا، وبخاصة استثمارات القطاع الخاص التي تُشكّل أقل من ٨٪ من الاستثمارات الكلية في عام الخطة (٧,٨٪).

ويُوضّح الجدول رقم (٢٠/٤) هيكل الاستثمارات العامة بحسب الجهات المعنيّة في عام الخطة ٢٠٢١/٢٠.

جدول رقم (٢٠/٤)
هيكل الاستثمارات العامة لقطاع النقل ٢٠٢١/٢٠

	(مليار جنيه)	(٪)
الجهاز الحكومي	٥٢,٩	٤٨٪
المشروعات المركزية	٢٧,٣	٢٤,٧٪
الهيئات الاقتصادية	١٩,٥	١٧,٧٪
الشركات العامة	١٠,٦	٩,٦٪
الإجمـــــالي	١١٠,٣	١٠٠٪

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

مُستهدفات قطاع النقل في خطة عام ٢٠٢١/٢٠

أولاً: الطرق والكباري

(أ) شبكة الطرق القومية:

- استكمال المرحلة الأولى من شبكة الطرق القومية بعدد (٥) مشروعات بطول ١٩٦,٥ كم، وتشمل:
  - القطاع الرابع والخامس من تقاطع الطريق الدائري الإقليمي مع طريق بنها/ الإسكندرية بطول ٣٨ كم.
  - القطاع الثالث (أ، ب) من الطريق الدائري الإقليمي (طريق بلبيس/ بنها/ الباجور) بطول ٣٣,٥ كم.
  - طريق جنوب الفيوم/ الواحات بطلو ١٢٥ كم.
- مشروعات المرحلة الثالثة من شبكة الطرق القومية:

من المُستهدف نهو (٥) مشروعات خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بأطوال ٣٨١ كم من إجمالي المشروعات الجاري تنفيذها بتلك المرحلة، ومن أهمّها:

- مشروع توسعة وتطوير طريق السويس/ جنيفة/ الإسماعيلية (المعاهدة) بطول ٨٠ كم.
- مشروع توسعة وتطوير طريق رافد جمصة/ المنصورة بطول ٥٠ كم.
- مشروع استكمال ازدواج طريق سفاجا/ القصير/ مرسى علم بطول ١٩٠ كم.

وكذلك من المُستهدف استكمال عدد (٤) مشروعات بطول ٩٠٢ كم في عام الخطة، وتشمل:

- تطوير طريق القاهرة/ أسيوط الصحراوي الغربي، بطول ٣٦٠ كم.
- محور لربط العاصمة الإدارية الجديدة بمحافظات شرق الدلتا، بطول ٣٧ كم.
- ازدواج طريق ٦ أكتوبر/ الواحات، بطول ٣٢٥ كم.
- استكمال ازدواج طريق أسيوط/ سوهاج/ البحر الأحمر، بطول ١٨٠ كم.

(ب) شبكة الطرق الاستراتيجية:

- **مشروع طرق استراتيجية بجنوب سيناء:**

في إطار اهتمام القيادة السياسية برفع كفاءة وتطوير وإنشاء بعض الطرق في نطاق محافظة جنوب سيناء لتحقيق التنمية امطلوبة في سيناء، تم الانتهاء من تنفيذ عِدّة مشروعات منها (طريق الجدي، النفق/ طابا، طريق عرضي ١).

وتم ضخ استثمارات تقدّر بنحو ١٨٦ مليون جنيه لدعم الطرق الاستراتيجية بجنوب سيناء. ومن المستهدف رفع كفاءة طريق دهب/ نويبع، رفع كفاءة الطريق من كمين سعال إلي سانت كاترين بطول ٧٥ كم خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠.

(ج) مشروعات طرق أخرى (استكمال/ جديدة)

- تتمثّل أهمية تلك المشروعات في إنشاء الطرق السريعة والدائرية حول المدن وتخصيص مسارات مرورية للشاحنات وازدواج ورفع كفاءة الطرق الحالية داخل المحافظات أو بينها البعض، وتفعيل برامج صيانتها مما يُخفّف الازدحام والتكدّس المروري، ويزيد سرعة السير. ومن هذه المشروعات إنشاء محور بديل خزّان أسوان، وتطوير وتحديث الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى، ورفع كفاءة الطريق الساحلي الدولي من سيدي عبد الرحمن حتى السلوم بطول ١٦٠ كم، وتوسعة وتطوير طريق السويس/ جنيفة/ الإسماعيلية (المعاهدة) بطول ٨٠ كم.

وفيما يلي بيان بأهم هذه المشروعات المُستهدف استكمال نهوها في عام الخطة أو العام التالي:

مشروعات مُستهدف نهوها خلال عام ٢٠٢١/٢٠	مشروعات مُستهدف البدء في استكمالها لتنتهي عام ٢٠٢٢/٢١	مشروعات جديدة مُستهدف نهوها خلال عام ٢٠٢٢/٢١
نهو (١٦) مشروع بأطوال مختلفة للربط بين المحافظات باستثمارات قدرها ١,٢٥ مليار جنيه، ومن أمثلتها: - إنشاء طريق برنيس/ حلايب بمحافظة البحر الأحمر. - إنشاء وصلة طهطا للربط مع الطريق الصحراوي بمحافظة سوهاج. - ازدواج طريق المنصورة/ طناح/ دكرنس/ المطرية بمحافظة الدقهلية. - ازدواج طريق القناطر الخيرية/ الخطاطبة/ التوفيقية بمحافظة البحيرة. - ازدواج طريق القنطرة/ الصالحية/ فاقوس/ أبو كبير/ هيا/ الزقازيق بمحافظة الشرقية.	استكمال (١٥) مشروع بأطوال مختلفة للربط بين المحافظات، وقد تم دعم تلك المشروعات باستثمارات قدرها ٤,٤٥ مليار جنيه، ومن أمثلتها: - تطوير وتحديث الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى. - رفع كفاءة الطريق الساحلي الدولي من سيدي عبد الرحمن حتى السلوم ١٦٠ كم بمحافظة مطروح. - رفع كفاءة طريق مطروح/ سيوة بطول ٢٨٥ كم بمحافظة مطروح. - ازدواج طريق قنا/ الأقصر الصحراوي الشرقي بطول ٧٢ كم بمحافظة قنا. - استكمال ازدواج طريق الخارجة/ أسيوط بطول ١٩٥ كم بمحافظة الوادي الجديد.	البدء في إنشاء بعض الطرق الجديدة بعدد (٨) مشروعات بأطوال مختلفة للربط بين المحافظات. وقد تم دعم تلك المشروعات باستثمارات قدرها ٨٠٠ مليون جنيه، ومن أمثلتها: - طريق بنها/ المنصورة شرق الرياح التوفيقي (٤ حارة) بمحافظة القليوبية. - توسيع ورفع كفاءة الطريق الدائري حول مدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية. - تطوير ورفع كفاءة طريق القناطر الخيرية/ الباجور بطول ٣٣ كم بمحافظة المنوفية. - شبكة الطرق المحيطة ببحيرة مريوط بطول ٤٨ كم بمحافظة الإسكندرية.

(د) الكباري:

- كباري على النيل:

– نهو تنفيذ أربعة كباري خلال عام الخطة (ديروط بمحافظة أسيوط، سمالوط بمحافظة المنيا، قوص بمحافظة قنا، كلابشة بمحافظة أسوان).

- استكمال تنفيذ إنشاء أربعة كباري على النيل، ونهوها عام ٢٠٢٢/٢١، (بديل خزّان أسوان، دراو بمحافظة أسوان، طملاي وعمروس بمحافظة المنوفية).
- البدء في إنشاء كوبريين جديدين في عام الخطة ونهوها في العام التالي ٢٠٢٢/٢١، (الفشن في محافظة بني سويف، وأبو تيج ساحل سليم).

- كباري علوية للسيارات:

- نهو ٢٢ من الكباري العلوية عام ٢٠٢١/٢٠ منها (جرجا بمحافظة سوهاج، الشرقاوية وقلما بمحافظة القليوبية، الميمون بمحافظة بني سويف).
- إحلال وتجديد أربعة كباري على ترعة النوبارية بمحافظة البحيرة في عام ٢٠٢١/٢٠.
- البدء ي إنشاء ثلاثة كباري علوية جديدة (دسونس الحلفاوية وأبو حمص بمحافظة البحيرة و٦ أكتوبر بمحافظة بني سويف) على أن يتم نهوها عام ٢٠٢٢/٢١.

- كباري علوية للسيارات أعلى مزلقانات السكك الحديد:

إقامة كباري أعلى مزلقانات السكك الحديدية باستثمارات مليار جنيه لتحقيق السيولة المرورية وإزالة الاختناقات للحد من الحوادث.

- إحلال وتجديد الكباري الضعيفة المُقامة على المجاري المائية:

تجديد وتقوية الكباري التي لا تناسب حمولتها التصميمية الأحمال المحورية، وإنشاء كباري مشاة لتيسير العبور للمواطنين والحد من الحوادث باستثمارات قدرها ٢٠ مليون جنيه لعام ٢٠٢١/٢٠.

ثانياً: مترو الأنفاق:

من أهم مشروعات الهيئة القومية للأنفاق في خطة عام ٢٠٢١/٢٠ ما يلي:

- مشروع الخط الثالث لمترو الأنفاق (إمبابة/ مطار القاهرة):

يبلغ طول الخط الثالث ٤٨ كم بإجمالي عدد ٣٩ محطة حيث يتم تنفيذ الخط الثالث على أربع مراحل، وقد تم الانتهاء من تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية بعدد (تسع محطات) خلال الأعوام السابقة، ومن المستهدف استكمال تنفيذ مشروع الخط الثالث من مترو الأنفاق في العام المالي ٢٠٢١/٢٠ باستثمارات قدرها ٥,٤ مليار جنيه، وذلك في إطار العمل على الانتهاء من تنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة من الخط المذكور.

- المرحلة الثالثة: (عتبة/ إمبابة) يبلغ طول هذه المرحلة حوالي ١٧,٧ كم [(١٥) محطة] والتي يتم تنفيذها على ثلاثة أجزاء حيث بلغت النسبة الإجمالية لتنفيذ الأعمال بتلك المرحلة ١٧٪، ومن المُستهدف دعم تلك المرحلة باستثمارات قدرها ٣,٦ مليار جنيه.

- المرحلة الرابعة: (مصر الجديدة/ مطار القاهرة) يبلغ طول هذه المرحلة حوالي ١٨,١٧ كم (١) محطة/ حيث بلغت النسبة الإجمالية لتنفيذ الأعمال بتلك المرحلة ٨٧,٢٪. ومن المُستهدف دعم تلك المرحلة باستثمارات قدرها ١,٨ مليار جنيه. وتنقسم الأعمال بتلك المرحلة إلي جزئين:

الجزء الأول: من محطة هارون حتى محطة موقف العاشر (١٠) محطات، وقد تم افتتاح أربع محطات خلال خطة العام المالي ٢٠٢٠/١٩ (هارون/ ألف مسكن/ نادي الشمس/ هليوبوليس)، وجاري استكمال باقي المحطات لتنتهي في عام الخطة.

الجزء الثاني: من محطة هارون حتى محطة مطار القاهرة [خمس محطات].

- مشروع القطار الكهربائي:

يجري تنفيذ هذا المشروع في إطار ربط العاصمة الإدارية الجديدة بالمدن العمرانية الجديدة، ويخدم مناطق شرق القاهرة ويربط مدينة السلام (المحطة التبادلية من الخط الثالث) ومدينة العبور والشروق وبدر والروبيكي والعاشر من رمضان وبلبيس، وكذا العاصمة الإدارية الجديدة من خلال المرور عبر الطريق الإقليمي الثاني وصولاً إلي طريق السويس الصحراوي. وقد خصّصت له استثمارات قدرها ٤,٥ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢١/٢٠.

- مشروع الخط الرابع (مدينة نصر/ ميدان الرماية):

يبلغ طول هذا الخط نحو ٤٢ كم لمواجهة مطالب النقل المتزايدة لرحلات الأفراد في مناطق الهرم وفيصل والجيزة والسيدة زينب ومنطقة الأزهر والظاهر حتى السواح بشارع بورسعيد، وبذلك يربط الخط محافظتي القاهرة والجيزة ومدينة السادس من أكتوبر.

وبلغت جملة الاستثمارات المقترحة لتنفيذ المرحلة الأولى من الخط الرابع (ميدان الرماية، الملك الصالح) بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠ بنحو ٣,٥ مليار جنيه، ويبلغ طول هذه المرحلة ١٩ كم وتمر أسفل المتحف المصري الكبير. كما أنه من المُستهدف أن تستوعب تلك المرحلة ما يقرب من ١,٣٥ مليون راكب/ يوم لتصل إلي ٢,٥ مليون راكب/ يوم بعد الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية بالخط الرابع.

- مشروع خطي مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة ٦ أكتوبر:

تم دعم المشروع بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠ باستثمارات قدرها ٢ مليار جنيه، وفيما يلي وصف لمسار خطي المونوريل:

- يهدف خط مونوريل ٦ أكتوبر إلي ربط محافظة الجيزة بداية من محطة جامعة الدول بالخط الثالث لمترو الأنفاق بمدن السادس من أكتوبر والشيخ زايد والتوسّعات الجديدة بمدينة السادس من أكتوبر بعدد (١٢) محطة.

- يهدف خط مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة إلي ربط محافظة القاهرة من محطة الإستاد بالخط الثالث لمترو الأنفاق بكلٍ من القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة بعدد (٢٢) محطة.

- مشروع تشغيل وتحديث خطوط مترو الأنفاق العاملة:

بلغت جملة الاستثمارات المقترحة لهذا المشروع بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠ بنحو ٣,٤ مليار جنيه، ويقوم هذا المشروع بتطوير الخطوط العاملة، ومنها توسّعات محطة المرج الجديدة، وتوفير الأمن الصناعي لمترو الأنفاق، وتطوير قطارات وتجديدات السكة لكلٍ من الخط الأول والثاني والثالث.

ثالثاً: السكة الحديد:

- مشروع الوحدات المتحرّكة وتجديد العربات:

توريد ١٣٠٠ عربة ركاب، ٢٢٠ جرّاراً، (٦) قطارات شاملة الصيانة وقطع الغيار، ١٤٠ عربة بضائع، وإعادة تأهيل ١٨١ جرّاراً وغيرها من أعمال التجديد.

- مشروع المنشآت الثابتة على الخطوط الحديدية:

ويهدف إلي استكمال تنفيذ أعمال تطوير نظم الإشارات والمزلقانات بخطوط السكك الحديد، وتتضمّن الأعمال ما يلي:

- تطوير الأعمال الإنشائية لعدد ١١٠٢ مزلقاناً.
- تطوير نظما لتحكم والتشغيل لعدد ١١٢٠ مزلقاناً.
- تطوير المحطات وإنشاء الأسوار وتطوير الاستراحات، وتزويد المحطات ببوّابات إليكترونية.

- مشروع تجديد الخطوط الحديدية:

تنفيذ أعمال ازدواج وتأهيل الخطوط القائمة مع إنشاء خطوط جديدة لتحقيق عوامل السلامة والأمان لخطوط السكك الحديدية.

رابعاً: النقل النهري:

- تهدف مشروعات الهيئة إلي: تطهير وتطوير الوحدات النهرية على طول المجرى الملاحي من القاهرة شمالاً إلي أسوان ووادي حلفا جنوباً وتزويده بالشمندورات، وكذا تطوير المجرى الملاحي بكلٍ من الرياح البحيري وترعة النوبارية لربط ميناء الإسكندرية بشبكة النقل النهري، فضلاً عن تطهير وتطوير المجرى الملاحي بفرع دمياط من القاهرة حتى دمياط وذلك لربط ميناء دمياط الجديد بعواصم المحافظات الواقعة على المجرى الملاحي، بالإضافة إلي إنشاء شبكة للمراقبة والتحكم لتنظيم الملاحة.

- بلغت جملة الاستثمارات المقترحة للهيئة العامة للنقل النهري بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠ مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه منها (٢٥٠) مليون جنيه خزانة عامة، (٥٠) مليون جنيه قروض خارجية.

خامساً: الموانئ الجافة:

تتضمن ما يلي:

- تنفيذ تصميم وتمويل وبناء الميناء الجاف بالسادس من أكتوبر (بنظام المشاركة مع القطاع الخاص).
- استكمال أعمال تطوير ميناء السلوم البرّي.
- إنشاء محطتين للطاقة الشمسية لتغذية كلٍ من ميناء قسطل البريّ وميناء أرقين البريّ.
- إمداد جميع الموانئ البرية بالتجهيزات اللازمة، مع إجراء دراسة للمركز اللوجيستي بالسلوم وقسطل والميناء الجاف بسوهاج.

سادساً: الموانى البحرية:

- **موانئ البحر الأحمر:**
  - توريد معدات تأمين الموانئ كمرحلة ثانية.
  - استكمال بناء وتوريد قاطرتين بحريتين، بقوة شد ٥٥ طناً.
  - رفع كفاءة المساعدات البحرية.
  - رفع كفاءة الاستراحات بمينائي الغردقة وشرم الشيخ.
  - رفع كفاءة الأرصفة البحرية بميناء نويبع.
- **ميناء الإسكندرية:**
  - توريد قاطرتين بحريتين قوة شد ٦٠ طناً، وتوريد ثلاثة لنشات إرشاد، ولنش مُكافحة إطفاء حريق.
  - رفع كفاءة مبنى الورش الرئيسية ومبنى إدارة القزق الميكانيكي.
  - تطوير الأسطول البرّي.
- **ميناء دمياط:**

تتضمّن الأعمال بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ ما يلي:

- إنشاء حاجزي الأمواج بالميناء الشرقي بطول ٢كم، والغربي بطول ٤,٣ كم.
- شراء لنشين ريب لتحقيق السيطرة الأمنية على المسطح المائي للميناء.
- بناء وتوريد أربع قاطرات قوة شد (٦٠) طناً.

- شراء وتركيب محطتين طاقة شمسية بمبنى خدمة العملاء الجديد، ومبنى رئاسة الهيئة.
- شراء مكنسة مقطورة لاستخدامها في إزالة المخلفات الناتجة عن عمليات الشحن لبضائع الصب الجاف (اليوريا – الملح) لما له من تأثير سلبي على الأرصفة.
- شراء كاشطتين محمولتين لإمكانية التعامل مع حوادث التلوّث البحري بالزيت في الأماكن الضيّقة مع رفع كفاءة معدات مكافحة التلوّث البحري.
- استكمال إنشاء محطة مُتعدّدة الأغراض بطول ١,٣٦٠ متراً وعمق ١٧ متراً (الرصيف الجنوبي الجديد).
- إنشاء محطة مُتعدّدة الأغراض بميناء دمياط، وإنشاء محطة الحاويات الثانية.

ويوجز الجدول رقم (٢١/٤) المستهدفات الأساسية للأنشطة الفرعية لقطاع النقل في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩ وبالمنفذ الفعلي عام ٢٠١٩/١٨، وفقاً للمنظومة الوطنية للمتابعة والتقويم.

جدول رقم (٢١/٤)
المستهدفات التنموية لأنشطة قطاع النقل في عام ٢٠٢١/٢٠
بالمقارنة بالمتوقع في عام ٢٠٢٠/١٩ والمنفذ عام ٢٠١٩/١٨

المستهدفات	وحدة القياس	١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
أولاً: تطوير الطرق والكباري				
أطوال شبكة الطرق (المُضافة)	كم	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
تكلفة مشروعات تطوير ورفع كفاءة الطرق الاستراتيجية بشبه جزيرة سيناء	مليون جنيه	٧٢٥	٣٤٠	٣٧١٧
تكلفة المحاور المنشئة على النيل	مليون جنيه	١٣٢٠	٢٩٢٥	٣٣١٤
تكلفة الكباري العلوية المنشئة والمطورة	مليون جنيه	٦٨٢,٩	٩٥٤,٩	٦٥٩
إجمالي الاستثمارات الموجهة لبرنامج الطرق والكباري	مليون جنيه	٩٠٣٣	١٠٥٩٠	٢٦١٤٢
ثانياً: النقل البحري (دمياط، الإسكندرية، البحر الأحمر)				
عدد السُفُن المارة	عدد سفن	١٢٩٠٥	١٤١٥٤	١٥٥١٩
حجم البضائع المُتداولة	مليون طن	١١٤	١٢٤,٢	١٣٠,٣
المساحات التخزينية المُضافة	(الف م ٢)	٥٦١,٨٨	٦٤١,٣٢٥	-
الإيرادات ضمن برنامج تطوير قطاع النقل البحري	مليون جنيه	٧٨٣٩	٨٨٨٦,١	١٠٤٦٩
ثالثاً: تطوير خدمات السكك الحديدية				
أطوال المسافات المجددة بالسكك الحديدية	(كم)	١٠٠	٧٢	١٨٠
كمية البضائع المنقولة من خلال السكك الحديدية	مليون طن	٥,٧	٥,٧	١٥
عدد ركاب السكك الحديدية	مليون راكب	٢٥٣	٢٦٧,٢	٢٦٥
الإيرادات الناتجة عن نقل الركاب	(مليون جنيه)	٣١٢٠	٢٠٦٤	٣٦٠٠
الإيرادات الناتجة عن نقل البضائع	(مليون جنيه)	٣٥٠	٣٥٠	٦٠٠
رابعاً: النقل النهري				
حجم المسافات المطيرة من مجرى نهر النيل	(مليون م ٣)	٥	٧	٧
عدد الأهوسة	هويس	٥	٢	٢

المستهدفات	وحدة القياس	١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
عدد الكباري	كوبري	٢	٤	٢
حجم البضائع المنقولة نهراً	(الف طن)	٣٧٧٢	٣٧٩١	٣٨١٠
عدد رحلات السفن	رحلة	٩١٦٥	٩٢١٠	٩٢٥٦
خامسًا: مترو الأنفاق				
الأطوال المضافة لشبكة مترو الأنفاق	كم	٥,١٥	٥,١٥	٦,٣٥
عدد المحطات المضافة إلى الخدمة في مترو الأنفاق	محطة	٣	٥	٥
عدد رحلات القطارات بشبكة مترو الأنفاق	ألف	٥٥٦	٥٧٠	٥٧٠
عدد ركاب مترو الأنفاق	مليون	٨١٠	٩٠٠	٩٢٠
سادسًا: الموانئ الجافة والبرية				
عدد الموانئ الجافة الجديدة	ميناء	٠	٠	١

المصدر: المنظومة الوطنية للمتابعة والتقييم، وزارة النقل.

٦/٤ قطاع قناة السويس

الأهمية الاقتصادية

تُعد قناة السويس شرياناً رئيسياً لحركة التجارة العالمية المنقولة بحراً، حيث يعبُر من خلالها ٨,٣٪ من إجمالي حركة التجارة العالمية، وما يناهز ٢٥٪ من إجمالي حركة البضائع المحواة عالمياً، و ١٠٠٪ من إجمالي تجارة الحاويات المنقولة بحراً بين آسيا وأوروبا، بالإضافة إلي كونها أحد أهم حلقات سلاسل الإمداد العالمية نظراً لموقعها الجغرافي المُتميّز كقناة ملاحية تربط بين البحر المتوسط عند بورسعيد والبحر الأحمر عند السويس، وما توفّره القناة من خدمات ملاحية للسفن والناقلات العابرة.

وتتعاظم أهمية القناة بقدر تطوّر وتنامي النقل البحري والتجارة العالمية، حيث يُعتبر النقل البحري أرخص وسائل النقل، ويتم نقل ما يزيد عن ٨٠٪ من حجم المبادلات الدولية عبر الطرق والقنوات البحرية (التجارة المنقولة بحراً).

وتتميّز القناة بارتفاع قدرتها الاستيعابية لكافة أنواع السفن، فبمقدورها استيعاب ١٠٠٪ من الأسطول العالمي لسفن الحاويات، ونحو ٩٣٪ من أسطول سفن الصب الجاف، ونحو ٦٢٪ من ناقلات البترول ومنتجاته، و١٠٠٪ من باقي أنواع الأسطول الأخرى بحمولة كاملة، و١٠٠٪ من كل سفن الأسطول العالمي بحمولة فارغة أو بحمولة جزئية.

وباعتبار القناة أقصر طريق يربط بين الشرق والغرب، فإنها تحقّق للسفن العابرة وفراً في الوقت والمسافة، ومن ثم نقصاً في تكلفة التشغيل مما يعطي القناة ميزة تنافسية تجاه الممرّات الملاحية الأخرى.

ويُعد نشاط قناة السويس من الأنشطة الاقتصادية الهامة المولّدة للنقد الأجنبي، حيث بلغت إيراداتها نحو ٥,٧٣ مليار دولار عام ٢٠١٩/١٨، وكان من المتوقع أن تواصل ارتفاعها إلي ٥,٩ مليار دولار

عام ٢٠٢٠/١٩ (وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي)، كما استهدفت خطة التنمية (قبل وقوع الأزمة) بلوغها ٦,٢ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠.

ويأتي هذا النمو انعكاساً لزيادة حجم الحمولة الصافية للسفن العبارة لقناة السويس من نحو ١٠٩٣ مليون طن إلي نحو ١١٧٥ مليون طن، مع توقع ارتفاعها إلي ١١٨٢ مليون طن في عام ٢٠٢٠/١٩، واستهداف زيادتها إلي ١٢٢٩ مليون طن في عام ٢٠٢١/٢٠، وكذلك تزايد عدد السفن السمارة من نحو ١٧,٨ ألف سفينة عام ٢٠١٨/١٧ إلي نحو ١٨,٢ ألف سفينة عام ٢٠٢٠/١٩، ولتصل إلي حوالي ١٨,٤ ألف سفينة في عام الخطة (٢٠٢١/٢٠) [شكل رقم (١٢/٤)].

شكل رقم (١٢/٤)

تطوّر نشاط قناة السويس (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠) قبل كورونا

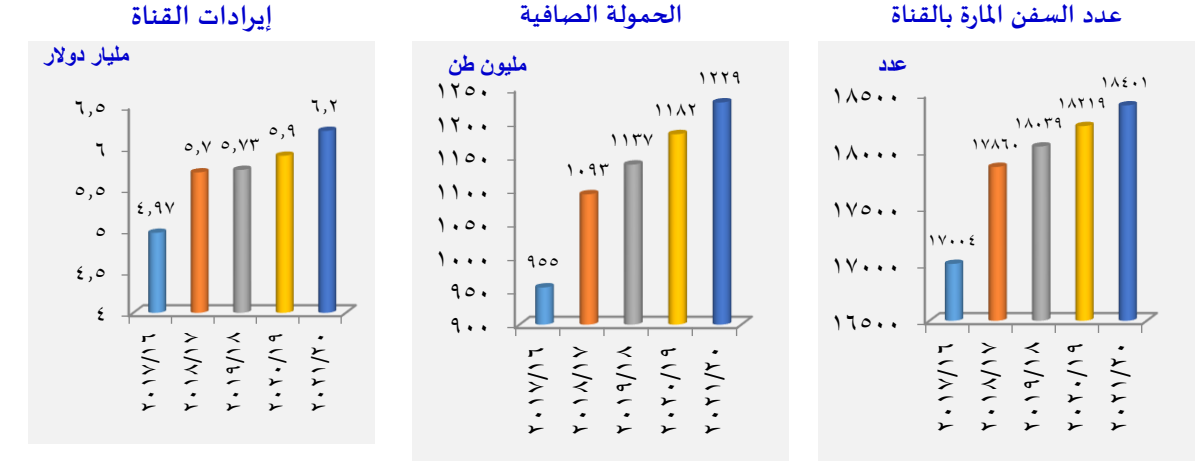

المصدر: هيئة قناة السويس، البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي (المراجعة الخامسة لمصر).

وقد جاءت هذه التطوّرات الإيجابية كمُحصّلة لمجموعة الأعمال التي تواصل هيئة قناة السويس أداءها، وكذا التزام الهيئة بمجموعة سياسات وآليات عمل تستهدف تدعيم القدّرة التنافسية للقناة بما يكفُل التزايد المطرد في نصيبها السوقي من حركة الملاحة الدولية، ونخص بالذكر الآتي:

- إنشاء قناة السويس الجديدة لزيادة القدرة الاستيعابية لمرور السفن في القناة لمُجابهة النمو المتوقع لحجم التجارة العالمية في المستقبل، وتقليل زمن عبور السفن وزمن انتظارها مما ينعكس على تقليل تكلفة الرحلة البحرية لملاك الناقلات، ويرفع من درجة التصنيف العالمي للمجرى الملاحي نتيجة زيادة معدلات الأمان الملاحي أثناء مرور السفن.
- مداومة أعمال التطوير للأرصفة والمراسي والمعديّات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركات التابعة لهيئة القناة بتدعيمها بالكوادر البشرية وبالأصول الثابتة من أوناش ولوادر وروافع ... إلخ لرفع كفاءتها، وخاصة لمواجهة الزيادة المتوقعة في حركة التجارة.

- استكمال مشروعي شرق بورسعيد وشمال غرب خليج السويس، وتنفيذ المشروع القومي لتحويل قناة السويس لمركز لوجيستي عالمي بما يُحقّق طفرة غير مسبوقة في إيرادات المجرى الملاحي والمشروعات الخادمة للحركة العابرة.
- التقييم المُستمر لاقتصاديّات النقل البحري وتأثيرات التقدّم الفني على بناء الناقلات وأحجامها وتخطيط الموانئ والحركة الملاحية وتكاليف التشغيل.

تأثير أزمة فيروس كورونا المُستجد على نشاط قناة السويس:

في ضوء تقديرات منظمة التجارة العالمية، من المتوقع انخفاض التجارة الدولية بمعدل ٣٢٪ في عام ٢٠٢٠ تأثّراً بتداعيّات أزمة فيروس كورونا، وبصفة خاصة الحركة التجارية لأمريكا الشمالية وآسيا، حيث يتوقع نسبة تراجُع أكبر (٤٠٪ و ٣٦٪ على التوالي)، مُقابل نسبة تراجُع تزيد قليلاً عن ٣٠٪ في أمريكا الجنوبية وأوروبا.

ونتيجة لتفشي جائحة فيروس كورونا، وفرض حظر التجوال في عديدٍ من الدول، ومن ثم تراجُع حركة الواردات، مع نقص الطلب، أعلنت بعض الخطوط الملاحية نيّتها إلغاء بعض الخدمات الملاحية العاملة على طريق التجارة بين آسيا وأوروبا، كما أعلن بعضهم إمكانية تحويل بعض الرحلات إلي طريق رأس الرجاء الصالح، وخاصة الرحلات الطويلة مع تردّي الأوضاع الاقتصادية واستمرار انخفاض أسعار البترول.

وقد قدّر الانخفاض في الطاقة الاستيعابية لشركات الحاويات بنسبة ٣٠٪ بسبب تراجُع الطلب العالمي. والجدير بالذكر أنه لم تظهر أية تأثيرات سلبية جرّاء الأزمة على نشاط قناة السويس حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠، بل أظهرت المؤشّرات استمرار تحسّن معدلات أداء القناة، حيث زادت أعداد السفن المارة بنحو ٥,٧٪، والحمولة الصافية بنحو ٦,٤٪، وتبعها تنامي الإيرادات بنسبة تناهز ٣,٦٪ [شكل رقم (١٣/٤)].

شكل رقم (١٣/٤)

تطوّر الحركة بقناة السويس خلال الفترة (يوليو – مارس) من عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠

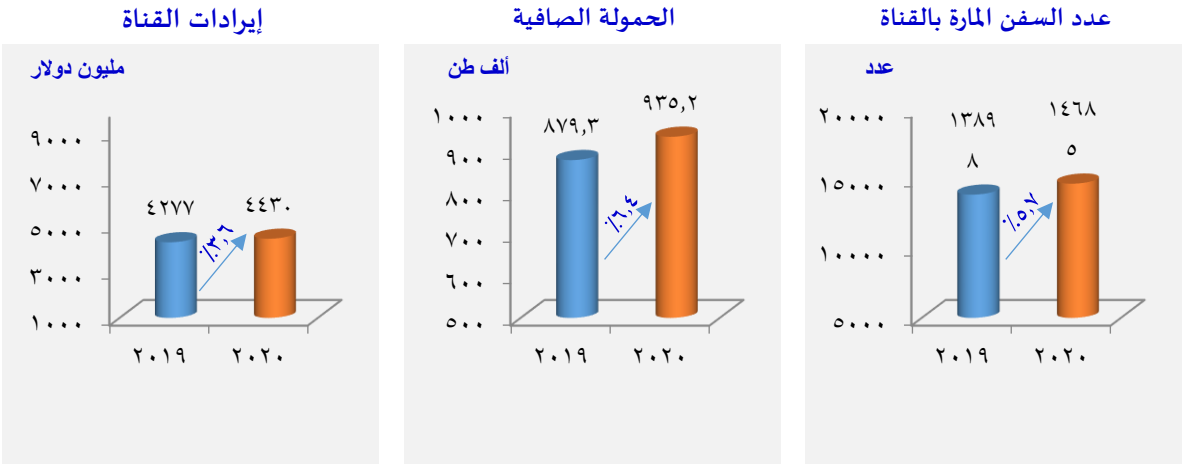

المصدر: هيئة قناة السويس

ولقد سجّلت إحصاءات الملاحة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ (يناير – مارس) زيادة في أعداد السفن العابرة بنسبة ٨,٤٪، وزيادة الحمولات الصناعية بنسبة ٨,٥٪ بالمقارنة بالفترة ذاتها عام ٢٠١٩، وتنامي الإيرادات، بنسبة ٦,١٪. [شكل رقم (١٤/٤)].

شكل رقم (١٤/٤)
تطوّر نشاط قناة السويس خلال الفترة (يناير/ مارس ٢٠٢٠)
بالمقارنة بالفترة المقابلة من عام ٢٠١٩

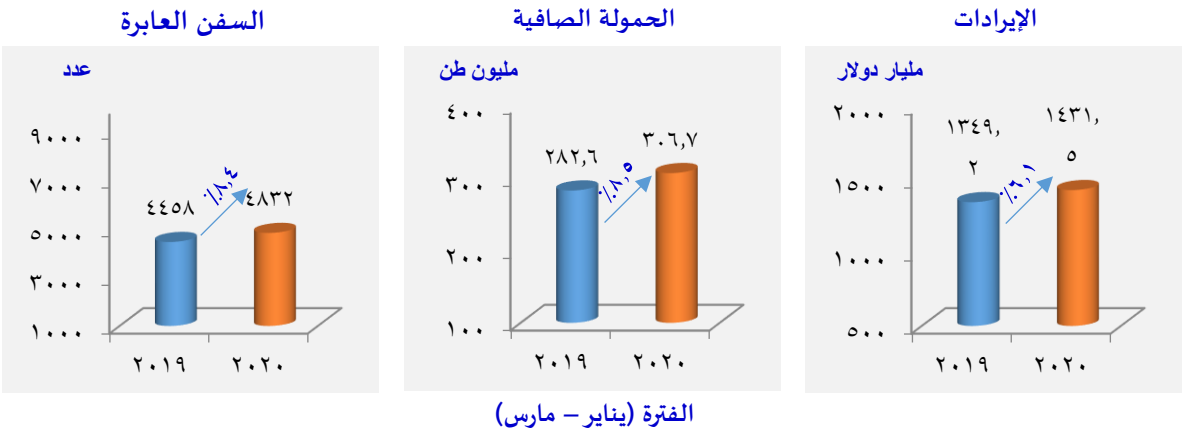

المصدر: هيئة قناة السويس

وعلى منتصف شهر مارس، زاد عدد السفن العابرة من الاتجاهين من ١٥٨٩ سفينة في ٢٠١٩ إلي ١٦٦٢ عام ٢٠١٢، بنسبة نمو ٤,٦٪، كما زادت الحمولات الصافية من ٩٧,٨ مليون طن إلي ١٠١ مليون طن بنسبة نمو ٣,٤٪، ونمت الإيرادات المُناظرة من ٤٤٩,٧ مليون دولار إلي ٤٧٦,٢ مليون دولار، بنسبة زيادة ٥,٩٪.

ومع ذلك، من المتوقع أن يؤثّر تفاقم الأزمة سلباً على اقتصاديّات قناة السويس في الفترة القادمة، بحيث تتراجع الإيرادات المتوقعة من رسوم عبور الناقلات، اعتباراً من شهر أبريل ٢٠٢٠. ويقدّر التخفيض بنحو ١٠٪ - ١٥٪ من قيمة الإيرادات لعام ٢٠١٩/١٨ والبالغة ٥,٩ مليار دولار لتكون نحو ٥ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠ في ظل السيناريو الأساسي، وتنخفض إلى ٤,٤ مليار دولار في ظل السيناريو المُتحفّظ.

ويمكن إرجاع هذا التقدير المنخفض لإيرادات القناة في عام الخطة لعدّة أسباب:

أولها: تباطؤ حركة التجارة العالمية، في ظل ظروف الكساد الاقتصادي المُصاحب للأزمة، ولاستمرار تصاعُد الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وبخاصة بعد تبادل الاتهامات بينهما بشأن ظروف وملابسات ظهور فيروس كورونا، ومدى شفافية الإعلان عنه في حينه.

ثانيها: تأثّر حركة القناة بحجم التجارة العابرة من منطقة جنوب شرق آسيا إلي الجزء الشمالي من العالم، مع توقع انكماش حركة التبادل التجاري مع الصين[٤] أهم شريك تجاري على مستوى العالم،

(٤) تراجع التبادل التجاري لمصر والصين بحوالي الثُلثُين بسبب أزمة فيروس كورونا.

ودول أسيوية أخرى، ومن المنتظر أن تتراجع حجم البضائع المارة بالقناة تجاه الشمال، وبخاصة بعد إغلاق الموانئ الصينية[٥] والتي يخرج منها نحو ٣٠٪ من حاويات العالم.

ثالثها: تراجُع حركة ناقلات البترول المارة بالقناة والتي تُمثّل وحدها نحو ٢٠٪ من إجمالي حمولات الناقلات العابرة للقناة، وتأتي في المركز الثاني بعد سفن الحاويات (٥٤٪) [شكل رقم (١٥/٤)]، وذلك بسبب اتجاه بعض شركات الملاحة لتفضيل تسيير خطوطها الملاحية عبر طريق رأس الرجاء الصالح في ظل الوفر الكبير في أسعار الوقود، والذي يدفع هذه الشركات للبحث عن مسارات أخرى بديلة لقناة السويس.

شكل رقم (١٥/٤)

الأهمية النسبية للحركة العابرة لقناة السويس حسب حمولة ونوعيّات السُفُن المارة (٢٠١٩/١٨)

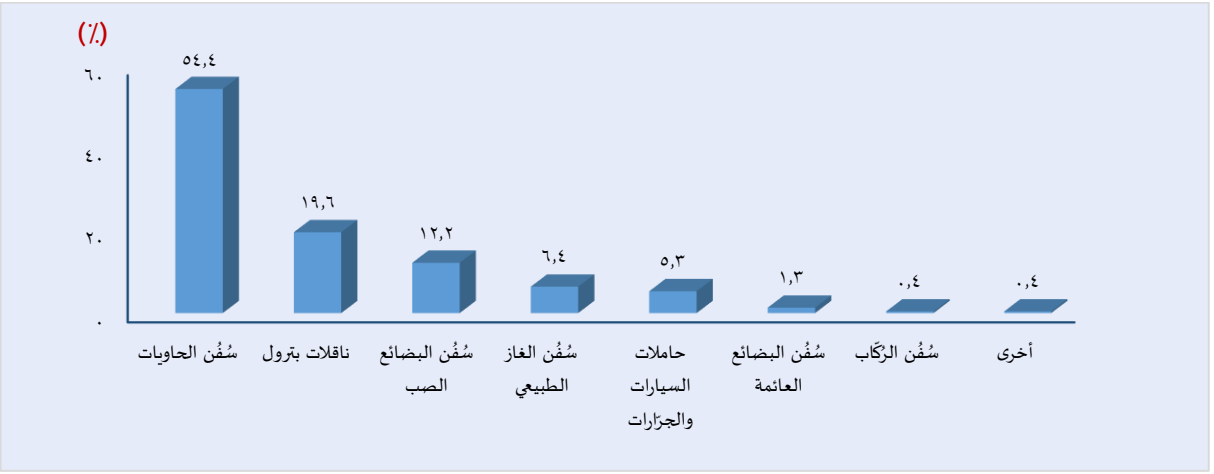

المصدر: هيئة قناة السويس، تقارير الملاحة.

ومن الخطوات الفاعلة التي تتخّذها هيئة قناة السـويس لدرء مخاطر تباطؤ حركة التجارة الدولية وانعكاساتها السلبية على نشاط النقل البحري عبر القناة، الآتي:

- تكثيف الدراسات التحليلية لحركة التجارة العالمية، والتطوّرات المُرتقبة في أسواقها والطُرُق البديلة للقناة واقتصاديّات تشغيلها، وانعكاسات ذلك على حركة نقل البضائع والتكاليف الملاحية.
- مُواصلة مُراجعة رسوم العبور بالقناة، ومنح تيسيرات سعرية لكافة أنواع الناقلات والسُفُن العابرة للقناة، وعدم قصرها على سُفُن البضائع الصب الجاف وعلى ناقلات البترول العملاقة.

(٥) مثل موانئ شنغاي، شنتزين، داليان، شيامن، شينجداو، فينجبوا، هونج كونج.

- مواصلة تطوير وتحسين الأداء الخدمي لقناة السويس من خلال تنمية العناصر البشرية والتوسّع في تطبيق نظام ميّكنة الخدمات وتطوير الموانئ المصرية بإنشاء بنية تحتية إلكترونية لتقليل زمن التفريغ للسفن ولرفع كفاءة إدارة وإرشاد حركة السُفُن أثناء عبور القناة.
- تسريع تنفيذ ونهو المشروعات القومية التي تخدم منطقة قناة السويس، على غِرار نفق الشهيد أحمد حمدي (٢) ومُجمّع البتروكيماويات بالعين السُخنة، ومُجمّع اللوجستيّات بدمياط، وتطوير الموانئ بمنطقة المحور شرق التفريعة.

وتحديداً، أطلقت هيئة قناة السويس حزمة جديدة من الحوافز التسويقية مطلع أبريل ٢٠٢٠ لجذب الخطوط الملاحية التي تسلُك طرقاً أخرى غير قناة السويس، وذلك لفئات الحاويات وناقلات الغاز الطبيعي المُسال وناقلات الغاز البترولي، بالإضافة إلي الإبقاء على السياسات التسويقية الحالية كما هي دون تغيير.

وشملت التيسيرات السعرية ما يلي:

- منح سفن الحاويات القادمة من موانئ شمال غرب أوروبا (مضافاً إلي ميناء طنجة حتى ميناء الجيسيراس Algeceras ومتجه مباشرة إلي ميناء كلاج Klag وما شرقه من موانئ جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى تخفيضاً قدره ٦٪ من رسوم العبور العادية.
- زيادة التخفيض الممنوح لناقلات الغاز الطبيعي المُسال العابرة للقناة من رسوم العبور العادية من ٢٥٪ إ لي ٣٠٪.
- منح ناقلات الغاز البترولي المُسال المحمّلة والفارغة والعاملة بين الخليج الأمريكي (بدءاً من ميناء ميامي والموانئ التي تقع غربه داخل الخليج الأمريكي)، وكذا الموانئ التي تقع جنوب الخليج الأمريكي والمناطق التالية بقارة آسيا نسبة تخفيض تتراوح بين ٣٥٪ و ٧٥٪.
- منح ناقلات الغاز الطبيعي العاملة بين موانئ الخليج العربي (بدءاً من ميناء مسقط) وغرب الهند حتى ميناء كوتشي (Kochi) تخفيضاً قدره ٣٥٪ من رسوم العبور العادية.
- منح ناقلات الغاز العاملة بين الموانئ التي تقع شرق ميناء كوتشي وحتى ما قبل سنغافورة تخفيضاً قدره ٥٥٪ من رسوم العبور العادية، والعاملة بين موانئ سنغافورة وما شرقها تخفيضاً قدره ٧٥٪ من هذه الرسوم.

توقّعات ناتج نشاط قناة السويس عام ٢٠٢١/٢٠:

من المُتوقّع تراجُع الناتج المحلي الإجمالي لنشاط قناة السويس (بالأسعار الجارية) بنسبة (٦٪) خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بالعام السابق، ليبلُغ الناتج نحو ٨٨,٨ مليار جنيه مُقابل ٩٥ مليار، و١٠١ مليار في العامين السابقين على التوالي.

وكذلك بالأسعار الثابتة، من المُتوقّع تراجُع الناتج المحلي الإجمالي لنشاط قناة السويس إلى نحو ٨٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٨٥,٦ مليار، و٩٠,٦ مليار في العامين السابقين على التوالي [شكل رقم (١٦/٤)].

شكل رقم (١٦/٤)
تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)

بالأسعار الجارية

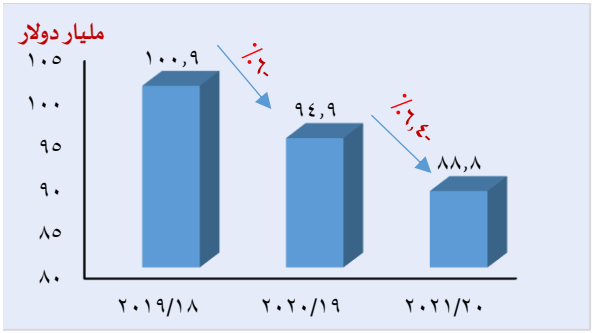

بالأسعار الثابتة

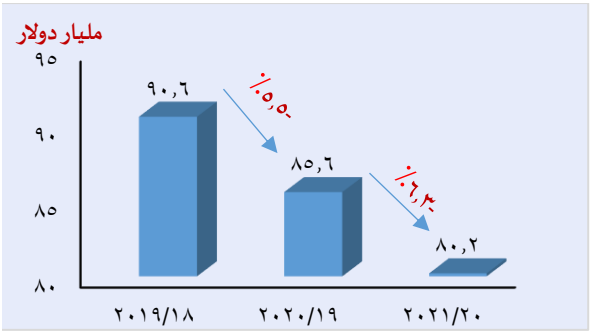

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات:

تُقدّر خطة ٢٠٢١/٢٠ استثمارات هيئة قناة السويس بنحو ١٦,٩ مليار جنيه بالمُقارنة باستثمارات مُتوقّعة لعام ٢٠٢٠/١٩ قدرها ٩,٩ مليار جنيه، أي بنسبة زيادة تربو على ٧٠٪، وذلك لتنفيذ مشاريع التطوير والتوسّع التي تزمُع القيام بها بالرغم من تبِعات أزمة فيروس كورونا.

شكل رقم (١٧/٤)
تطوّر استثمارات نشاط قناة السويس خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢١/٢٠)

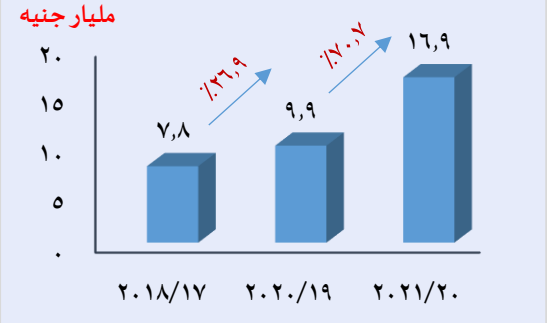

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتم توجيه الاستثمارات لتنفيذ الأعمال الآتية:

- استكمال إنشاء أنفاق أسفل قناة السويس بعدد أربعة أنفاق، منها نفقين بمُحافظة بورسعيد – ونفقين بمُحافظة الإسماعيلية.
- استكمال المشروعات الاستراتيجية على قناة السويس (إنشاء رصيف بحري شرق محطة الفردان – استكمال تشوين مواد عتاقة على القناة الجديدة – استكمال أرصفة تراكي معديّات القناة الجديدة – حماية الميول الجانبية لرصيف تصدير مُجمّع الفوسفات بالعين السُخنة).

- البدء في تنفيذ بعض المشروعات القومية (إنشاء كوبري الفردان ورأس بنياس – تطهير بحيرة المنزلة ومريوط – تطوير وتكريك ميناء جرجوب وأبو قير البحري – تكريم مُنتجع الجلالة – بناء وشراء عدد ٣٨ سفينة صيد).
- إعداد وإنشاء الأرصفة والمراسي وتطوير السّقالات اللازمة لخدمة القاطرات واللنشات الحديثة والمُتطوّرة ذات القدرات العالية والغاطس الكبير واللازم لمُصاحبة السُفُن الكبيرة المُنتظر عبورها عقب تطوير القناة.
- تطوير أسطول القاطرات من حيث القدرة وقوة الشد، وتوفير الطاقات ذات القدرة العالية بمُدُن القناة، ورفع كفاءة الأحواض والأوناش العائمة والمُعدّات البحرية ومُعدّات وآلات الورش حتى يُمكن إجراء أعمال الصيانة والتجديد والبناء للوحدات البحرية.
- تطوير معديّات الهيئة بزيادة طاقتها وتحديثها لتكون عوّناً في تحسين الملاحة بالقناة ضماناً لاستمرار سلامة العبور، وتطوير تفريعة بورسعيد الغربية والبوغاز الغربي، واستكمال ازدواج القناة من كبريت حتى جنيفة.
- تنمية وتطوير ترسانات الهيئة ببورسعيد وبورتوفيق لمواجهة التطوّر العالمي للسفن العابرة وتطوير نُظُم إصلاحها.

٧/٤ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الأهمية الاقتصادية للقطاع:

يلعب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في تسريع عجلة النمو الاقتصادي بما يُوفّره من وسائل معرفة ومعلومات حديثة تكون مُحفّزة للاستثمار وداعمة للقرارات الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك تستند أهمية هذا القطاع وفاعليته على أربعة ركائز أساسية، يتعلق أوّلها بتطوير نُظُم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وثانيها بتعميق الصناعة التكنولوجية، أي بناء صناعة قوية تعتمد على التقنيّات الحديثة، وثالثها بناء أجيال من الشباب قادرة على اكتساب المعارف والتعامل والتكيّف مع تقنيّات العصر الحديث وتطويعها لأغراض التنمية المُستدامة، ورابعها تنمية القدرة التصديرية للقطاع من خدمات التعهيد والمُنتجات الإلكترونية والاستشارات المعنيّة بتقنية المعلومات.

وقد حقّق القطاع إنجازات طيّبة منذ أن تبنّى المشروع القومي للنهضة التكنولوجية لتسريع انتقال مصر إلى مُجتمع المعلومات، مما أسفر عن تزايُد مُطرد في مساهمته في النمو الاقتصادي ليصل إلى نحو ١٢٪ [شكل رقم (١٨/٤)].

شكل رقم (١٨/٤)

تطوّر مُساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في النمو الاقتصادي

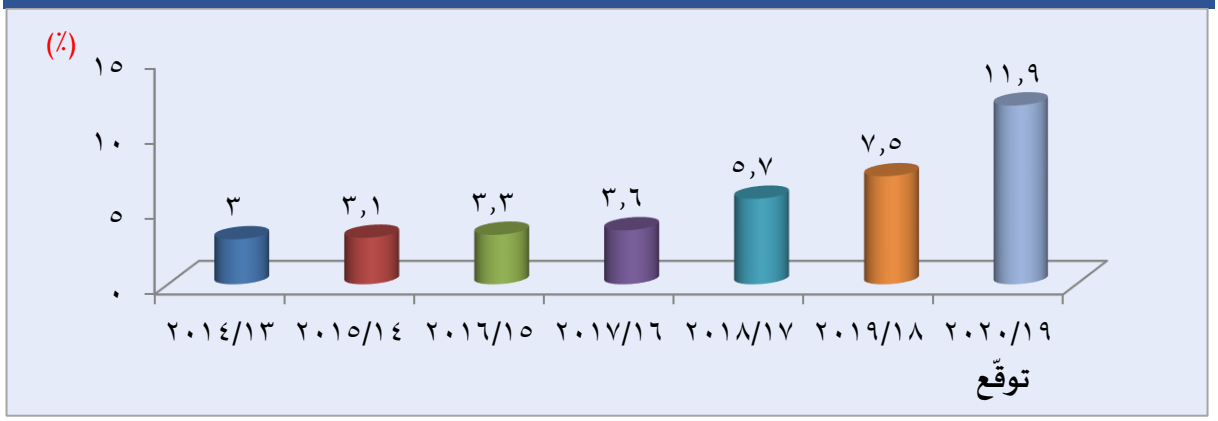

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

مستويات الأداء:

ولقد تجسّدت إنجازات القطاع في زيادة سعة السنترالات وأعداد القنوات التلفزيونية، وزيادة أعداد المُشتركين في التليفون المحمول ومُستخدمي شبكة الإنترنت، كما تواصل تزايُد نسبة الانتشار في المُجتمع، مما ساهم في تقليل الفجوة الرقمية نسبياً، علاوة على زيادة نوادي التكنولوجيا والشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفيما يلي عرض لبعض مُؤشّرات القطاع بنهاية ديسمبر ٢٠١٩ بالمُقارنة بديسمبر ٢٠١٨:

أولاً: مُؤشّرات البنية الأساسية:

- زيادة إجمالي عدد مُشتركي الهاتف المحمول إلى ٩٥,٣٤ مليون مُشترك بنهاية ديسمبر ٢٠١٩ مُقارنة بنحو ٩٣,٧٨ مليون مُشترك في نهاية ديسمبر ٢٠١٨.
- ارتفاع إجمالي عدد مُستخدمي الإنترنت عن طريق المحمول إلى ٣٩ مليون مُستخدم في ديسمبر ٢٠١٩ مُقارنة بنحو ٣٥,١ مليون مُستخدم في نهاية ديسمبر ٢٠١٨، بمُعدّل نمو ١١,١٪.
- ارتفاع إجمالي مُستخدمي USB Modem إلى ٣,٦ مليون مُقارنة بنحو ٣,٢ مليون مُستخدم في نهاية ديسمبر ٢٠١٨، وبمعدل نمو ١٢,٥٪.
- زيادة إجمالي عدد وصلات الإنترنت فائق السرعة ADSL إلى ٧,٢ مليون وصلة مُقارنة بنحو ٦,٥٣ مليون وصلة بنهاية ديسمبر ٢٠١٨، بمُعدّل نمو ١١,٨٪.

ثانياً: مُؤشّرات التنمية:

- زيادة نسبة استخدام الإنترنت في مرحلة التعليم الإعدادي بنحو ٦١,٨٪، وفي مرحلة التعليم الثانوي بنحو ٧٨٪.
- تصاعُد نسبة استخدام الحاسب الآلي للأغراض التعليمية في مرحلتي التعليم الإعدادي والثانوي بنسبة ٩٠٪.

- بلغت نسبة التأثير القوي لاستخدام أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية على المُدرسين ٥٢,٦٪.
- بلغ إجمالي المُتدرّبين في برنامج تنمية القدرات المُقدّم من معهد تكنولوجيا المعلومات حتى نهاية الفترة (يوليو – سبتمبر ٢٠١٩) ١٣,١ ألف مُتدرّب.
- بلغ إجمالي عدد المُتدرّبين في مجال البرمجيّات نحو ٢٤,٣ ألف مُتدرّب حتى نهاية الفترة (يوليو – سبتمبر ٢٠١٩).

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢١/٢٠:

يأتي قطاع الاتصالات في مُقدّمة القطاعات التي يُتوقّع أن تُحقّق نمواً مُرتفعاً يصل إلى ١٦٪ خلال عام الخطة. وهو يحتل أهمية خاصة في ظِل ظروف الأزمة، حيث يتنامى الطلب على الوسائل التكنولوجية في الاتصالات والاعتماد على شبكات الإنترنت في ضوء الإجراءات الاحترازية الداعية للتباعُد الاجتماعي، والبقاء بالمنازِل، ومُزاولة الأنشطة المُمكنة دون الخروج إلى مواقع العمل والدراسة، وإجراء كافة المُعاملات المالية المصرفية عن طريق الخدمة الآلية، الأمر الذي يُحفّز التعليم التكنولوجي والتعليم عن بُعد (والتعليم المنزلي) كبديل للتعليم المدرسي، وكذلك العمل من المنزل كبديل للعمل التقليدي المُنتظم من مواقع العمل بالمصانع أو الشركات أو المصالح الحكومية، كما تنتعش التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية والمصرفية الإلكترونية في إطار الشمول المالي ... وهكذا.

ولذلك، تتوقع خطة عام ٢٠٢١/٢٠ أن يزداد إنتاج القطاع وناتجه بنسبة ٢٦٪ (بالأسعار الجارية)، و١٦٪ (بالأسعار الثابتة) [شكل رقم (١٩/٤)، وشكل رقم (٢٠/٤)]،. وترتفع مُساهمة القطاع في النمو إلى ١٥٪ عام ٢٠٢١/٢٠، كما يُتوقّع أن تتحسّن مُؤشّرات أداء القطاع بصورة ملحوظة في عام الخطة، سواء في مجال تطوير نُظُم الاتصالات أو تعميق الصناعة المحلية أو تنمية صادرات القطاع [جدول رقم (١٩/٤).

شكل رقم (١٩/٤)

تقديرات إنتاج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية والثابتة عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٠/١٩ والفعلي عام ٢٠١٩/١٨

بالأسعار الجارية

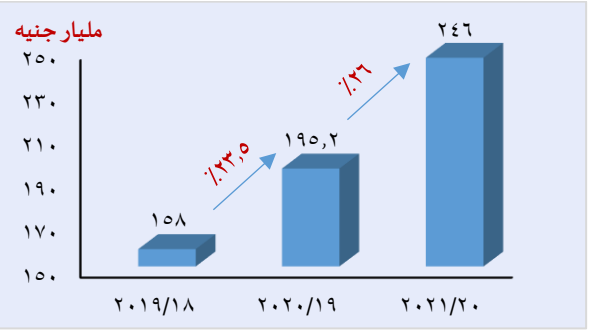

بالأسعار الثابتة

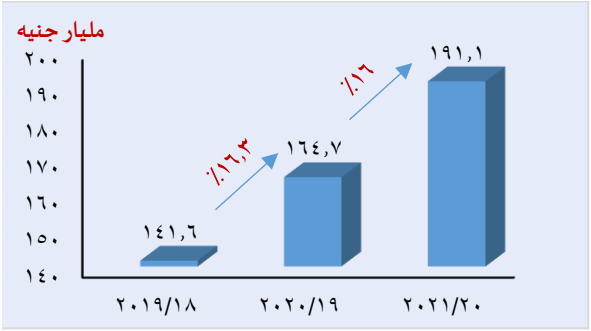

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (٢٠/٤)
تقديرات ناتج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية والثابتة عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٠/١٩ والفعلي عام ٢٠١٩/١٨

بالأسعار الجارية

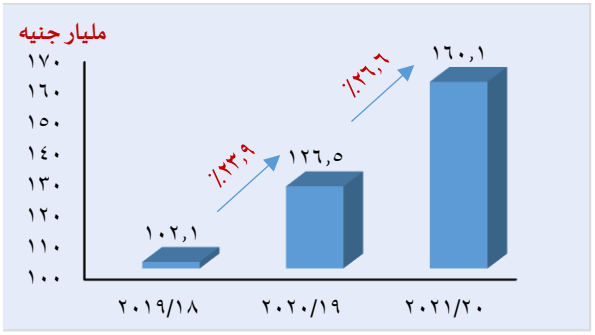

بالأسعار الثابتة

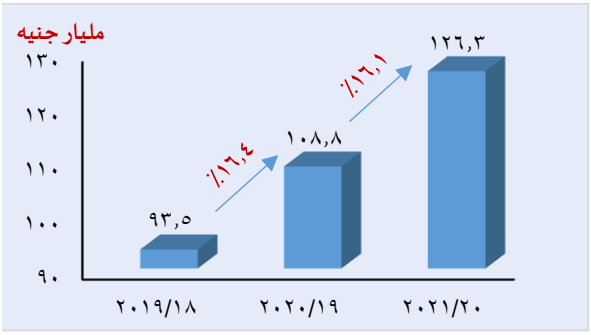

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

جدول رقم (٢٢/٤)
المُؤشّرات الكمية المُستهدفة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خطة عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٠/١٩

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
أولاً: تنمية صادرات التعهيد			
قيمة صادرات تكنولوجيا المعلومات من التعهيد	مليون دولار	٤٣٢٩	٤٩٩٧
قيمة صادرات الإلكترونيات	مليون دولار	١٦٥٠	٢٠٥٠
عدد مصانع الإلكترونيات المستهدف إنشاؤها	مصنع	٢	٢
عدد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة المستهدف توفيرها	ألف	٥٩	٧٥
عدد الشركات التي تم دعمها لتصدير تكنولوجيا حديثة	شركة	١٣٦	١٤٦
ثانياً: تطوير نظم الاتصالات			
عدد مجتمعات التكنولوجيا والإبداع المستهدف إنشاؤها	مجتمع	٢	٣
قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستهدف جذبها	مليون جنيه	٢٣٧	٢٧٧
عدد المنازل المستهدف توصيل خدمة الاتصالات الأرضية لها	مليون	١	١
عدد محطات إنزال الكوابل البحرية المستهدف إنشاؤها (تراكمي)	محطة	١	١
عدد الكابلات البحرية العابرة المستهدف إنشاؤها	كابل بحري	١٥	١٦
عدد مكاتب البريد المستهدف تطويرها	مكتب	٤٣٠	٤٠٠
ثالثاً: تعميق الصناعة التكنولوجية			
عدد الشركات الناشئة المستهدف احتضانها	شركة	٨٥	٩٥
قيمة الاستثمارات في الشركات الناشئة	مليون دولار	٢,٨	٣
عدد الشركات المستفيدة من برنامج دعم الصادرات	شركة	٩٨	١٠٣
عدد شركات الاستثمار العالمية المستهدف جذبها	شركة	١	١
عدد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة المستهدف توفيرها	ألف	٦٣	٧٥
قيمة الصادرات	مليون دولار	٤٣٢٩	٤٩٩٧

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الاستثمارات:

تُقدّر استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنحو ٢٦,٥ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢١/٢٠، بنسبة ٣,٦٪ من إجمالي استثمارات الخطة.

ويخُص القطاع الخاص نحو ٢٦٪ من إجمالي استثمارات القطاع، بما يُعادِل ٦,٩ مليار جنيه.

ومن المُستهدف تخصيص ٩,٩ مليار جنيه من الاستثمارات العامة للقطاع لتنفيذ المشروعات التالية:

	القيمة (مليون جنيه)	(٪)
تهيئة البنية التكنولوجية والمعلوماتية للانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة		
• إنشاء مركز البيانات بالعاصمة	٦٨٠٠	٦٨,٧
• أرشفة الوثائق تمهيداً للانتقال للعاصمة الجديدة	١٠٠	١
ميكنة الخدمات الحكومية		
• إنشاء منصة عدالة مصر الرقمية	١٠٠٠	١٠,١
• إعداد منظومة إنفاذ القانون	٧٠٠	٧,١
• ضبط وحوكمة الخدمات الحكومية الرقمية	٥٠	٠,٥
• إعداد منظومة معلومات مصلحة الجوازات وإصدار التأشيرة الإلكترونية	٨٥٠	٨,٦
تطوير البنية المعلوماتية		
• تطوير القدرات الرقابية	١٠٠	١
• رفع مستوى تأمين البنية المعلوماتية الحرجة	٢٠٠	٢
• نقل استضافة المواقع الحكومية لداخل مصر	١٠٠	١
الإجمـــــــالي	٩٩٠٠	١٠٠

٤/٨ قطاع السياحة

الأهمية الاقتصادية للقطاع:

يُعد قطاع السياحة من القطاعات الرئيسية المولّدة للنقد الأجنبي من خلال متحصّلات القطاع من أوجه إنفاق التدفقات الدولية الوافدة لزيارة المقاصد السياحية بمصر. ويُسهم القطاع بصورة فاعلة في توليد القيمة المضافة وفي توفير فرص عمل عديدة مباشرة في مختلف أنشطته، وبصورة غير مباشرة في العديد من القطاعات والأنشطة المرتبطة والمتداخلة معه، فضلاً عن الدور المُهِم الذي يلعبه قطاع السياحة في توسعة رقعة المعمور المصري بسبب انتشار المقاصد السياحية في مناطق متعدّدة ومترامية صارت مراكز مُهِمة للجذب السياحي.

مستويات الأداء:

رغم أهمية قطاع السياحة، إلا أنه يظل من القطاعات الهشّة الأكثر تأثّراً بتداعيّات الأحداث الدولية والإقليمية والمحلية الأمر الذي يترتب عليه تقلّبات حادة من فترة لأخرى في حجم التدفقات السياحية الوافدة وحجم الإيرادات المتولّدة من الإنفاق السياحي. فكما هو موضّح بالشكل رقم (٤/٢١)، فقد تذبذبت الحركة الوافّدة من عام لآخر، وبلغت ذروتها عام ٢٠١٤ وأدنى مستوى عام ٢٠١٦، وبدأ الاتجاه للتعافي اعتباراً من عام ٢٠١٧. وبالمثل، شهدت الليالي السياحية تذبذباً مُناظراً لأعداد الوافدين في الأعوام المعنيّة، وبلغت أعداد الليالي أقصاها عام ٢٠١٠ (١٤٧,٥ مليون ليلة)، وتلاها عام ٢٠١٢ بتسجيل ١٣٧,٨ مليون ليلة، ثم عام ٢٠١٨ بتسجيل ١٢١,٥ مليون ليلة. وقد انعكس ذلك على الإيرادات السياحية التي تقلّبت بدورها من عام لآخر، اتفاقاً وأعداد الليالي السياحية التي قضاها الوافدون لمصر.

شكل رقم (٢١/٤)
تطوّر الحركة السياحية والإيرادات خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

(أ) أعداد الزائرين (بالمليون):

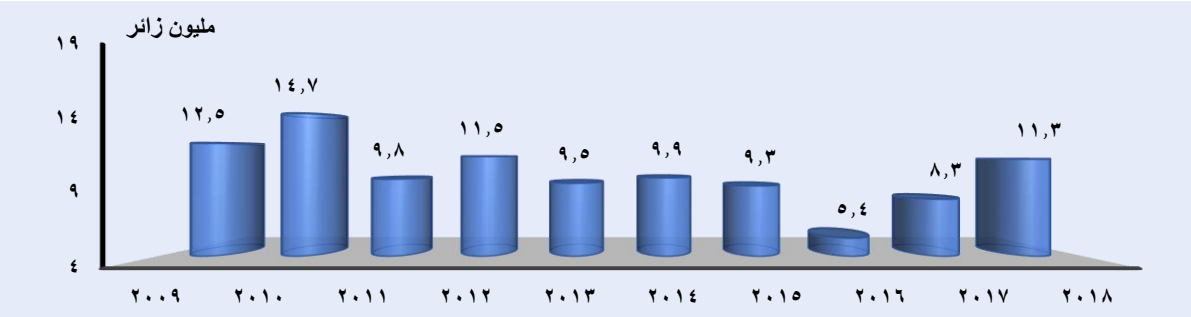

(ب) أعداد الليالي السياحية بالمليون ليلة

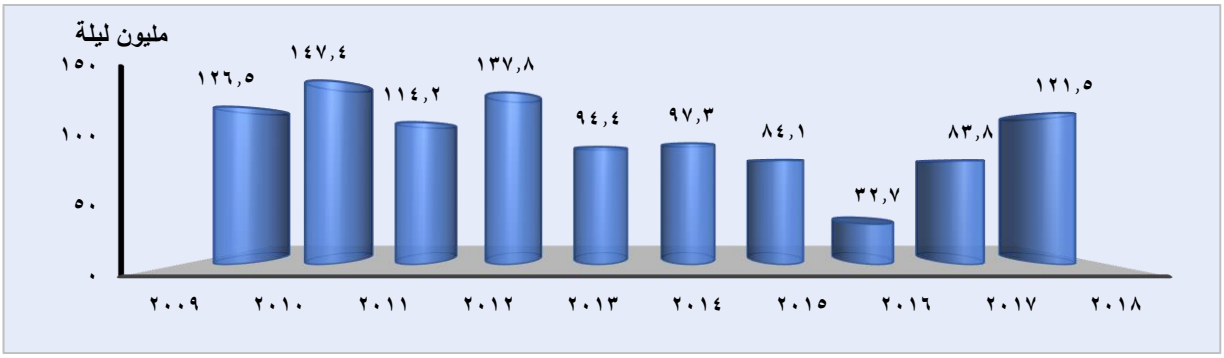

(ج) الإيرادات السياحية (مليار دولار)

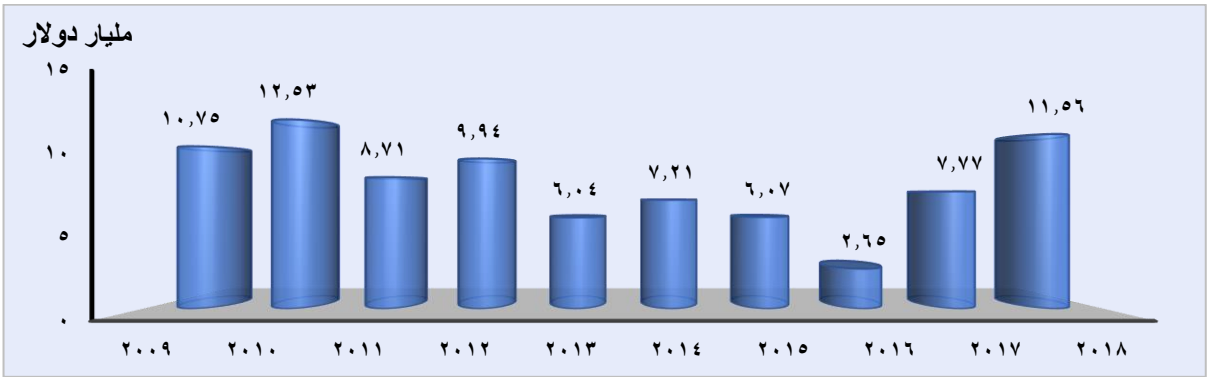

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

التأثيرات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا على السياحة المصرية

يأتي قطاع السياحة في مقدّمة القطاعات وأكثرها تأثّراً بتفاقم أزمة فيروس كورونا، فقد شهدت الفنادق المصرية إلغاء الحجوزات التي كانت في شهري مارس وأبريل، وهو ما كبّد شركات الفنادق خسائر كبيرة، وتضرّرت شركات السياحة أيضاً نتيجة إلغاء حجوزات العمرة بعد أن أعلنت السلطات السعودية مد رحلات العمرة وعدم السماح لأية جنسية من الجنسيّات لأداء العمرة، وهو ما عرّض أيضاً الشركات السياحية المصرية لخسائر فادحة مع اضطرارها لإعادة الأموال التي سبق دفعها من المواطنين الذين تم إلغاء رحلات العمرة لهم.

وبالمثل، تكبدت شركات الطيران، سواء الرسمية (شركة مصر للطيران) أو الشركات الخاصة، خسائر كبيرة مع إلغاء حجوزات المواطنين لرحلاتهم واستعادتهم مُقابل تذاكر سفرهم وبدون غرامات أو خصومات.

وكنتيجة للوضع السابق، فمن المتوقع انخفاض عائدات السياحة بمقدار يتراوح بين ٢,٥ و٣ مليار دولار في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، كما يقدّر حجم الخسائر التي ستلحق بشركات السياحة والفنادق والقرى السياحية ومراكز الغوص والأنشطة المرتبطة بالسياحة بنحو مليار دولار شهرياً، مُتمثّلة في توقف رحلات نحو ٤٠٠ ألف زائر كانت تستقبلهم منتجعات البحر الأحمر شهرياً، ويقضون نحو ٤ مليون ليلة سياحية، بمتوسط عشر لياليٍ لكل زائر، في الوقت الذي أغلقت مختلف الفنادق والمطاعم والبازارات والكافيهات أبوابها منذ بداية انتشار الجائحة، وفقد نحو ٣٠٠ ألف عامل وظائفهم، بالإضافة إلي الآلاف الذين يعملون في الخدمات السياحية، ومنهم نحو ٦٠٪ من العاملين يمثلون عمالة حرّة تعمل بأجر يومي، كما تأثر نشاط المرشدين السياحيين والذي يضم نحو عشرة آلاف عامل.

ونتيجة لهذا الوضع، يعاني نحو ٢,٥ مليون شخص من العاملين في قطاع السياحة من عدم استقرار أوضاعهم بسبب توقف السياحة والتي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في توليد نحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لنتائج الحسابات الفرعية (التابعة) للسياحة.

وقد كانت مصر تسعى لزيادة عدد السياح خلال الموسم الحالي ٢٠٢٠/١٩ ليبلُغ ١٢ مليون سائح بعد أن وصل عددهم في موسم ٢٠١٩/١٨ إلي نحو ١٠,٨ مليون سائح، كما كان من المتوقع أن ترتفع الإيرادات السياحية إلي ١٦ مليار دولار عام ٢٠٢٠/١٩، وخاصة أنها ارتفعت في عام ٢٠١٩/١٨ إلي ١٢,٥٧ مليار دولار مقابل ٩,٨ مليار دولار في العام الحالي، طبقاً لبيانات البنك المركزي المصري. وقد أعيد تقدير هذه الإيرادات بعد أزمة فيروس كورونا لتكون في حدود (١١) مليار دولار، وهو تقدير مازال محل نظر.

وقد أعلن البنك المركزي المصري عن مُبادرة تمويلية لدعم قطاع السياحة بقيمة ٥٠ مليار جنيه، وتوجّه لصالح تطوير وإحلال وتجديد المنشآت السياحية، بجانب إسقاط الفوائد المُهمّشة عن الشركات المتعثّرة.

وفيما يلي إشارة سريعة لأهم الإجراءات التي تم اتخاذها لتقليل الآثار السلبية لأزمة فيروس كورونا على القطاع السياحي.

- التزام الغرف السياحية بدفع الرواتب للعاملين والتكفّل بإقامتهم إلي جانب التبرع لشراء ١٦٠ ألف وحدة لإجراء الفحص الطبي السريع للعاملين بالقطاع السياحي، وتخفيض التواجد اليومي للعمالة في فنادق القاهرة والجيزة بنسبة ٥٠٪ .
- التعاقد مع شركتين عالميتين متخصّصتين في مجال الصحة والسلامة بغرض التحقّق من تطبيق خطوات التعقيم السليمة في كافة الفنادق والمنشآت السياحية على مستوى الجمهورية.
- إتاحة الإجراءات التوعوية الصحية لمختلف العاملين بالفنادق.
- اتفاق الاتحاد المصري للغرف السياحية مع بيت خبرة عالمي لإعداد استراتيجية طويلة المدى لتطوير القطاع السياحي.

وعلى الجانب الآخر، يجري تبنّي مجموعة حزم تيسيرية لمُساندة قطاع الطيران في الفترة المُقبلة لضمان عودة التدفقات السياحية، وبخاصة الطيران منخفض التكاليف، وكذا دعم السيولة لشركات السياحة والسفر، ومراجعة الضرائب والرسوم واللوائح بما يُحسّن مناخ الأعمال، وكذا تعزيز برامج التدريب وتنمية مهارات العاملين، وبخاصة المهارات الرقمية، وإدراج السياحة في حزم الطوارئ الاقتصادية الوطنية، وإنشاء آليات واستراتيجيات لإدارة الأزمات، فضلاً عن تدارُس إمكانية استخدام الصناديق الخاصة في الغرف السياحية للمساعدة في دفع مرتبات العاملين في قطاع السياحة.

تقديرات الإنتاج والناتج السياحي بخطة عام ٢٠٢١/٢٠

في ظل تفاقم أزمة فيروس كورونا، من المتوقع انخفاض إنتاج القطاع السياحي بالأسعار الجارية إلي النصف من ١٨٠,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ إلي ٩٠,٤ مليار جنيه في عام الخطة ٢٠٢١/٢٠، وكذا تراجُعه بالأسعار الثابتة بنسبة ٦١٪ من ١٢٦,١ مليار جنيه إلي ٤٩,٢ مليار جنيه [جدول رقم (٢٣/٤)].

جدول رقم (٢٣/٤)
تطوّر الإنتاج السياحي بالأسعار الجارية والثابتة
في عام الخطة ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩

(مليار جنيه)

السنة	بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة	
	القيمة	معدل النمو (٪)	القيمة	معدل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	١٩٦,٨	-	١٤٩,٦	-
٢٠٢٠/١٩	١٨٠,٩	(٨,١) -	١٢٦,١	(١٥,٧) -
٢٠٢١/٢٠	٩٠,٤	(٥٠) -	٤٩,٢	(٦١) -

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وبالمثل، من المتوقع انخفاض ناتج القطاع بالأسعار الجارية، بنسبة ٤٩٪، وبالأسعار الثابتة بنسبة ٦٠٪ [جدول رقم (٢٤/٤)].

جدول رقم (٢٤/٤)
تطوّر ناتج القطاع السياحي بالأسعار الجارية والثابتة
في عام الخطة ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩

(مليار جنيه)

السنة	بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة	
	القيمة	معدل النمو (٪)	القيمة	معدل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	١٤٠,٥	-	١٠٦,٨	-
٢٠٢٠/١٩	١٢٩,٤	٧,٩ -	٩٠,٣	(١٥,٤) -
٢٠٢١/٢٠	٦٥,٧	٤٩,٢ -	٣٦,٢	(٦٠) -

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويلاحظ أن نسب الانخفاض في الإنتاج والناتج أكبر في عام الخطة عن العام السابق، حيث أن تأثير أزمة فيروس كورونا لم تظهر آثاره إلا في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠/١٩ في حين كان أداء القطاع السياحي متميزاً في الربعين الأول والثاني.

الاستثمارات السياحية:

من المقدّر أن تبلغ استثمارات القطاع نحو ٥,٢ مليار جنيه في عام الخطة ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٧,٣ مليار جنيه متوقع عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة انخفاض ٢٨,٨٪، دلالة على توقع انكماش الاستثمارات الخاصة والتي تشكّل نحو ٨٤٪ في عام الخطة، مُقابل نحو ٩٠٪ في العام السابق.

شكل رقم (٢٢/٤)

الاستثمارات السياحية عام ٢٠٢١/٢٠

بالمقارنة بالمتوقع ٢٠٢٠/١٩

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

تقديرات الحركة السياحية والإيرادات بخطة ٢٠٢١/٢٠

من المتوقع تراجُع الحركة السياحية الوافدة في عام الخطة بنحو ٥٥٪ لتصبح في حدود ٤,٢١ مليون زائر مُقابل ٩,٣٥ مليون زائر لعام ٢٠٢٠/١٩.

وبالمثل، وبافتراض تناقص متوسط مدّة إقامة الزائر من ١٠,٥ ليلة عام ٢٠١٩/١٨ إلي ٩ ليلة عام ٢٠٢٠/١٩ و٨ ليالٍ عام ٢٠٢١/٢٠، فمن المتوقع تراجُع أعداد الليالي المُناظرة إلي ٨٤,٢ مليون، ٣٣,٧ مليون ليلة على التوالي، ويُقابلها انفاق سياحي في حدود ٨ مليار و٣,٢ مليار دولار على أساس ثبات متوسط إنفاق الزائر/ ليلة عند ٩٥ دولار [شكل رقم (٢٣/٤)].

شكل رقم (٢٣/٤)
تطوّر الحركة السياحية والإيرادات السياحية بخطة عام ٢٠٢١/٢٠
بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩ والفعلي عام ٢٠١٩/١٨ و ٢٠١٨/١٧

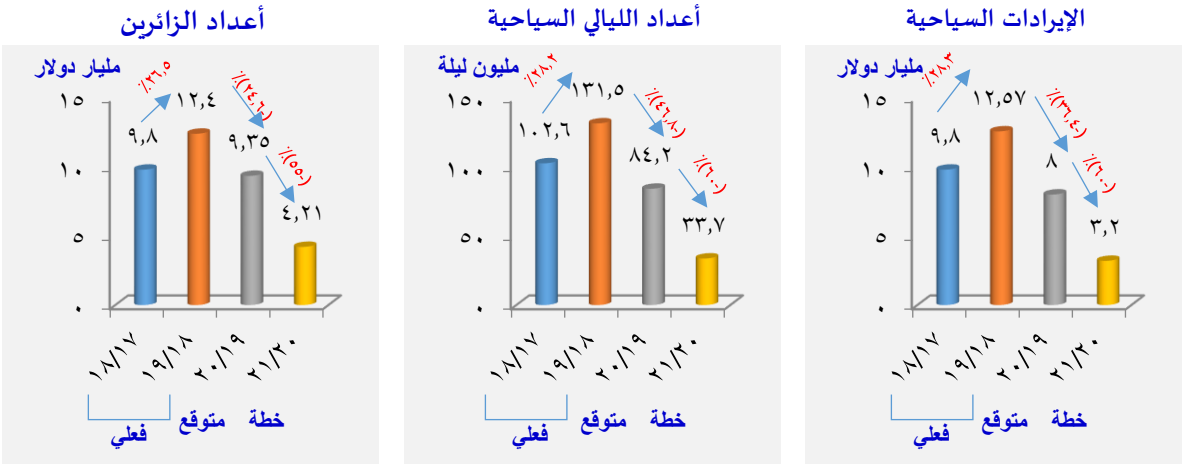

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويلاحظ أنه وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري عن النصف الأول لعام ٢٠٢٠/١٩، فقد بلغت الإيرادات السياحية ٧,٢٥ مليار دولار مقابل ٦,٧٩ مليار دولار في النصف المناظر من العام السابق، بنسبة زيادة ٦,٨٪، وكان من المنتظر – لو استمر معدل النمو على ما هو عليه – أن تتجاوز الإيرادات السياحية ١٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/١٩، وأن تصل في بعض التقديرات إلي ١٦ مليار دولار كما سبق الذكر، غير أن أحداث أزمة فيروس كورونا من شأنها التأثير السلبي على الحركة السياحية والإيرادات المتوقعة على النحو الوارد بالشكل أعلاه.

جهود التطوير في قطاع السياحة:

في إطار الجهود الرامية للنهوض بالقطاع السياحي وتنمية قدرته على مكافحة التأثيرات السلبية لجائحة فيروس كورونا، فسوف تواصل الدولة دعمها للقطاع السياحي في عام الخطة من خلال الإبقاء على الحزم التيسيرية والتحفيزية للقطاع والتي شرعت في تطبيقها في أعقاب الأزمة، وأهمّها الآتي:

- ✓ مواصلة تقديم التسهيلات المصرفية في صورة مُبادرات من البنك المركزي المصري والبنوك الوطنية لتمويل عمليات الإحلال والتجديد للمنشآت الفندقية والسياحية بشروط مُيسّرة.
- ✓ الاستمرار في إجراء التسويّات المالية مع ملاك الفنادق والمنشآت السياحية لغير المنتظمين، وحل المشاكل المثارة مع مرفق الكهرباء ومصلحة الضرائب والبنوك وهيئة التأمينات الاجتماعية.
- ✓ تكثيف برامج التدريب للعاملين في القطاع السياحي، وإلزام أصحاب المنشآت الفندقية والسياحية بالحفاظ على العمالة الحالية، وتوفير الحوافز اللازمة لهم لضمان هذا الالتزام.
- ✓ تطوير المنافذ لاستقبال الزائرين والارتقاء بمستوى الخدمات المقدّمة لمواجهة المنافسة الشديدة بين المقاصد السياحية، إثر التعافي من أزمة فيروس كورونا.

- ✓ تكثيف برامج الترويج والتنشيط السياحي وفق أساليب تكنولوجية مُبتكرة لاجتذاب مجموعات جديدة من الزائرين، وضمان تكرارية الزيارة، والدمج بين زيارة المقاصد الأثرية والثقافية والمقاصد الشاطئية الترفيهية.
- ✓ التشغيل الكامل لنظام تأشيرة الدخول إلكترونياً.
- ✓ تنفيذ أجندة أحداث فنية وثقافية ثابتة والدعاية لها.
- ✓ التطبيق الفاعل لمعايير السياحة الخضراء والسياحة البيئية في إطار مفهوم التنمية المُستدامة.
- ✓ تنمية السياحة النيلية ودعم وتطوير المراسي من القاهرة إلي أسوان لتفعيل منظومة الرحلات النيلية الطويلة.
- ✓ استعادة نسب الإشغال الفندقي في المقاصد السياحية (الأقصر / أسوان / جنوب سيناء / البحر الأحمر ... إلخ) وعودتها لمعدلاتها السابقة، وفي إطار الخطة القومية للتعايش مع أزمة فيروس كورونا.
- ✓ سرعة الانتهاء من إجراءات الترسية للمشروعات الاستثمارية السياحية.

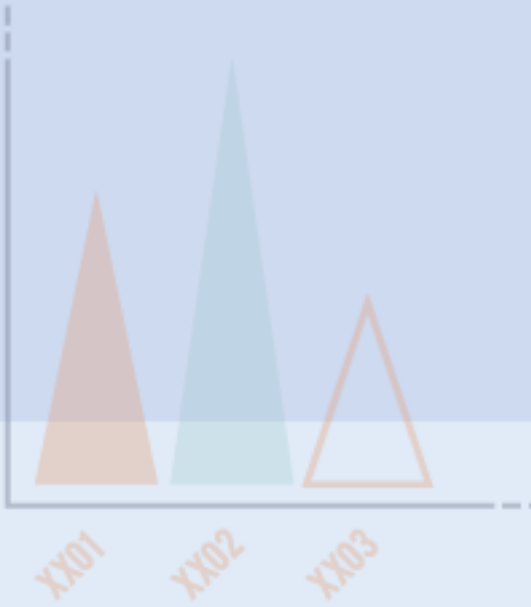

القسم الخامس

التنمية البشرية والاجتماعية

١/٥ النمو السكاني

تحرِص خطة التنمية على مُواصلة الجهود الهادفة إلى تحسين كفاءة مُؤشّرات التنمية البشرية والارتقاء بجودة الحياة من خلال توفير كافة الخدمات الاجتماعية والعامة على مُختلف أنواعها – كماً وكيفاً – ولجميع المواطنين والفئات الاجتماعية ولكافة أقاليم الدولة، وعلى النحو الذي يُحقّق التوازن بين اعتبارات النمو واعتبارات العدالة الاجتماعية في إطار استراتيجية "النمو مع المُساواة" والذي ترتكز عليه خطة التنمية المُستدامة.

ولذلك، تُعد قضية النمو السكاني المُتسارع من أهم القضايا التي تُجابِه جهود التنمية وعدالة التوزيع، حيث ينجُم عنها اختلالات هيكلية في نمط توزيع الموارد وضغوطاً مُتزايدة على الخدمات العامة.

وإدراكاً لخطورة قضية النمو السكاني، فقد عنيت الخطة متوسطة المدى للتنمية المُستدامة بإدراج البُعد السكاني في كافة مجالات التنمية، وتأكيد أهمية ضبط النمو السكاني، وتفعيل البرامج المعنيّة بذلك بما يكفُل الارتقاء بجودة الحياة للأسرة المصرية، ويُحقّق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية في تعزيز الجهود الإنمائية.

ولقد دعا إلى توكيد الاهتمام بضبط النمو السكاني ما تلاحظ في الآونة الأخيرة من ارتفاع معدل النمو السكاني ليُسجّل نحو ٢,٥٦٪ في الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٧) كما أوضحته نتائج التعداد السكاني الأخير (٢٠١٧)، وهو مُعدّل غير مسبوق من شأنه عرقلة جهود التنمية على نحو لا يستشعر معه المواطن بحدوث تحسّن حقيقي ملموس في مستوى معيشته.

ولقد تجاوز التعداد السكاني لمصر ١٠٠ مليون نسمة في فبراير ٢٠٢٠ بزيادة سنوية ٢,٣ مليون نسمة، و٧٠٠٠ مولود جديد يومياً. ويُمثّل هذا الوضع خطورة لو استمر النمو السكاني بهذا المُعدّل المُرتفع، إذ قد يتعدّى في هذه الحالة تعداد مصر ١٣٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، بزيادة قدرها ٣٢ مليون فرد في غضون عشر سنوات، في حين أنه لو تراجع مُعدّل نمو السكان إلى ٢٪ لصار التعداد في حدود ١٢٢ مليون نسمة بخفض التعداد بنحو قدره ١٠ مليون فرد.

وكما هو مُوضّح بالشكل رقم (١/٥) لو كان قد تم خفض مُعدّل النمو السكاني تدريجياً والوصول به إلى ٢٪ بنهاية عام ٢٠٢١، لأمكن الحد من الزيادة السكانية، وقصرها على نحو ٩ مليون نسمة خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١). ومن هنا، فإن تفعيل جهود برامج تنظيم الأسرة وتكثيف حملات التوعية بخطورة النمو السكاني السريع تُصبح أموراً حتمية لإمكان الانطلاق في رحاب التنمية دون قيود وأعباء تُعرّقل هذه الانطلاقة، ولضمان تعظيم ثِمار التنمية وعدالة توزيعها.

شكل رقم (١/٥)
مُعدّل النمو السنوي للسكان في الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠)

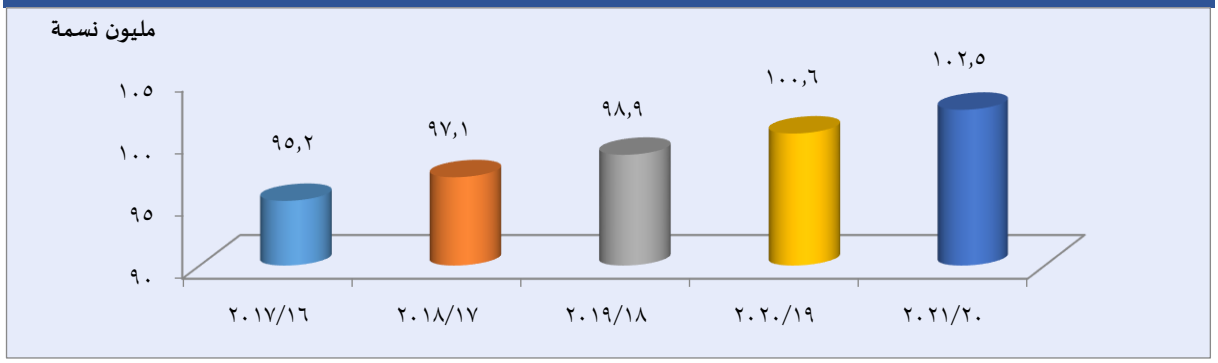

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

مُستهدفات برامج تنظيم الأسرة وآليّات العمل:

إدراكاً لخطورة الزيادة السكانية غير المُنضبطة، فقد استهدفت برامج ضبط النمو السكاني الارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وبصفة خاصة في المناطِق الريفية، وتكثيف الحملات التوعويّة، وربط الدعم النقدي بالالتزام بضوابط تنظيم الأسرة، وتفعيل برامج محو الأمية وتشغيل الإناث ومنع عمالة الأطفال، وإعادة صياغة الخطاب الديني لتصحيح المفاهيم الخاطئة.

وفي هذا الإطار، تتضمّن آليّات البرامج الهادفة لضبط النمو السكاني الآتي:

- الارتقاء – بوجه عام - بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، خاصةً في المناطق الريفية، من خلال:
  - توفير الأرصدة الكافية من وسائل تنظيم الأسرة، وبخاصةً الوسائل الفعالة منها طبقاً للمعايير القياسية مع إتاحتها بأسعار مناسبة.

- توسيع نطاق إتاحة خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال زيادة تردّد العيادات المتنقلة للمناطق العشوائية والمناطق التي لا تتوفّر بها هذه الخدمات.
- رفع قدرات ومهارات مُقدّمي خدمة تنظيم الأسرة من خلال تطوير مناهج التدريب للأطباء والممرضات.
- تفعيل دور الرائدات الريفيات في نشر الوعي الصحي.

- تشجيع قيام الجمعيات الأهلية بدور رئيسي في مجال تقديم خدمات تنظيم الأسرة.
- توسيع نطاق برنامج الحد من الزيادة السكانية «٢ كفاية» لوزارة التضامن الاجتماعي، والذي بدأ تنفيذه في (١٠) محافظات بالصعيد مستهدفاً تغطية مليون نسمة، ليشمل كافة محافظات البرنامج، مع الإسراع في تنفيذ المراحل التالية من البرنامج، وما تتطلبه من تجهيزات (عيادات – قوى بشرية – مواد – وسائل تنظيم الأسرة).
- تطبيق الحوافز الإيجابية على الأسر الصغيرة ضمن برامج التنمية المجتمعية وبرامج مكافحة الفقر والدعم النقدي المشروط.
- اللجوء إلى اتباع أساليب وسياسات أكثر تشدّداً في حالة الأسر التي لا تمتثل لاستهداف تنظيم النسل، مثل الحرمان من الدعم النقدي المشروط، أو من الدعم السلعي من واقع متابعة تطوّر أعداد المواليد الجُدُد المسجلين ببطاقات التموين.
- إدماج المكوّن السُكاني في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تصميم وتنفيذ برامج تعريفية للنشء والشباب بخطورة الزيادة السكانية من خلال مُقرّرات التعليم.
- التطبيق الصارم للقوانين التي تمنع تشغيل الأطفال حتى لا يُنظر إليهم كمصدر للدخل.
- زيادة مُعدلات تشغيل الإناث وبرامج التدريب التي تُتيح لهن فرص الالتحاق بسوق العمل.
- صياغة الخطاب الديني بشكلٍ مُعاصر لتصحيح القيم الخاطئة والمناهضة لمفهوم تنظيم الأسرة.
- تكثيف الحملات الإعلامية بتبعات الزيادة السكانية مع تصميم وسائل إعلامية وطرق اتصال جماهيرية تكون أكثر توافقاً مع الفئات المستهدفة (استهداف توعية نحو ١٥ مليون سيدة في سن الإنجاب).

ومن شأن تفعيل آليّات العمل سالفة الذِكر، تحقيق عِدّة نتائج إيجابية تشمل زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، إتاحة مزيدٍ من خدمات المرافق العامة والبنية الاجتماعية للفئات ذات الدخل المُنخفِض، النهوض بمستوى جودة الخدمات العامة المُقدّمة وتحسين المنظومة البيئية بالتخفيف من مشاكل التلوث والازدحام والضوضاء والعشوائيّات وتدهور حال المرافق، بالإضافة إلى التخفيف من الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة والناجمة عن تضخّم بنود الإنفاق العام.

وفيما يلي إشارة لبعض المُستهدفات التنموية للحد من الزيادة السكانية في إطار خطة عام ٢٠٢١/٢٠.

شكل رقم (٢/٥)
المُستهدفات التنموية للحد من الزيادة السكانية في خطة عام ٢٠٢١/٢٠

عدد المنتفعات من وسائل تنظيم الأسرة

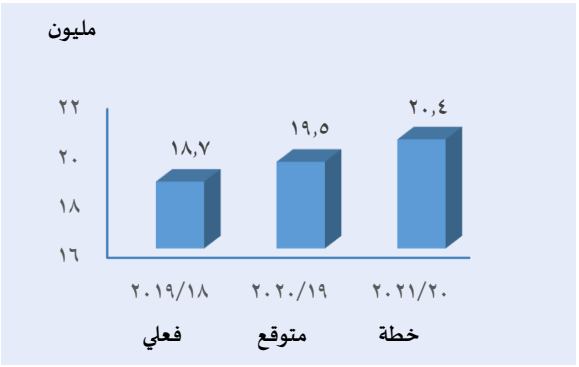

عدد المنتفعات الجدد من وسائل تنظيم الأسرة

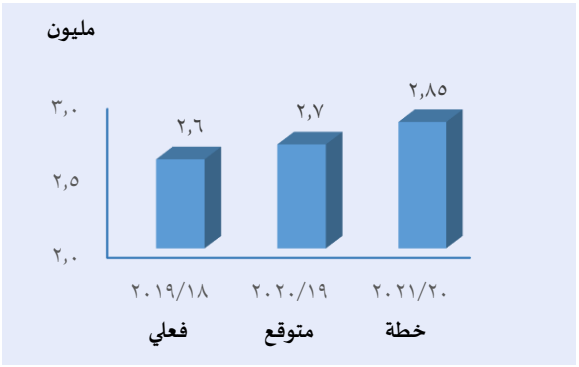

عدد المترددات على عيادات تنظم الأسرة

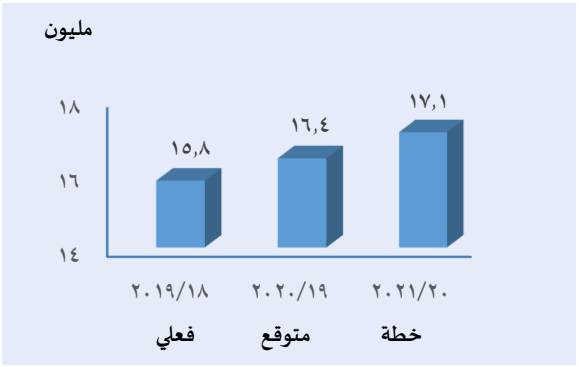

عدد الندوات والفعاليات التي تم تنظيمها

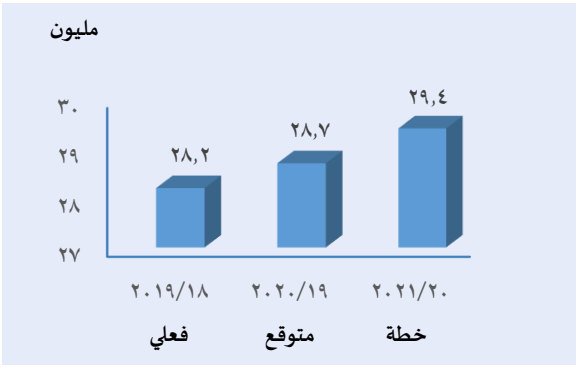

المصدر: وزارة الصحة والسُكان.

٢/٥ التشغيل والبطالة

وفقاً لتقديرات الخطة، من المتوقع أن تبلغ قوة العمل نحو ٣٢,٥ مليون فرد بمُعدّل مُساهمة في النشاط ٣١,٧٪ في عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (٣/٥)].

شكل رقم (٣/٥)
تقديرات السكان و قوة العمل

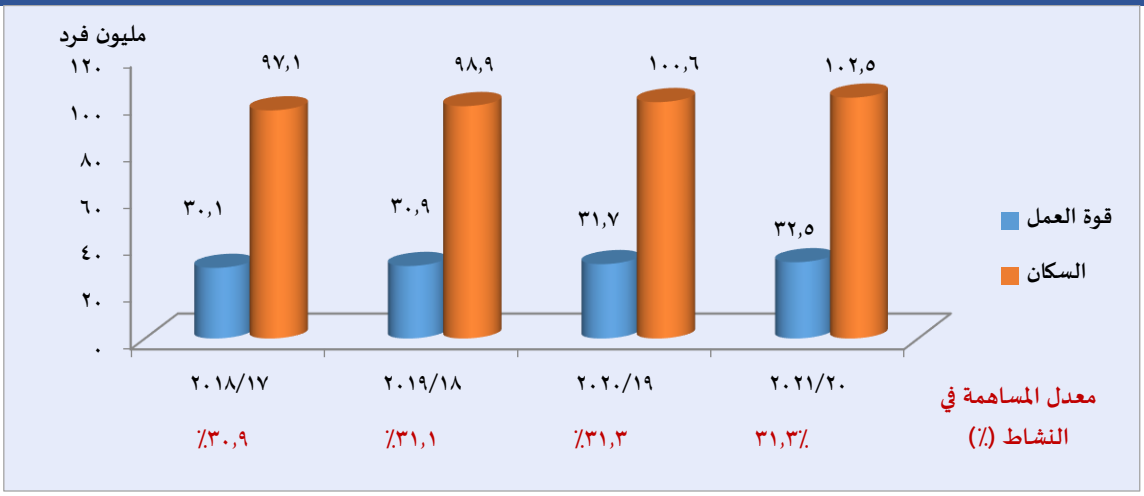

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وإدراكاً لخطورة البطالة، تستهدف خطة التنمية زيادة مستويات التشغيل ليرتفع عدد المُشتغلين على نحو يُبقي مُعدّل البطالة عند مستواه الحالي المُنخفض (٧,٥٪)، ولكن بسبب ظروف جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على سوق العمل، لا يُتوقّع توليد فُرص عمل جديدة بالقدر الكافي لامتصاص الوافدين لسوق العمل، ومن المُقدّر أن ترتفع مُعدّلات البطالة إلى ٩٪ في العام الحالي ٢٠٢٠/١٩ وأن تواصل ارتفاعها مع استمرار تبِعات أزمة فيروس كورونا لتبلُغ ١٠٪ عام ٢٠٢١/٢٠ [جدول رقم (١/٥)].

جدول رقم (١/٥)
قوة العمل ومُعدّل البطالة والمُشتغلين خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢١/٢٠

[مليون فرد]

السنة	قوة العمل	المُشتغلون	المُتعطلون	مُعدّل البطالة (٪)
٢٠١٨/١٧	٣٠,١	٢٧,١٢	٢,٩٨	٩,٩
٢٠١٩/١٨	٣٠,٩	٢٨,٥٨	٢,٣٢	٧,٥
٢٠٢٠/١٩	٣١,٧	٢٨,٨٥	٢,٨٥	٩,٠
٢٠٢١/٢٠	٣٢,٥	٢٩,٢٥	٣,٢٥	١٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويوضّـح الشـكل رقم (٤/٥) تطوّر مُعدّلات البطالة الفعلية على امتداد الفترة ٢٠٠٦/٠٥ وحتى عام ٢٠١٩/١٨، ثم ارتفاع الـمُعدّل إلى ٩٪ عام ٢٠٢٠/١٩ في ظِل أزمة فيروس كورونا، واتجاه للتصاعُد إلى ١٠٪ في عام الخطة ٢٠٢١/٢٠ مع توقّع استمرار تفاقُم الأزمة.

شكل رقم (٤/٥)
تطوّرات مُعدّل البطالة (٢٠٠٦/٠٥ – ٢٠٢١/٢٠)

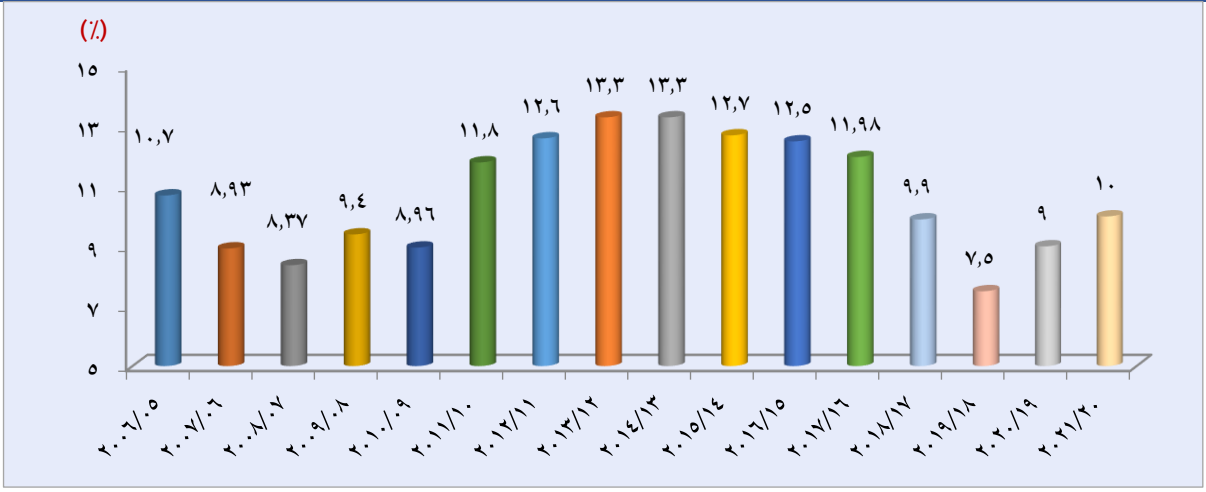

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

توجّهات الخطة لمواجهة تحديّات سوق العمل:

يوضّح البيان التالي التحديّات التي يجابهها سوق العمل، وتوجّهات الخطة بشأن مواجهة كلٍ منها.

التحديّات	توجّهات الخطة
تنامي عرض القوى العاملة بما يفوق القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي	▪ إفساح المجال أمام القطاع الخاص كي يأخذ دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ▪ تفعيل قانون العمل الجديد لتحسين بيئة العمل المُشجّعة بالقطاع الخاص، وإضفاء المرونة في سوق العمل. ▪ تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإدماج القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي.
قصور سوق العمل عن استيعاب كافة الإناث الراغبات في العمل.	▪ تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، ولاسيما في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصِغَر وتلك التي تُدر دخلاً للمرأة المعيلة، وبخاصة في المناطق الريفية، من خلال برامج الرعاية والحماية الاجتماعية، والمشاريع المُموّلة من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصِغَر.

التحديّات	توجّهات الخطة
الارتفاع الملحوظ في مُعدّلات البطالة بين العناصر الشابة [في الفئة العمرية ١٥ – ٢٩ سنة]	▪ تنمية المهارات البشرية من خلال تطوير وتحديث مراكز التدريب، وتهيئة فرص العمل المُنتِج واللائق أمام الشباب. ▪ تسريع تنفيذ المجمّعات الصغيرة (١٣ مُجمّعاً في عِدّة مُحافظات) في إطار مشروعات تشغيل الشباب وإتاحتها بقيمة إيجارية مُناسبة.
ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين [٨٧٪ من إجمالي المتعطلين من حملة المؤهّلات]	▪ ربط سياسات التعليم والتعلّم والتدريب بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، مع التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني (مُبادرة المدارس التطبيقية، الجامعات التكنولوجية)
التباين في مُعدّلات البطالة بين الحضر والريف وبين الأقاليم	▪ معالجة الفجوات التنموية في المناطق الريفية، وتكثيف الجهود الإنمائية في محافظات الصعيد التي تعاني من ارتفاع نسبي في مُعدّلات البطالة.

وتستهدف الخطة على وجه الخصوص زيادة إسهامات القطاعات كثيفة العمل في سوق العمل لترتفع من ٨٠٪ عام ٢٠١٩ إلى ٨٦,٥٪ في عام الخطة ٢٠٢١/٢٠، وذلك على النحو المُوضّح بالشكل رقم (٥/٥).

شكل رقم (٥/٥)

القدرة الاستيعابية للقطاعات كثيفة العمل، ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بعام ٢٠١٩

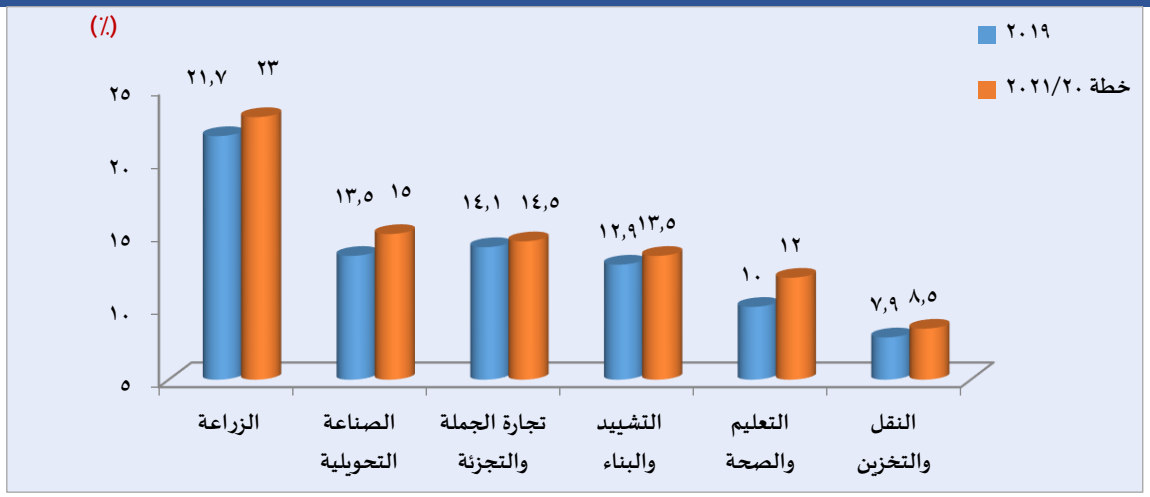

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ولا تقتصر خطورة مشكلة البطالة على أداء المُتعطّلين، وإنما تمتد أبعادها لخصائصهم الديموجرافية وتوزيعاتهم المكانية، مما يعكس هدراً كبيراً في الموارد البشرية، وفي استغلال إمكانات التنمية الواعدة، فضلاً عن الإسهام في تنامي مشكلة الفقر.

وفيما يلي إشارة إلى الاختلالات التي يعكسها الوضع الراهن لسوق العمل، ومُستهدفات خطة ٢٠٢١/٢٠ بشأن مُواجهتها.

جدول رقم (٢/٥) اختلالات سوق العمل (الوضع الراهن) ومستهدفات خطة عام ٢٠٢١/٢٠	
الوضع الراهن	مستهدفات خطة (٢٠٢١/٢٠)
التفاوت الصارخ في معدلات البطالة بين الذكور (٤,٧٪) والإناث (٢٢,٧٪).	**رفع نسبة مساهمة الإناث من ١٦٪ إلي ٢٢٪ من جملة المشتغلين لخفض الفروق النوعية في معدلات البطالة**
ارتفاع نسبة البطالة بين حملة المؤهلات إلي ٨٧٪ من جملة المتعطلين	**خفض النسبة بمقدار ثلاث نقاط مئوية**
ارتفاع معدل البطالة في الحضر (١١,٥٪) مقارنة بالريف (٥,٤٪)	**تضييق الفجوة بينهما بحيث لا تتجاوز أربع نقاط مئوية بدلاً من ست نقاط حالياً**
تعاظُم نسبة البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (٢٩-١٥ سنة) [٦٩,٥٪ من جملة المتعطلين]	**خفض النسبة بمقدار ثلاث أو أربع نقاط مئوية.**

المُبادرات الداعمة للمشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر:

يُلخّص البيان التالي المُبادرات الحالية والمُزمع مواصلة توفيرها في خطة ٢٠٢١/٢٠ بحسب الجهات المعنيّة.

الجهة	المُبادرات
البنك المركزي المصري	**مواصلة توفير تسهيلات ائتمانية بفائدة منخفضة على غرار المبادرة السابقة لتوفير ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة مُيسّرة، وتبسيط إجراءات الحصول على التمويل متناهي الصغر، وزيادة فاعلية برامج ضمان الائتمان.**
جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	• **التوسّع في إتاحة قروض مُيسّرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.** • **التوسع في إقامة معارض منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في عدد من الدول الخليجية والأوروبية لفتح أسواق تصديرية، حال انحسار أزمة كورونا وعودة الحياة الاقتصادية.**
الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر	**التوسّع في تمويل المشاريع متناهية الصغر من ٢٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩ إلي ٣٥ مليار جنيه في عام الخطة مع زيادة عدد المستفيدين من ٣,٥ مليون عميل إلي نحو ٤,٧ مليون عميل.**
وزارة التجارة والصناعة	**مواصلة تفعيل آليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)، سرعة نهو المجموعة الأولى من المجمّعات الصناعية المتخصّصة التي**

	دخلت حيّز التنفيذ، مثل مدينة الأثاث بدمياط، ومدينة الجلود بالروبيكي، ومجمّع الصناعات البلاستيكية بمرغم بمحافظة الإسكندرية.
مُبادرات مصرفية لطرح منتجات تمويلية للمشاريع متناهية الصغر	التوجه نحو إنشاء مزيد من البنوك المُتخصّصة أو الفروع لتمويل المشاريع متناهية الصغر على غرار المصرف المتحد، مع تقديم منتجات تمويلية جديدة، مثل مبادرة رواد الأعمال، ومبادرة انطلاقة للتمويل الميسر للورش والمشروعات الصغيرة.
الإطار التشريعي	سرعة إصدار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما يتضمّنه من حوافز وتيسيرات مثل: (تخصيص الأراضي بالمجان أو بمقابل رمزي - منح المشاريع آجال لسداد تكلفة المرافق - تحمّل الدولة لجزء من تكلفة التدريب).

ويُوضّح الشكل رقم (٦/٥) مُستهدفات جهاز تنمية المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر عام ٢٠٢١/٢٠، كما يُوضّح الشكل رقم (٧/٥) مُستهدفات تعزيز مُشاركة المرأة في سوق العمل، من خلال القروض المُقدّمة من الجهاز.

شكل رقم (٦/٥)
مُستهدفات جهاز تنمية المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر

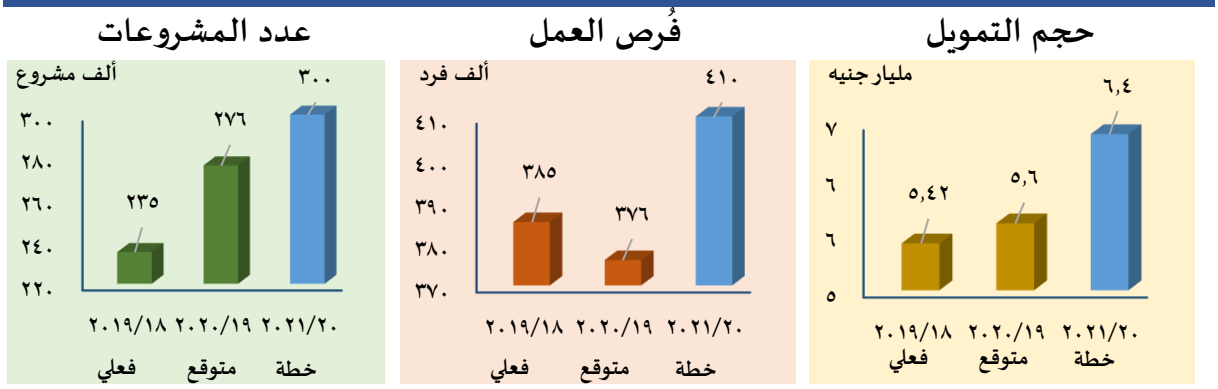

المصدر: جهاز تنمية المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر.

شكل رقم (٧/٥)
مُستهدفات تعزيز مُشاركة المرأة في سوق العمل

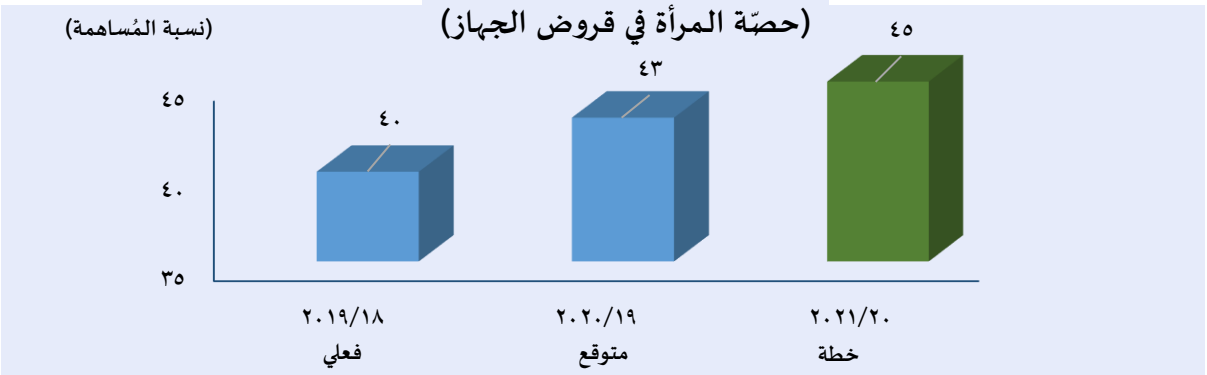

وعلى الجانب الآخر، تستهدف خطة التنمية دمج الاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال مجموعة آليّات، أهمّها ما يلي:

- منح تيسيرات مالية للتحفيز للانضمام للقطاع الرسمي، مثل مبادرة القيادة السياسية بمنح إعفاء ضريبي خمس سنوات لمن ينضم للسوق الرسمية.
- تيسير إجراءات مُمارسة الأعمال من حيث استخراج التراخيص والتسجيل وتصاريح المباني وتكلفة أداء الأعمال بوجهٍ عام، وتوفير أراضي مجانية أو بأسعار رمزية في المجمعات الصناعية المطروحة.
- توسيع مظلّة التأمينات الاجتماعية لتشمل تغطية العمالة في القطاع غير الرسمي، وتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل ليشمل العاملين بهذا القطاع.
- توفير المُساندة الفنية والمالية للمنشآت متناهية الصِغَر، لتحسين كفاءتها الإنتاجية.
- مُراجعة قوانين العمل لإكسابها المرونة الكافية لتشغيل العمالة بالقطاع الرسمي.
- تنمية الوعي بمزايا الانضمام إلى القطاع الرسمي من حيث إمكانية التعامل مع الجهاز المصرفي (الشمول المالي)، والاستفادة من المُبادرات المقدمة من القطاع المصرفي، فضلاً عن إمكانية الولوج إلى أسواق التصدير.

٣/٥ الخدمات التعليمية

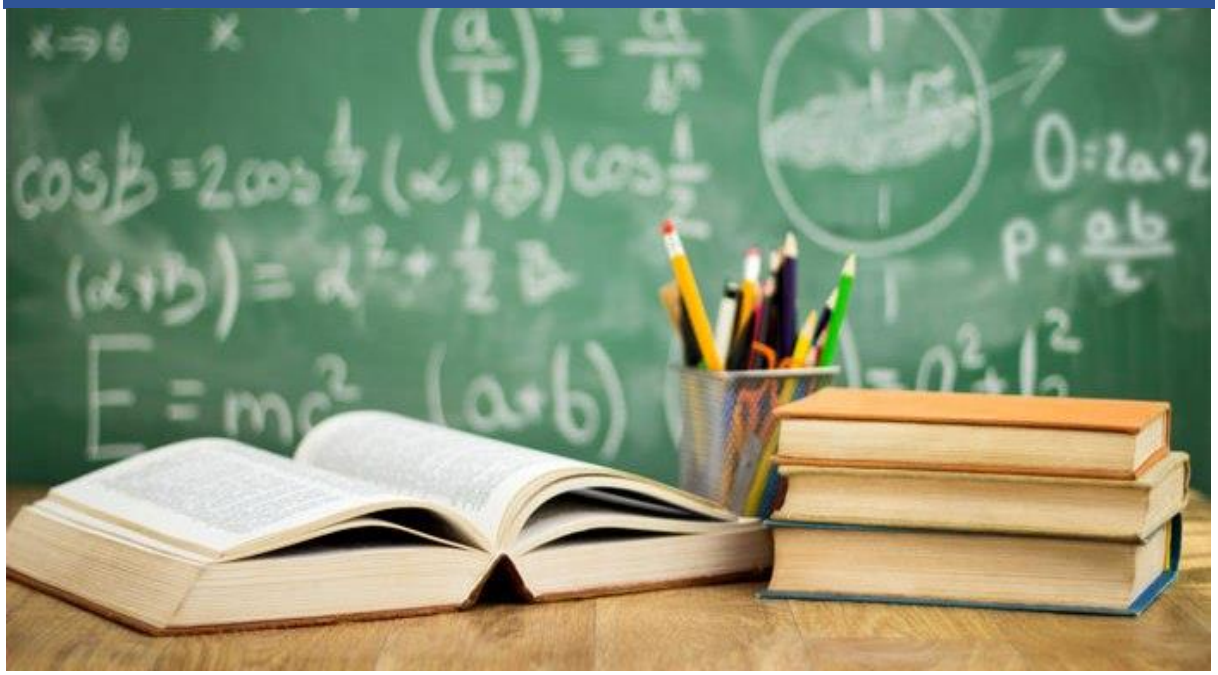

الأهمية الاقتصادية

إن التعليم هو المدخل الرئيسي لتحقيق تقدم وتطوير المجتمع باعتباره أداة التنمية، ووسيلة تطوير وتنمية الإنسان. ولذلك يأتي قطاع التعليم في مُقدّمة قطاعات التنمية البشرية، وتركّز خطة التنمية برامجها للنهوض بخدمات التعليم وتطويرها لتتلاءم مع متطلبات العصر.

الاستثمارات الكلية لقطاع التعليم

تستهدف الخطة توجيه استثمارات كلية لخدمات التعليم بحوالي ٥٠,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠ مقارنة بنحو ٣١,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بمعدل نمو ٦١٪.

وتشكّل الاستثمارات العامة نحو ٤٧,٧ مليار جنيه، بنسبة ٩٣,٧٪ من الإجمالي، في حين تمثّل استثمارات القطاع الخاص ٦,٣٪ .

ومن ناحية أخرى، يحظى الجهاز الحكومي بالشطر الأعظم من الاستثمارات العامة بنسبة ٩٨٪، والهيئات الاقتصادية بنسبة ١,٤٪ والمشروعات المركزية بنسبة ٠,٦٪ .

تقدير الإنتاج والناتج

من المُستهدف زيادة إنتاج القطاع بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢١/٢٠ إلي نحو ١٤٢,٢ مليار جنيه مقابل نحو ١٢٢,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة نمو ١٦,٣٪، وكذلك زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة إلي حوالي ٨٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٨٠,٤ مليار جنيه في العام السابق، وبنسبة نمو ٤,٥٪ [جدول رقم (٣/٥)].

جدول رقم (٣/٥) تطوّر الإنتاج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة				
السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		الإنتاج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)
٢٠١٩/١٨	١٠٦,٥	-	٧٧,٢	-
٢٠٢٠/١٩	١٢٢,٣	١٤,٨	٨٠,٤	٤,١
٢٠٢١/٢٠	١٤٢,٢	١٦,٣	٨٤	٤,٥

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وعلى مستوى ناتج القطاع من المُستهدف زيادته – بعد استبعاد قيمة مُستلزمات الإنتاج الوسيطة – إلي ١٢٦,٩ مليار جنيه بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢١/٢٠، مع توقع أن يصل إلي ١٠٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ (بنسبة نمو ١٥,١٪)، مُقابل بلوغه نحو ٩٤,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩/١٨.

وبالأسعار الثابتة، فمن المُستهدف زيادة ناتج القطاع من ٧١,٦ مليار جنيه في عام ٢٠/١٩ إلي ٧٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠، بمعدل نمو ٤,٨٪ [جدول رقم (٤/٥)].

جدول رقم (٤/٥) تطوّر الناتج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة				
السنة	الناتج بالأسعار الجارية		الناتج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)
٢٠١٩/١٨	٩٤,٧	١٨,٣	٦٨,٦	٣,٧
٢٠٢٠/١٩	١٠٩	١٥,١	٧١,٦	٤,٤
٢٠٢١/٢٠	١٢٦,٩	١٦,٤	٧٥	٤,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

أ) التعليم قبل الجامعي

تستند خطة تنمية التعليم ما قبل الجامعي إلي ثلاثة محاور أساسية، يدور أولها حول إتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة للجميع دون تمييز، من خلال الاستيعاب الكامل لكافة التلاميذ، والاهتمام برياض الأطفال، وبتعليم الفتيات وذوي القدرات الخاصة، والتركيز على محو الأمية وتعليم الكبار.

ويتعلق المحور الثاني بتحقيق الجودة الشاملة للنظام التعليمي من خلال تأهيل المدارس للاعتماد التربوي، وتطوير المناهج ونظم الامتحانات والتقويم، وتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية، بالإضافة إلي تطوير التعليم الفني ورعاية الموهوبين والمتفوقين.

ويختص المحور الثالث بتحسين تنافسية نُظُم ومُخرجات التعليم، وذلك برفع كفاءة النظم الأساسية الداعمة للتعليم من خلال توسيع المشاركة المجتمعية وعدالة توزيع الخدمة التعليمية، وتطوير دور مؤسسات البحث العلمي في مجال التعليم ما قبل الجامعي.

وتستهدف الخطة – من خلال تفعيل المحاور الثلاثة سالفة الذكر – النهوض بخدمات التعليم وتطويرها وتعزيز تنافسيتها لتتلاءم مع مُتطلّبات العصر، وكي تتصدى بصورة حاسمة للتحديّات التي تواجه المنظومة التعليمية في مصر، والتي من مظاهرها:

- ارتفاع كثافة الفصول ومعدلات التسرّب من التعليم.
- قِلّة الخدمات التعليمية في المناطق النائية والحدودية.
- ضعف المكوّن التكنولوجي بمدارس التعليم الأساسي.
- قصور التجهيزات اللازمة للمدارس الفنية.
- ضعف المناهج الدراسية التقليدية، والحاجة لتطوير قُدرات المعلمين لتتواءم مع التطوّرات التقنية في العلوم، ومشروع تطوير التعليم (٢,٠).
- الحاجة إلي تفعيل برامج محو الأمية للوصول إلي هدف "قرية بلا أمية".

البرامج المستهدفة بقطاع التعليم

- **<u>في مجال إتاحة الخدمات التعليمية</u>**
  - التوسّع في إنشاء فصول جديدة، وذلك من خلال استكمال الإجراءات للمشروعات الجارية، وكذلك طرح مشروعات جديدة بإجمالي عدد (٣٤٢٣٠) فصل تقريباً، حيث من المُتوقّع نهو تنفيذ وتسليم عدد (١٥٠٠٠) فصل منهم خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠، مع إعطاء أولويّة للمُحافظات الأكثر كثافة (الجيزة – الإسكندرية – القليوبية – الغربية).
  - إضافة ٢٥ مدرسة جديدة (١١ مدرسة تعليم ياباني و١٠ مدارس دولية و٤ مدارس للمتفوّقين)، تُقدّم تعليماً مُتميّزاً للطبقة المتوسطة لاستيعاب ٧٨ ألف طالب بتكلفة ٤٤٠ مليون جنيه.
- **<u>في مجال ربط التعليم الفني بسوق العمل</u>**
  - التوسّع في إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية (بالمشاركة مع القطاع الخاص)، [١٠ مدارس بطاقة استيعابية نحو ٣٦٠٠ طالب].
  - إتاحة مدارس التعليم المزدوج في مجالات التعليم الفني بالتعاون مع شركاء التنمية والتدريب، حيث أنه من المُستهدف إنشاء عشر مدارس.

ووفقاً لخطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية، من المُقرّر تنفيذ ٢٥٥٥ مشروعاً بإجمالي ٣٤٢٣٠ فصلاً في مختلف المراحل التعليمية بتكلفة حوالي ٨,٩٣ مليار جنيه [جدول رقم (٥/٥)].

جدول رقم (٥/٥) خطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية، ٢٠٢١/٢٠		
المرحلة التعليمية	عدد الفصول	التكلفة (مليار جنيه)
حضانة	٥٣٣٨	١,٢٧
ابتدائي	١٥٨٧٠	٣,٧٨
إعدادي	٧٧٨٦	١,٨٢
ثانوي عام	٢٩٩٣	٠,٧٣
تعليم فني	١٩٧٣	٠,٥٥
تربية خاصة	٢٧٠	٠,٠٨
برنامج الإدارة	-	٠,٧٠
الإجمالي	٣٤٢٣٠	٨,٩٣(*)

(*) تتضمّن المنحة الألماني ١٠٠ مليون جنيه، والتمويل الذاتي ٥ مليون جنيه، ولا تشمل المُساهمات في ظل نظام المشاركة مع القطاع الخاص (PPP).

المصدر: الهيئة العامة للأبنية التعليمية

وعلاوة على ما تقدّم، تتضمّن خطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية تنفيذ مشروع تطوير ورفع كفاءة المدارس طبقاً للخطة المُعتمدة باستثمارات ٤٥٠ مليون جنيه لاستكمال المرحلة الأولى من المشروع، ولتطوير مركز المعلومات بالهيئة وتحديث البرمجيّات الخاصة به (٥٠ مليون جنيه).

مُبادرات تطوير التعليم وتشجيع روح الابتكار

(١) نظام التعليم (٢,٠)، نظام تعليمي جديد تم استحداثه ليتوافق مع المعايير الدولية، ويتضمّن (٤) مكوّنات أساسية:

- البداية الجيّدة لكل طفل (KG1 – KG2 – G1).
- التعليم الابتدائي والإعدادي.
- إصلاح الثانوية العامة والتعليم الثانوي (G10 – G11 – G12).
- التعليم الفني (٢,٠) [ضمان الجودة لتخريج دفعات حاصلة على مؤهّلات ذات صلة بالصناعة والتكنولوجيا التطبيقية من تطوير مهارات المعلمين وقيادات التعليم (برنامج سلوكيّات المعلم المهنية)، ربط التعليم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات].

(٢) مُبادرة حياة كريمة

وتتضمّن ٤١٩ مدرسة (تشمل: الإنشاء – الإحلال والتجديد – التوسعة – الاستكمال) بطاقة ٤٣٥٦ فصلاً في القرى الأكثر احتياجاً بالمحافظات المختلفة، وطرح جديد للقرى الأشد فقراً مُتضمّنة قرى حياة كريمة، مع إتاحة التغذية لجميع الأطفال بالمدارس، وتغطية عجز المعلمين وإتاحة برامج محو الأمية.

(٣) مُبادرة المدارس لذوي القدرات الخاصة

يبلغ عدد هذه المدارس نحو ١٠١٨ مدرسة، ومن المُستهدف في خطة ٢٠٢١/٢٠ إضافة نحو ٢٧٠ فصلاً.

(٤) مُبادرة دعم المدارس المتميزة لمتوسطي الدخل

- مُستهدف تطوير عدد أربع مدارس قائمة، وتحويل استخدامها وتشغيلها لصالح مدارس STEM للمُتفوقين بإجمالي ٣٦ فصلاً بمُتوسط ٩ فصول لكل مدرسة خلال عام ٢٠٢١/٢٠.
- إضافة نحو ١١ مدرسة ياباني، بمُعدّل ٢٥٢ فصلاً، بطاقة استيعابية ١٢٨٨٠ طالباً بخطة ٢٠٢١/٢٠ ليصل عدد هذه المدارس إلي ٥٢ مدرسة.
- إنشاء ١٠ مدارس دولية حكومية مُتميّزة لمتوسطي الدخل في خطة ٢٠٢١/٢٠ ليرتفع العدد إلي ٢٣ مدرسة.
- إحلال وتجديد ٤٤٣ مدرسة بإجمالي ٦٩٤٢ فصلاً.
- إنشاء مدارس جديدة بعدد ١٧٨٨ مدرسة بإجمالي فصول ٢٧٢٨٩ فصلاً.

ويُوضّح الجدول رقم (٦/٥) المشروعات الاستثمارية المُستهدفة لوزارة التربية والتعليم بخطة ٢٠٢١/٢٠، كما يُوضّح الجدول رقم (٧/٥) المُستهدفات الكمية لقطاع التعليم ما قبل الجامعي خلال عام الخطة مُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٠/١٩ والمُنفّذ عام ٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (٦/٥)

المشروعات الاستثمارية المُستهدفة لوزارة التربية والتعليم بخطة عام ٢٠٢١/٢٠

اسم المشروع	مؤشّرات الأداء التنفيذية	المُستهدف (عدد)
إتاحة التعليم للجميع		
إحلال وتجديد مدارس	عدد المدارس	٤٨٣
	عدد الفصول	٧٧٠٤
إنشاء مدارس جديدة	عدد المدارس	٢٠٧٢
	عدد الفصول	٣١٣٦٠
تطوير ورفع كفاءة الإدارات	عدد الإدارات التعليمية (جديد)	٥١
تطوير التعليم قبل الجامعي		
تطوير البنية التكنولوجية لمدارس التعليم العام	عدد المدارس (جديد)	١١٢٥٠
توريد التابلت للطلبة (أولى ثانوي)	عدد المدارس (جديد)	٢٥٣٠
تطوير البنية التكنولوجية لمعامل التعليم الفني	عدد المدارس(جديد)	٦٠٧
تطوير البنية التكنولوجية لفصول التعليم الفني	عدد الفصول (جديد)	٤٠٩٨
تطوير البنية التكنولوجية لمدارس المتفوقين	عدد المدارس(جديد)	٤
استكمال تجهيز مدارس المتفوقين	عدد المدارس (استكمال)	١٥

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

جدول رقم (٧/٥)
المُستهدفات الكمية لقطاع التعليم ما قبل الجامعي، ٢٠٢١/٢٠

المستهدفات	٢٠١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
أولاً: تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي			
عدد مديرى ووكلاء المدارس التى تم تدريبهم على مهارات القيادة (بالألف)	١٠	١٠	١٠
عدد المعلمين المتدربين على أساسيات التوجيه الفنى (بالألف)	٨,٠٣	٨,٠٠	٨,٠٠
عدد المعلمين الذين تم تدريبهم على توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية (بالألف)	٨٨,٦٣٦	٢٧,٠٠	٢٨,٠٠
عدد البرامج التدريبية في مجال توظيف التكنولوجيا (برنامج)	١٦	٨	٨
عدد المعلمين الذين تم تدريبهم على برامج الترقي ضمن السلم الوظيفي لمستويات كادر المعلمين (بالألف)	٢,٦٧٥	٢٥١,٥٠	٨,٠٠
عدد المتدرّبين على برامج إدارة القيادات	١٩٠١١	١٢٢٥٠	١٢٢٥٠
عدد المتدرّبين على برامج ادارة التخصّصية (بالألف)	٥٨٢٨	٨٦٧٥	٨٦٧٥
عدد المتدرّبين على برامج إدارة (بالألف)	٢٦٣٥	٢٨٥٠	٢٨٥٠
عدد المتدرّبين على برامج إدارةالحاسب الالى(بالألف)	٤١١٠	٦٩٧٥	٦٩٧٥
عدد المعلمون المتدربون بمشروع المعلمون أولاً (بالألف)	٣١٥	٣٠٠	٣٠٠
عدد رياض الاطفال الحاصلة على الاعتماد	٤٨٤	٩٥٤	٩٥٤
عدد الطلاب المشاركين فى الهوايات الصحفية والاعلامية (بالألف)	٣٩,٧	٢٠	٢٠
معدل الكتب التفاعلية(٪)	١١	٢٥	٢٥
عدد الطلاب المشاركين في لقاءات ومعسكرات لتحقيق شعار اعرف بلدك (بالألف)	١١٩	٣٠	٣٠
عدد الطلاب المشاركين فى مسابقة النيل مستقبلنا (طالب)	٥٢١٥	٦٥٠	٦٥٠
عدد المعلمين المتدربين على تنفيذ العروض الرياضية	٣٧٠	٦٠٠	٦٠٠
عدد المدارس الحاصلة على الجودة والاعتماد	٣٥٥	٦٣٨	٦٣٨
عدد المدارس المُدعّمة بالكتب الخاصة بالمكتبات	٢٢٧	٥٠٠	٥٠٠
عدد المدارس الإعدادي العام الحاصلة على الجودة والاعتماد	١٣٠	٣٧٥	٣٧٥
عدد المدارس الثانوي العام الحاصلة على الجودة والاعتماد	٣٠	٨٠	٨٠
عدد الكتب الخاصة بالمكتبات المقدمة للمدارس	١٧٥٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠

المستهدفات	٢٠١٨/١٩ (منفذ)	٢٠١٩/٢٠ (متوقع)	٢٠٢٠/٢١ (مستهدف)
عدد الطلاب المشاركة فى المسابقة الفنية (لمحات من الهند)	٣٠٠	١٣٠	١٣٠
عدد الطلاب المشاركين في الأنشطة (الألعاب الفردية - الكشافة - الجماعية)	٨٧٩١	٧٩٠٠	٧٩٠٠
عدد الطلاب المُستفيدين من برامج التدريب المهارى	٣٢٤٣	٢٧٨٣	٣٣٥٠
عدد مسئولى الدمج	٢٩٧	٣٠٠	٣٠٠
عدد الطلاب المتدربين علي المشروعات العلمية	٨٠٩	٨٨٠	٩٦٨
عدد المستفدين من الأنشطة العلمية والفنية للتشجيع علي الإبداع والابتكار	١٢٧٦٥٧	١٢٠٧٣٨	١٣٨٨٤٨
عدد الأخصائيين والمعلمين المدربين على التعامل مع ذوي الإعاقات البسيطة بمدارس الدمج	١٠١١٧	٥٠٠٠	٥٠٠٠
عدد الطلاب وأولياء الأمور المُستفيدين من دورات الحاسب الآلي واللغات	٣٦٠٣٨	١٣٥٥٩	١٤٩١٤
عدد المُستفيدين من البرامج التدريبية (تنمية مهارات ذوي القدرات الخاصة)	٣٠٣٠	٢٧٨٣	٣٠٥٠
عدد المواطنين الذين تم محو أميتهم	٣٢٠٣٨١	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
ثانياً: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز			
عدد فصول رياض الأطفال التي تم توفيرها	١٧٨٦	١٨٢٥	٥٣٣٨
عدد القاعات التي تم إضافتها لمرحلة رياض الأطفال ضمن المشاركة المجتمعية	٩٤	١٠٠	١٠٠
عدد الأطفال المستفيدين من برنامج التغذية سنوياً (ألف)	٢٧٢٢,٢	١٠١٥,٠٠	١٠١٥,٠٠
عدد المدارس المستفيدة من برامج التغذية (مدرسة)	٢٥٢٧٥	٨٧٩٤	٨٧٩٤
عدد غرف المصادر للفئات التي تم دمجها سنوياً	٩٤	٥٠	٥٠
عدد الفصول المتهالكة بمدارس التعليم الابتدائى التي تم احلالها وتجديدها	١٤١٣	١١٤٥	١٠٩٢
عدد طلاب المرحلة الإعدادية المُستفيدين من التغذية (ألف)	٢١١,٧	٦,٥٠	٨,٥٠
عدد الفصول الجديدة للتعليم الثانوى العام التي تم إنشاؤها	٧٠٠	١٠١٥	٢٩٩٣
طبع وتوريد الكتب المدرسية للثانوى	٣٠١٠٦٠٥٠	٢٨٧٦١٢٨٤	٢٩٥٣٩٠٠٧
عدد الطلاب في المدارس الرياضية المستفيدين من التغذية (ألف)	٩,٧	١٠	١٠
عدد طلاب المرحلة الثانوية المستفيدين من التغذية المدرسية (ألف)	٤٠,٧	٤٠,٧	٤٠,٧

المستهدفات	٢٠١٨/١٩ (منفذ)	٢٠١٩/٢٠ (متوقع)	٢٠٢٠/٢١ (مستهدف)
عدد الشراكات المنعقدة مع القطاع الخاص (شراكة)	٢٩	١٥٠	٢٠٠
عدد الشراكات مع القطاع الخاص (PPP) فى التعليم والتدريب المزدوج وإنشاء مدارس داخل مصنع، ومدارس داخل مزارع (شراكة)	١٢	٥٠	٥٠
عدد مدارس التكنولجيا التطبيقية	٣	٨	١٠
عدد الفصول التي تم إنشاؤها لذوى الإعاقة (هيئة الأبنية)	٢٥	٤٩	٢٧٠
عدد الأخصائيين والمعلمين المدرّبين على التعامل مع ذوي الإعاقات البسيطة بمدارس الدمج (معلم)	١٠١١٧	٥٠٠٠	٥٠٠٠
عدد مراكز التفوق والموهبة التي تم انشاؤها	٧	٤	٤
عدد فصول التعليم المجتمعي	٣٩	٥٠	٥٠
عدد الفصول الجديدة الممولة من المجتمع المحلي	٣٧	٥٠	٥٠
عدد المدارس المعاد تأهيلها بمشاركة المجتمع المدنى	٣٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠٠٠
عدد مدارس النيل التي تم إنشاؤها (مدرسة)	٤	٥	٨,٠٠
عدد المدارس اليابانية التي تم إنشاؤها (مدرسة)	٣٥	٦	١١
طبع وتوريد الكتب المدرسية (المرحلة الإعدادية)	٧٠٣٦٧٦٦٠٠	٦٤٠٤٨٣٥٦	٦٦٧٣٤٩٤٩
طبع وتوريد الكتب المدرسية (إعدادى مهني)	٢١٦,٥٠٥	١٦٦٢٥٩٠	١٦٦٣٠٣٩
طبع وتوريد الكتب المدرسية (التعليم الفني)	٢٣٣٩٠١٩٢	٢٢٨١٣٩٣٥	٢٣٩٧١٧١٦
طبع وتوريد الكتب المدرسية (التعليم المزدوج)	٢١٦٥٠٥	٢٦٧٨٧٧	٣٠١٨١٦
طبع وتوريد الكتب المدرسية (التربية الفكرية)	٨٦٠٨٠	٨٧٤٢٢	٩٠٨٧٥
طبع وتوريد الكتب المدرسية (الصم وضعاف السمع)	٢٩٣٨٣	٣٧٣٦٧	٣٨٢٠٢
طبع وتوريد الكتب المدرسية (المكفوفين- البرايل)	٥٤٤٢٣	٣٨٤٠٩	٣٩٥٨٤
طبع وتوريد الكتب المدرسية لجميع المراحل	٢٨٠١٩٩٨٦٥	٢٥٩٣٠٨٦١٣	٢٦٧٤٢٠٨٥١
ثالثاً: تنافسية نظم ومخرجات التعليم			
عدد الطلاب المشتركين في المسابقات المحلية للابتكار والفنون	١٩٧٩	٢١٠٠	٢٦٢٥
عدد الطلاب المشاركين فى بطولات الجمهورية (ألف)	٣٣١,٨	٢٥١,٧	٢٥١,٧
نسبة الإنجاز في تطبيق نظام التعليم الجديد فى التعليم الثانوى (٪)	٩٠	١٠٠	١٠٠
نسبة الإنجاز في تطبيق نظام التعليم الجديد فى التعليم الابتدائى(٪)	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معدل تنفيذ نظام التقويم الإلكتروني فى التعليم الثانوى (٪)	٪٣٣,٣	٪٣٣,٣	٪٣٣,٤

المصدر: وزارة التربية والتعليم، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢١/٢٠

(ب) التعليم الجامعي والعالي:

تتمثّل الأهداف الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في التوسّع في إتاحة فرص التعليم العالي لجميع الراغبين فيه، وتخفيف الكثافات الطلابية في الجامعات الحكومية، وتحقيق العدالة في توزيع الفرص بين المحافظات، وتطوير التعليم الفني بما يتوافق ومتطلّبات سوق العمل.

التوجّهات الرئيسية لقطاع التعليم العالي:

يمكن إيجاز أهم هذه التوجّهات فيما يلي:

- إطلاق مُبادرة التوسّع في التعليم التكنولوجي لخفض معدلات البطالة بين حملة المؤهّلات.
- تبنّي الجامعات الأهلية كنموذج مالي يسمح باسترداد التكاليف وإعادة تدوير الاعتمادات المُخصّصة لهذه الجامعات.
- تعزيز تنافسية الجامعات المصرية لتدعيم دورها في الصادرات الخدمية.
- تحفيز مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص وفقاً لنظام (PPP).

استثمارات قطاع التعليم العالي

تبلغ قيمة هذه الاستثمارات نحو ١٥,٦ مليار جنيه بخطة ٢٠٢١/٢٠، منها نحو ٩,٧ مليار جنيه للجامعات، ٤,٩٢ مليار جنيه للمشروعات المدرجة بخطة الديوان العام، وحوالي ٩٦٠ مليون جنيه لنشاط البعثات، ونحو ٣٣ مليون جنيه لجهات أخرى. وتبلُغ الاستثمارات الحكومية بالخطة نحو ١٣,٨ مليار جنيه.

أهم المشروعات المُستهدفة بخطة ٢٠٢١/٢٠

- التوسّع في إنشاء الجامعات التكنولوجية من خلال البدء في إنشاء (٦) جامعات تكنولوجية جديدة (أسيوط الجديدة/ طيبة الجديدة/ السلام شرق بورسعيد/ برج العرب/ ٦ أكتوبر/ الغربية) بهدف ربط خريجي التعليم الفني الجامعي بسوق العمل.
- التوسّع في إنشاء الجامعات الأهلية (٥ جامعات بإجمالي ١,٩ مليار جنيه، منها مشروع إنشاء الجامعة الفرنسية بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه)
- ميكنة كافة المستشفيات (١١٣ مستشفى)، وإنشاء سجل صحي إلكتروني لكافة المُتردّدين (٢٠٠ مليون جنيه).
- معدات وتجهيزات المستشفيات الجامعية (٤٨٥ مليون جنيه).
- إحلال وتأهيل المبنى الجنوبي بالمعهد القومي للأورام.
- استكمال تجهيز بعض الجامعات القائمة (القاهرة الجديدة/ بني سويف/ جامعة سيناء).
- الانتهاء من تنفيذ ٢٣٥ مشروعاً فرعياً بتكلفة كلية مُعدّلة ٦,٥٧٧ مليار جنيه، ومنها:
  - ✓ تطوير مركز الطوارئ والاصابات وملحقاته بجامعة أسيوط.
  - ✓ استكمال انشاء مبنى المُدرّجات والفصول ومبنى المعامل والورش بجامعة مطروح.
  - ✓ استكمال مبنى كلية التعليم الصناعي بجامعة السويس.

ويوضّح الجدول رقم (٨/٥) المُستهدفات الكمية لقطاع التعليم العالي، ويبيّن الجدول رقم (٩/٥) أهم المشروعات المتوقع الانتهاء منها بخطة الجامعات عام ٢٠٢١/٢٠.

جدول رقم (٨/٥)
المُستهدفات الكمية لقطاع التعليم العالي في خطة عام ٢٠٢١/٢٠

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (مُنفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مُستهدف)
أولاً: تطوير التعليم الفني التطبيقي				
عدد الجامعات التكنولوجية المستهدف إنشاؤها	جامعة	٠	٣	٢
عدد الطلاب المُقيّدين في الكليات التكنولوجية	ألف	٨٨,٦	٨٣	٨٦
عدد المعاهد الفنية المستهدف تطويرها	معهد	٦	٢	٢
ثانياً: تطوير المستشفيات الجامعية				
عدد المستفيدين من خدمات المستشفيات الجامعية	مليون	٢١	١٩	١٩,٥
عدد حضانات الأطفال المستهدف إنشاؤها	حضانة	١٠٠٠	١٢٠٠	١٤٠٠
عدد أسرة العناية المركزة المستهدف إضافتها	سرير	٢١٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠
عدد جلسات الغسيل الكلوي	مليون	٠,٩٦	١,٢٦	١,٢٧
ثالثاً: تطوير منظومة التعليم العالي والجامعي				
عدد الكليات الجامعية الجديدة	كلية	٢٦	٢٥	٢٧
عدد الجامعات الحكومية الجديدة	جامعة	٣	١	١
إجمالي عدد الطلاب المُقيّدين في التعليم الجامعي	مليون	٣,٠٤	٣,٢	٣,٤٥
أعداد الطلاب المبعوثين	طالب	٣٤٧	١٢٥٠	١٣٠٠
رابعاً: تحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي				
حجم الإنفاق على البحث العلمي	مليار جنيه	٢٣,٦	٢٥	٢٨
عدد براءات الاختراع (أجانب)	براءة اختراع	١٥٤	١١٠	١٢٣
عدد الأبحاث المنشورة دولياً	ألف	٢٣,٩٣	٢٠,٣	٢٢,١
عدد مكاتب نقل وتسويق التكنولوجية الجديدة (تراكمي)	مكتب	١	٥	٥
خامساً: تعميق التنمية التكنولوجية				
عدد الحاضنات التكنولوجية	حاضنة	١	٢	٣
عدد الشركات الناشئة المحتضنة	شركة	٢٣	٢٠	٥٠
عدد مشروعات تعميق التصنيع المحلي	مشروع	٢	٥	٥
سادساً: نشر ثقافة العلوم والابتكار				
عدد طلاب جامعة الطفل	ألف	٢,٥	٣	٣
ترتيب مصر في النشر العلمي في المجالات المفهرسة عالمياً	مركز	٣٥	٣٤	٣٤

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢١/٢٠.

جدول رقم (٩/٥)
أهم المشروعات المتوقع الانتهاء منها بخطة الجامعات عام ٢٠٢١/٢٠

(مليون جنيه)

الجامعة	المشروع	التكلفة الكلية	استثمارات	خزانة عامة	تمويل ذاتي
أولاً: مشروعات إنشاء					
دمياط	إنشاء وتجهيز عدد ٤ مباني إدارية لكليّات الجامعة النظرية	٢٥١	٦٣	٦٢	١
طنطا	إنشاء مستشفى أمراض وجراحة الكلى	١٨٥	١٢٨	٠	١٢٨
دمياط	إنشاء وتجهيز مبنى الإدارة العامة للجامعة	١٧٥	٤٠	٣٦	٤
الإسكندرية	إنشاء كلية التربية النوعية وكلية رياض الأطفال بأرض الجامعة بأبيس	١٥٥	١٢٣	١٠	١١٣
الفيوم	إنشاء مبنى كلية التمريض	١٢٧	٤٢	٤٢	٠
دمنهور	إنشاء كلية الهندسة بالأبعادية	١٢١	٤٠	٤٠	٠
أسيوط	إنشاء مبنى مستشفى كلية الطب البيطري التعليمي	١١٠	٥	٥	٠
القاهرة	إحلال وتأهيل المبنى الجنوبي بالمعهد القومي للأورام	٣١٢	١٣٥	٢٠	١١٥
مطروح	استكمال تنفيذ أعمال الشبكات والمرافق بحرم الجامعة	٢٢٥	٩٦	٩٦	٠
مطروح	استكمال إنشاء مبنى المدرجات والفصول ومبنى المعامل والورش	١٧٩	٨٠	٨٠	٠
السويس	استكمال مبنى التعليم الصناعي	١٧٠	٢٨	٢٨	٠
بنها	استكمال إنشاء مبنى كلية التربية الرياضية بنين – القليوبية	١٦٣	٤٠	٢٠	٢٠
المنصورة	تجهيز عدد ٦ مباني بكلية التجارة	١٢٣	١٢٣	٠	١٢٣
بنها	استكمال إنشاء مبنى الامتحانات والمكتبة المركزية ودار الضيافة	٨٩	١٥	٥	١٠
الإجمالي		٢٣٨٥	٩٥٨	٤٤٤	٥١٤

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

(ج) البحث العلمي

تستهدف أكاديمية البحث العلمي خطة عمل استثنائية بميزانية ٣٠ مليون جنيه لمواجهة فيروس كورونا المستجد، حيث تتمثّل الخطة فى التركيز على حُسن استغلال مُخرجات المُبادرات والمشروعات والبرامج

الجارية بالأكاديمية ضمن خطتها الاستراتيجية المُعلنة والتى تنفّذ فعلياً على أرض الواقع منذ ٢٠١٨، لذا، ترتكز الخطة على توجيه كل هذه الأدوات والمنصات والتحالفات والمُبادرات لإيجاد حلول تطبيقية مبتكرة وسريعة للتعامل مع الأزمة، بالتوازى مع حشد مجتمع البحث العلمى المصرى والمُبتكرين والمُخترعين ورواد الأعمال والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى لتقديم حلول لمشكلات محدّدة بصورة عاجلة.

وترتكز أهداف خطة الأكاديمية على التصنيع والإنتاج الفورى لمجموعة ثلاثة منتجات:

- ✓ مُطهّرات للأسطح والمبانى والمنشآت العامة ومُعقّمات جِل وسِبراى طبقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية كمرحلة أولى،
- ✓ بحوث ودراسات عاجلة على إنتاج مُطهّرات ومُعقّمات لا تعتمد على الكحول الايثلى حتى نتغلب على نقص الكحول وارتفاع ثمنه،
- ✓ إنتاج محلى لكمامات (ماسكات طبية) مُبتكرة مُتعدّدة الاستخدامات وقابلة للتعقيم أو تغيير الفلتر طبقاً للمعايير الدولية.

وفيما يلي عرض وتوضيح أهم ما تم تنفيذه والمُزمع تنفيذه في إطار خطة أكاديمية البحث العلمي لمواجهة فيروس كرورنا المستجد:

- إتاحة قواعد بيانات البراءات والمتعلقة بصناعة أجهزة طبية أو خامات دوائية تساعد فى مجابهة وباء كورونا على منصة بنك الابتكار المصرى، وإجراء مجموعة من الدراسات الاستراتيجية بواسطة المجالس النوعية بالأكاديمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمستقبلية والصحية والأمن الغذائى والتعليم والبحث العلمى فى مرحلة ما بعد كورونا، ونشر بعض كتب الثقافة العلمية حول جائحة كورونا، وتوظيف كل برامج التعاون الدولى لخدمة الأهداف السابقة.
- العمل على إنتاج وحدات تعقيم مُبتكرة متحرّكة للأفراد توضع على مداخل المنشآت وتعمل أتوماتيكياً وتقيس درجات الحرارة عن بُعد وتُسجّل بعض البيانات الأساسية وتستخدم مواد تعقيم آمنة على الجلد والملابس والبيئة ومعتمدة من الجهات الدولية،
- تطوير برامج تطبيقية (موبايل آب) لتتبع المرضى والمخالطين، والتصنيع المحلى لأجهزة التنفس وتطوير شبكات الغازات الموجودة بالمستشفيات من خلال وحدات تحكم بحيث تساعد فى خدمة عدد أكبر من المرضى، واكتشاف مواد مُعقّمة ومُطهّرة طبيعية وطرق استخلاص اقتصادية،
- إجراء دراسات وراثية وبائية وإحصائية على كوفيد - ١٩ تساعد فى تطوير طرق الرعاية الصحية والعزل وتطوير طرق العلاج.
- قيام تحالف البتروكيماويات بتصنيع وإنتاج المُطهّرات، إذ قام بإنتاج حالياً ما يقرب من ١٠ آلاف طن يومياً من المواد المطهرة والمُعقّمة والتى ساعدت وتساعد فى تعقيم وتطهير الجامعات

والمستشفيات والمنشآت الحكومية، وفى تعقيم وتطهير أكثر من ٦٠ منشأة حتى الآن، حيث يتم الإنتاج من خلال تحالف البتروكيماويات بمعهد بحوث البترول.

- تم الإعلان عن المنح الاستثنائية من مبادرة "طبّق فكرتك" على الموقع الرسمى للأكاديمية (www.asrt.sci.eg)، واستهدفت المنح ابتكار حلول جديدة واستخدام أدوات التصنيع السريعة واسعة الانتشار، مثل الطابعات ثلاثية الأبعاد وماكينات CNC لتصميم كمامات يمكن إعادة استخدامها بعد تغيير الفلتر فقط، تصميم وحدة تحكم أو جهاز تنفس صناعى بسيط منخفض التكلفة وسهل الاستخدام وسهل البناء فى إطار زمنى طارئ، وتطوير منسوجات معالجة ومضادة للميكروبات للعاملين فى مجال الرعاية الصحية لحمايتهم وتقليل انتشار العدوى، بالإضافة إلى استخلاص الزيوت العطرية من النباتات الطبية والعطرية، والتصنيع المحلى لمعقّم أيدى طبقاً للمعايير العالمية لا يعتمد على الكحول، وتطوير مجموعات تشخيصية للكشف عن فيروس كورونا وطرق تشخيص أخرى مُبتكرة ودعم البحوث الجارية على فيروس كورونا، وفي هذا الإطار، تم تلقي نحو ٥٦٠ مُقترحاً (منهم ١٠٨ من المراكز والمعاهد البحثية، و٢٩٤ من الجامعات، و١٥٨ من جهات أخرى)
- تم إطلاق الهاكاثون المصرى الافتراضى، وهى مُبادرة وطنية لتوحيد الجهود والموارد واستخدام العلم والتكنولوجيا فى مواجهة الوباء والمساعدة فى الحد من انتشار الفيروس فى مصر وإيجاد الحلول التكنولوجية اللازمة للتعامل مع الأخطار الناتجة فى حالة تفشى الفيروس بالشراكة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة الصحة والسكان، والجامعات والمراكز والمعاهد البحثية المصرية ومؤسسات المجتمع المدنى، والهاكاثون المصرى الافتراضى الأول يستهدف مهارات وإبداع الشباب المصرى الخبراء وغيرهم لإيجاد حلول تكنولوجية ذكية، ويُقدّم الهاكاثون جميع أنواع الدعم الفنى والتقنى والمادى للأفكار الفائزة. وتم تلقى أكثر من ١٢٠ فكرة ومشروعاً فى النسخة الاولى من كافة المجالات التكنولوجية المختلفة للخروج بأفضل الأفكار العملية والمُبادرة فى تطبيقها وتنفيذها ومد المجتمع بها فى أسرع وقت، ويقدّم الهاكاثون الدعم الكامل فى كل صوره حيث يتم تقديم دعم فنى بأفضل الخبراء المتخصّصين فى كافة المجالات العلمية والدعم التقنى بأكثر من ٢٠ معملاً تكنولوجياً مُتخصّصاً فى جميع أنحاء الجمهورية لتنفيذ الأفكار وتطبيقها والدعم المالى اللازم للتنفيذ والجوائز العينية.

أهم البرامج الرئيسية بقطاع البحث العلمي

أولاً: تعزيز دور البحث العلمي في تحسين بيئة العمل

يهدف البرنامج إلى تطوير منظومة البحث العلمي، ووضع هيكل تنظيمي فاعل لها، وتعزيز قدرات العاملين بها، وربط البحوث العلمية بالتنمية الاقتصادية، ونشر الثقافة العلمية في المجتمع [جدول رقم (١٠/٥)]

جدول رقم (١٠/٥) أهم مؤشرات أداء برنامج تهيئة بيئة محفزة داعمة للتميز والابتكار			
البيان	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠/٢٠٢١
عدد طلبات براءات الاختراع للمصريين	٩٦٥	١٠٠٠	١٠٥٥
عدد مشروعات التخرّج في إطار تطوير منظومة البحث العلمي	٣٠٠	٣٠٠	٣٥٠
عدد مكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا	١	٥	١٠
نسبة الإنفاق علي البحث العلمي كنسبة من الدخل القومي (٪)	٠,٧٥	١	١,١

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢١/٢٠.

ثانياً: نشر ثقافة العلوم والابتكار

يهدف البرنامج إلى تعظيم دور البحث العلمي في تطوير المرافق العامة والتحسين البيئي، من خلال تنفيذ مشروعات ضمن برنامج الطاقة والمياه، وزيادة نسبة المشاركة الدولية في البحوث وبراءات الاختراع. وفيما يلي توضيح أهم ما تم إنجازة في إطار هذا البرنامج، ومُستهدفات عام ٢٠٢١/٢٠.

جدول رقم (١١/٥) أهم مؤشرات أداء برنامج نشر ثقافة العلوم والابتكار			
البيان	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
عدد المشروعات البحثية في مجال الصحة	٠	٢٧٠	٣٠٠
عدد المشروعات البحثية في مجال الزراعة والغذاء	٠	٥٥٠	٦٠٠
عدد المشروعات في مجال الصناعات الاستراتيجية	٠	٢٥	٣٠
عدد مشروعات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والفضاء	٠	٦٥	٧٠
عدد المشروعات البحثية في برنامجي الطاقة والمياه	١	٥	١٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢١/٢٠.

ثالثاً: البحث العلمي الدولي ومؤشرات الابتكار

وفيما يلي أهم ما تم في إطار هذا البرنامج:

- ارتفع ترتيب مصر في مؤشر المعرفة العالمي ١٧ ترتيبًا، من الترتيب رقم ٩٩ من ١٣٤ دولة في عام ٢٠١٨ إلى الترتيب رقم ٨٢ من ١٣٦ في عام ٢٠١٩.
- زيادة التعاون الدولي في مُبادرات البحوث الدولية المشتركة، حيث بلغت ٥٠,٢ ٪.
- بلغ عدد الباحثين في مختلف القطاعات ١٣٨٠٠٠ باحثًا.
- زيادة عدد الأبحاث الدولية المنشورة إلى ٣٢,٢٨ الف بحث، واحتلت مصر المرتبة ٣٥ في النشر العلمي للمجالات المفهرسة عالمياً بتقدّم ثلاثة مراكز عن العام المالي ٢٠١٩/١٨.
- تقدّمت مصر ١٣ ترتيبًا منذ عام ٢٠١٧ في مُؤشّر الابتكار العالمي، من الترتيب رقم ١٠٥ في عام ٢٠١٧ إلى الترتيب رقم ٩٢ في عام ٢٠١٩.

- بلغ ترتيب مصر في مؤشر الابتكار الفرعي للبحث والتطوير المركز رقم ٥٣، لتتقدّم ترتيباً واحداً عن العام الماضي.
- حصدت مصر المرتبة ٩٢ في مؤشر الابتكار العالمي للنصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/١٩ وتقدّمت بنحو ثلاثة مراكز عن العام الماضي ٢٠١٩/١٨.
- احتلت مصر الترتيب رقم ٩٣ من أصل ١٤٠ في مؤشر التنافسية العالمية خلال عام ٢٠١٩.
- في مجال التقنيات الناشئة، احتلت مصر المرتبة الحادية عشرة عالمياً (والأول في أفريقيا) في النشر العلمي حول تحلية المياه، والمرتبة ٢٥ عالمياً في تكنولوجيا النانو، والثالثة في إفريقيا في مجال الزراعة الذكية.
- إصدار ١٠ براءات اختراع لحساب الجامعات للمرة الأولى في عام ٢٠١٩، علماً بأن إجمالى عدد البراءات المُسجّلة لحساب الجامعات المصرية فى مكتب براءات الاختراع المصرى فى آخر عشر سنوات ٢٠٠٨-٢٠١٨ لم يتجاوز ٨ برءات، حيث كانت البراءات تسجل بأسماء الباحثين دون ذكر للجامعة وتقوم أكاديمية البحث العلمي بجهود في حفظ حقوق الملكية الفكرية للجامعات المصرية من خلال التعاون مع مكاتب التايكو.
- بلغ عدد براءات الاختراع الممنوحة ٧٥٠ براءة اختراع لعام ٢٠١٩ بينهم ١٧٥ براءة اختراع مُنِحَت للمصريين و٥٧٥ براءة اختراع لغير المصريين بزيادة ٨,٦٪ عن العام الماضي.
- إصدار ٢٠ براءة اختراع للمراكز البحثية التابعة للوزارات، و١٢٠ براءة اختراع للأفراد، و٥٥٠ براءة اختراع للشركات.
- تقديم عدد ٣٠٠ منحة ماجستير ضمن برنامج علماء الجيل القادم، وقبول ١٧٠ منحة منهم.

٤/٥ الخدمات الصحية

الرؤية التنموية

تتبلوّر رؤية قطاع الصحة حول تمتع المصريين بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي مُتكامل يتميّز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المُؤشّرات الصحية وتحقيق التغطية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفُل الرخاء والرفاهة والتنمية.

وفي إطار هذه الرؤية، عنيت الحكومة بالنهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف، وتحقيق التغطية الشاملة لكافة المواطنين مع ضمان جودة الخدمات الصحية المُقدّمة، فضلاً عن تحسين كفاءة إدارة موارد قطاع الصحة في إطار من الشفافية والمُساءلة.

هيكل خطة التنمية بحسب الأهداف والبرامج ٢٠٢٠/٢٠٢١

الهدف الأول	الهدف الثاني	الهدف الثالث
النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف	تحقيق التغطية الصحية الشاملة مع ضمان جودة الخدمات المُقدّمة	حوكمة قطاع الصحة
ضبط النمو السكاني والانتشار العمراني	برامج توفير الرعاية الصحية الشاملة	برامج تطوير الأداء الحكومي والمُؤسّسي ومواجهة الفساد
برامج تطوير الخدمات الصحية المُقدّمة للمواطنين		
برامج توفير الأدوية الطبية والأمصال	برامج تطوير المُنشآت الصحية	برامج تطوير مركز المعلومات
برنامج مُكافحة الالتهاب الكبدي والوبائي		

الاستثمارات الكلية:

في إطار حِرص الحكومة على الوفاء بالاستحقاقات الدستورية التي تنُص على تخصيص إنفاق حكومي لا يقل عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي لخدمات الصحة، وإقامة نظام تأميني شامل لجميع المصريين، وفي ضوء مُسارعة الحكومة باتخاذ إجراءات احترازية ووقائية للتصدي لفيروس كورونا ومنع تفشيه، تستهدف خطة عام ٢٠٢١/٢٠ توجيه استثمارات كلية قدرها ٢٥,٣ مليار جنيه مُقارنة بنحو ٢١,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ بمُعدّل نمو ١٨,٨٪، وتستحوذ الاستثمارات العامة على الجانب الأكبر منها بنسبة ٨٩٪ مُقابل استثمارات خاصة في حدود ١١٪ من الإجمالي.

ويوضّح البيان التالي مصفوفة توزيع الاستثمارات العامة المُوجّهة لخدمات الصحة عام ٢٠٢١/٢٠ بحسب جهات الإسناد.

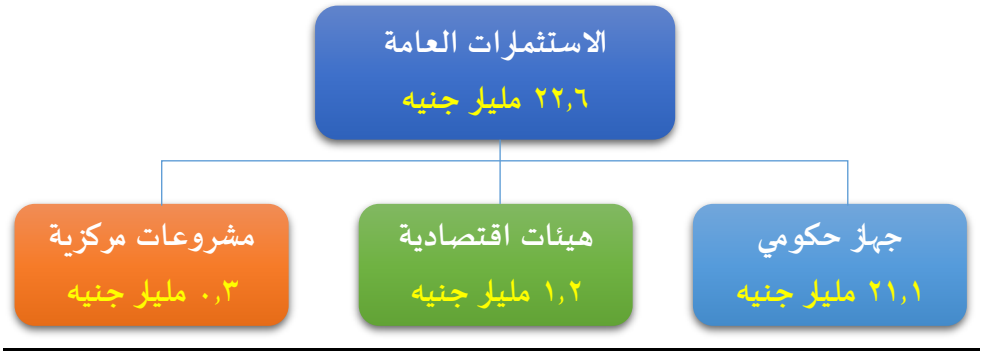

ويوضّح الجدول رقم (١٢/٥) توزيع استثمارات البرامج الرئيسية الحكومية

جدول رقم (١٢/٥)
هيكل استثمارات البرامج الرئيسية الحكومية

البرامج	الاستثمارات (بالمليون جنيه)	النسبة المئوية (٪)
المُستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المُتخصّصة	١٥١١	٪١٤,٨
القرى الأكثر احتياجاً	٥٩٠,٤	٪٥,٨
وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية	١٣٩٦,٤	٪١٣,٧
الرعاية العاجلة	١٠٠,٣	٪٠,٩
برامج الصحة الوقائية	٢٥٣,٩	٪٢,٥
السكان وتنظيم الأسرة	١٦,٤	٪٠,٢
المراكز الطبية المُتخصّصة وجراحات اليوم الواحد	٩٥٣,٩	٪٩,٣
مُستشفيات أمانة الصحة النفسية	٨٨,٩	٪٠,٨
البرامج العلاجية (برنامج صحة المرأة أورام الثدي، برنامج تطوير مراكز الفشل الكلوي، تطوير أقسام الرعاية الحرجة والعاجلة بالمُستشفيات)	٢٩٢٨,٣	٪٢٨,٧
الهيئات الخدمية "هيئة المُستشفيات التعليمية، الدوائية، المُستحضرات الحيوية، الرعاية الصحية، الاعتماد والرقابة الصحية"	٢٣٨٠	٪٢٣,٣
إجمالي البرامج	١٠٢١٩,٥	٪١٠٠

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

مُبادرات وزارة الصحة:

المُبادرة	
مُبادرة التأمين الصحي الشامل	تطوير ٤٩ مستشفى و٢٣٨ وحدة رعاية أولية في ٨ محافظات
مبادرة الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر احتياجاً	تطوير ٢٧ مستشفى في (٥) محافظات، و٥٦ وحدة رعاية أولية في أربع محافظات
مبادرة المستشفيات النموذجية	تطوير ١٤ مستشفى في ١٢ محافظة وتجهيز ٤٦ وحدة إحالة
مبادرة المشروع القومي للإكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما	إستكمال المرحلة الأولى لإنشاء ست مراكز تجميع البلازما، وإنشاء ٨ مراكز جديدة

وتتوزّع الاستثمارات الحكومية المُوجّهة للمُبادرات الرئاسية وبرامج تطوير المُستشفيات العلاجية والبرامج الصحية على النحو المُوضح بالجدول رقم (١٣/٥):

جدول رقم (١٣/٥)

الاستثمارات الحكومية المُوجّهة للمُبادرات والبرامج الصحية وبرامج تطوير المُستشفيات العلاجية

[مليون جنيه]

البيان	التكلفة	البيان	التكلفة
أولاً: المُبادرات الرئاسية			
مُبادرة التأمين الصحي الشامل	٤٩٩٠,٣	مُبادرة المُستشفيات النموذجية	٢٢١,٨
مُبادرة الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر احتياجاً	١١٥٢,٩	مُبادرة صحة المرأة وأورام الثدي	٨٤,١
مُبادرة أقسام الرعاية الحرجة والعاجلة	٨٠٠,٣	مُبادرة الاكتشاف المُبكر عن ضعف السمع عند حديثي الولادة	٣٢,٠
مُبادرة فصل وتجميع البلازما	٦٥٠,٠	مُبادرة الكشف المُبكر عن الاعتلال الكلوي	٩,٦
الإجمـــالي			**٧٧١٩,٢**
ثانياً: تطوير المُستشفيات العلاجية	**٢٦٠٠**		
ثالثاً: البرامج الصحية			
البرامج العلاجية	٢٩٠٠	برنامج الرعاية الوقائية	٢٥٤
برنامج الرعاية الأساسية	١٤٠٠	برنامج السكان وتنظيم الأسرة وخدمات مُساعدة	٨٠٠
إجمالي ثالثاً			**٥٣٥٤,٠**
الإجمـــــالي العام			**١٥٦٧٣,٢**

تقديرات الإنتاج والناتج:

من المُستهدف أن يصل الإنتاج بالأسعار الجارية من ٢٠٢,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٢٣٨,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة زيادة ١٧,٨٪، وبالأسعار الثابتة من ١٣١ مليار جنيه إلى ١٣٧,٦ مليار جنيه خلال الفترة ذاتها بنسبة زيادة ٥٪ [جدول رقم (١٤/٥)].

جدول رقم (١٤/٥)
تطوّر الإنتاج لقطاع الخدمات الصحية بالأسعار الجارية والثابتة

السنة	الإنتاج (بالأسعار الجارية)		الإنتاج (بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو(٪)	مليار جنيه	معدل النمو(٪)
٢٠١٩/١٨	١٧٥	--	١٢٥,٥	--
٢٠٢٠/١٩	٢٠٢,٣	١٥,٦	١٣١	٤,٤
٢٠٢١/٢٠	٢٣٨,٢	١٧,٨	١٣٧,٦	٥,٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بناتج قطاع الخدمات الصحية، فمن المُستهدف أن يرتفع من ١٣٥,٦ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٢٠/١٩ إلي ١٦٠,١ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠, بنسبة زيادة ١٨,١٪ وبالأسعار الثابتة من٨٨,٥ مليار جنيه إلى ٩٣ مليار جنيه، بنسبة نمو ٥,١٪ [جدول رقم (١٥/٥)].

جدول رقم (١٥/٥)
تطوّر الناتج لقطاع الخدمات الصحية بالأسعار الجارية و الثابتة

السنة	الناتج (بالأسعار الجارية)		الناتج (بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو(٪)	مليار جنيه	معدل النمو (٪)
٢٠١٩/١٨	١١٧	١٨,٦	٨٤,٧	٣,٧
٢٠٢٠/١٩	١٣٥,٦	١٥,٩	٨٨,٥	٤,٦
٢٠٢١/٢٠	١٦٠,١	١٨,١	٩٣	٥,١

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

مُستهدفات القطاع في مجال التغطية الصحية الشاملة:

ويُوضّح الشكل رقم (٨/٥) المشروعات المُستهدفة في مجال التغطية الصحية من حيث عدد الأسرّة والحضّانات وسيارات الإسعاف ودرجة الميكنة بالمُستشفيات.

شكل رقم (٨/٥)
مُستهدفات قطاع الصحة في مجال التغطية الصحية الشاملة

عدد أسرّة الرعاية المُركزة المُستهدفة

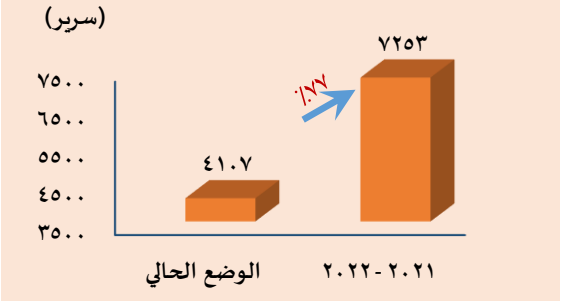

عدد الحضّانات المُستهدفة

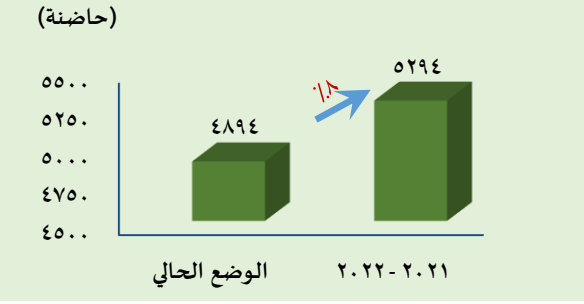

عدد أسّرة رعاية الأطفال المُستهدفة

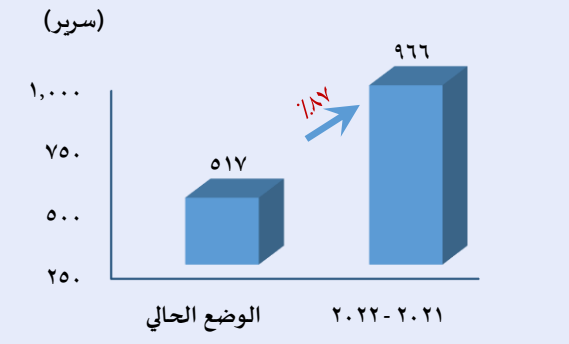

نسبة المُستشفيات الجامعية المُستهدف ميكنتها

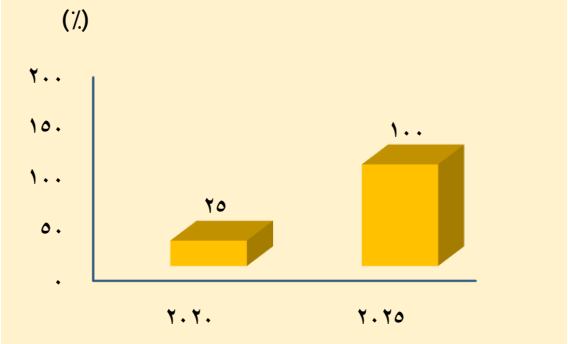

تحقيق التغطية الشاملة من نقاط سيارات الإسعاف
وخاصة في محافظات الغربية والمنوفية والبحيرة والوادي الجديد

- ٢٠٤ سيارة جاري تطويرها
- ٣٠٠ سيارة
- ٨ نقاط إسعاف بالمحافظات
- ٩١ نقطة إسعاف على ٣١ طريق بطول ٤٤٢٧ كم
- ١٠ نقاط إسعاف بطرق العاصمة الإدارية

وفيما يخص برنامج مستشفيات الرعاية العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة تستهدف الخطة توزيع استثماراتها على النحو التالي:

القيمة بالمليون جنيه

اسم البرنامج	الاستثمارات (٢٠٢١/٢٠)	النسبة المئوية (٪)
المستشفيات النموذجية	١٤٠,٨	٣,١٪
جراحات اليوم الواحد	٧١,٩	١,٦٪
مستشفيات المراكز الطبية المتخصصة	١٥١١	٣٣,٧٪
مستشفيات ومعاهد تعليمية	١٥٠٠	٣٣,٤٪
مستشفيات المؤسسة العلاجية	٢٠	٠,٥٪
مستشفيات التأمين الصحي الشامل	١٢٤٣,٨	٢٧,٧٪
الإجمالي	٤٤٨٧,٥	١٠٠٪

المصدر: وزارة الصحة

وفيما يخص هيئة الإسعاف المصرية:

البيان	عدد السيارات
عدد السيارات المتاحة بالهيئة	٣٠٥٥
عدد السيارات الجاري إضافتها	٢٠٣
عدد السيارات الجاري تطويرها	٢٠٤
عدد السيارات المطلوب شرائها	٣٠٠

المصدر: هيئة الإسعاف المصرية

المُستهدفات والإنجازات بحسب موازنة البرامج والأداء:

يُوضّح البيان التالي تطوّر الأعمال بقطاع الصحة عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بعامي ٢٠٢٠/١٩ (توقّع)، و٢٠١٩/١٨ (مُنفّذ).

المُؤشر	٢٠١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
أولاً: التخلص من النفايات الصحية الخطرة			
عدد المستشفيات التي تم تزويدها بأجهزة فرم وتعقيم (مستشفى)	١٣	٢٠	٢٠
كمية النفايات التى تم التخلص منها (بالألف طن)	٢٦,٤	٢٩,٧	٣٢,٦
ثانياً: تطوير مستشفيات وزارة الصحة			
عدد المستشفيات الجديدة التي تم إنشاؤها (مستشفى)	-	٢	٤
عدد الأسِرّة التي تم إضافتها بالمستشفيات الحكومية (سرير/ ١٠ آلاف نسمة)	٤٢٤	٣٣١	١٦١٣
عدد الأسِرّة التي تم إضافتها إلى مستشفيات الأمانة العامة للمراكز الطبية (سرير)	١٩٩	٣٥٧	١١٠
عدد المستشفيات التي تم تطويرها (مستشفى)	٥	١٠	٨
عدد المستشفيات التي تم تجهيزها (مستشفى)	٦	١٢	٩
عدد المستشفيات التي تم تشغيلها على النظام النموذجي (مستشفى)	٥	١٢	٧
عدد الأطباء (لكل ١٠ آلاف نسمة)	٠,٤	٠,١٨	٠,٤٠
عدد الصيادلة (لكل ١٠ آلاف نسمة)	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢
معدل زيادة الأطباء لكل سرير (٪)	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠١
عدد أطباء الأسنان في جميع الجهات التابعه لوزارة الصحة (لكل ١٠ آلاف نسمة)	٠,١	٠,٦	٠,٠٦
ثالثاً: تطوير أقسام الرعاية الحرجة والعاجلة			
خفض مُدّة البقاء بالرعايات المركزة (يوم)	٠,٥	٠,٥	٠,٥
زيادة نسبة الإشغال بالحضانات (٪)	٢	١	١
خفض مدة البقاء بالحضانات لتلقى العلاج(يوم)	٠,٤	٠,٢	٠,٢
رابعاً: تطوير وحدات الرعاية الصحية الأولية ومراكز الأمومة			
متوسط تردد زيارات الحوامل لمتابعة الحمل	٢,٨	٤,٧	٥,٧
معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى	٤١,٦	٣٩,٦	٣٧,٦
معدل وفيات الأطفال حديثى الولادة (لكل ١٠٠٠ مولود)	٥,٦	٤,٦	٣,٦
معدل وفيات الأطفال أقل من عام (لكل ١٠٠٠ مولود)	١٢,٤	١٠,٤	٨,٤
معدل وفيات الاطفال دون الخامسة بسبب الالتهاب الرئوي (لكل ١٠٠٠ مولود)	٥,٧	٥,٥	٥,٣

المُؤشر	٢٠١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الطول بالنسبة للعمر (التقزم)	٪١٩,٤٠	٪١٧,٤٠	٪١٥,٤٠
نسبة تغطية حديثى الولادة بالبرنامج القومى لمسح المواليد للكشف المبكر عن الضعف السمعى	٪٧٥	٪٩٤,٥٠	٪٩٥,٠٠
نسبة تغطية حديثى الولادة بالبرنامج القومى المسح المواليد للكشف المُبكّر عن الأمراض المسببة للاعاقة (نقص هرمون الغدة الدرقية الخلقى – الفينيل كيتونوريا)	٪٩٤,٠٠	٪٩٤,٥٠	٪٩٥,٠٠
توافر رصيد من علب الألبان بالمحافظات (يوم)	٢٠	٣٠	٣٠
خامساً: تطوير وحدات الإسعاف			
عدد مراكز الإسعاف التي تم إنشاؤها (مركز)	١٧	٢٨	٣٠
عدد مراكز الإسعاف التي تم تطويرها (مركز)	١١٦	١٥٠	١٦٥
متوسط ما يخدمه كل مركز إسعاف من السكان (ألف)	٢٥	٢٥	٢٥
سادساً: التأمين الصحي الشامل			
عدد المنشآت الصحية التي تم تطويرها بالمحافظات المستهدفة (منشأة)	٣٠	٣٦	٦٥
عدد المنشآت التي تم العمل علي تجهيزها طبقاً لمعايير الجودة (منشأة)	٢٠	٣٥	٦٢
عدد المواطنين المشمولين بمظلة التأمين الصحي الشامل الجديد(ألف)	٠	١٠٠٠	٢٠٤٠
عدد الأسر المشمولة بمظلة التأمين الصحي الشامل الجديد (ألف أسرة)	٠	٢٥٠	٤٥٠
نسبة المواطنين العاملين بالقطاع غير الرسمي الذين شملتهم مظلة التأمين الصحي الجديد (٪)	٠	١٥	١٠
نسبة المواطنين المستخدمين للوحدة الصحية التابعين بالتأمين الصحي الجديد (٪)	٠	٥٠	١٠
نسبة المواطنين المحالين من الوحدة الصحية بالتأمين الصحي الجديد (٪)	٠	٤٠	٣٠
المبادرة الرئاسية للقضاء على فيروس سي			
عدد الحالات المعالجة من فيروس سي من الحالات المفحوصة (مليون)	١,١٢٥	٠,١	٠
تطوير الخدمات الصحية			
خفض نسبة انتشار استخدام وتعاطي وإدمان المواد المخدرة (٪)	٠,١	٣,٦	٣,٥
خفض نسبة التقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر (٪)	-	٢	٢
عدد العيادات الخاصة بالكشف المُبكّر (عيادة)	٣٠٢	١٦	٢٠
نسبة التغطية بالجرعة الثالثة من الطعم الخماسي (٪)	٩٤,٥	٩٤,٥٥	٩٤,٦
نسبة التغطية بالجرعة الثانية من الطعم الثلاثى الفيروس mmr (٪)	٩٣,٧	٩٣,٩	٩٤,٢
نسبة التغطية لجرعة الميلاد للطعم المضاد للالتهاب الكبدي b (٪)	٨٤	٨٥	٨٧

المُؤشر	٢٠١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
نسبة عينات مياه الشرب المطابقة المأخوذة من طرود محطات مياه الشرب وشبكاتها (٪)	٩٠	١٠٠	١٠٠
عدد الأحداث المُبلّغة إلكترونياً إلى القطاعات المختلفة خلال ٢٤ ساعة	٦١٥	٣٠٠	٣٠٠
عدد خريجي البرنامج الميداني للوبائيّات التطبيقية FETP	٢٢	١٥	١٥
عدد المرضى الذين تم علاجهم في قوائم انتظار قسطرة القلب	١٥٠٠	٧٠٠٠٠	١٥٠٠
عدد المرضى الذين تم علاجهم في قوائم انتظار الرمد (ألف)	٩٠	٧٥	٧٠
عدد المرضى الذين تم علاجهم في قوائم انتظار قواقع الأذن (ألف)	٦٠٠	١٥٠٠	٢٥٠
عدد معامل المياه والأغذية المركزية والفرعية التي حصلت على الاعتماد الدولي (معمل)	١	١	١
تطوير منظومة العلاج على نفقة الدولة			
نسبة الإنجاز في مكينة خدمات العلاج على نفقة الدولة (٪)	١٠	٥	٥
عدد المرضى الذين تم علاجهم على نفقة الدولة (مليون مريض)	١,٨	١,٩	٢
نسبة الذين تم علاجهم على نفقة الدولة من إجمالي المتقدمين (٪)	٨٥	٩٠	٩٥
معدل إنجاز تفعيل نظام فيديو كونفرانس (٪)	٥	١٥	١٥
عدد الحاصلين على الأطراف الصناعية من إجمالى ذوى الإحتياجات الخاصة (مريض)	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠
عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة (مليون)	٤,٨	٥,٢	٥,٧
تطوير مهارات التمريض			
عدد أعضاء هيئة التمريض (فرد)	٢١٥٥٨٥	٢٣٥٢٤٦	٢٥٦٦٩٤
عدد الممرضات لكل ١٠,٠٠٠ نسمة	٢١	٢٥	٢٧
عدد أطقم التمريض الذي تم تدريبهم (فرد)	١١٣٣٠	١٢٤٦٣	١٣٧٠٩
عدد الدورات التدريبية (دورة)	٣٦٣	٤٥٩	٥٠٤
عدد الخريجين من التمريض لكل سنة (خريج)	١٩٦٦١	٢١٤٤٨	٢٣٢٣٥
عدد الدورات التدريبية لأطقم التمريض خريجي معاهد التمريض (دورة)	٦٥٥	٧١٤	٧٧٤
عدد المراكز التدريبية المُجهّزه والمُعتمدة (مركز)	٢	٢	٣
عدد المستفيدين من البرامج التدريبية (مستفيد)	١٩٦٦١	٢١٤٤٨	٢٣٢٣٥
تلبية الاحتياجات المحلية من الأدوية			
نسبة المنتج المحلى من الطعوم واللقاحات (٪)	٥	٢٠	١٥
نسبة الإنجاز في مشروع انشاء مصنع لإنتاج علاج الأورام (٪)	٪١٠	٪٤٥	٪٣٠
نسبة الإكتفاء الذاتى من الأنسولين (٪)	٠,٣	٢	٢
خفض عدد الادوية التي لها مستورد واحد (دواء)	١٠	١٠	١٠
عدد مصانع المستحضرات الصيدلية المشعة (مصنع)	١	٠	٠

المُؤشر	٢٠١٩/١٨ (منفذ)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
نسبة الاكتفاء الذاتي من إنتاج الدواء (٪)	٨٩	٨٩	٩٠
عدد المحافظات المشمولة بميكنة عملية صرف ألبان الأطفال (محافظة)	٨	١٣	٠
عدد الكوادر العاملة بقطاع الصيدلة التي تم تدريبها (ألف)	٤,٤٥	٤,٩٥	٥,٠٥
عدد المصانع التي يتم التفتيش عليها GMP Audit	٤١	٤٨	٤٨

المصدر: المنظومة الوطنية للمُتابعة والتقييم.

٥/٥ خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية

الرؤية التنموية

تتبلور الرؤية التنموية لخدمات الرعاية والحماية الاجتماعية حول "مجتمع مصري مُتضامن ومُتماسك ومُنتج يُوفر العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والحياة الكريمة للأسرة والفرد على أسس من العدالة والنزاهة والمُشاركة".

منظومة الرعاية والحماية الاجتماعية المُتكاملة

يوضّح الشكل رقم (٩/٥) مُفردات منظومة الشبكة المتكاملة للحماية الاجتماعية والتي تتقرّر في ضوئها برامج الحماية والرعاية الاجتماعية ومُكونّاتها وآليات العمل بها.

البرامج الأساسية للرعاية والحماية الاجتماعية المُستهدفات والمكوّنات:

تضم خطة الرعاية والحماية الاجتماعية خمسة برامج أساسية تنبثق منها برامج فرعية، مُمثّلة في الآتي:

- **برنامج الحماية الاجتماعية**

ويستهدف مد شبكات الأمان الاجتماعي للمساهمة في حماية الأسر من الأزمات الاقتصادية والصحية والبيئية، وفي خفض نسبة الفجوات بين السكان، ويضم ثلاثة برامج فرعية، هي برنامج الدعم النقدي المشروط وغير المشروط لحماية الأسر تحت خط الفقر، وبرنامج الإغاثة من النكبات والكوارث الفردية والجماعية (مثل أزمة فيروس كورونا)، وبرنامج التأمينات الاجتماعية والمعاشات لتوفير خدمات تأمينية جيّدة ومُميكنة لجميع الفئات العاملة، وتوفير حياة كريمة لأصحاب المعاشات.

- **برنامج الرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية**

ويهدف البرنامج إلى تمكينهم ودمجهم مُجتمعياً، ويضم برامج فرعية للطفولة المبكّرة، ولجودة خدمات الأسرة والطفولة، ولرعاية وتأهيل الأطفال بلا مأوى، وتأهيل الأشخاص ذوي القدرات الخاصة، والارتقاء بجودة مؤسسات الرعاية الاجتماعية لتطوير خدماتها.

- **برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

ويهدف البرنامج إلى تفعيل المشاركة المجتمعية والتنمية للمرأة والشباب وتوظيف مهاراتهم في الصناعات التراثية وخدمة المجتمع، ويضم البرنامج أنشطة دعم الأسر المنتجة والتكوين المهني والحرفي للشباب، وبرامج الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات.

- **برنامج تنمية الشراكات**

ويهدف البرنامج إلى مُساهمة الأطراف المعنيّة في تحقيق التنمية المُستدامة، سواء من القطاع الخاص أو الجمعيّات والمؤسسات الأهلية أو الوسائل الإعلامية أو الشركاء الدوليين.

- **برنامج التطوير المؤسسي للجهاز الإداري**

ويهدف البرنامج إلى تحسين مستويات الأداء والارتقاء بالخدمات المقدّمة، مثل تطوير نظم وآليات الرقابة والمتابعة، وإدارة المعلومات، أو تطوير الموارد البشرية.

شكل رقم (٩/٥)

مُستهدفات وبرامج الحماية الاجتماعية

ويوضّح الجدول رقم (١٦/٥) المُستهدفات التنموية لقطاع الرعاية والحماية الاجتماعية في خطة ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩ والمُنفّذ عام ٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (١٦/٥)

المُستهدفات التنموية لقطاع الرعاية والحماية الاجتماعية في خطة ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩ والمُنفّذ عام ٢٠١٩/١٨

المستهدف	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (فعلي)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
أولا: الحماية الاجتماعية				
عدد السكان تحت خط الفقر الذين شملهم الدعم النقدي	(مليون)	١٢,٤	١٢	١١,٨
عدد الأسر الفقيرة المستفيدين من برامج الدعم النقدي	(مليون)	٣,١	٣	٢,٩٥
عدد الأسر المستفيدة من الدعم النقدي الذين لديهم بطاقات تموين	(مليون أسرة)	٢,١٣	٢,٣	٢,٤٨
عدد الأسر التي تم تلبية احتياجاتها الأساسية ضمن خدمات برنامج سكن كريم	(أسرة)	٥٨٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
ثانياً: الرعاية الاجتماعية				
عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحاصلة على الاعتماد وفق معايير الوزارة.	مؤسسة	-	١٠٠	١٠٠
عدد مؤسسات الرعاية التي تم تطوير بنيتها التحتية.	مؤسسة	٧	١٠٠	١٠٠
عدد مراكز استضافة النساء المعرضات للعنف التي تم تطويرها.	مركز	٢	٢	١
عدد المسنين الحاصلين على خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية.	عدد	١٨٤٧٩	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
عدد الأشخاص ذوي الاعاقة الذين استكملوا آلية الكشف الطبي المميكن لاستخراج تقارير القومسيون المستحدثة	عدد	٨٢٣٥٩١	٣٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على مزايا الدعم النقدي بتقارير القومسيون المستحدثة.	عدد	٥٨٧٠٦٨	٢١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
عدد مؤسسات رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة التي تم تطويرها .	مؤسسة	٥١	١٥٠	١٥٠
ثالثاً: التنمية الاجتماعية				
حجم الزيادة في مبيعات الأسر المنتجة	(مليون جنيه)	١٢٠	١٥٠	١٨

المستهدف	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (فعلي)	٢٠٢٠/١٩ (متوقع)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)
عدد فرص التوظيف وعمل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء والشباب لتحسين مستوى المعيشة وتنشيط سوق العمل	فرصة توظيف	٤١٣١٦	٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
عدد النساء اللاتي تم تعزيز قدراتهن في مجال قطاع الأعمال والتسويق	عدد	١٨٠٢٧	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
عدد المستهدفين من حملات التوعية ضد التعاطي والإدمان	عدد	٦٥٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
عدد مراكز العلاج من الإدمان والتعاطي على مستوى الجمهورية التي تم اضافتها	عدد	٢١	٢٤	٢٧
الزيادة في نسبة الاستثمارات المالية الخاصة ببنك ناصر	(مليون جنيه)	٣٠	٢٠	٣٠
عدد أفرع بنك ناصر الاجتماعي التي تم تطويرها	(فرع)	١٠	٢٠	١٠

قضايا أساسية

- **قضية ارتفاع نسبة الأمية**

تستهدف خطة التنمية ٢٠٢١/٢٠ خفض نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) من نحو ٢٥,٨٪ (تعداد ٢٠١٧) إلي نحو ٢٢٪ في نهاية عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (١٠/٥)]

شكل رقم (١٠/٥)

مُعدّل نسبة الأمية خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢١/٢٠

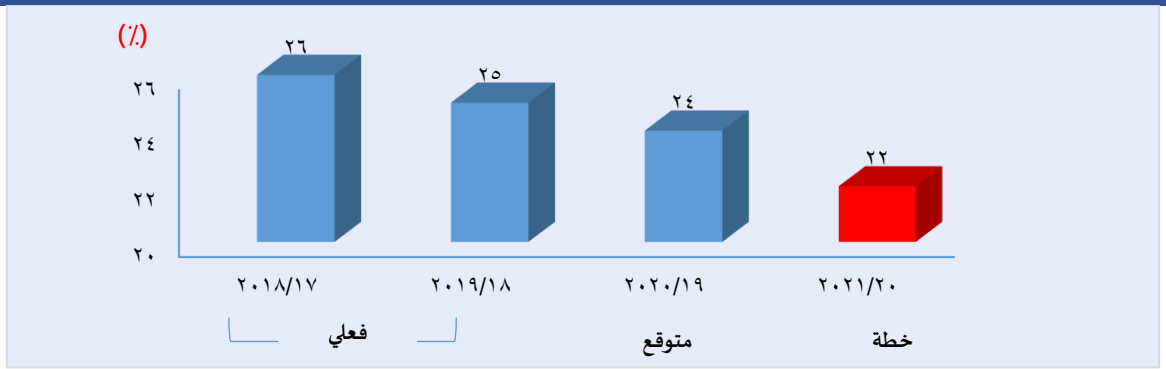

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وتتضمّن برامج محو الأمية آليات العمل التالية:

- ✓ إنشاء قاعدة بيانات قومية لرصد حالات الأُمية أو الحاصلين على شهادة محو الأمية.
- ✓ تطوير برامج محو الأمية بما يتوافق مع النوع والفئات العمرية والمناطق الجغرافية.

- ✓ الاستيعاب الكامل لكل المتقدّمين في المراحل التعليمية المختلفة، وللمتسرّبين في الفئة العمرية (٨-١٥ سنة) وذلك للسد المُطلق لمنابع الأمية.
- ✓ تفعيل دور الجامعات في جهود محو الأمية.
- ✓ دعم جهود الهيئة العامة لتعليم الكبار في إطار مُبادرة المشروع القومي للصناعات الصغيرة «اتعلم.. اعمل.. اربح".
- ✓ تفعيل الشراكة والتكامل بين مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني لمواجهة الأمية.
- ✓ إمكانية الربط بين شروط محو الأمية وبرامج الحماية الاجتماعية المقدمة لمحدودي الدخل.
- ✓ تطوير البنية الأساسية للفصول والقاعات الدراسية المستخدمة في محو الأمية.
- ✓ توفير مُعلمي محو الأمية المتخصّصين.
- ✓ الاهتمام بالتوعية الإعلامية والثقافية بقضية محو الأمية.

- **قضية الفقر**

يُعد الفقر هدراً للقدرات البشرية الكامنة لشريحة مجتمعية، وعقبة كؤُود أمام التنمية المُستدامة، وهو يمثّل خطراً على السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني، ويُشكّل بيئة خِصبة للتطرف والجريمة والممارسات السلوكية غير السويّة.

وتفيد المؤشرات الإحصائية تنامي معدلات الفقر في مصر رغم التصاعد المطرد في النمو الاقتصادي المحقّق [شكل رقم (١١/٥)]

شكل رقم (١١/٥)
تطوّر معدلات الفقر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١٨/١٧)

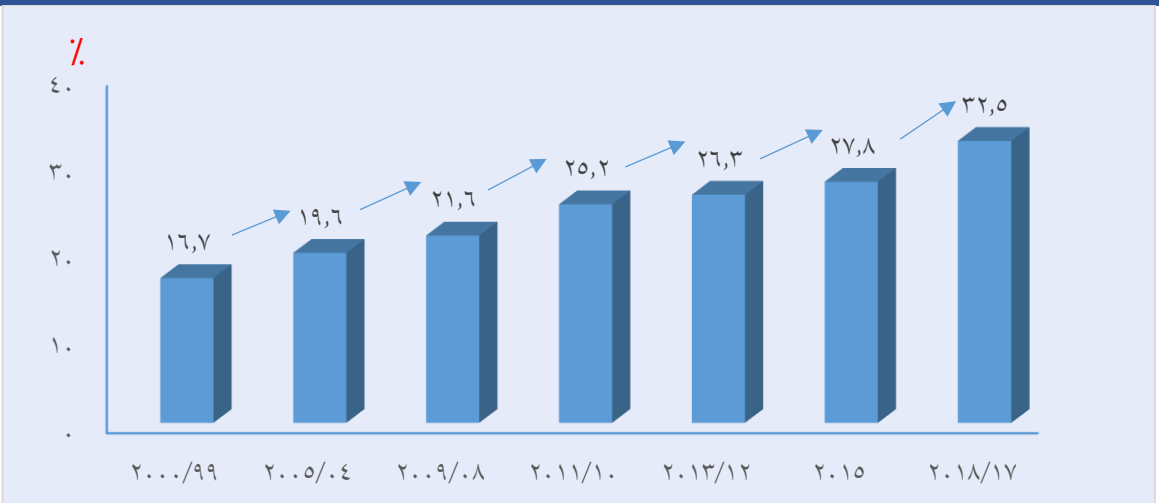

وكذلك يُلاحظ تفاوت مُعدلات الفقر بين أقاليم الجمهورية، وتصاعدها في كافة الأقاليم، عدا ريف الوجه القبلي، وإن كان لا يزال ٤٠٪ من فقراء مصر يعيشون فيه [شكل رقم (١٢/٥)].

شكل رقم (١٢/٥)
تفاوت مُعدلات الفقر بين الأقاليم

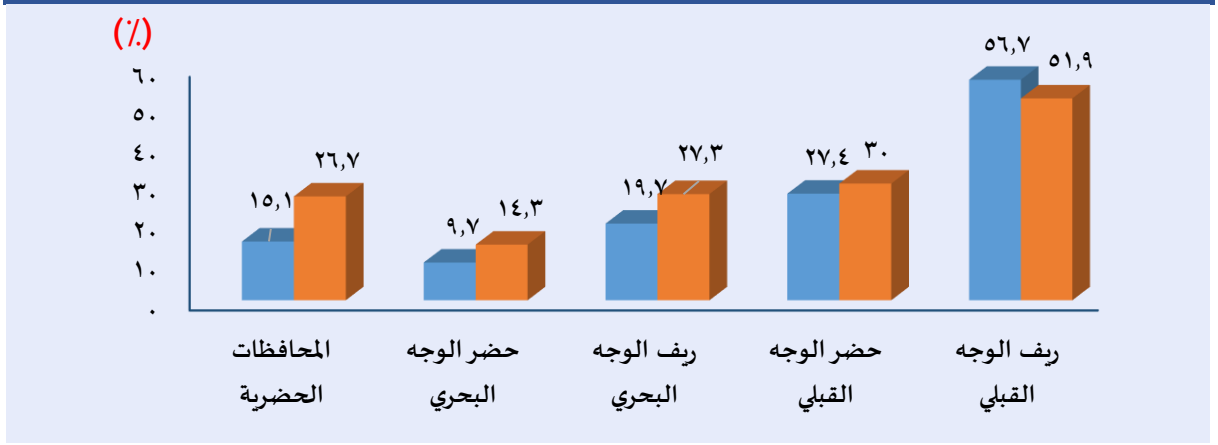

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، سنوات مُتعدّدة.

وعلى مستوى محافظات الجمهورية، تتحقّق أعلى مُعدلات الفقر في محافظات لاصعيد [شكل رقم (١٣/٥)].

شكل رقم (١٣/٥)
مُعدلات الفقر بحسب المحافظات

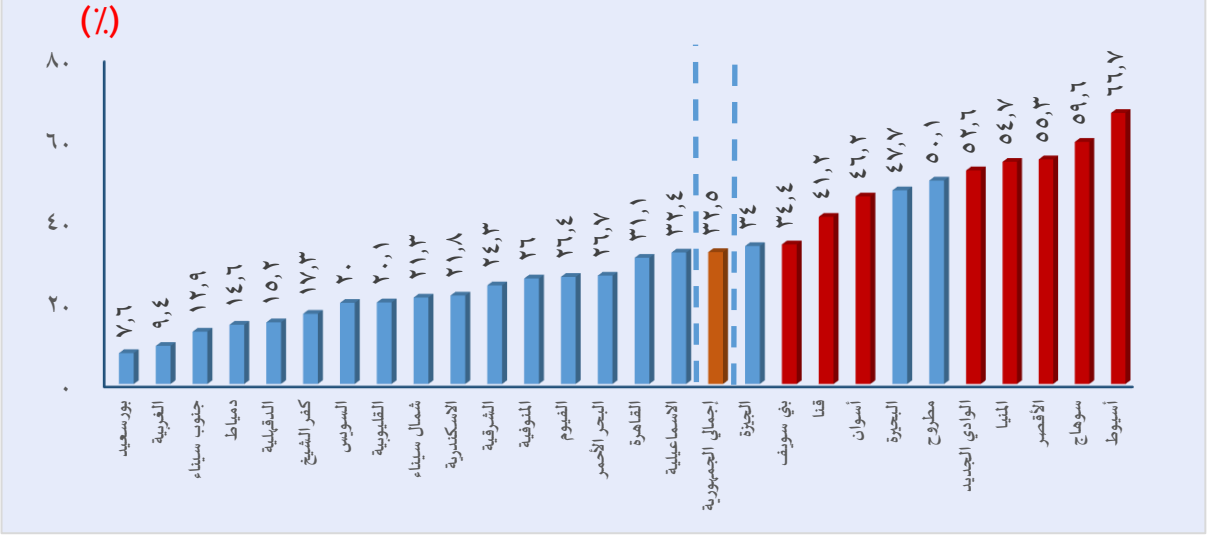

وتتمثّل العوامل الأساسية لمشكلة الفقر في الآتي:

- تسارُع النمو السكاني وكِبَر حجم الأسرة وارتفاع مُعدّل الإعالة
- انتشار الأمية وانخفاض المستوى العلمي
- ارتفاع مُعدّل البطالة والاشتغال بالأنشطة منخفضة الأجر والإنتاجية
- تنامي القطاع غير الرسمي وعدم استدامة العمل
- ارتفاع مُعدّل التضخم
- التفاوت في نمط توزيع الدخول والتوزيعات المكانية للاستثمار
- قصور الرعاية والحماية الاجتماعية وكفاءة منظومة الدعم

ويمكن إيجاز التوجّهات الأساسية لخفض مُعدّلات الفقر على النحو الموضّح بالشكل رقم (١٤/٥)

شكل رقم (١٤/٥)

التوجّهات الأساسية لخفض معدلات الفقر

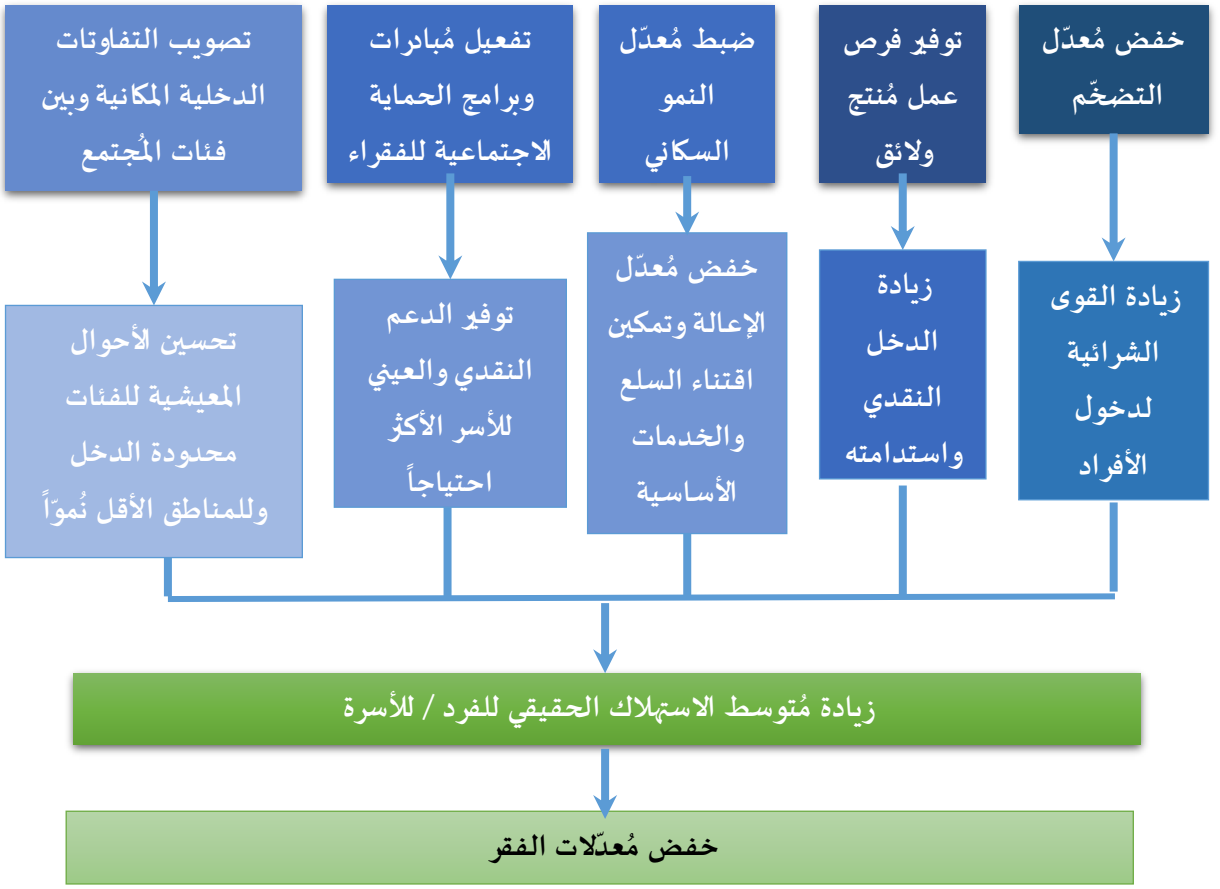

مُستهدفات خطة ٢٠٢١/٢٠

تستهدف خطة ٢٠٢١/٢٠ خفض الفقر بمقدار نقطتين أو ثلاث نقاط سنوية وذلك من خلال خفض معدل الفقر على المستوى القومي من ٣٢,٥٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلي ٣٠٪ عام ٢٠٢١/٢٠، وخفض مُعدّل الفقر المدقع إلى ٥٪ باستهداف الفئات الأكثر فقراً في المجتمع، وأن تنخفض نسبة الفقراء المدقعين إلى جملة الفقراء من ٥:١ في عام ٢٠١٨/١٧ لتُقارِب ١ : ٤ في عام ٢٠٢١/٢٠ [شكل رقم (١٥/٥)]

شكل رقم (١٥/٥)

مُستهدفات خفض مُعدّل الفقر المُدقع

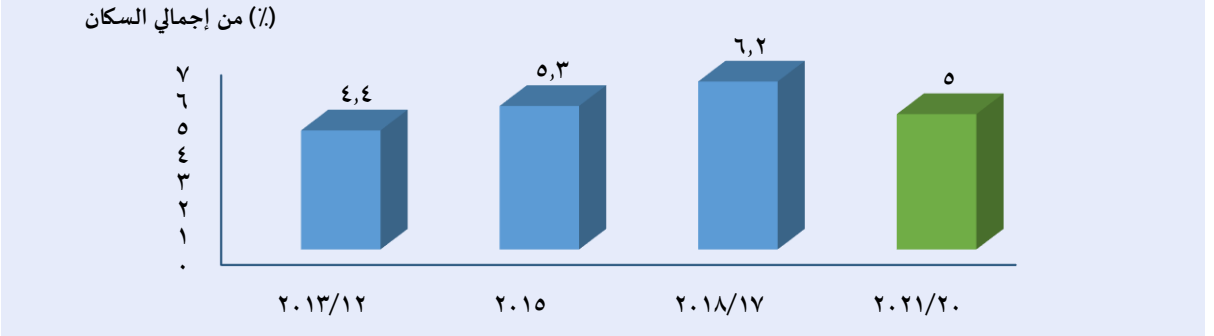

آليات مكافحة الفقر

تتمثل هذه الآليات فيما يلي:

- ✓ دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال المبادرات المختلفة، وتفعيل برامج الأسر المنتجة.
- ✓ دعم المشروعات مُتناهية الصغر للمرأة المعيلة من خلال برامج التضامن الاجتماعي (مشروع مستورة على سبيل المثال).
- ✓ زيادة مراكز التكوين المهني والحرفي للنشء والشباب.
- ✓ تطوير منظومة الحماية الاجتماعية ومد شبكات الأمان الاجتماعي، (مبادرة حياة كريمة)، و(استهداف ١١,٨ مليون مواطن مُستفيد من برنامج تكافل وكرامة).
- ✓ مد مظلة التأمين الاجتماعي للعمالة غير المنتظمة.
- ✓ تفعيل برامج رعاية وتأهيل فاقدي الرعاية.

(تطوير مؤسسات الدفاع الاجتماعي / برنامج أطفال بلا مأوي).

- ✓ مراجعة حد الإعفاء الضريبي والحد الأدنى للأجور في ضوء مُعدلات التضخم.
- ✓ تعميم التغذية المدرسية لكافة مراحل التعليم.
- ✓ مواصلة احتواء التضخم وتعزيز دور الأجهزة الرقابية في الأسواق (جهاز حماية المستهلك/ جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية/ مكاتب التموين).
- ✓ استكمال منظومة التأمين الصحي الشامل في كافة المحافظات وفقاً للبرامج المُحدّدة.
- ✓ تحسين أحوال أصحاب المعاشات من خلال:
  - زيادة قيمة المعاشات.
  - تدارس إنشاء كيان مُستقل لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات.
- ✓ توفير خدمات المياه والصرف الصحي والإسكان وبنوعية مناسبة في المناطق الفقيرة.
- ✓ الالتزام بالبرنامج الزمني لتطوير المناطق العشوائية.
- ✓ رفع كفاءة المكاتب التموينية بالمحافظات لإحكام الرقابة على الأسواق.
- ✓ التنمية الشاملة لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية.
- ✓ توزيع الاستثمارات العامة بما يُراعي الفجوات التنموية للحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مُختلف أقاليم الجمهورية، بحيث لا تتعدى الفجوة في مُعدلات الفقر (٢٠) نقطة مئوية فيما بين المحافظات، وفي معدلات البطالة (٥ نقاط مئوية).

بعض المُبادرات لتحسين أحوال الفقراء

أ- مُبادرة حياة كريمة:

تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين ودعم الاستقرار الاجتماعي هو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة «**إنهاء الفقر بكل صورة في كل مكان**»، كما يتفق ذلك مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المُستدامة «**الحد من التفاوتات داخل مختلف الدول وفيما بينها**»

الأهداف الاستراتيجية لمُبادرة حياة كريمة:

الخطة الاستثمارية المُوجّهة لمُبادرة حياة كريمة لعام ٢٠٢١/٢٠

يُوضّح الشكل رقم (١٦/٥) توزيع القرى المُستفيدة حسب المُحافظات بعدد ٣٥٧ قرية، كما يُوضّح الشكل رقم (١٧/٥) توزيع الاعتمادات وقدرها ٨ مليار جنيه حسب المُحافظات.

شكل رقم (١٦/٥)

توزيع القرى المُستفيدة من مُبادرة حياة كريمة خلال عام الخطة ٢٠٢١/٢٠ حسب المُحافظات

شكل رقم (١٧/٥)

توزيع الاعتمادات حسب المُحافظات خلال عام الخطة ٢٠٢١/٢٠

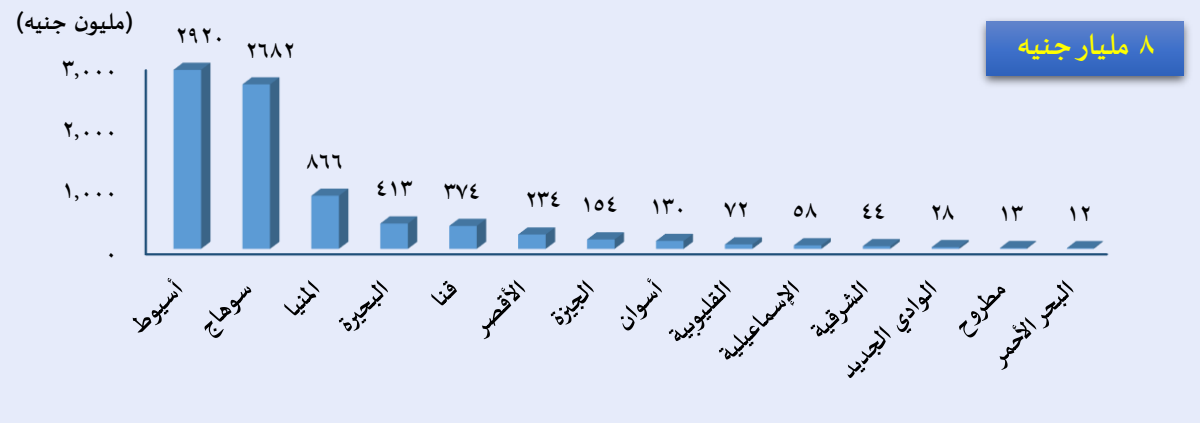

ب- مُبادرة تنشيط عجلة الإنتاج لتحقيق استقرار السوق واحتواء التضخّم

تستهدف هذه المُبادرة العمل على زيادة المعروض السلعي في الأسواق بصفة مُنتظمة مع توفير احتياطي آمن من السلع الاستراتيجية، وبأسعار مُناسبة تتفق والقوى الشرائية للمواطنين.

وقد نجحت الجهود الحكومية في الفترة السابقة في تخفيض مُعدّلات التضخّم إلى ١٣,٣٪ عام ٢٠١٩/١٨ وإلى مُستويات بالغة الانخفاض ٥٪ في فبراير ٢٠٢٠، مع توقّع استقرار مُعدّل التضخّم لعام ٢٠٢٠/١٩ عند ٨,٢٪، غير أن ظروف أزمة فيروس كورونا تولد ضغوطاً في أسواق الإنتاج قد تُؤدي إلى تصاعُد مُعدّلات التضخّم إلى ٩٪ مع احتمال هامش ± ثلاث نقاط مئوية، وفقاً لمُستهدفات البنك المركزي المصري [شكل رقم (١٨/٥)].

شكل رقم (١٨/٥)

تطوّر مُعدّل التضخّم السنوي

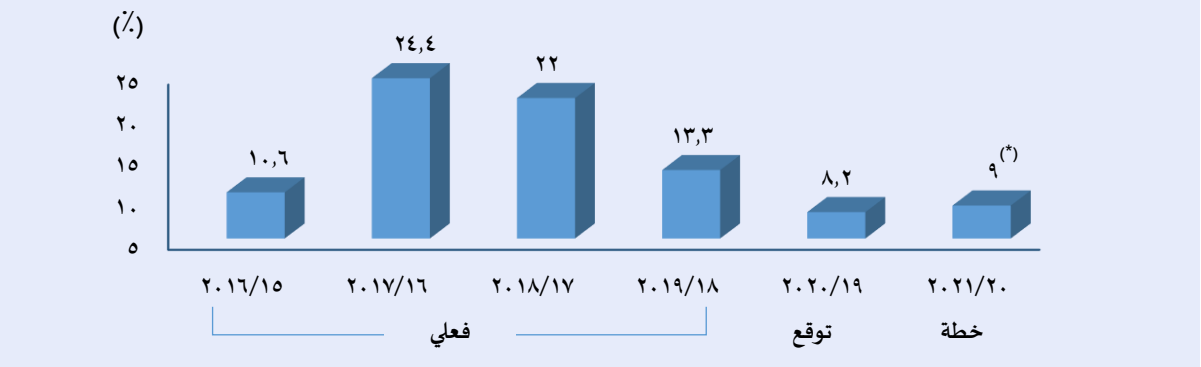

(*) ٩٪ مع هامش ± ٣ نقاط مئوية.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ج- مُبادرة الحماية الاجتماعية للطبقة المُتوسطة

تُشكّل الطبقة المُتوسطة نحو ٤٠٪ من جملة شرائح الاستهلاك، بما يُعادِل ٤٠ مليون نسمة.

وتضُم هذه الشريحة الوسطى من المُجتمع الغالبية العُظمى من موظفي الجهاز الإداري للدولة، ورواد الأعمال، والمهنيين، والعمالة الماهرة، وتتمتع بقُدرة استهلاكية دافعة إلى تنويع وتوسيع أسواق الإنتاج، وكل زيادة ١٪ في دخل شريحة الدخل الوسطى تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي على الأقل بحوالي ٠,٤ نقطة مئوية (تقديرات البنك الدولي).

وتتمثّل آليّات تنفيذ الحماية الاجتماعية للطبقة المُتوسطة في الآتي:

- تعزيز فاعلية برامج دعم السلع التموينية وزيادة الدعم النقدي للفرد على بطاقات التموين.

  (يستفيد من البطاقات التموينية ٣٥ مليون من فئات الطبقة المتوسطة بنسبة تغطية ٩٠٪).

- تشجيع المشروعات المتوسطة (٩٩-١٠٠ عامل) البالغ عددها نحو ٧٤ ألف مشروع من خلال مبادرات البنك المركزي والبنوك الوطنية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- إتاحة الخدمات التعليمية المتميزة بتكلفة مناسبة (نموذج مدارس النيل والمدارس اليابانية).
- تدعيم مشروع إسكان "دار مصر" لإتاحة وحدات سكنية للطبقة المتوسطة

  (مساحة الوحدة ١٠٠م^{٢} - ١٥٠م^{٢}) بواقع ١٥٠ ألف وحدة سكنية سنوياً.
- توفير الحماية لحائزي الأراضي الزراعية (١٠-٣ أفدنة)، لما يناهز مليون حائز، وذلك من خلال:
  - زيادة أسعار توريد المحاصيل الاستراتيجية (الأرز/القطن/القمح/الذرة)، مما يعود بالنفع على أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة.
  - تقديم قروض ميسرة بفائدة ٥٪.
  - تقديم الدعم المادي للمزارعين (نحو ٦ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧).
  - التوسّع في مشروعات استصلاح الأراضي والاستزراع السمكي (على غرار مزرعة بركة غليون بكفر الشيخ).
- تبنّت الحكومة حِزمة إضافية من الإجراءات المالية والاجتماعية بمبلغ ٨٥ مليار جنيه إضافية لدعم شبكات الحماية الاجتماعية.

وقد تضمنت الحزمة الإضافية ما يلي:

- زيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين من ٢١ جنيه إلى ٥٠ جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤٠٪.
- زيادة قيمة الدعم النقدي لمستحقي برنامج تكافل وكرامة بقيمة ١٠٠ جنيه شهرياً لعدد مليون و٧٥٠ ألف مستفيد بقيمة إجمالية تُعادل نحو ٨,٢٥ مليار جنيه.
- زيادة استهداف ٧١ مليون مستفيد من دعم السلع الغذائية، و٧٦,٨ مليون مستفيد من منظومة دعم الخبز والنقاط ودقيق المستودعات.

➢ إحكام الرقابة في الأسواق وتفعيل دور جهاز حماية المستهلك لضبط الأسعار.

➢ مُراجعة العلاوات الدورية والغلاء الاستثنائية لموظفي الجهاز الإداري للدولة.

➢ تحسين منظومة المعاشات والتأمينات الاجتماعية (١٠ مليون مستفيد من المعاشات).

➢ استمرار تحمل الدولة لتكلفة الدعم الحكومي لخدمات التعليم لحوالي ١٥ مليون طالب ينتمون للطبقة الوسطى.

➢ تفعيل قانون التأمين الصحي الشامل وزيادة الاعتمادات المالية الموجّهة لتطوير الخدمات الصحية.

٦/٥ التموين والتجارة الداخلية

الأهداف الاستراتيجية لقطاع التموين والتجارة الداخلية

وتتمثّل في الآتي:

- توفير الأمن الغذائي بتكوين مخزون استراتيجي آمن من السلع الاستراتيجية يكفي لفترة تمتد من ثلاثة إلى ستة شهور.
- توسعة نطاق التجارة الداخلية، لزيادة مُساهمتها في النمو الاقتصادي وتيسير سلاسل الإمداد.
- تحفيز المُنافسة ومنع المُمارسات الاحتكارية.
- الحد من الفاقد والهدر من السلع الغذائية في مراحل الإنتاج والنقل والتخزين والتسويق.
- تعزيز الدور الرقابي لأجهزة التموين بالمُحافظات وحماية المُستهلك ومنع عشوائية تجارة السلع المُهرّبة ومجهولة المصدر وغير المُطابقة للمواصفات.

الاستثمارات الكُلية

تستهدف خطة ٢٠٢١/٢٠ توجيه استثمارات كلية لقطاع تجارة الجملة والتجزئة قدرها ٩,٧٦ مليار جنيه، وتُشكّل نسبة ١,٣٪ من الاستثمارات الكلية في عام الخطة، وبنسبة انخفاض ٢٧٪ عن استثمارات القطاع في العام السابق ٢٠٢٠/١٩، والبالغة ١٣,٣ مليار جنيه.

وتُمثّل الاستثمارات العامة البالغة ٢,٦٤ مليار جنيه نحو ٢٧٪ من الاستثمارات الكلية لعام ٢٠٢١/٢٠ مُقابل ٧٣٪ للاستثمارات الخاصة.

مُستهدفات القطاع بخطة ٢٠٢١/٢٠

ترتكز استراتيجية وزارة التموين والتجارة الداخلية على عِدّة محاور، وهي:

- مُتابعة تطبيق منظومة بيع الخُبز المُدعّم في كافة مُحافظات الجمهورية.
- زيادة عدد السلع التموينية إلى أكثر من ١٠٠ سلعة.
- الانتهاء من تطوير كافة المُجمّعات الاستهلاكية والبقالة التموينية على أحدث النُظُم العالمية في التخزين والتسويق.
- الانتهاء من تطوير ١٦٤ شونة ترابية وتحويلها إلى شون حديثة مُتطوّرة لاستقبال محصول القمح المحلي.
- تطوير الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية لتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلي والسوق الخارجي.
- طرح أراضي المُطوّر التجاري على المُستثمرين لإنشاء سلاسل تجارية ومناطق لوجيستية.
- استكمال إنشاء وتجهيز معامل فنية مُتخصّصة لفحص السلع محل شكاوى المُستهلكين لسرعة البت.
- تطوير مكاتب التسجيل التجاري والعلامات التجارية والنماذج الصناعية.

ويُوضّح الجدول رقم (١٧/٥) بعض المُستهدفات الكمية لقطاع التجارة الداخلية عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٠/١٩.

جدول رقم (١٧/٥)
المُستهدفات الكمية لقطاع التجارة الداخلية

البيان	وحدة القياس	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
عدد المناطق التجارية واللوجيستية الجديدة والمُخطط طرحها	منطقة	٢	٢
عدد المناطق التجارية واللوجيستية الجاري تنفيذها من خلال جهاز تنمية التجارة الداخلية	منطقة	٢	٢
العمالة المُباشرة في المناطق التجارية واللوجيستية	ألف عامل	١٣,٨٢	١١,٤
عدد المُنشآت المُقيّدة بالسجل التجاري	ألف مُنشأة	٢٢٠	٢٣٢
رأس المال المُسجّل	مليار جنيه	٩٧	١٠٦

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية.

٧/٥ الخدمات الثقافية

الرؤية الاستراتيجية

- تتمثل الرؤية الاستراتيجية للثقافة في بناء قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز، كما تستهدف الرؤية تمكين المواطن من الوصول إلي وسائل اكتساب المعرفة وفتح الآفاق للتفاعل مع مُعطيّات عالمه المعاصر، و إدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، و إكسابه القدرة علي الاختيار الحر، و تأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة علي أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي.
- وفي إطار هذه الرؤية الاستراتيجية، تهدف وزارة الثقافة إلي التركيز على عِدّة محاور رئيسية لتعظيم مستوى الخدمة المُقدّمة، ومنها تنمية الموهوبين والمبدعين في جميع المجالات، وزيادة أعداد المسابقات الفنية، الاهتمام بالدورات التدريبية للعاملين لرفع مستوى الخدمة، هذا بالإضافة إلى زيادة أعداد المهرجانات والفعاليّات الثقافية ومدّها للمُدُن المصرية المختلفة بالمحافظات وذلك لتفعيل الخدمة الثقافية في جميع أنحاء الجمهورية.

مُستهدفات خطة ٢٠٢١/٢٠

يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

- تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع المصري و تعظيم دور المؤسسات الثقافية.
- حماية و تعزيز التراث و توثيقه.

- تمكين الفئات الاجتماعية من حق الوصول للمعرفة، ومن مُؤشّرات ذلك تقليص الفجوة الرقمية وزيادة الاعتماد علي مصـــادر الإنترنت المفتوحة في ظل توجّه الدولة لرقمنة جميع المحتويات الثقافية.
- الاهتمام بتحسين ثقافة و توعية الطفل عن طريق أنشطة وأبحاث مُتعدّدة تهدف لتنمية المهارات وإنشاء بيوت الطفل بالمُحافظات.
- الاهتمام بمجال الترجمة وطبع الكتب المختلفة بجميع اللغات، ورفع قدرات المترجمين لفتح نوافذ المعرفة أمام القارئ المصري في كل المجالات ولغاتها.
- توصيل الخدمات الثقافية لـــمُستحقيها من أبناء الوطن, خصوصا في المناطق النائية، من خلال التوسّع في قصور الثقافة والمكتبات الثقافية المختلفة.
- دعم الإنتاج الثقافي في كافة المجالات لتكون الصناعات الثقافية مصدر قوة.

أهم المشروعات

أولاً: مشروعات تم الانتهاء منها:

- إنشاء قصري ثقافة أبرق وحدربة بالبحر الأحمر.
- قصر ثقافة المنصورة وقصر ثقافة شرم الشيخ.
- تطوير مسرحي الليسيه والعرائس والمسرح القومي.
- إنشاء مكتبتي العبور والأسمرات.
- تطوير متحف قيادة الثورة.

ثانياً: مشروعات مُتوقّع افتتاحها في عام ٢٠٢١/٢٠

- تطوير قصر الأميرة عائشة فهمي بالزمالك.
- نهو أعمال مسرح المنيا.
- إنشاء معمل التصوير السينمائي بأكاديمية الفنون.
- استكمال القصور الثقافية (العريش- شبرا الخيمة- تمي الأمديد والدميرة بالدقهلية).
- نهو أعمال مكتبة ١٥ مايو، ومكتبة قنا و مكتبة عزبة البرج بدمياط.

ثالثاً: مشروعات جاري تنفيذها عام ٢٠٢١/٢٠

- توريد عدد ٦ مسارح متنقّلة لخدمة المناطق الحدودية.
- بدء تطوير شامل للقصور الثقافية (طهطا- سوهاج- دمياط- مرسي مطروح).
- تطوير المنظومة الأمنية لمبنى اللجان الثقافية التابع للمجلس الأعلى للثقافة.
- تجديد مبنى مكتبة مصر العامة بالدقي و تحديث شبكة الإطفاء.
- تطوير مخازن دار الوثائق القديم.

- شراء مقر إقليمي للجهاز القومي للتنسيق الحضاري بالإسكندرية.
- استكمال المرحلة الثانية لتجديد مسرح محمد عبد الوهاب.
- إقامة ملتقى سمبوزيوم أسوان الدولي لفن النحت ٢٠١٩.
- استكمال لافتات المباني التراثية والشخصيات التاريخية.
- رفع كفاءة مبنى قصر الأميرة سميحة كامل.
- شراء المعدّات و أجهزة الصوت اللازمة للمركز القومي للمسرح.
- بدء إنشاء أول سجل لتوثيق تراث السينما المصرية بمركز ثروت عكاشة التابع لقطاع الإنتاج السينمائي.
- إنشاء مكتبتي إسنا و أرمنت بالأقصر.
- إنشاء بنك الكتاب بساحة دار الأوبرا المصرية.
- صيانة مركز طلعت حرب الثقافي.

<u>رابعاً: أعمال أخرى مُستهدفة عام ٢٠٢١/٢٠</u>

- استكمال المرحلة الثانية لإنشاء مسرح مصر.
- استكمال تطوير مركز ثروت عكاشة لتوثيق تراث السينما.
- إحلال منظومة التكييف بمسرح بيرم التونسي.
- استكمال المرحلة السابعة من مشروع واحة الثقافة بمدينة ٦ أكتوبر.
- إحلال وتجديد الآلات والمعدّات اللازمة بمسارح دار الأوبرا المصرية.
- استكمال مشروعي المعهد العالي لفنون الطفل والمعهد العالي للفنون الشعبية بأكاديمية الفنون.
- استكمال العيادة الخارجية بمستشفى الطلبة التابعة لأكاديمية الفنون و ترميم مبنى الأكاديمية بمدينة الإسكندرية.
- إحلال وتجديد سيرك ١٥ مايو و سيرك جمصة.
- شراء التجهيزات والمعدّات اللازمة بالسيرك القومي وبدء المرحلة الثالثة من الإنشاءات ببناء مبنى إداري و مبنى مدرسة تابعة للسيرك.
- بدء المرحلة الرابعة من مسرح محمد عبد الوهاب والتي تتضمّن إنشاء مبنى لتدريب الفنانين.
- بدء عملية إحلال وتجديد متحف الشمع بحلوان.
- استكمال مجمّع ١٥ مايو التابع لقطاع الفنون التشكيلية.
- إحلال وتجديد شبكة الحماية المدنية للمتاحف التابعة لقطاع الفنون التشكيلية.
- تطوير بعض المكتبات التابعة للهيئة المصرية العامة للكتاب، ومنها مكتبتي بور فؤاد والإسماعيلية.
- إنشاء المبنى الجديد لهيئة الكتاب بفيصل (مشروع الكاتب المصري).

- بدء المرحلة الثانية من مشروع تحسين الصورة البصرية و تجميل الميادين بالجهاز القومي للتنسيق الحضاري.
- إنشاء فرع إقليمي للجهاز القومي للتنسيق الحضاري ببورسعيد.
- توريد عدد ١٠٠ لوحة لمشروع (عاش هنا) وعدد ٢٠٠ لوحة لمشروع (المباني التراثية).
- ترقيم كل محتويات دار الكتب والوثائق القومية من مخطوطات وبرديات.
- تجهيز مكتبة خاصة للمكفوفين بدار الكتب و الوثائق القومية.
- تحديث ماكينات مطبعتي دار الكتب والوثائق و الهيئة العامة للكتاب.
- استكمال مخازن دار الوثاق الجديد بالفسطاط.
- بدء أعمال الحماية المدنية لمركز الإبداع الفني بالإسكندرية و متحف نجيب محفوظ.
- إنشاء مكتبات (سانت كاترين- بغداد بالإسكندرية- قاطية وقومبانية بأبو قير).
- تطوير فرعي مكتبة مصر بالزيتون والزاوية الحمراء.
- استكمال إنشاء مكتبة عزبة البرج بدمياط و مكتبة قنا.
- توريد عدد ٢ مكتبة متنقلة للمناطق الحدودية.
- ترميم مبنى الكيت الكات التابع للمجلس الأعلى للثقافة.
- إضافة منافذ بيع جديدة للمركز القومي للترجمة.
- استكمال تطوير الحديقة الثقافية للطفل بالسيدة زينب.

٨/٥ الخدمات الشبابية والرياضية

الرؤية الاستراتيجية

يُعد إعداد الشباب وتأهيله بدنياً وفكرياً وتفعيل مُشاركته في العمل الوطني من أهم قضايا التنمية، حيث أنهم يُشكّلون الشريحة الأكبر من السُكان والقوة المُنتِجة، الأمر الذي يجعل مُشاركتهم عاملاً فاعلاً في تنمية المُجتمع وفتح آفاق واسعة للتقدّم والازدهار في المُستقبل.

وترتكز استراتيجية العمل الشبابي على مجموعة ركائز تستهدف بث روح الولاء والانتماء بين النشء والشباب، وتعميق المُشاركة السياسية والمُجتمعية في قضايا الوطن، وتنمية الوعي الثقافي والعلمي وإطلاق المهارات الإبداعية وتأهيل الشباب للالتحاق بسوق العمل.

البرامج المُستهدفة وتكلفتها التقديرية في خطة عام ٢٠٢١/٢٠

أولاً: المجلس القومي للشباب

يستهدف المجلس في خطة عام ٢٠٢١/٢٠ ما يلي:

البرنامج	التكلفة (مليون جنيه)
برنامج توفير المُنشآت الشبابية	٧٠٠
تطوير ١٨ مركزاً بالقرى الأكثر احتياجاً	٦٢
تطوير ١١ مركزاً للتعليم المدني والمُنتديات والكشافة	٥٤,٨
استكمال ٧ مُعسكرات ومُدُن شبابية	٨٥,٤٥
إنشاء ٦ حمّامات سباحة	٥٨

البرنامج	التكلفة (مليون جنيه)
إنشاء ٢٥ مركزاً للشباب	١١٥
إنشاء ١٥٨ ملعباً خُماسياً	١٦٠,٥
إنشاء ١٥ ملعباً مُتعدّد الأغراض بمراكز الشباب	٤٩,٧٥
إنشاء ١٣ مبنى إداري	١٧
إنشاء ١٠ أدوار علوية لعشرة مراكز وأسوار لعدد ١٣٣ مركزاً	٩٦,٥
برنامج بث روح الولاء والانتماء بين النشء والشباب	
عدد المُستفيدين ٦٨ ألف فرد	٤١,٥٩
برنامج تعميق المُشاركة السياسية	
عدد المُستفيدين ٢٥٠ ألف مُستفيد	٢٢,٧
برنامج تشجيع العمل الجماعي والتطوّعي	
عدد المُستفيدين ٩٦ ألف مُستفيد	١٨,٧
برنامج تنمية الوعي الثقافي والعلمي وإطلاق المهارات الإبداعية	
عدد المُستفيدين أكثر من مليون فرد	٢١٢,٩
برنامج التوسّع في الأنشطة الترويحية	
عدد المُستفيدين ٢٠٧ ألف فرد	١٠٩,٤

ثانياً: المجلس القومي للرياضة

البرنامج	التكلفة (مليون جنيه)
برنامج توفير البنية الأساسية الرياضية	
إنشاء (٢) استاد رياضي بالجيزة والمنيا	١٠٣,٧
تطوير ١٠ استادات رياضية	١٠٠,٥
استكمال ٧ نوادي رياضية	١٨٦
استكمال ٩ صالات مُغطاة	٨٥,٦
استكمال ٥ مراكز رياضية مُتخصّصة	١٤٦
إنشاء ١٠ حمّامات سباحة	١٠١,٩
إنشاء مدينة رياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة	١٢٣٥
برنامج التنمية الرياضية	
عدد المُستفيدين ٢,٣٨ مليون فرد	٢٥,٦
برنامج الطب الرياضي	
عدد المُستفيدين ٣٥ ألف فرد	١٢,٨

البرنامج	التكلفة (مليون جنيه)
برنامج الريادة الرياضية	
عدد المُستفيدين ١١٥٠٠ فرد	١٧,٤
برنامج تطوير الخدمات الحكومية المُقدّمة	
إقامة مُؤتمرات وإعداد أبحاث والرقابة المالية والمُتابعة على المُنشآت والوحدات الرياضية	٢٤٧

٩/٥ التنمية العُمرانية

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يهدف قطاع التنمية العمرانية إلي الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها.

وترجع أهمية ومكانة التنمية العمرانية إلي استحوذاها علي اهتمام كبير من الدولة لكونها المُحرّك الرئيسي لكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والعمران.

مُؤشّرات الأداء

من المُتوقّع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية (الإنشاءات) بالأسعار الثابتة بنسبة ٥,٢٪ خلال عام ٢٠٢٠/١٩ ليبلُغ ٦٧٤ مليار جنيه، كما أنه من المُستهدف أن يصل إلي نحو ٧٠٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بمعدل نمو ٤,٧٪ عن العام السالف.

ومن المُستهدف أن يبلغ ناتج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير نحو ٢٣ مليار جنيه، وناتج قطاع التشييد والبناء نحو ٢٦٩,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠ مُقارنة بنحو ٢٥٣,١ مليار جنيه في العام السابق بمعدل نمو ٦,٤٪، وناتج قطاع الأنشطة العقارية ٤١٣,٣ مليار جنيه، وذلك بالمُقارنة بنحو ٣٩٨,٦ مليار جنيه في العام السابق بمعدل نمو ٣,٧٪ [جدول رقم (١٨/٥)].

ويرجع النمو المُحقّق في قطاع التنمية العُمرانية إلى التوجّه المُكثّف نحو تنفيذ عددٍ من المشروعات القومية الكبرى، فضلاً عن التوسّع في مشروعات الإسكان الاجتماعي.

جدول رقم (١٨/٥)
أهم مؤشرات ناتج قطاع التنمية العُمرانية (الإنشاءات) بالأسعار الثابتة
خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)

(بالمليار جنيه)

البيان	العام المالي			
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل النمو (٪)
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية	٦٤٠,٨	٦٧٤	٧٠٥,٧	٤,٧
نسبة مساهمة ناتج قطاع التنمية العُمرانية في الناتج المحلي الإجمالي	١٦,٩	١٧,٢	١٧,٥	--
ناتج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير	٢١,٥	٢٢,٣	٢٣	٣,٢
ناتج قطاع التشييد والبناء	٢٣٣,٦	٢٥٣,١	٢٦٩,٤	٦,٥
ناتج قطاع الأنشطة العقارية	٣٨٥,٧	٣٩٨,٦	٤١٣,٣	٣,٧

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة لناتج قطاع التنمية العُمرانية بالأسعار الجارية، فمن المُستهدف أن يبلغ ١٢٤٦,٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٠٥٩,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، بمعدل نمو سنوي قدره ١٧,٧٪، ليُساهِم بذلك بنسبة تناهِز ١٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام الخطة ٢٠٢١/٢٠ [جدول رقم (١٩/٥)].

جدول رقم (١٩/٥)
أهم مؤشرات ناتج قطاع التنمية العُمرانية (الإنشاءات) بالأسعار الجارية
خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)

(بالمليار جنيه)

البيان	العام المالي			
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل النمو (٪)
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التنمية العُمرانية	٨٨٩,٤	١٠٥٩,٦	١٢٤٦,٨	١٧,٧
نسبة مساهمة ناتج قطاع التنمية العُمرانية في الناتج المحلي الإجمالي	١٧,٢	١٨,٥	١٩,٢	--
ناتج قطاع المياه والصرف وإعادة التدوير	٢٩,٣	٣٢,٦	٣٧,٣	١٤,٤
ناتج قطاع التشييد والبناء	٣٢٠,٨	٤٠٠,٦	٤٧٧,٣	١٩,١
ناتج قطاع الأنشطة العقارية	٥٣٩,٣	٦٢٦,٤	٧٣٢,٢	١٦,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

تقديرات الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العمرانية

من المُستهدف زيادة الإنتاج بالأسعار الجارية للقطاع من ١٦٨٠,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ١٩٧٥,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ بنسبة زيادة حوالي ١٧,٩٪، وبالأسعار الثابتة من حوالي ١٠٦٨,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ١١١٩,٧ مليار جنيه بنهاية عام الخطة ٢٠٢١/٢٠ بنسبة زيادة نحو ٥,٧٪ [جدول رقم (٢٠/٥)].

جدول رقم (٢٠/٥)
تطور الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العمرانية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة
خلال الفترة (٢٠١٩/١٨– ٢٠٢١/٢٠)

السنة	الإنتاج (بالأسعار الجارية)		الإنتاج (بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)
٢٠١٩/١٨	١٣٩٩,٦	--	١٠١١,٠	--
٢٠٢٠/١٩	١٦٨٠,٣	٢٠	١٠٦٨,٢	٥,٠
٢٠٢١/٢٠	١٩٧٥,٢	١٧,٩	١١١٩,٧	٥,٧

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الاستثمارات الكُلية لخطة تنمية القطاع

تبلغ الاستثمارات الكلية المُستهدفة لقطاع التنمية العمرانية بمكوّناته الثلاثة نحو ١٣٦,٤ مليار جنيه، بنسبة ١٨,٥٪ من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠٢١/٢٠، حيث تُشكل الاستثمارات الموجّهة للأنشطة العقارية الشطر الأعظم من استثمارات القطاع بنسبة ٤٥,٦٪ (٦٢,١ مليار جنيه) مقابل ٢٨,٥٪ لأعمال التشييد والبناء (٣٨,٩ مليار جنيه)، و٢٥,٩٪ لمشروعات المياه والصرف الصحي (٣٥,٣ مليار جنيه) [جدول رقم (٢١/٥) وشكل رقم (١٩/٥)].

جدول رقم (٢١/٥)
تطّور الاستثمارات الكلية لقطاع التنمية العمرانية
خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)

السنة	التشييد والبناء		المياه والصرف الصحي		الأنشطة العقارية		إجمالي القطاع	
	مليار جنيه	٪ (*)	مليار جنيه	٪ (*)	مليار جنيه	٪ (*)	مليار جنيه	٪ (*)
٢٠١٩/١٨	١٨,١	١,٩	١٨,٨	٢	١١٠,٢	١١,٧	١٤٧,١	١٥,٦
٢٠٢٠/١٩	٤٩,٩	٦	٢٢,٨	٢,٨	٨٣,٤	١٠	١٥٦,٢	١٨,٨
٢٠٢١/٢٠	٣٨,٩	٥,٣	٣٥,٣	٤,٨	٦٢,١	٨,٤	١٣٦,٤	١٨,٥

(*): النسبة من إجمالي استثمارات الخطة.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (١٩/٥)

هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية بحسب المُكوّنات الرئيسية (٢٠/٢٠٢١)

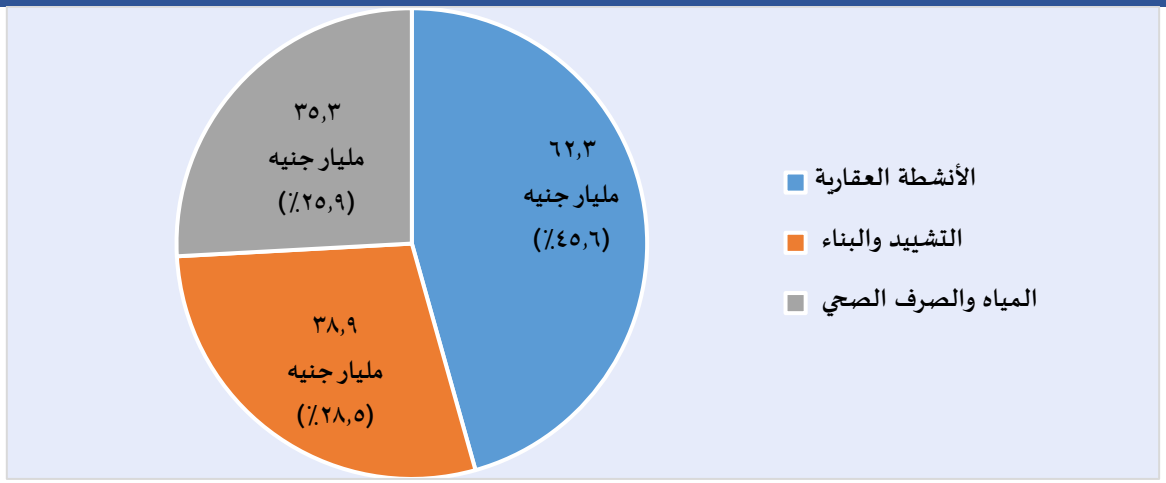

المصدر: من بيانات الجدول رقم (٢٢/٥)

مُستهدفات قطاع التنمية العمرانية خلال عام ٢٠٢١/٢٠

فيما يلي عرض لتوزيع هذه الاستثمارات حسب جهات الإسناد:

أولاً: الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي

يقوم الجهاز بتغطية خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بمحافظات (القاهرة والإسكندرية والجيزة والقليوبية) من خلال تنفيذ أهم المشروعات الاستراتيجية والقومية التي تتمثّل في:

- مشروع توسّعات محطة تنقية أبو رواش بالجيزة.
- الصرف الصحي للقرى المجاورة لمصرف الرهاوي بالجيزة .
- مشروع استكمال توسيع وتطوير محطات التنقية الشرقية والغربية بالإسكندرية.
- محطة مياه القاهرة الجديدة أبو عويقل (٤٠٠ ألف م٣/يوم) بالقاهرة .

ثانياً: الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي

يتمثّل دور الهيئة في تغطية خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بباقي محافظات جمهورية مصر العربية، حيث تبلغ عدد المشروعات المُقرّر دخولها الخدمة بالعام الحالي ٢٠٢٠/١٩ نحو ١٨٠ مشروعاً (منها ٣٧ مشروع مياه شرب، و١٤٣ مشروع صرف صحي)، في حين بلغ عدد المشروعات المُستهدف نهوها بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠ نحو ٢٥٠ مشروعاً، (منها ٤٥ مشروع مياه شرب، و ٢٠٥ مشروع صرف صحي)، فضلاً عن بعض المشروعات القومية في عددٍ من المحافظات كالتالي:

- مُبادرة زيادة الوعاء المائى لنهو عدد ٥٤ محطة معالجة صرف صحى بالوجه القبلى .
- مُبادرة (حياة كريمة لتوفير الصرف الصحى للقرى الأكثر إحتياجا).
- محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر بطاقة ٥ مليون م٣/يوم بمحافظة بورسعيد.

- مشروع محطة معالجة ثلاثية لمعالجة مياه مصرف المحسمة بطاقة مليون م٣/يوم بمحافظة الإسماعيلية.
- محطة معالجة القابوطي ورافع الضواحي والزهور وقرية الديبة بمحافظة بورسعيد.
- صرف صحى وصناعى بطاقة ٢٥ ألف م٣/يوم لمدينة دمياط للأثاث بمحافظة دمياط.
- محطة معالجة صرف صحى بقرى عرب المدابغ بطاقة ٦٠ ألف م٣/ يوم بمحافظة أسيوط.
- توسّعات محطة مُعالجة صرف صحي مطروح بطاقة ٧٠ ألف م٣/يوم بمحافظة مطروح.
- محطة مياه جنوب بورسعيد بطاقة ٢٦ ألف م٣/يوم.
- مشروعات محطات تحلية مياه البحر بمحافظات (بورسعيد – البحر الأحمر – مطروح – شمال سيناء – جنوب سيناء – كفر الشيخ).
- المشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بالقرى بجميع محافظات الجمهورية.
- مشروعات توصيل مرافق مياه الشرب والصرف الصحي لمشروع الإسكان القومي.

ويُوضّح الجدول رقم (٢٢/٥) توزيع استثمارات الهيئة القومية لمشروعات المياه والصرف الصحي علي مستوي المحافظات خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

جدول رقم (٢٢/٥)
توزيع استثمارات مشروعات المياه والصرف الصحي بحسب المحافظات
خلال عام ٢٠٢١/٢٠

الاستثمارات (بالألف جنيه)

المحافظة	مشروعات مياه الشرب	مشروعات الصرف الصحي	الإجمالي	(٪) من إجمالي الاستثمارات
القاهرة	٧٧٥	٦٤٣	١٤١٨	٤,٣
الجيزة	٥٧٥,٨	٣٣٤٧,١	٣٩٢٢,٩	١٢
القليوبية	٣٨١	١٢٢٦,٧	١٦٠٧,٧	٤,٩
الإسكندرية	١٦٦	١٢٣٥	١٤٠١	٤,٣
البحيرة	٣٨٥,٦	١٣٩٠,٣	١٧٧٥,٩	٥,٤
مطروح	٦٣٦,٩	٦٣٢,٥	١٢٦٩,٤	٣,٩
المنوفية	٢٢٤,٤	١٣٤٨,٩	١٥٧٣,٣	٤,٨
الدقهلية	٢٣١,٩	٧١٤,٥	٩٤٦,٤	٢,٩
دمياط	١٣٨	٣٥٨,٤	٤٩٦,٤	١,٥
كفر الشيخ	٦٤,٢	٣٦٦,٤	٤٣٠,٦	١,٣
الغربية	٢٦٦	١٠٨٣,٦	١٣٤٩,٦	٤,١

المحافظة	مشروعات مياه الشرب	مشروعات الصرف الصحي	الإجمالي	(٪) من إجمالي الاستثمارات
السويس	٧٣,٩	٢٠٢,٦	٢٧٦,٥	٠,٨
بورسعيد	٢٨٨,١	٩٩٠,٤	١٢٧٨,٥	٣,٩
الإسماعيلية	١٠٦,٩	٤٦٢,٢	٥٦٩,١	١,٧
الشرقية	٣٨٤,٩	٩٥٥,٨	١٣٤٠,٧	٤,١
شمال سيناء	٤٥٥,٣	٢١٢,٤	٦٦٧,٧	٢
جنوب سيناء	٨٦٩,١	١٤٩,٧	١٠١٨,٨	٣,١
البحر الأحمر *	٥١,٤	٤٧٢,١	٥٢٣,٥	١,٦
الفيوم	٨٤,١	٥٣١,٢	٦١٥,٣	١,٩
بني سويف	٢٠٤,٧	٤٧٠,٤	٦٧٥,١	٢,١
المنيا	٢٣٣,٩	٦١٠,٦	٨٤٤,٥	٢,٦
أسيوط	٣٥٤,٤	١٢٤٨,٤	١٦٠٢,٨	٤,٩
الوادي الجديد	١١١,٤	١٧٢,٤	٢٨٣,٨	٠,٩
سوهاج	٣٧٧,٣	١٤٧٣,٣	١٨٥٠,٦	٥,٧
قنا	٤٧٦,٧	١٢٠٤,١	١٦٨٠,٨	٥,١
الأقصر	٢٠٢,٣	٥١٩,١	٧٢١,٤	٢,٢
أسوان	٩٢,٩	١٥٩٧,٦	١٦٩٠,٥	٥,٢
استثمارات غير موزعة **	٦٥٠	٢٣٥,٧	٨٨٥,٧	٢,٧
الإجمالي	**٨٨٦٢,١**	**٢٣٨٥٤,٣**	**٣٢٧١٦,٤**	**١٠٠**

(*) يتضمن استثمارت بمبلغ ١٠٧,٦ لمشروع تنمية قطاع برنيس (حلايب- شلاتين- أبو رماد).

(**) تتضمن مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لمد وتدعيم شبكات مياه الشرب للمناطق الجديدة.

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة القومية لمياه الشُرب والصرف الصحي.

ثالثاً: ديوان عام الإسكان

توجّه استثمارات قدرها ٦,٥ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وبعض المباني والمُنشآت العامة في مُدُن قائمة ومُدُن جديدة، بالإضافة إلى تطوير وإنشاء مراكز اتصالات بيانها كالآتي:

١) **مشروع تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بمحافظات (دمياط، البحيرة، الشرقية، الغربية)**، بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه، (منها ٢٠٠ مليون جنيه خزانة عامة) والذي يهدف إلي:

- توفير إمدادات مياه الشرب والتخلّص الآمن من مياه الصرف الصحي وتقليل المخاطر الصحية لسكان المحافظات المخدومة.

- تقليل التلوّث البيئي.
- إنشاء محطات معالجة الصرف الصحي والشبكات اللازمة لخدمة المواطنين.

٢) **مشروع الصرف الصحي المُتكامل الأول بمحافظة البحيرة**، بتكلفة قدرها ٣٥٠ مليون جنيه (خزانة عامة)، ويهدف إلي:

- تحسين وتطوير خدمات الصرف الصحي للمواطنين في محافظة البحيرة، بالإضافة إلى أعمال الإشراف على التنفيذ والتدريب والدراسة البيئية الإطارية .
- تمويل أعمال مشروع البنية الأساسية للصرف الصحي المُتكامل من محطات معالجة وشبكات ومحطات رفع وخطوط الطرد والوصلات المنزلية للمحافظات .

٣) **مشروع الصرف الصحي المُتكامل الثاني بمحافظة المنوفية**، بتكلفة قدرها نحو ١١,٦٨ مليون جنيه (خزانة عامة)، ويهدف إلى تمويل أعمال مشروع البنية الأساسية للصرف الصحي المُتكامل الثاني من محطات معالجة وشبكات ومحطات رفع وخطوط الطرد والوصلات المنزلية للمحافظة .

٤) **إحلال وتجديد وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي على مستوى محافظات الجمهورية** بتكلفة قدرها نحو ٢,٠٩٥ مليار جنيه (خزانة عامة)، ويهدف إلى:

- رفع كفاءة محطات وخطوط وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي بجميع محافظات الجمهورية..
- رفع كفاءة روافع ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي.
- توصيل مياه الشرب لجميع القرى.
- تحسين قدرات الشركات التابعة على توفير خدمة فعالة ومُرضية لعملائهم.

٥) **قرى المحليّات باستثمارات تبلغ نحو ٥٤٣,٣ مليون جنيه**، وذلك لاستكمال بعض مشروعات الصرف الصحي بمحافظات مختلفة، والتى توقف تنفيذها سابقاً.

٦) **إطلاق مُبادارت تخدم الأهداف القومية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي**، مثل:

- **مُبادرة زيادة الوعاء المائى** لإعادة تأهيل ثمانِ محطات معالجة صرف صحى بالوجه القبلى، للمساهمة فى حل مشكلة نقص الموارد المائية.
- **مشروع توفير الاحتياجات لمواجهة الأمطار**، لرفع كفاءة شبكات الصرف الصحي لمجابهة الأمطار بعدد ١٥ محافظة .
- **مُبادرة المياه للمناطق المُستجدّة**، بهدف توصيل ومد شبكات مياه الشرب لهذه المناطق، وكذا التجمّعات العمرانية الجديدة بالقرى.

- **مُبادرة حياة كريمة**، لتوفير الصرف الصحى للقرى الأكثر احتياجاً.

هذا بالإضافة إلى بعض المشروعات الأخرى،مثل:

- **مشروع استراحات عامة، ومشروع قصر رأس التين**، للحفاظ على قصور واستراحات الرئاسة بالقاهرة والإسكندرية لِكونها من المعالم الأثرية ولتكون بصورة مُشرفة لاستقبال ضيوف مصر والحفاظ على أصول الدولة.
- **مشروع تطوير مراكز الاتصالات** القائمة وإنشاء مراكز جديدة.
- **مشروع مباني ومنشآت عامة (الديوان العام)**، للمحافظة علي مبني الوزارة والمباني الملحقة.
- **مشروع إعادة تأهيل مساكن المغتربين بالنوبة** (بتكلفة ٣٣١ مليون جنيه)، حيث يُعد من أهم المشروعات بأسوان لحل مشكلة مساكن النوبيين في توفير منازل مناسبة جديدة لأهالى قرى النصر بالنوبة والتي يبلغ عددها ٤٤ قرية.
- **مشروع مدينة رفح الجديدة** (بتكلفة ٤٠٠ مليون جنيه)، ويستهدف تسكين أهالى شمال سيناء الذين تم إزالة منازلهم بسبب الدواعي الأمنية بالمحافظة.
- **مشروع جهاز التفتيش الفني على أعمال البناء** (بتكلفة ١٠ مليون جنيه)، للقيام بأعمال الرقابة والمتابعة على تراخيص البناء.
- **مشروع صندوق المال العامل** (بتكلفة ٢,٣ مليون جنيه)، لتشجيع الشركات العاملة في صناعة مواد البناء عن طريق إعطاء الشركات قروض وتوسيع دائرة الشركات المتعاملة مع الصندوق وتشجيع الشركات على فتح أسواق جديدة لها لتنمية وتطوير الصناعة.

رابعاً: صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري

يهتم الصندوق بحصول كل مواطن على مسكن صحي مناسب لتوفير الحياة الأُسرية الكريمة وتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالطبقات غير القادرة ومحدودي الدخل. ومن هذا المنطلق، يتم التركيز على تنفيذ البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي لتوفير مساكن كاملة المرافق للشباب محدودي الدخل ودعمها من خلال التمويل العقاري.

وتستهدف استثمارات برنامج الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (البالغة نحو ٢١ مليار جنيه موارد ذاتية بخطة التنمية المُستدامة) استكمال تنفيذ ٢١ ألف وحدة سكنية، وجارى إعداد طرح وحدات سكنية بعدد ٢٠ ألف وحدة سكنيه طبقاً لما يتم إتاحته من أراضى المحافظات.

خامساً: صندوق تطوير المناطق العشوائية

يهدف الصندوق إلى حصر المناطق العشوائية وتطويرها وتنميتها ووضع الخطة اللازمة لتخطيطها عمرانياً وإمدادها بالمرافق الأساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء.

وتنقسم المناطق العشوائية علي مستوي الجمهورية إلي:

١- المناطق غير الآمنة، والتي تُمثّل ١٪ من الكتلة العمرانية بالمُدُن، وتتطلّب تدخلاً حاسماً فورياً. وتُقدّر تكلفتها بنحو ٣٢,٤ مليار جنيه، ويبلغ عددها ٣٥٧ منطقة، بإجمالي عدد وحدات ٤,٩ ألف وحدة (تم تنفيذ ٢٩٨ منطقة، وجاري العمل في ٥٩ منطقة).

٢- المناطق غير المخططة، والتي تُمثّل ٣٧٪ من الكتلة العمرانية بالمدن بإجمالي مساحة ١٥٢ ألف فدان على مستوي الجمهورية، وتُقدّر تكلفتها بنحو ٣١٨ مليار جنيه، وتم تنفيذ ٥٣ منطقة، وجاري التنفيذ في عدد ١٧ منطقة.

٣- الأسواق العشوائية، حيث يبلغ عددها ١١٠٥ سوقاً بإجمالي عدد وحدات تقديري ٣٠٦,٣ ألف وحدة، وتبلغ التكلفة التقديرية لها نحو ٤٤ مليار جنيه، وتم تنفيذ ١٨ سوقاً، وجاري العمل في عدد ٢٢ سوقاً.

<u>ولنهو واستكمال مناطق غير آمنة ومناطق غير مُخطّطة بالمحافظات، تم تخصيص استثمارات قدرها ١٠ مليار جنيه للقيام بالأعمال الآتية:</u>

- استكمال تطوير عدد (٧) مناطق غير آمنة (بتكلفة ٤١٥,٥ مليون جنيه).
- تطوير ٤٨ منطقة غير آمنة (بإجمالي عدد ٢٣,٥ ألف وحدة سكنية من المناطق الواقعة على أراضي ملكيّات (بتكلفة ٩٤٥ مليون جنيه).
- تطوير مساحة ٥,٥ ألف فدان من المناطق غير المُخطّطة بمختلف محافظات الجمهورية (بتكلفة ٧٦٤٠ مليون جنيه).
- استكمال وتطوير الأسواق العشوائية (استكمال ٢٩ سوقاً، وتطوير ٢٣ سوقاً) بتكلفة قدرها مليار جنيه.

<u>سادساً: التعمير والمجتمعات العمرانية</u>

١) **الجهاز المركزي للتعمير والأجهزة التنفيذية التابعة له**، وهو المسؤول عن تنفيذ سياسة الدولة فى مجال البناء والتعمير وإنشاء شبكة متكاملة من البنية الأساسية، إنشاء الطرق التنموية (طرق داخليه بالمحافظات وطرق رئيسية ومحاور وتحويلات مرافق – خدمات – وحدات سكنيه – كهرباء) وقرى الظهير الصحراوي، وإقامة مجتمعات تنموية في المناطق النائية.

وتم تخصيص **استثمارات قدرها ٦,١ مليار** جنيه لتنفيذ المشروعات القومية في المقام الأول ثم المشروعات المُتوقّع نهوها، وتليها مشروعات الاستكمال، وأخيراً المشروعات الجديدة.

<u>وتتمثّل أهم مشروعات الجهاز في الآتي:</u>

- تمويل مشروع رفع كفاءة الطرق الحيوية، بتكلفة قدرها ١٠٠ مليون جنيه.

- تمويل مشروع إنشاء ورصف طرق حيوية وإنشاء ميادين وكبارى في جميع محافظات الجمهورية لتوفير السيولة المرورية، بتكلفة قدرها ١٥٠ مليون جنيه.
- تمويل مشروع التنمية المُتكاملة لأهالي المناطق النائية، بتكلفة قدرها ١٠٠ مليون جنيه.
- تمويل مشروع إنشاء ٤٠٠ قرية كظهير صحراوى، بتكلفة قدرها ٤٢,٨ مليون جنيه.

٢) <u>الأجهزة التابعة للجهاز المركزي للتعمير</u>

➢ **مشروعات جهاز تعمير القاهرة الكبري**

- مشروع محور روض الفرج لتخفيف الكثافة المرورية بمنطقة المهندسين وكوبري ٦ أكتوبر ومحور ٢٦ يوليو والقوس الشمالى من الطريق الدائرى، بتكلفة ١٥٨ مليون جنيه.
- مشروع محور الملك سليمان لتقليل الكثافة المرورية في المحاور الرئيسية والطرق الفرعية وربط الطرق الرئيسية بالمحافظات حول القاهرة الكبرى، بتكلفة ١٣٩٠ مليون جنيه.
- مشروع تطوير محور الأوتوستراد بطول ٥ كم بدءاً من كوبري الملك خالد في اتجاه شارع صلاح سالم وحتى تقاطع الأوتوستراد في شارع المخيم الدائم كمرحلة أولى، بتكلفة ٢٠٥ مليون جنيه.
- مشروع محور صفط اللبن (المرحلة الثانية) لعمل الخناميّات ونهو المشروع، بتكلفة ١٠ مليون جنيه.
- مشروع محور الفنجري، بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه.
- مشروع تطوير شمال الجيزة (أرض مطار إمبابة)، بتكلفة ٢١ مليون جنيه.

➢ **مشروعات جهاز تعمير الساحل الشمالي الأوسط**

- مشروع رافد (أبو الروس/مطوبس/فوه) المرحلتين الأولى والثانية (تسليم المرحلة الاولى عام ٢٠٢٠/١٩ والمرحلة الثانية ٢٠٢١/٢٠) وذلك لربط الطريق الدولي الساحلى بالطريق المؤدى الى مطوبس، وكذا إقامة ستة كباري جديدة سطحية وكوبري علوي)، بتكلفة ٧٧,٦ مليون جنيه.
- مشروع تطهير وتعميق بوغاز البرلس، وتطهير قناة برميال وتكريك، وتطهير بوغاز ميناء البرلس، وإزالة البوص وتعميق البحيرة، وإنشاء قنوات للمياه المالحة داخل البحيرة، بتكلفة ٥٠ مليون جنيه.
- (طريق الرياض سيدي سالم) وذلك لربط طريق رافد كفر الشيخ بلطيم بأبو الروس /مطوبس/ فوه كطريق تبادلى مع الطريق الدولى الساحلى، بتكلفة ٤٠ مليون جنيه.
- مشروع (ربط طريق السادات بطريق القاهرة) لاستكمال الجزء الأوسط من محور التعمير لربط الطريق الزراعى عند المنطقة الصناعية بمدينة قويسنا والطريق الصحراوى بمدينة السادات، بتكلفة ٨٠ مليون جنيه.

- مشروع كوبرى ميت غمر/ دقادوس(مشروع جديد)، بتكلفة ٥٥ مليون جنيه.
- مشروع ربط طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوى بطريق مطار برج العرب (مشروع جديد)، بتكلفة ٣٠ مليون جنيه.

➢ **مشروعات جهاز تعمير الساحل الشمالي الغربي**

- استكمال مشروع (طريق سيوه الواحات/ وصلة أبو شروق) لتنفيذ الطبقة السطحية لطريق سيوة الواحات بطول ٤٠٠ كم لتسهيل حركة التجارة والتنقلات بين مصر وليبيا، بتكلفة ٣٥,١ مليون جنيه.
- استكمال مشروع ازدواج طريق مطروح/ سيوة وذلك بعد دمج المشروعين (المرحلة الأولى والثانية) في مشروع واحد، وذلك تفادياً لتفتيت الاستثمارات، بتكلفة ٤٠٧,٣ مليون جنيه.
- استكمال مشروع طرق تنموية بالساحل الشمالي، وذلك بعد دمج المشروعين (طرق تنموية بطول ٣٥٠ كم، وطرق تنموية بطول ١٥٠ كم) في مشروع واحد، بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه.
- استكمال مشروعات (رفع كفاءة طريق الجارة / بئر النص ١١٠ كم، طريق الجارة /سيوه بطول ٩٦ كم، رفع كفاءة طرق بمحافظة مطروح)، بتكلفة ٥٦,٧ مليون جنيه.
- استكمال مشروعات مكافحة التصحّر، وإنشاء قرية بدوية بالجارة، بتكلفة ٩ مليون جنيه.

➢ **مشروعات جهاز تعمير سيناء**

- استكمال (مشروع المحور التبادلي الجديد للطريق الموازي لقناة السويس)، والبدء فى الأعمال التكميلية لطريق المحور والتي تشمل: أعمال (رصف بالأسفلت لممرات الخدمة، نقل المنفذ، مراوح الرابط على طريق شادر عزام) حيث يهدف المشروع إلى تطوير وربط مواني مصر ببعضها وزيادة الربط بين سيناء والدلتا، بتكلفة ٢٠٠ مليون جنيه.
- مشروع التنمية المتكاملة لأهالى شمال وجنوب سيناء، بتكلفة ٨٠,٧ مليون جنيه.
- استكمال مشروعات شبكات وكابلات كهربائية جنوب وشمال سيناء و محافظات القناة، وذلك لتدعيم وتوصيل التيار الكهربائى لمدن جنوب سيناء مرحلة ثانية (دهب/ شرم الشيخ/ خليج العقبة/ رأس سدر)، ولتدعيم وإمداد التجمّعات البدوية بالتيّار الكهربائى حرصاً على توطين البدو، بتكلفة ١٢٠ مليون جنيه.
- مشروعات تطوير المحاور والتقاطعات الرئيسية بمحافظة الإسماعيلية والسويس، ومشروع إنشاء كبارى وتطوير المحاور ببور سعيد/ كوبرى عزمى) ومشروع كوبرى على قناة الاتصال ببور سعيد، بتكلفة ٧٦ مليون جنيه.
- مشروعات إنشاء ورفع كفاءة مبانى خدمية وإدارية، بتكلفة ١٥,٢ مليون جنيه.

- استكمال مشروعات إنشاء ورصف طرق ومدن وقرى شمال وجنوب سيناء، ورصف طرق بمحافظات القناة، لخدمة التجمّعات البدوية، بتكلفة ٢٠٣,٢ مليون جنيه.
- استكمال مشروعات إسكان بدوي شمال ووسط سيناء، وإسكان بدوى بجنوب سيناء، وإسكان بدوى وريفى بمحافظات القناة، بالإضافة إلي مشروع منازل بدوية بشرم الشيخ ودهب وتوابعها، وإنشاء آبار مياه ومحطات تحلية لخدمة هذه التجمّعات، بتكلفة ٥٨,٦ مليون جنيه.
- مشروع إعادة تأهيل عمارات المساعيد، بتكلفة ٥٠ مليون جنيه.
- البدء في تنفيذ أربعة مشروعات جديدة (إنشاء وإحلال وتجديد كبارى وأنفاق والطرق المحيطة بمحافظة الشرقية)، بتكلفة ١٥٠ مليون جنيه.

➢ **مشروعات جهاز تعمير الوادي الجديد**

- استكمال مشروع إنشاء ورصف محور الفرافرة/ديروط بأسيوط، بتكلفة ٥٥,٩ مليون جنيه.
- استكمال مشروع إنشاء ورصف محور يربط التنيدة بالداخلة/ بمنفلوط بأسيوط، بتكلفة ٧٥٠ مليون جنيه.
- استكمال إنشاء بيوت للطلبة والطالبات بمدن الوادي الجديد، بتكلفة ١٩ مليون جنيه.
- استكمال مشروعات إنشاء ورصف ١٤ كم طرق بالبحرية بالوادي الجديد، وكهرباء الآبار وإنارة القرى بالوادي الجديد، وإنشاء ١٠٠ وحدة سكنية واستكمال ٥٠ وحدة سكنية بدوية، بتكلفة ٢٢,٥ مليون جنيه.
- مشروع إنشاء ورصف محور الخارجة/ سوهاج بطول ١٧٠ كم (مشروع جديد)، بتكلفة ٣٠ مليون جنيه.
- إنشاء ٥٠ بيت بدوى بمركز الواحات البحرية (مشروع جديد)، بتكلفة ٣ مليون جنيه.

➢ **مشروعات جهاز تعمير جنوب الصعيد**

- استكمال مشروع إنشاء طرق تنموية وكبارى لربط محافظات جنوب الصعيد بالطرق الرئيسية شرق وغرب النيل لربط القرى والنجوع ببعضها ووصلهم بالطرق الرئيسية لتسهيل حركة المرور وفتح محاور للتنمية، بتكلفة ٥٠ مليون جنيه.
- استكمال مشروع ازدواج ورفع كفاءة الطريق الصحراوي الغربي للاستفادة منه كطريق لتنشيط السياحة وفتح مجالات تجارية وإقامة مشاريع ووحدات سكنية جديدة على جانبي الطريق، بتكلفة ٦٠ مليون جنيه.

- استكمال مشروع الطريق الإقليمى شرق النيل – المرحلة الأولى بطول ٤,٦ كم حتى المنطقة الصناعية الجديدة بأسوان، بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه.

➢ مشروعات جهاز تعمير شمال ووسط الصعيد

- المشروعات القومية مشروع طريق يربط أسيوط بطريق القاهرة/ أسيوط الصحراوي عبر هضبة أسيوط حيث تم تنفيذ ٩٦٪ من المشروع، ويهدف إلى تنمية الصعيد وخلق شرايين تنمية للمدن الجديدة بالمحافظات، بتكلفة ٢٢ مليون جنيه.

- استكمال مشروع إنشاء طريق يربط مدينة بنى مزار بالمنيا بمدينة الباويطى بالواحات البحرية، حيث أنه يُمثّل بُعداً استراتيجيّاً هاماً لتحديد الصحراء الغربية وتوفير مسافة ٤٥٥ كم بين محافظة المنيا والواحات البحرية، بتكلفة ٤٠ مليون جنيه.

- استكمال ونهو مشروعى إنشاء كوبر علوى للسيارات أعلى السكة الحديد بملوى، وإنشاء مجمع خدمات بقرية زهرة بمحافظة المنيا، بتكلفة ١٠٠,٥ مليون جنيه.

➢ الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الفاطمية

- مشروع ترميم وإعادة تأهيل وكالة قايتباي لاستكمال إظهار العناصر المعمارية والأثرية للوكالة وعدم الإضرار بهذه العناصر، وتحقيق الوظيفة المقترحة لمردود اقتصادي يساهم في استمرارية الصيانة، والمساهمة في تنشيط الحركة السياحية، وتحقيق نواة للتنمية المستدامة، ورفع الوعي الأثري للمجتمع المحيط، بتكلفة ٢٠ مليون جنيه.

- مشروع إحلال وإعادة بناء مسجد السيدة رقية ويهدف المشروع إلى تنشيط السياحة الدينية، بتكلفة ١٠,٥ مليون جنيه.

- مشروع ترميم وإعادة توظيف قصر السكاكينى (مشروع جديد)، بتكلفة ٧ مليون جنيه.

- مشروع صيانة منزل زينب خاتون (مشروع جديد)، بتكلفة ٤ مليون جنيه.

- مشروع رفع كفاءة وتوظيف وكالة بازرعة (مشروع جديد)، بتكلفة ٧,٥ مليون جنيه.

➢ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (هيئات اقتصادية)

تقوم الهيئة بإعداد خريطة التنمية والتعمير فى مصر واختيار أنسب المواقع لإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة على أحدث النظم التخطيطية بما يخلق مناطق جذب خارج نطاق المدن والقرى القائمة وإعادة توزيع السكان بعيداً عن الشريط الضيّق لوادى النيل، والحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وكذلك مد محاور العمران إلى الصحراء والمناطق النائية.

وتم تخصيص استثمارات قدرها ٨ مليار جنيه لإنشاء وتطوير ٣٨ مدينة جديدة وفقاً للمشروعات الموضحة بالبيان التالي:

المشروع	التكلفة (مليار جنيه)
مشروعات المياه	١,٨
مشروعات الصرف	١,١
مشروعات الطرق	١,١
مشروعات الكهرباء	١,٩
مشروعات الخدمات التعليمية	٠,٦
مشروعات الخدمات الصحية	٠,٢
مشروعات الخدمات العامة	٠,٣
مشروعات الزراعة (التشجير)	٠,٥
مشروعات تجهيزات الإدارة العامة	٠,٥
الإجمـــالي	٨,٠

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

وفيما يلي أهم المُستهدفات التنموية لقطاع التنمية العمرانية خلال خطة العام المالي ٢٠٢١/٢٠ مقارنة بالعام السابق ٢٠٢٠/١٩.

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
أولاً: الإسكان			
إجمالي عدد الوحدات السكنية ضمن المشروع القومي للإسكان	وحدة سكنية (ألف)	٢٨٩,٥	٣٦٥,٣
إتاحة الأراضي بالمدن الجديدة	قطعة أرض (ألف)	٢١,١	٦٠
عدد العملاء الذي سيتم توفير تمويل عقاري لهم	عميل أو مستفيد (ألف)	٣٣,٢	١٠٨
ثانياً: مياه الشرب والصرف الصحي			
أطوال شبكات مياه الشرب المضافة	(كم)	٦٢٥	٥٠٠
طاقة مشروعات المياه المضافة	ألف م٣/يوم	٨٤٥	١٤٨٥
عدد مشروعات مياه الشرب المنفذة	مشروع	٤٠	٥٦
أطوال شبكات الصرف الصحي المضافة	كم	٨٧٠	٥٧٧
طاقة مشروعات الصرف المضافة	ألف م٣/ي	٦٤٥	٧١٠

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
عدد مشروعات الصرف الصحي المنفذة	مشروع	٤٧	٤٨
عدد مشروعات الصرف الصحي بالقري المنفذة	مشروع	١٥٤	١٧٢
أطوال شبكات الصرف الصحي بالقرى المضافة	كم	١٣٢٧	١٧٥٠
ثالثاً: العشوائيات والمناطق غير المخططة			
المناطق غير المخططة المستهدف تطويرها	فدان	٣٨٩٨	٣٨٩٨
عدد الوحدات السكنية المستهدف تطويرها بالمناطق غير المخططة	وحدة سكنية (ألف)	٢٧٢,٨	٢٧٢,٨
عدد المواطنين المستفيدين من أنشطة برنامج تطوير العشوائيات	مستفيد (مليون)	٢,٠٢	١,٥١

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

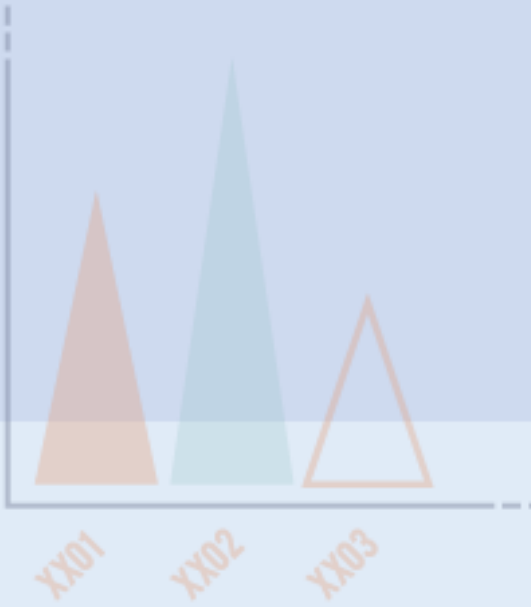

القسم السادس

التنمية المكانية

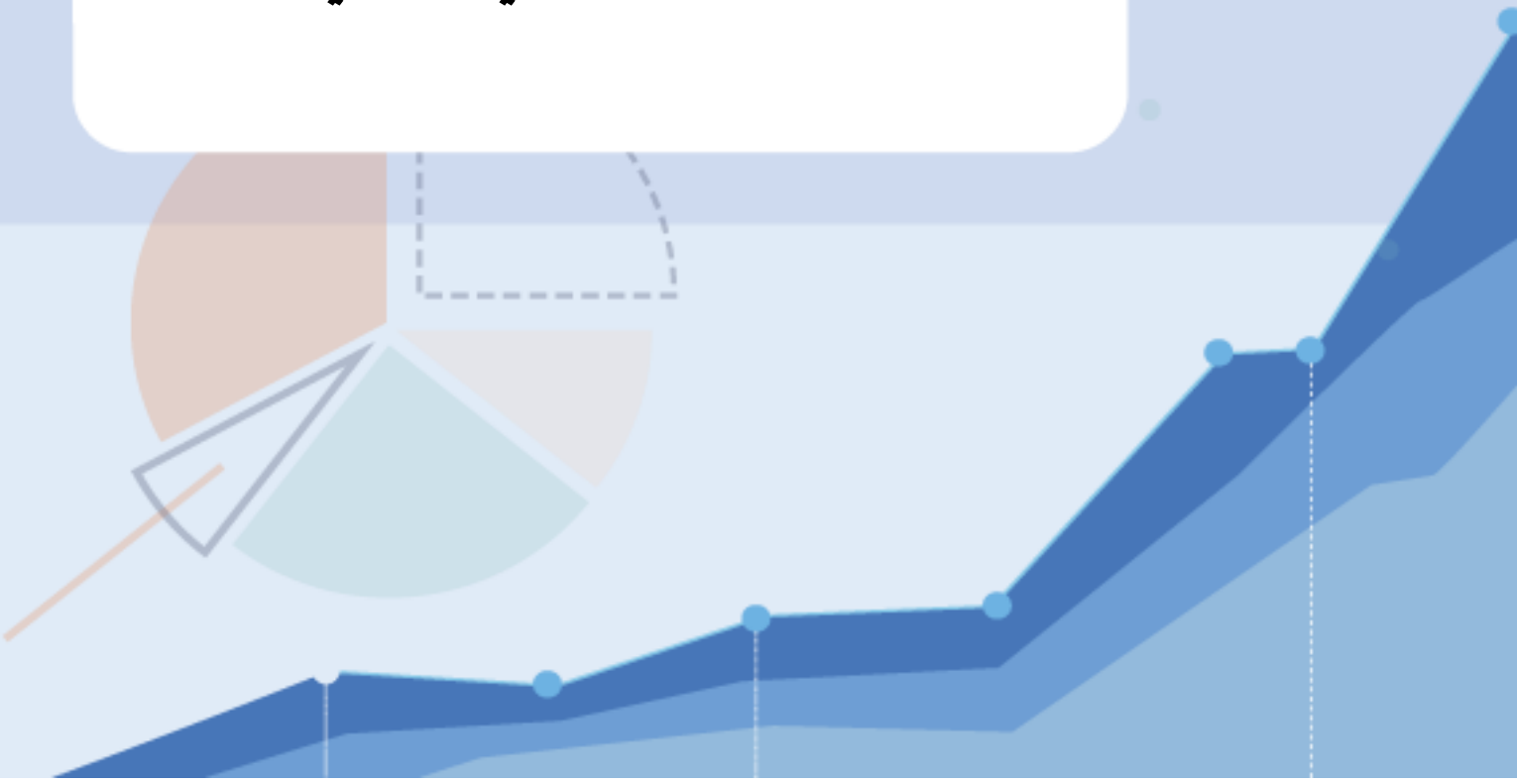

تمهيد

يُمثّل البُعد المكاني أحد المحدّدات الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة المُستدامة، حيث يؤدي مُراعاة هذا البُعد إلي ضمان النمو المُتوازن بين مختلف أقاليم الجمهورية والمحافظات، سواء من حيث مستويات الدخل أو فرص العمل أو إتاحة خدمات التعليم والصحة والمرافق العامة .... إلخ.

ومن هذا المنطلق، تولي خطة التنمية اهتماماً خاصاً بالسياسات والبرامج المكانية التي تستهدف تحقيق التقارب في مستويات المعيشة والدخول بين الأقاليم بمعالجة الفجوات التنموية القائمة ودفع جهود التنمية بما يوافق ومقوّمات وخصائص وأولويّات كل إقليم.

وفي هذا الخصوص، عنيت جهود التنمية المكانية بثلاثة أمور، أولها، إعطاء أولوية متقدّمة لتنمية شبه جزيرة سيناء ومحافظات الصعيد في إطار برنامج تنموي مُتسق ومتكامل، وثانيها، التركيز على المناطق الريفية الأكثر احتياجاً لتضييق الفجوة الدخلية والحد من تيّارات الهجرة إلي المناطق الحضرية، وثالثها، إيلاء دفعة تنموية قوية للمناطق الواعّدة لاستغلال الفرص القائمة وتوفير مزيدٍ من فرص العمل والتكسّب للشباب.

١/٦ التنمية الإقليمية

تنقسم الجمهورية إلى سبعة أقاليم اقتصادية يضم كلّ منها عدداً من المحافظات ما بين إثنين وست محافظات، بإجمالي ٢٧ محافظة، على النحو التالي:

الإقليم	المحافظات التابعة
القاهرة	القاهرة / الجيزة / القليوبية
الإسكندرية	الإسكندرية / البحيرة / مطروح
الدلتا	المنوفية / الغربية / دمياط / الدقهلية / كفر الشيخ
القناة وسيناء	بورسعيد/ الإسماعيلية / السويس / شمال سيناء / جنوب سيناء / الشرقية.
شمال الصعيد	الفيوم / بني سويف / المنيا
وسط الصعيد	أسيوط / الوادي الجديد
جنوب الصعيد	سوهاج / قنا / الأقصر / أسوان / البحر الأحمر

وتتفاوت هذه الأقاليم من حيث الظروف المُناخية والتضاريس والمقوّمات الطبيعية والثروات التعدينية والمائية والزراعية والإمكانات التصنيعية، ومن حيث المساحات والأعداد السكانية [جدول رقم (١/٦)]، وكذلك من حيث الخصائص الديموجرافية والقيم والعادات والأنماط السلوكية، فهناك فروق جوهرية في الفجوات التنموية بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب، وكذلك بين محافظات الدلتا والوادي الضيّق لنهر النيل، والمحافظات الحدودية (الشرقية والغربية والجنوبية)، ولا تقتصر الفروق على الأقاليم و لكنها تمتد أيضاً للمحافظات الواقعة في نطاق كل إقليم، بل وفيما بين المراكز التابعة لكل محافظة، وفيما بين المدن والقرى بكل مركز.

جدول رقم (١/٦)
التوزيع الجغرافي للسكان والمساحة بحسب المحافظات

المحافظات	المساحة (كم٢)		المساحة المأهولة للمساحة الكلية (٪)	السكان (ألف نسمة)*	الكثافة المأهولة (نسمة/كم٢)
	الكلية	المأهولة			
القاهرة	٣٠٨٥,١	١٩٠,٤	٪٦,٢	٩٩٠٨٧٨٨	٥٢٠٤٢,٠
الإسكندرية	٢٣٠٠,٠	١٦٧٥,٥	٪٧٢,٨	٥٣٦٧٣١٩	٣٢٠٣,٤
بورسعيد	١٣٤٥,٠	١٣٢٠,٧	٪٩٨,٢	٧٧٢٢٩٩	٥٨٤,٨
السويس	٩٠٠٢,٢	٢٠٦,٢	٪٢,٣	٧٦٠٥٨٩	٣٦٨٨,٦
دمياط	٩١٠,٣	٦٦٨,٩	٪٧٣,٥	١٥٦٠٤٧٥	٢٣٣٢,٩
الدقهلية	٣٥٣٨,٢	٣٥٣٨,٢	٪١٠٠,٠	٦٧٧٦٧٢٠	١٩١٥,٣
الشرقية	٤٩١١,٠	٤٩١١	٪١٠٠,٠	٧٥٢٧٧٤٧	١٥٣٢,٨
القليوبية	١١٢٤,٣	١٠٧٢,٧	٪٩٥,٤	٥٨٧٨٠٣٠	٥٤٧٩,٧

المحافظات	المساحة(كم٢)		المساحة المأهولة للمساحة الكلية (٪)	السكان (ألف نسمة)*	الكثافة المأهولة (نسمة/كم٢)
	الكلية	المأهولة			
كفر الشيخ	٣٤٦٦,٧	٣٤٦٦,٧٠	٪١٠٠,٠	٣٥٤٩٣٤٢	١٠٢٣,٨
الغربية	١٩٤٢,٣	١٩٤٢,٣٠	٪١٠٠,٠	٥٢٢١٨٧١	٢٦٨٨,٥
المنوفية	٢٤٩٩,٠	٢٤٣٥,٩	٪٩٧,٥	٤٥١٤٢٧١	١٨٥٣,٢
البحيرة	٩٨٢٦,٠	٧٠٩٣,٨	٪٧٢,٢	٦٥٢٥٨٥١	٩١٩,٩
الإسماعيلية	٥٠٦٧,٠	٥٠٦٧	٪١٠٠,٠	١٣٧٧٥٨٩	٢٧١,٩
الجيزة	١٣١٨٤,٠	١١٩١	٪٩,٠	٩٠٦٦٧٨٤	٧٦١٢,٧
بني سويف	١٠٩٥٤,٠	١٣٦٩,٤	٪١٢,٥	٣٣٦١٠٣٤	٢٤٥٤,٤
الفيوم	٦٠٦٨,٠	١٨٣٩,٨	٪٣٠,٣	٣٨٢٢٨٣٦	٢٠٧٧,٩
المنيا	٣٢٢٧٩,٠	٢٤١١,٧	٪٧,٥	٥٨٧٩٧٢٥	٢٤٣٨,٠
أسيوط	٢٥٩٢٦,٠	١٥٧٤	٪٦,١	٤٦٩٧٨٧٣	٢٩٨٤,٧
سوهاج	١١٠٢٢,٠	١٥٩٣,٩	٪١٤,٥	٥٣٢٠٠٠١	٣٣٣٧,٧
قنا	١٠٧٩٨,٣	١٧٤٠,٧	٪١٦,١	٣٣٨٠٢٦٤	١٩٤١,٩
أسوان	٦٢٧٢٦,٠	١٠٠٤,٨	٪١,٦	١٥٦٢٦٨٣	١٥٥٥,٢
الأقصر	٢٤٠٩,٧	٢٢٦,٧	٪٩,٤	١٣٢٢٥١١	٥٨٣٣,٧
البحر الأحمر	١١٩٠٩٩,٠	٧١,١	٪٠,١	٣٨٠١٨٤	٥٣٤٧,٢
الوادى الجديد	٤٤٠٠٩٨,٠	١٠٨٢,٢	٪٠,٢	٢٥٣٥٩٣	٢٣٤,٣
مطروح	١٦٦٥٦٣,٠	١٧١٦,٤	٪١,٠	٤٨١٧١٨	٢٨٠,٧
شمال سيناء	٢٨٩٩٢,٠	٢١٠٠,٨	٪٧,٢	٤٧٠٧٠٧	٢٢٤,١
جنوب سيناء	٣١٢٧٢,٠	١٦٧٩١	٪٥٣,٧	١٠٧٩١٦	٦,٤
الإجمالي	١٠١٠٤٠٨,١	٦٨٣٠٢,٨	٪٦,٨	٩٩٨٤٨٧٢٠	١٤٦١,٩

(*) ٢٠٢٠/١/١.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٩.

المؤشرات الدالة على الفجوات التنموية على المستوى الإقليمي

يساعد التعرّف على الفجوات التنموية على الصعيد الإقليمي في تمكين توجيه الاستثمارات من أجل سد تلك الفجوات وتنمية المناطق والأقاليم الأكثر احتياجاً.

ويوضّح الجدول رقم (٢/٦) معدلات الأمية، والبطالة، ونسبة الفقر والسكان، على مستوى الأقاليم، كمؤشرات للفجوات التنموية القائمة.

جدول رقم (٢/٦) مؤشرات التنمية الرئيسية في الأقاليم الاقتصادية				
الإقليم	نسبة الأمية (جملة) (١٠ سنوات فأكثر) (٢٠١٧)	معدل البطالة (٪) ١٥-٦٤ سنة (٢٠١٨)	نسبة الفقر (٪) * (٢٠١٨/١٧)	نسبة السكان ٢٠٢٠/١/١ (٪)
القاهرة	٢١,٦	١١,٧	٢٨,٤	٢٤,٩
الإسكندرية	٢٧,٩	٩,٦	٣٩,٩	١٢,٤
الدلتا	٢٣,٢	٩,٨	١٦,٥	٢١,٧
قناة السويس	١٩,٤	١٦,٨	١٩,٨	١١,٠
شمال الصعيد	٣٥,٧	٥,٣	٣٨,٥	١٣
وسط الصعيد	٢٤,٧	٧,٩	٥٩,٧	٥,٠
جنوب الصعيد	٢٣,٩	١٣,٦	٤٥,٨	١٢
المتوسط العام/ الإجمالي	٢٥,٨	٩,٩	٣٢,٥	١٠٠

(*) لا تتضمن نسبة الفقر النسب الخاصة بالمحافظات الحدودية المتمثلة في شمال سيناء، وجنوب سيناء، والوادي الجديد، والبحر الأحمر.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠٢٠، إصدار مارس ٢٠٢٠.

وكما هو موضّح بالجدول، فقد ارتفعت نسبة الأمية في إقليم شمال الصعيد لتصل إلى ٣٥,٧٪، ويليه إقليم الإسكندرية (٢٧,٩٪)، بينما وصلت نسبة الأمية إلى أدنى معدلاتها في إقليم قناة السويس (١٩,٤٪).

أما معدل البطالة، فقد بلغ أعلى معدلاته في إقليم قناة السويس (١٦,٨٪)، ويليه إقليم جنوب الصعيد بنسبة ١٣,٦٪. بينما بلغت أدنى معدلات البطالة أدنى مستوى لها في إقليم شمال الصعيد (٥,٣٪).

وبالنسبة لمعدلات الفقر، فقد بلغت أعلى مستوياتها في إقليم وسط الصعيد (٥٩,٧٪)، ويليه إقليم جنوب الصعيد (٤٥,٨٪) ثم إقليم الإسكندرية (٣٩,٩٪).

أما بخصوص نسبة السكان في كل إقليم، فقد حظي إقليم القاهرة بأعلى نسبة وصلت إلى ٢٤,٩٪، ويليه إقليم الدلتا وإقليم شمال الصعيد بنسبة ٢١,٧٪ و١٣,١٪ على التوالي، بينما تقطن أقل نسبة من السكان في إقليم وسط الصعيد (٥٪).

ومن هنا كان حرص خطة التنمية على توجيه عناية خاصة بأقاليم الصعيد التي تحظى بأعلى معدلات للفقر والبطالة والأمية، وذلك من خلال تطبيق معادلة تمويلية في توجيه الاستثمارات تعتمد على مؤشّرات الفجوات التنموية، وفي الوقت ذاته التركيز على إحداث طفرة في محافظات بعينها لم تنل فيما مضى القدر المناسب من الاهتمام، رغم ما تزخر به من خيرات وثروات وإمكانيات تنموية، ونخص بالذكر محافظتي شمال وجنوب سيناء.

وفيما يلي إشارة مُختصرة للمستهدفات الإنمائية لهذه المحافظات بخطة عام ٢٠٢١/٢٠.

الملامح الأساسية للبرامج التنموية لمحافظتي شمال وجنوب سيناء بخطة عام ٢٠٢١/٢٠

توجه الخطة استثمارات حكومية بحوالي ٨,٢٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠ لتنمية محافظتي شمال وجنوب سيناء مُقابل حوالي ٥,٢٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة تبلغ نحو ٥٧,٣٪ [شكل رقم (١/٦)].

شكل رقم (١/٦)
تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لشمال وجنوب سيناء

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

أولاً: الاستثمارات الموجّهة لمحافظة شمال سيناء

تبلغ جملة الاستثمارات الحكومية بخطة ٢٠٢١/٢٠ لتنمية محافظة شمال سيناء حوالي ٤,٥٤ مليار جنيه تُموّل الخزانة العامة منها نحو ٨٠٪ (٣,٦٣ مليار جنيه).

ويُلاحظ من الشكل رقم (٢/٦)، استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء (٣١,٨٪)، يليه قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي بنسبة ١٤,٣٪، ثم قطاع الكهرباء بنسبة ١١,١٪، وقطاعي الأنشطة العقارية والمياه بنسبة ١٠٪ لكلٍ منهما، ويأتي قطاعي الخدمات الصحية والاستخراجات الأخرى في المركز الأخير بنسبة ٠,٣٪ و ٠,١٪ بالترتيب.

شكل رقم (٢/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء

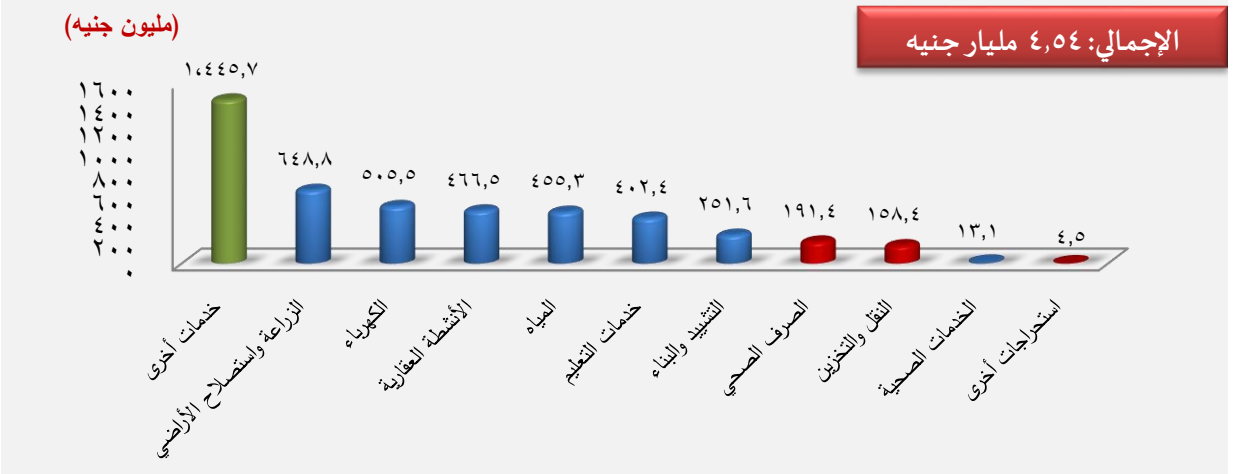

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المُستهدف تنفيذها في المحافظة خلال عام ٢٠٢١/٢٠ :

الزراعة والري:

تم الانتهاء من تنفيذ ٩٧٪ من مشروع استصلاح واستزراع ٤٠٠ ألف فدان من مياه امتداد ترعة السلام (ترعة الشيخ جابر الصالح)، وتمت زراعة ٥٦,٥ ألف فدان بمنطقتي سهل الطينة وجنوب القنطرة شرق، و١٣,٥ ألف فدان بمنطقة رابعة وبئر العبد على المياه الجوفية، وتم إنشاء ١١ تجمّعاً زراعياً سكنياً لتوطين الاهالي بواقع منزل (١٧٥م٢) لكل أسرة و٥ أفدنة.

وتضم الأعمال بخطة ٢٠٢١/٢٠ ما يلي:

- استكمال أعمال تغطية للجابيونات للترع وإعادة تأهيل محطات الصرف.
- استكمال توريد وتركيب وتنفيذ الأعمال المدنية والكهروميكانيكية اللازمة لإنشاء محطة طلمبات الضخ وشبكة المواسير لري زمام مأخذ رقم ١٦ زمام ١٤,٥٠٥ألف فدان.
- استكمال إنشاء شبكة الصرف العامة لزمام منطقتى رابعه وبئر العبد زمام ١٥٦,٥ألف فدان.
- إنشاء وإحلال محطات رفع.

الكهرباء

- التغذية الكهربائية لمنطقة شمال سيناء.
- استكمال أعمال شبكات وكابلات كهربائية بشمال سيناء.
- مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات إنارة الحسنة و بئر العبد.
- مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات إنارة الديوان العام قسم أول العريش وقسم الشيخ زويد و قسم نخل.

الأنشطة العقارية:

- استكمال البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي.
- استكمال أعمال بمدينة رفح الجديدة.

مشروعات المياه:

- إنشاء خط مياه قطر ٦٠٠مم من محطة تحلية مياه البحر طاقة ١٠٠ ألف م٣/يوم لتغذية وسط سيناء ومدينة الشيخ زويد.
- إحلال وتجديد محطات وشبكات مياه الشرب بمراكز الحسنة وبئر العبد ونخل والعريس.
- إمداد رفح الجديدة بالمياه.
- إنشاء خط رافع القنطرة شرق إلى رافع بالوظة بطول ١٥ كم قطر ٦٠٠مم لنقل المياه إلى العريش.
- تغذية قرى بئر العبد بالمياه النقية (خطوط مياه قرى بئر العبد ومدينة بئر العبد).
- ربط محطات التحلية على خزان المساعيد (تطوير شبكة مياه العريش).

- محطة تحلية مياه البحر بالعريش طاقة ١٠٠ ألف م٣/ يوم قابلة للذيادة الى ٣٠٠ ألف م٣/يوم لتغذية مدينة العريش والشيخ زويد ووسط سيناء.

مشروعات التعليم:

- إنشاء مبنى إسكان الطالبات والطلبة.
- إنشاء مبنى كليات (الآداب، الاقتصاد المنزلي،التربية الرياضية، الطب البطري، الطب البشري، الاستزراع المائى والمصايد البحرية.
- استكمال مشروع المعهد الفنى الصناعى ببئر العبد شمال سيناء.
- إنشاء وتجهيز فصول تجريبى لغات ومتميز وتعليم أساسي وتعليم ثانوي وتعليم فني.
- تنمية وتطوير مرحلة التعليم الإبتدائي والإعدادي ورياض الأطفال والثانوي العام وذوي القدرات الخاصة.

التشييد والبناء:

- استكمال إعادة تأهيل عمارات المساعيد.
- إنشاء قرية بمنطقة بئر العبد لتُشكّل ظهيراً تنموياً مُكمّلاً لمدينة بئر العبد.
- إنشاء عدد (١٧) تجمّعاً تنموياً بمحافظة شمال سيناء.
- استكمال إنشاء تجمعات النازحين برفح وبئر العبد.

النقل والتخزين:

- استكمال مدقات السيطرة الأمنية بطول ٧٥ كم.
- إنشاء سور خرسانة حول منطقة الحرفية بجنوب مدينة العريش بطول ٤ كم.
- إنشاء ورصف طرق بمدن وقرى شمال سيناء (الديوان العام، العريش، بئر العبد، قسم النخل).
- تنمية وتطوير مدينة العريش.

ثانياً: الاستثمارات الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء

تبلغ جملة الاستثمارات الحكومية الموجّهة بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ لتنمية محافظة جنوب سيناء حوالي ٣,٦٨ مليار جنيه تموّل الخزانة العامة منها ٥٨٪ (٢,١٤ مليار جنيه)، وباستقراء الشكل رقم (٣/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع المياه على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنسبة ٢٣,٦٪، يليه قطاع الخدمات الأخرى بنسبة ١٧,٦٪، ثم قطاع الزراعة بنسبة ١٥٪، وقطاع خدمات التعليم بنسبة ١٤,٥٪.

شكل رقم (٣/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء

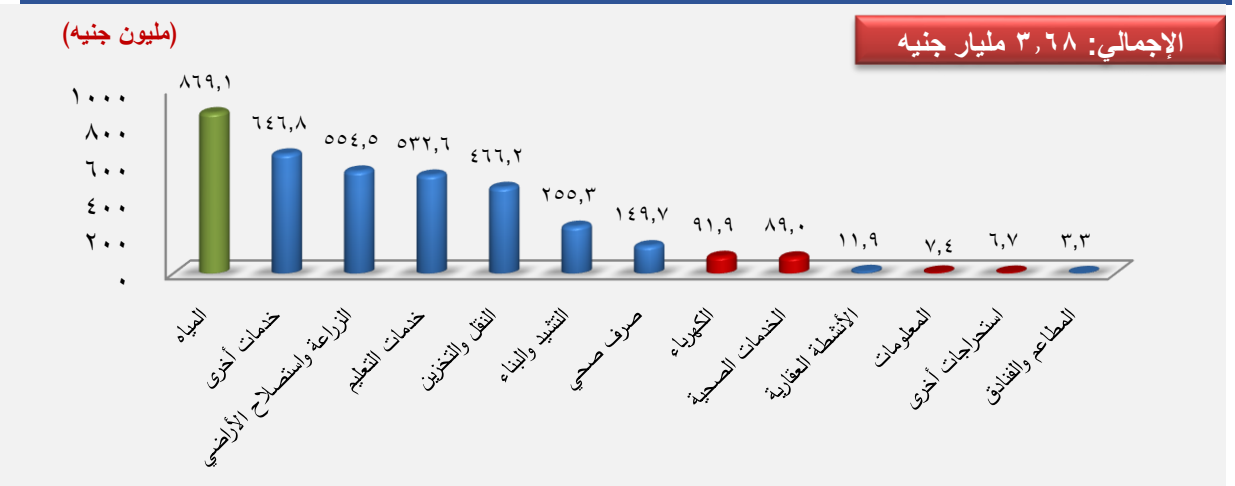

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في المحافظة بخطة عام ٢٠٢١/٢٠:

الزراعة والري:

تم إنشاء (٧) تجمّعات سكنية زراعية في نطاق المحافظة لتوطين الأهالي وتوزيع منزل (١٧٥م٢) و٥ أفدنة لكل أسرة، وتتضمّن الأعمال بخطة ٢٠٢١/٢٠ ما يلي:

- إنشاء محطة بحثية ثلاثية الغرض.
- إنشاء عدد (١٥) تجمعاً زراعياً.
- نشر التقنيات الحديثة لمزارعي الصوب الزراعية.
- استكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء سدود وبحيرات للحماية من أخطار السيول.
- تربية وإنتاج تقاوى بنجر السكر تحت الظروف المصرية.

مياه الشرب:

- إحلال وتجديد محطات وشبكات مياه الشرب بمركز الطور ومركز شرم الشيخ ومركز طابا ومركز رأس سدر ومركز صدر.
- توصيل مرافق الشرب والصرف الصحي لجامعة الملك سلمان.
- استكمال المرحلة الثانية من ازدواج خط مياه النفق / أبو رديس بطول ١٦ كم، ورفع طاقة المحطة (٧٠/٢٥)م٣/يوم.
- إنشاء خزان أرضي بمدينة دهب سعة ٥٠٠٠ م٣، والخط الصاعد والهابط.
- إنشاء مأخذ بحرى لمحطة تحلية شرم الشيخ.
- إنشاءمحطة تحلية مدينة أبو زنيمة (٢٠ ألف م٣/يوم)، ومدينتي دهب ونويبع (١٥ ألف م٣/ يوم لكل منهما)، ومدينة رأس سدر (١٠ آلاف م٣/ يوم) ومدنتي أبو رديس وكاترين (٣٠ و١٥ ألف

م٣/ يوم على التوالي)، وكذلك محطات تحلية شرم الشيخ (٣٠/٦ ألف م٣/ يوم)، وطابا (٥/١ آلاف م٣/ يوم)، الطور (١٠ آلاف م٣/يوم)

مشروعات النقل والتخزين:

- تطوير ورفع كفاءة طريق سانت كاترين (٧٥ كم /اتجاهين).
- استكمال طرق دهب بطول ٥٩ كم.
- استكمال مشروع معالجة انهيار هضبة أم السيد بشرم الشيخ.
- رصف طرق مركز ومدينة أبو زنيمه وأبو رديس ودهب و رأس سدر وسانت كاترين وشرم الشيخ وطور سيناء ونويبع.
- إنشاء مسار بديل لمنزل الصاعدة نويبع (طريق دهب / نويبع) من الكم ٥٨ إلى الكم ٦٣ بطول ٥كم.
- تطوير ورفع كفاءة الطريق من كمين سعال / سانت كاترين ٧٥كم (اتجاهين).
- رفع كفاءة طريق شرم / دهب (بطول ٤,٥ كم من تقاطع وادى مدسوس حتى تقاطع وادى الكيد) والأعمال الصناعية.
- رفع كفاءة وتوسعة وازدواج طريق دهب/ نويبع ٧٥كم (اتجاهين).

التعليم:

- استكمال إنشاء جامعة الملك سلمان.
- إنشاء وتجهيز فصول تجريبى لغات ومتميز وتعليم أساسي وتعليم ثانوي وتعليم فني.
- تنمية وتطوير مرحلة التعليم الإبتدائي والإعدادي ورياض الأطفال والثانوي العام وذوي القدرات الخاصة.

خدمات أخرى:

- إنشاء مبانى خدمية وإدارية، وإحلال وتجديد المساجد القائمة.
- ترميم الآثار المصرية فى سيناء، وتطوير المتاحف الأثرية والإقليمية، وحفائر الآثار الاسلامية والقبطية فى سيناء.
- استكمال قريتي بأبو زنيمة والطور (ظهير صحراوى)، وتسعة تجمّعات تنموية.
- إنشاء مقر للوحدة الاجتماعية بسانت كاترين.
- تطوير حديقة طفل بمدينة نويبع.
- تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بمركز ومدينة رأس سدر وسانت كاترين وشرم الشيخ وطابا وطور سيناء ونويبع.
- استكمال مبانى الخدمات الاجتماعية.

أقاليم الصعيد

تولي الخطة أهميةً كبيرةً لتنمية مُحافظات الصعيد لإحداث تنمية حقيقية ملموسة وسريعة، كما سبق الذكر وتنعكس على تحسين جودة الحياة وتوفر فرص العيش اللائق والكريم.

الملامح الأساسية للبرامج التنموية الموجّهة للصعيد بخطة عام ٢٠٢١/٢٠

توجه الخطة استثمارات حكومية بحوالي ٤٧,١ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠ لتنمية محافظات الصعيد وبزيادة تناهز ٥١٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٠/١٩، وتموّل الخزانة العامة نسبة ٦٣,٣٪ من هذه الاستثمارات بقيمة تبلغ حوالي ٢٩,٨ مليار جنيه [شكل رقم (٤/٦)].

شكل رقم (٤/٦)
تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد

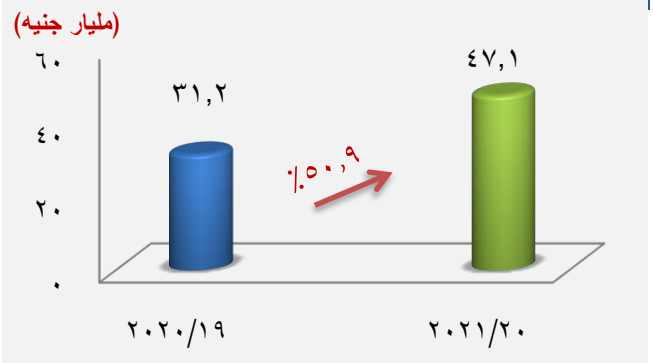

توجه الخطة لإقليم جنوب الصعيد النسبة الأكبر (٥٧٪) من الاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظات الصعيد عام ٢٠٢١/٢٠ وبقيمة تبلغ ٢٦,٨٥ مليار جنيه، ويليه إقليم شمال الصعيد بنسبة ٢١,٧٪ (١٠,٢٣ مليار جنيه)، في حين تُشكل الاستثمارات الحكومية المموّلة لإقليم وسط الصعيد النسبة المتبقية (٢١,٢٪) حوالي ٩,٩٧ مليار جنيه [شكل رقم (٥/٦)].

شكل رقم (٥/٦)
الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد عام ٢٠٢١/٢٠

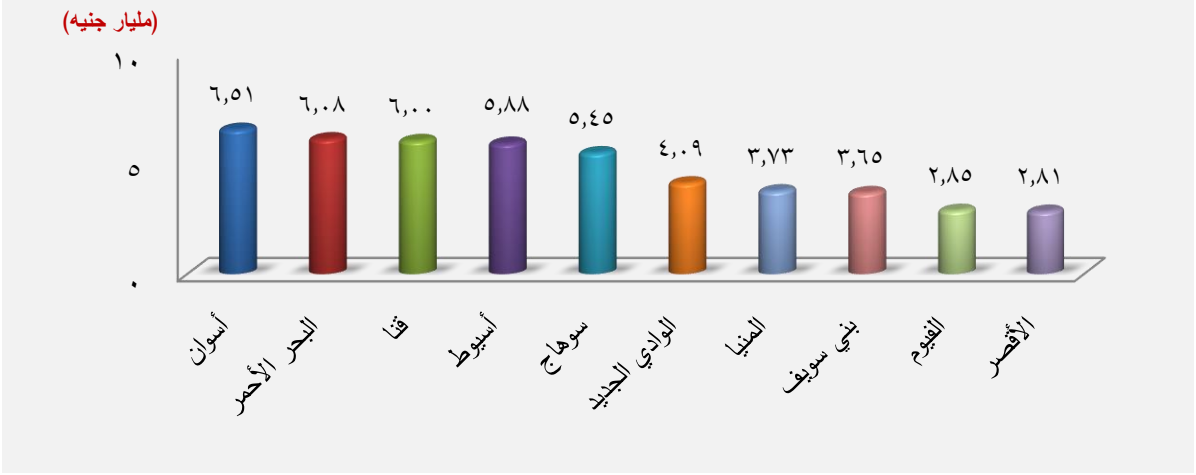

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أولاً: الاستثمارات الموجّهة لإقليم جنوب الصعيد بخطة عام ٢٠٢١/٢٠

تستحوذ محافظة أسوان على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموجّهة لإقليم جنوب الصعيد (٢٤,٢٪)، ويليها محافظة البحر الأحمر بنسبة متقاربة (٢٢,٦٪)، وتأتي في المركز الثالث محافظة قنا بنسبة ٢٢,٣٪، ثم محافظتي سوهاج والأقصر بنسبة ٢٠,٣٪ و ١٠,٥٪ على التوالي.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم جنوب الصعيد خلال عام ٢٠٢١/٢٠:

(١) مُحافظة أسوان

يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصصة لمحافظة أسوان بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٦,٥١ مليار جنيه، تموّل الخزانة العامة منها ٦٧٪، وباستقراء الشكل رقم (٦/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع الصرف الصحي على النسبة الأكبر (٢٤,٥٪)، يليه قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي بنسبة ٢٠,٥٪، ثم قطاعي النقل والتخزين بنحو ١٩,٢٪ وخدمات أخرى بنسبة ١٥,٦٪.

شكل رقم (٦/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسوان

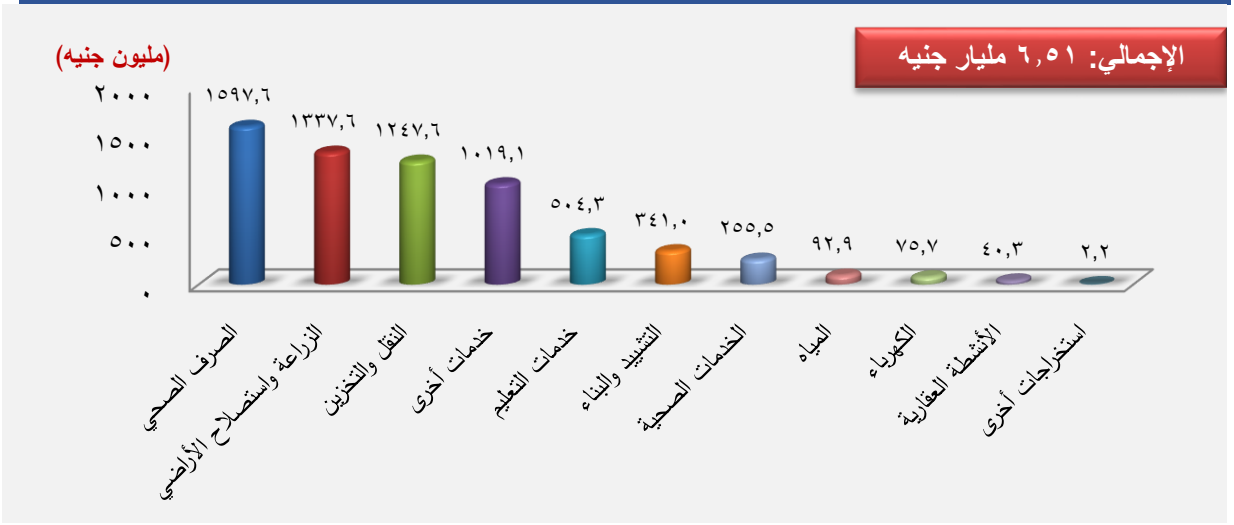

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:

مشروعات الصرف الصحي:

- تخفيض منسوب المياه الجوفية بمعبد كوم أمبو.
- إعادة تأهيل صرف صحي كيما ١ وكيما ٢.
- توسيع وتطوير محطة مياه ادفو غرب بطاقة ٣٥ الف م^{٣}/يوم، ومحطة معالجة ثلاثية كيما ٣ بطاقة ٣٥ ألف م^{٣}/يوم، محطة مياه البصيلية بطاقة ٥٠٠٠ م^{٣}/يوم مرحلة أولى.
- تنفيذ مشروع أعمال تصميم وتنفيذ غابة شجرية ومُستلزماتها بمساحة حوالي ١٢٠٠ فدان للاستفادة من المياه المنقاه الناتجة من محطة معالجة بلانة - نصر النوبة.
- إحلال وتجديد شبكات ومحطات صرف صحى بمراكز (إدفو وأسوان وكوم أمبو).
- توصيل مرافق مياه الشرب والصرف الصحي بمشاريع الإسكان القومية التالية(بالطويسة – دراو، وبجبل الزلط - كوم أمبو، وبحاجر أبو خليفة – بإدفو، وبجي العقاد).
- توسيع وتطوير محطة معالجة الكلح شرق، وتوسعات محطة معالجة إدفو وشبكات الانحدار ومحطات الرفع وخطوط الطرد بالمنطقة الشمالية والجنوبية لمدينة ادفو.

مشروعات الزراعة واستصلاح الأراضي:

- تطوير مفيض توشكي ومعالجة الأطماء ببحيرة ناصر.
- حماية البنية الاساسية من أخطار السيول.
- استكمال محطة طلمبات توشكى.
- إنشاء وإحلال محطات رفع.
- إحلال و تجديد و إنشاء أعمال صناعية و تبطين ترع.
- إحلال وتجديد مرافق ومعدات السد العالى.
- استكمال إنشاء وتجهيز آبار وتوصيل التيار الكهربائى لها.
- استكمال الحماية الحجرية لجوانب نهر النيل.
- إنشاء وتجديد شبكات الصرف المغطى فى زمام ٤٠٠٠ فدان، وإعادة تأهيل وتوسيع وتعميق المصارف العامة، وإنشاء الأعمال الصناعية عليها (كبارى - بدالات-..وخلافه).
- استكمال تدعيم السد العالي وخزان أسوان.
- مشروع تطوير زراعة قصب السكر (الرى بالتنقيط) بمحافظه أسوان.
- استكمال إنشاء دليل فرعى (٤-٣) من كم٧,٥ حتى كم١٨,٥.

النقل والتخزين:

- استكمال كوبري كلابشة وكوبري دراو على النيل، ومحوركوبرى بديل لخزان أسوان على النيل.
- استكمال المرحلة الأولى بطول ٤,٦ كم حتى المنطقة الصناعية الجديدة بأسوان) (الطريق الإقليمي شرق النيل).
- رصف طرق بالمناطق التالية (إدفو – دراو - كوم أمبو - بمركز أسوان - نصر النوبة).
- ازدواج ورفع كفاءة الطريق الصحراوى الغربى بطول ٥٠ كم.

خدمات أخرى:

- استكمال تنفيذ أعمال تطوير المتحف المفتوح للنحت.
- دعم وتطوير الأجهزة الرقابية (مديرية التموين بأسوان).
- تطوير مركز إعداد الأسر المنتجة بالجيل الجديد.
- تطوير مشروع تنمية المراة الريفية بقورتة مركز نصر النوبة مدينة كلابشة.
- تطوير أسواق ومناطق عشوائية.
- مشروع زراعة الجاتروفا على مياه محطات الصرف الصحى لاستخلاص زيوت الوقود.

(٢) مُحافظة البحر الأحمر

يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصصة لمحافظة البحر الأحمر بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٦,١ مليار جنيه، تموّل الخزانة العامة منها ٢٩,٣٪، وباستقراء الشكل رقم (٧/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع الأنشطة العقارية على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٤٤,٤٪، يليه قطاع النقل والتخزين بنسبة ١٥,١٪، ثم قطاعي الكهرباء وخدمات أخرى بنسبة ١٢,٦٪ و١١,٤٪ على التوالي.

شكل رقم (٧/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة البحر الأحمر

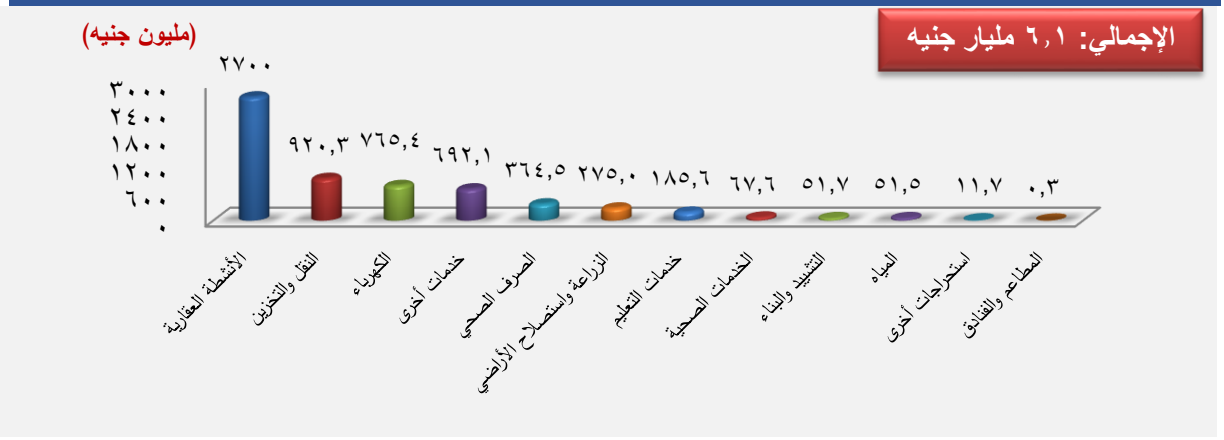

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

<u>وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:</u>

الأنشطة العقارية:

- تنفيذ البرنامج القومي للإسكان بمحافظة البحر الأحمر.

النقل والتخزين:

- استكمال ازدواج طريق سفاجا / القصير / مرسى علم بطول ٢١٣ كم.
- إعادة رصف طريق برنيس/ شلاتين من ك ٥٥ حتى شلاتين مرحله ثانية.
- إنشاء طريق أسفلتي من منطقة وادى العلاقي مروراً ببئر أنجات حتى العلامة الدولية ٢٦ بطول ١٧٠ كم.
- إعادة رصف طريق شلاتين أبو رماد مرحلة ثانية بطول ٦٥ ك حتى الكيلو ٥.
- رصف طرق فرعية بمرسى علم وشلاتين و حلايب والقرى التابعة لهما.

الكهرباء:

- مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات إنارة الغردقة والقصير وحلايب ورأس غارب وسفاجا ومرسى علم.
- التغذية الكهربائية للساحل الجنوبى الشرقى (برنيس).

خدمات أخرى:

- تحسين البيئة بالقصير وحلايب ورأس غارب و سفاجا ومرسى علم وشلاتين.
- إحلال وتجديد المساجد القائمة.
- تصميم وتنسيق مدخل محافظة البحر الأحمر فى إطار تطوير الصورة البصرية كأحد مخرجات المخطط الاستراتيجى.
- استكمال مبانى الخدمات الاجتماعية.
- تطوير المناطق العشوائية.
- تطوير مراكز الشباب بالقرى الأكثر احتياجاً.
- استكمال مركز التنمية الرياضية.

(٣) مُحافظة قنا

يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصّصة لمحافظة قنا بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٦ مليار جنيه، تموّل الخزانة العامة منها ٦٧,٧٪، وباستقراء الشكل رقم (٨/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٢٩,٤٪، يليه قطاع الصرف الصحي بنسبة ٢٠٪، ثم قطاعي خدمات التعليم والنقل والتخزين بنسبة ١٤,٤٪ و١٢,٥٪ على التوالي.

شكل رقم (٨/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة قنا

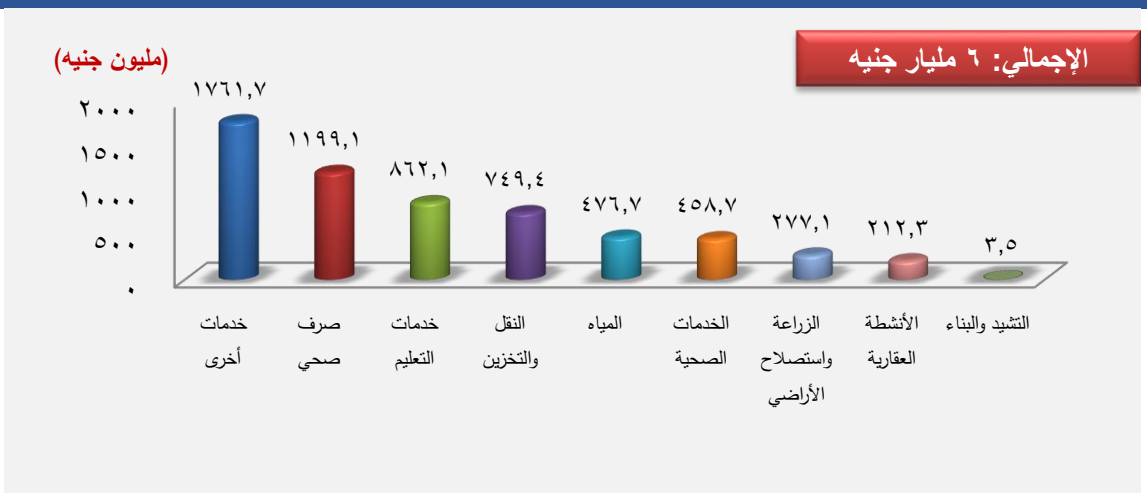

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

<u>وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:</u>

مشروعات الصرف الصحي:

- التوسع الثاني لمحطة صرف صحي قنا (٥٥/١١٠) ألف م٣/يوم.
- تطوير شبكات وخطوط طرد ومحطات رفع للقرى التابعة لمحطة صرف صحي قوص.
- إحلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحي بمركز قوص ونجع حمادي وقنا.

- توسعات محطة صرف صحى دشنا ١١/٢٢ ألف م٣/يوم، وقنا ٥٥ ألف م٣/يوم والغابة الشجرية،وقوص (١٨/٣٠ ألف م٣/يوم)، وفرشوط من ٣٠ ألف م٣/يوم الي ٤٥ الف م٣/يوم.

مشروعات التعليم:

- تجهيز مبنى مدرجات كلية الطب بالالآت والأثاث بجامعة جنوب الوادى بقسم قنا.
- تجهيز مبنى ومركز تأهيل كلية العلاج الطبيعى بجامعة جنوب الوادى بقسم قنا.
- تطوير ورفع كفاءة الطرق الرئيسية بجامعة جنوب الوادى.
- تطوير المعامل البحثية بكلية العلوم ومبنى المعامل المركزية بجامعة جنوب الوادى بقسم قنا.
- تنمية وتطوير مراحل الابتدائي والإعدادي والثانوي الفني والثانوي العام ورياض الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.
- إحلال وتجديد مدارس تعليم أساسى.
- إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسى وفني وثانوي عام.

النقل والتخزين:

- إنشاء طرق تنموية وكبارى لربط محافظات جنوب الصعيد بالطرق الرئيسية شرق وغرب النيل.
- ازدواج طريق قنا/الأقصر الصحراوى الشرقى بطول ٧٢كم.

خدمات أخرى:

- إحلال وتجديد المساجد القائمة.
- استكمال مراكز التدريب.
- تطوير الأسواق والمناطق العشوائية.

(٤) مُحافظة سوهاج

يبلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية المُخصّصة لمحافظة سوهاج بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ نحو ٥,٤٥ مليار جنيه، تموّل الخزانة العامة منها ٥٩,٧٪، وباستقراء الشكل رقم (٩/٦)، يُلاحظ استحواذ قطاع الخدمات الأخرى على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات بنحو ٣٤,٤٪، يليه قطاع الصرف الصحي بنسبة ٢٦,١٪، ثم قطاعي الخدمات التعليمية والصحية بنسبة ١٤٪ و٩,١٪ بالترتيب.

شكل رقم (٩/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة سوهاج

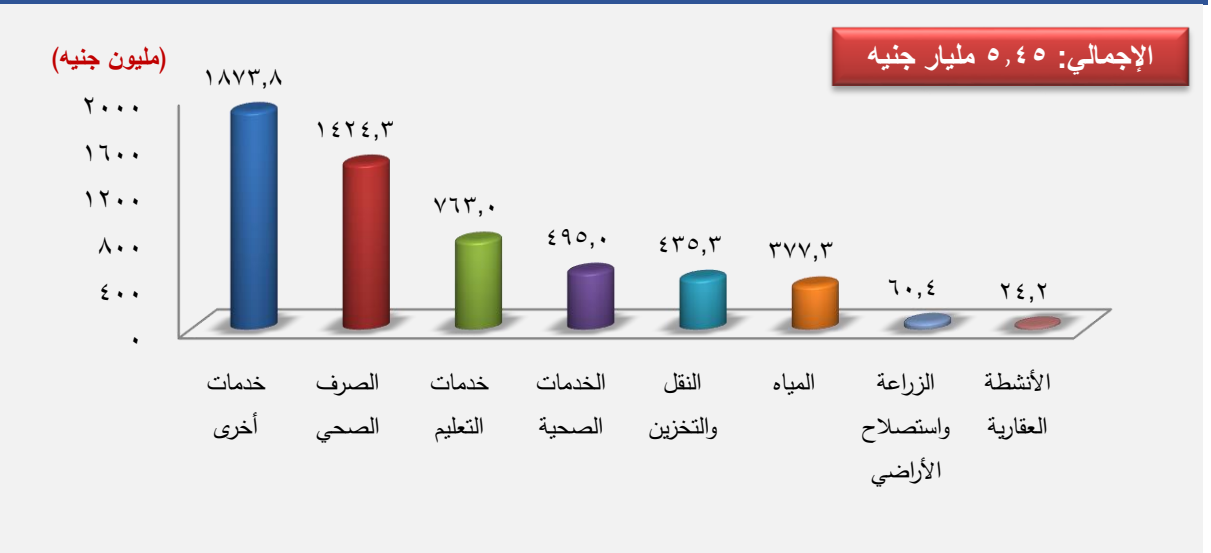

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

<u>وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:</u>

مشروعات الصرف الصحي:

- توسعات صرف صحى طهطا والقرى التابعة وقريتى أولاد نصير وبنى حرب، ومحطة صرف صحى سوهاج غرب.
- إستكمال صرف صحى سوهاج الكوثر.
- احلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحى بمركز أخميم وسوهاج وطهطا.
- احلال وتجديد محطة معالجة غرب سوهاج وكولا.

مشروعات التعليم:

- توسّع المدينة الجامعية (طالبات).
- تنمية وتطوير مراحل ابتدائي و إعدادي والثانوي الفني والثانوي العام ورياض الأطفال وذوي القدرات الخاصة.
- إحلال وتجديد مدارس تعليم أساسى.
- إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسى وفني و ثانوي عام.

الخدمات الصحية:

- إنشاء مستشفى الطوارئ وجراحات القلب والصدر والمخ والأعصاب.
- استكمال وحدة الطب الرياضى.

خدمات أخرى:

- استكمال مراكز التدريب.

- التنمية الاقتصادية المحلية بمركز سوهاج وطهطا وطما وجرجا.
- التنمية الريفية والحضرية بمركز المراغة وطما وطهطا.
- تطوير مؤسسة تحسين الصحة لرعاية الفتيات الأيتام بسوهاج.
- إنشاء ملاعب خماسية بمراكز الشباب.
- تطوير المناطق والأسواق العشوائية.
- تطوير مراكز الشباب بالقرى الأكثر احتياجاً.

٥) محافظة الأقصر

يخص محافظة الأقصر نحو ٢,٨ مليار جنيه موزّعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (١٠/٦)، حيث تأتي الخدمات التعليمية علي رأس القطاعات الموجّه إليها الاستثمارات بنسبة ٢٧٪ تقريبا من الإجمالي.

شكل رقم (١٠/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة الأقصر

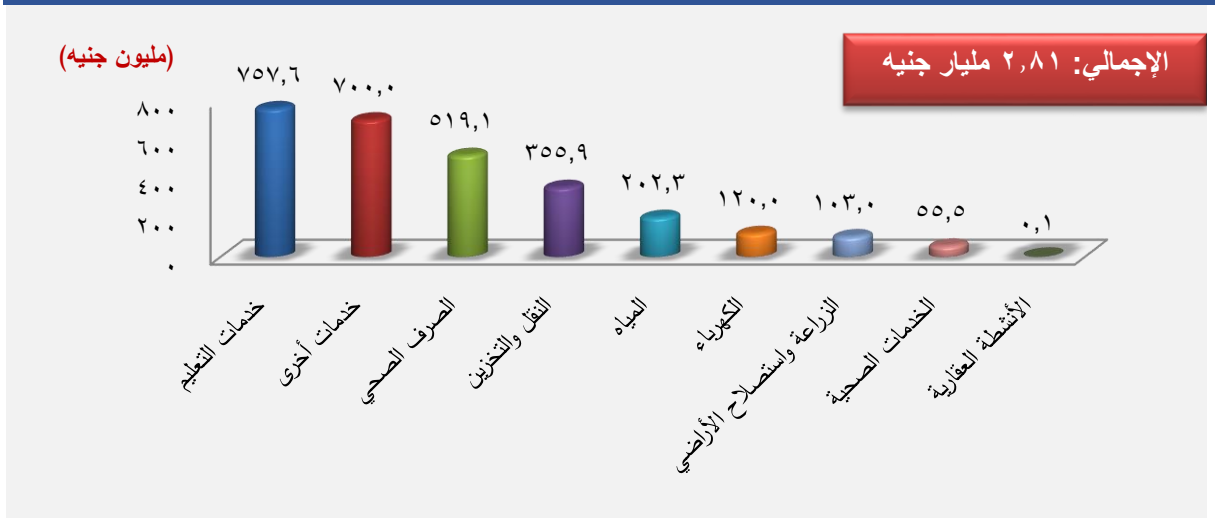

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

<u>وتتمثّل أهم المشروعات المُستهدفة في الآتي:</u>

مشروعات التعليم والتعليم العالي:

- إنشاء الجامعة التكنولوجية بمدينة طيبة الجديدة.
- إحلال وتجديد عدد أربع عمارات للإسكان الطلابي بمدينة طيبة الجديدة.
- إحلال وتجديد وإنشاء وتجهيز فصول التعليم الأساسي، والفني، والتربية الخاصة.

مشروعات المياه والصرف الصحي:

- إحلال وتجديد شبكات ومحطات مياه الشرب بعدد من مراكز المحافظة.

- توسّعات صرف صحي الطود الجديدة بطاقة ٤ آلاف م٣/يوم، والطود القديمة بطاقة ٧ آلاف م٣/يوم.
- مشروع توفير الاحتياجات لمواجهة الأمطار بمحافظة الأقصر.
- مشروع الصرف الصحى لدير إسنا.
- توسعات محطة معالجة أرمنت من ١٨ ألف م٣/يوم حتى ٣٦ ألف م٣/يوم.
- توسّعات محطة معالجة الرواجح بالبر الغربي.
- توسّعات محطة مياه أرمنت بالأقصر.
- صرف صحي البغدادى ٨ آلاف م٣/يوم.
- مد خدمة الصرف الصحي للمناطق المحرومة بمركز ومدينة القرنة (حسن فتحي، جزيرة القرنة، البعيرات، الأقالته).

خدمات الموارد المائية والري:

- استكمال تدعيمات قناطر إسنا وملحقاتها.
- إنشاء وإحلال محطات رفع.
- إنشاء وتجديد شبكات الصرف المغطى فى زمام ٢٠٠٠ فدان، وإعادة تأهيل وتوسيع وتعميق المصارف العامة، وإنشاء الأعمال الصناعية عليها (كبارى، بدالات، إلخ...).

ثانياً: الاستثمارات الموجّهة لإقليم شمال الصعيد

تحتل محافظة المنيا المركز الأول من الاستثمارات الحكومية الموجّهة لإقليم شمال الصعيد (٣٦,٧٪) وبقيمة تبلغ ٣,٧ مليار جنيه، وتليها محافظة بني سويف بنسبة ٣٥,٦٪، ثم تأتي محافظة الفيوم في المركز الثالث بنسبة ٢٧,٧٪.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم شمال الصعيد خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠:

(١) مُحافظة المنيا

من المستهدف توجيه استثمارات بقيمة ٣,٧ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (١١/٦).

شكل رقم (١١/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة المنيا

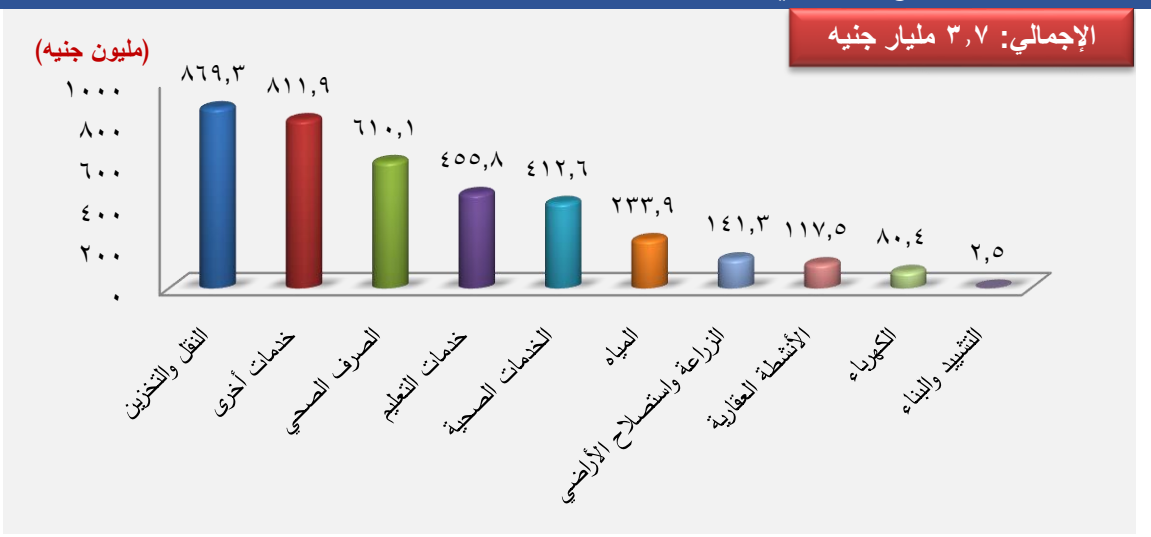

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُلاحظ من الشكل السابق، استحواذ قطاعي النقل والتخزين والصرف الصحي علي المراكز الأولي بنسب ٢٣,٧٪ و١٦,٣٪ علي التوالي من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة بالمحافظة، والخدمات الأخري بنسبة ٢١,٧٪.

<u>وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:</u>

الخدمات التعليمية:

- إحلال وتجديد مدارس تعليم فني وثانوي عام، وإنشاء وتجهيز فصول تجريبي لغات ومتميّز.
- إنشاء مبنى الخدمات الطلابية وقاعات وصالات الأنشطة الطلابية بالمدينة الجامعية داخل الحرم.
- مشروع المعاهد الفنية بمدينة المنيا الجديدة.

الخدمات الصحية:

- إنشاء وتجهيز مبنى الاستقبال والطوارئ بالمستشفيات الجامعية.
- إنشاء مبنى ملحق للعمليات بالمستشفى الجامعي الجديد.
- إنشاء وتجهيز مبنى مستشفى الكبد.
- استكمال إنشاء وتجهيز وتطوير المستشفيات بالمحافظة.

الزراعة والري واستصلاح الأراضي:

- استكمال تطوير المساقى على الترع و أعمالها الكهربائية.
- إنشاء و إحلال و تجديد منشآت صناعية وتأهيل الترع على المجارى الرئيسية.
- إنشاء وتجديد شبكات الصرف المغطى فى زمام ٤٢٠٠ فدان، وإعادة تأهيل وتوسيع وتعميق المصارف العامة، وإنشاء الأعمال الصناعية عليها (كبارى، وبدالات وغيرها).

النقل والتخزين:

- استكمال كوبري سمالوط على النيل، وإنشاء كوبرى علوى للسيارات أعلى السكة الحديد بملوى.
- رصف طرق بمغاغة، ودير مواس، وسمالوط، وملوي، وأبو قرقاص، وبني مزار.

(٢) مُحافظة بني سويف

يخُص محافظة بني سويف نحو ٣,٦٥ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (١٢/٦).

شكل رقم (١٢/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة بني سويف

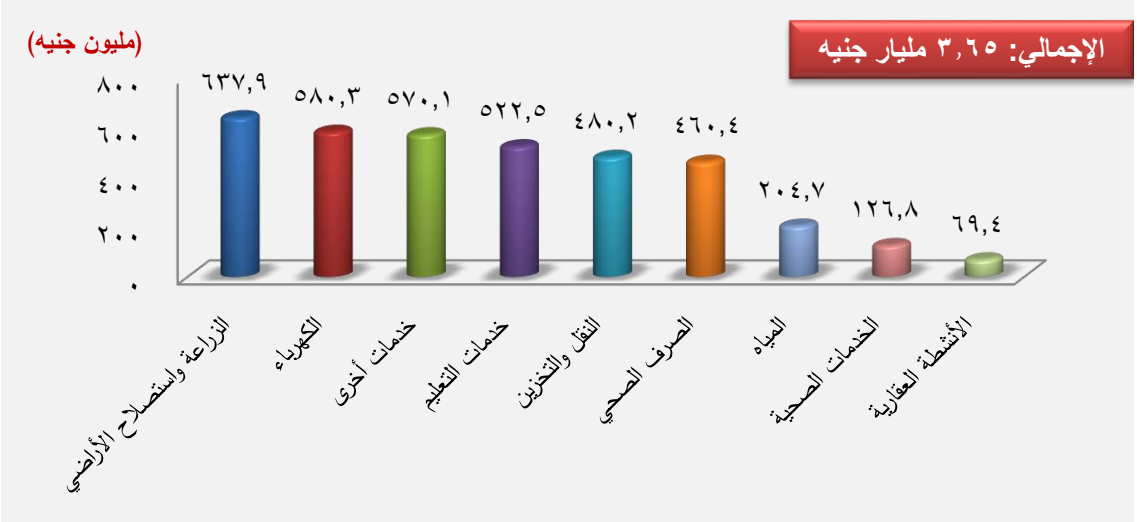

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

خدمات التعليم:

- مشروع الجامعة التكنولوجية ببنى سويف.
- تنمية وتطوير التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي والفني وتعليم ذوي القدرات الخاصة.
- استكمال مباني إدارة جامعة بني سويف.
- إحلال وتجديد وإنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي وثانوي وفني وتجريبي لغات ومتميز.

الصرف الصحي:

- إحلال وتجديد شبكات الصرف الصحي والتوسّع في المحطات بالمراكز والقري المختلفة.

النقل والتخزين:

- إنشاء كوبرى للسيارات أعلى مزلقان ٦ أكتوبر - بنى سويف.
- رصف طرق، وتنفيذ كباري وأنفاق بمراكز المحافظة المختلفة.

(٣) مُحافظة الفيوم

يخص محافظة **الفيوم** نحو ٢,٨٥ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (١٣/٦).

شكل رقم (١٣/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الفيوم

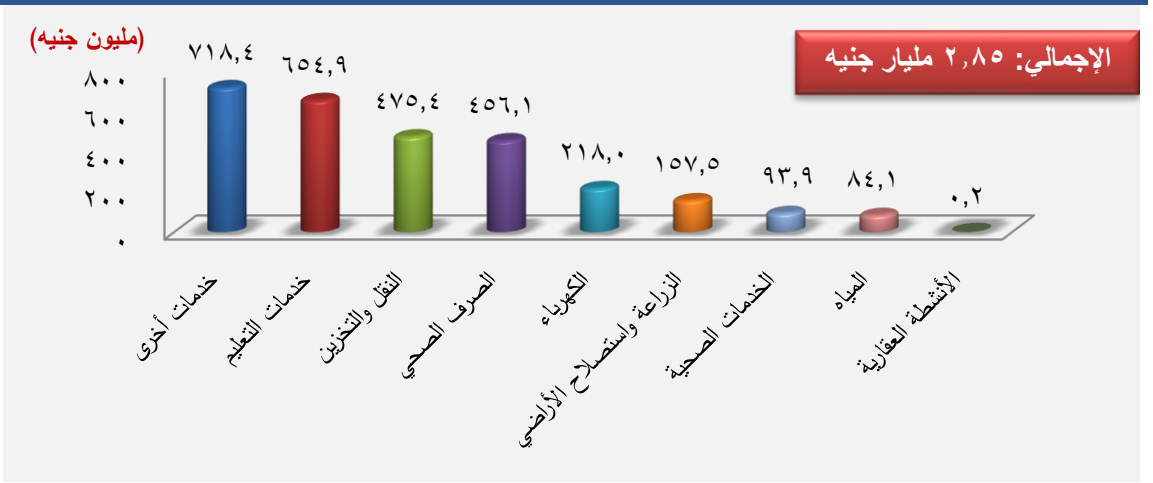

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

خدمات التعليم:

- استكمال مرافق الجامعة.
- إنشاء مباني ملحقة بالكليات المختلفة.
- إحلال وتجديد وتجهيز مدارس وفصول.
- استكمال إنشاء المُجمّع التكنولوجي.
- تنمية وتطوير مرحلة التعليم الثانوي الفني.

الخدمات الصحية:

- إنشاء وتجهيز وحدة لجهاز الأورام بمستشفي كلية الطب.
- تجهيزات المستشفيات الجامعية.
- استكمال تجهيز مستشفي الفيوم العام ويوسف الصديق.

خدمات أخرى:

- تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بمراكز المحافظة.
- تحسين البيئة بمراكز المحافظة المختلفة.
- تطوير استاد الفيوم.
- تطوير أسواق ومناطق عشوائية بالمحافظة.
- تطوير وتشغيل مصنع لإنتاج العلف الحيواني.

ثالثاً: الاستثمارات الموجّهة لإقليم وسط الصعيد

تستحوذ محافظة أسيوط على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموجّهة لإقليم وسط الصعيد (٥٩٪) وبقيمة تبلغ ٥,٨٨ مليار جنيه، وتليها محافظة الوادي الجديد بنسبة ٤١٪.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم وسط الصعيد خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠:

(١) مُحافظة أسيوط

يخُص محافظة أسيوط نحو ٥,٨٨ مليار جنيه موزّعة قطاعياً على النحو الموضّح بالشكل رقم (١٤/٦).

شكل رقم (١٤/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسيوط

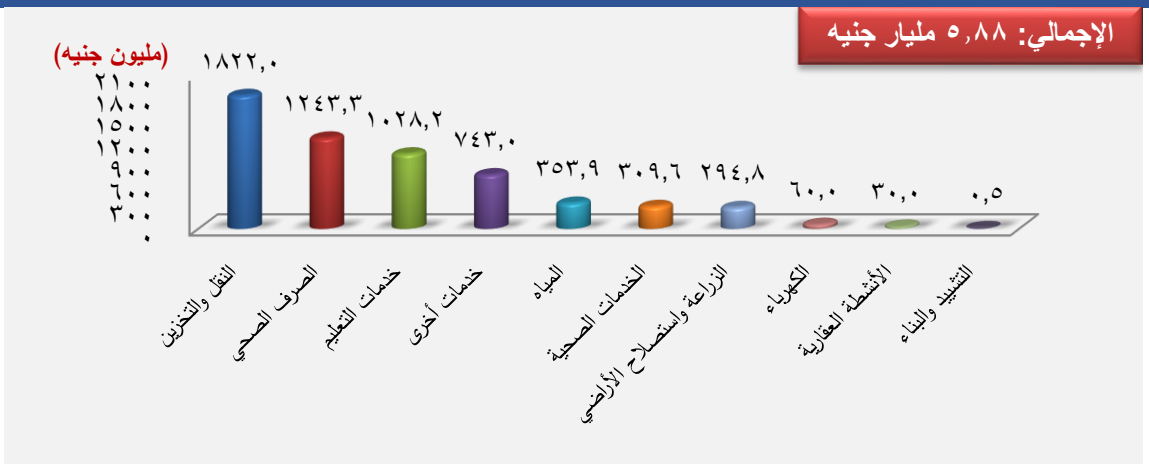

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:

الصرف الصحي:

- توسعات محطة معالجة أبو تيج.
- إحلال وتجديد محطات وشبكات صرف صحي بمراكز المحتفظة المختلفة.
- صرف السيب النهائى لمعالجة ديروط، والصرف الصحي لقرية ديروط الشريف.
- مشروعات صرف صحي (التتالية، عرب التتالية، المنشأة الصغري، منشأة خشبة، المساعدتين، الأنصار، الجهمة).

خدمات التعليم:

- مشروع الجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة.
- مشروع المعهد الفني المُتكامل بأسيوط.
- تنمية وتطوير التعليم بمراحله المختلفة، وإنشاء وتجهيز مدارس وفصول.

النقل والتخزين:

- استكمال ازدواج وصلة أسيوط /سوهاج/البحر الأحمر ١٨٠كم.
- محور كوبرى أبو تيج وساحل سليم على النيل، وكوبري ديروط علي النيل.
- رصف طرق، وإنشاء كباري وأنفاق.

(٢) مُحافظة الوادي الجديد

يخُص محافظة **الوادي الجديد** نحو ٤,٠٩ مليار جنيه موزّعة قطاعياً على النحو الموضّح بالشكل رقم (١٥/٦).

شكل رقم (١٥/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد

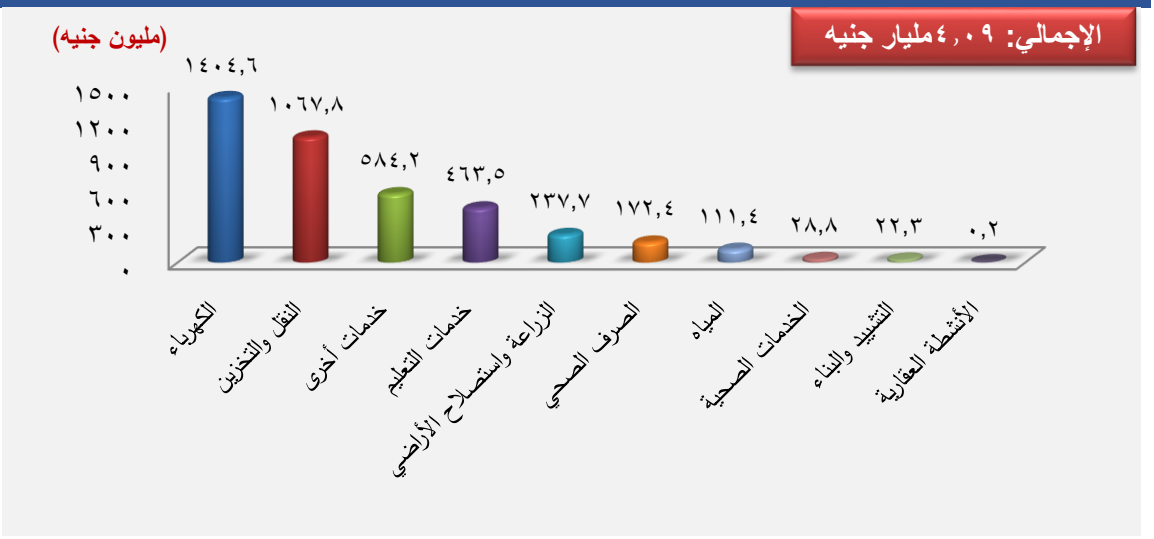

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويُلاحظ من الشكل السابق، استحواذ قطاع الكهرباء علي النسبة الأكبر من الاستثمارات المُستهدفة الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد بنسبة ٣٤,٣٪ من الإجمالي، يليه قطاع النقل والتخزين بنسبة ٢٦,١٪.

<u>وتتمثّل أهم مشروعاتها في الآتي:</u>

الكهرباء:

- تأمين التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات.

الخدمات التعليمية:

- تنمية وتطوير مراحل التعليم المختلفة.
- استكمال إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي وفني وثانوي عام.

خدمات أخرى:

- تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بكافة مراكز المحافظة.
- إنشاء مراكز البحوث الإقليمية (مركز بحوث الوادي الجديد).
- تطوير مناطق غير آمنة، ومناطق وأسواق عشوائية أخرى.

٢/٦ التنمية المحلية

الاستثمارات المحلية على مستوى دواوين عموم المحافظات

تبلغ الاستثمارات المُستهدفة عام ٢٠٢١/٢٠ للإدارة المحلية نحو ١٩,٤ مليار جنيه، منها، ١٣,٨٣ مليار جنيه تمويل من الخزانة العامة، ويُضاف إليها استثمارات الديوان العام وقدرها ٣,٢٣٠ مليار جنيه وهيئة نظافة كلٍ من القاهرة والجيزة بإجمالي ١٨٠ مليون جنيه.

وبذلك، تكون الاستثمارات الكلية للتنمية المحلية في حدود ٢٢,٨٣ مليار جنيه، منها نحو ١٧ مليار جنيه تمويل خزانة عامة بنسبة ٧٤,٤٪ [جدول رقم (٣/٦)].

جدول رقم (٣/٦)

الاستثمارات الكلية للتنمية المحلية بخطة عام ٢٠٢١/٢٠

(مليار جنيه)

البيان	الاستثمارات	الخزانة العامة	٪ الخزانة العامة من الاستثمارات
الإدارة المحلية (دواوين عموم المحافظات)	١٩,٤١٩	١٣,٨٣٠	٧١,٢
الديوان العام	٣,٢٣٠	٣,٠	٩٢,٩
هيئة نظافة القاهرة	٠,١٣	٠,١١٥	٨٨,٥
هيئة نظافة الجيزة	٠,٠٥	٠,٠٥	١٠٠
الإجمالي العام	٢٢,٨٢٩	١٦,٩٩٥	٧٤,٤

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويوضّح الجدول رقم (٤/٦) توزيع الصورة التفصيلية لمُخصّصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢١/٢٠، ومنه يُلاحظ احتلال محافظة القاهرة المرتبة الأولي بنسبة ١٦,٣٪، ثم محافظة سوهاج بنحو ٨,١٪، وتليها محافظة قنا بنحو ٦,٩٪.

جدول رقم (٤/٦)

توزيع مخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢١/٢٠

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القاهرة	٣١٨٥	١٦,٤	بنى سويف	٥٤٠	٢,٨
سوهاج	١٥٧٨,٧	٨,١	الدقهلية	٥٢٤	٢,٧
قنا	١٣٤١,٣	٦,٩	القليوبية	٥١٩	٢,٧
بورسعيد	٩٤٢,٥	٤,٩	الفيوم	٥٠٣	٢,٦
الإسكندرية	٨٧٤,٢	٤,٥	الغربية	٤٤٤,٣	٢,٣
أسيوط	٨٦٠	٤,٤	المنوفية	٤٢٥,٤	٢,٢
مطروح	٨٥٠	٤,٤	أسوان	٤٠١	٢,١

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
البحيرة	٨٢٠	٤,٢	دمياط	٣٩٤	٢,٠
الجيزة	٦٦٤,٥	٣,٤	الإسماعيلية	٣٦٠	١,٩
المنيا	٦٤٠	٣,٣	جنوب سيناء	٣١٠	١,٦
الشرقية	٦١٣,٤	٣,٢	شمال سيناء	٣٠٥,٧	١,٦
البحر الأحمر	٦٠٤,٢	٣,١	الوادى الجديد	٢٨٦,٦	١,٥
الأقصر	٦٠١	٣,١	السويس	٢٨١,٢	١,٤
كفر الشيخ	٥٥٠	٢,٨	الإجمالي	١٩٤١٨,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

هيكل الاستثمارات بحسب برامج التنمية المحلية

يتضمّن برنامج التنمية المحلية ستة برامج فرعية تختص بالطرق والكباري، مد وتدعيم شبكات الكهرباء، تحسين البيئة، الأمن والإطفاء والمرور، تدعيم احتياجات الوحدات المحلية، الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر احتياجاً.

ويعكس الجدول رقم (٥/٦) هيكل الاستثمارات المُستهدفة لبرامج التنمية خلال عام ٢٠٢١/٢٠، والبالغ إجماليها ١٩,٤١ مليار جنيه، ومنه يتبيّن استئثار خدمات الطرق والكباري بالنصيب الأكبر بنسبة (٤٥٪)، وتليها خدمات تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بنسبة تُناهِز (٢٠٪) ثم خدمات تحسين البيئة بنسبة تربو على (١٩٪)، وخدمات مد وتدعيم شبكات الكهرباء، بنسبة تزيد قليلاً عن ٨٪، ثم برنامجا الأمن والإطفاء والمرور والاستهداف الجغرافي بنسبة ٧ ٪ و١٪ لكلٍ منهما على الترتيب.

جدول رقم (٥/٦)

توزيع الاستثمارات المستهدفة على مستوى برامج التنمية المحلية خلال عام ٢٠٢١/٢٠

البيان	الاستثمارات (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
رصف طرق وكباري	٨,٧٦	٤٥,١٪
تدعيم احتياجات الوحدات المحلية	٣,٨٢	١٩,٧٪
تحسين البيئة	٣,٧٢	١٩,٢٪
مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات إنارة	١,٦٤	٨,٤٪
الأمن والإطفاء والمرور	١,٣٦	٧٪
الاستهداف الجغرافي	٠,١١	٠,٦٪
الإجمـــــالي	١٩,٤١	١٠٠٪

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

هيكل الاستثمارات حسب الأقاليم

يوضّح الشكل رقم (١٦/٦) التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢١/٢٠.

شكل رقم (١٦/٦)
التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية
خلال عام ٢٠٢١/٢٠

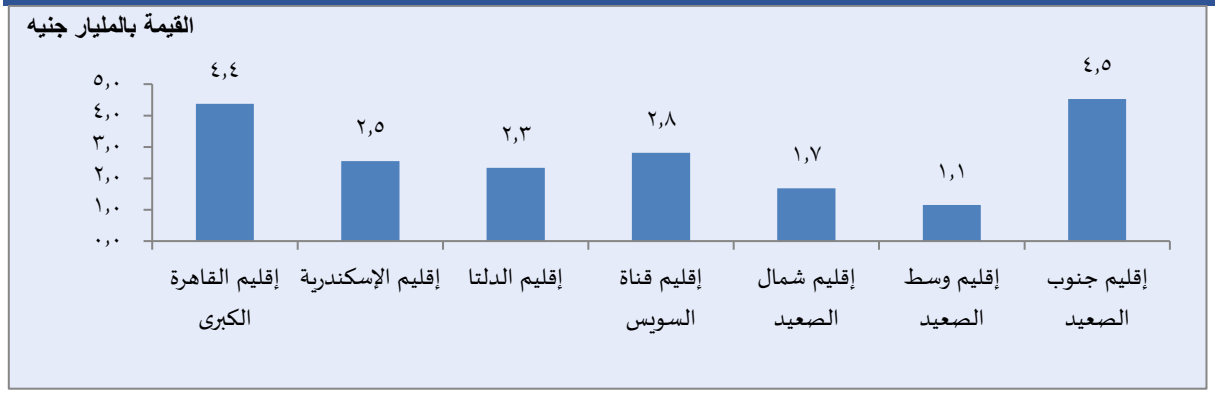

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويتبيّن من الشكل السابق استحواذ إقليم جنوب الصعيد على ٢٣,٣٪ من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة، ويليها إقليم القاهرة الكبرى والذي ينفرد بنحو ٢٢,٥٪ من الإجمالي، ثم إقليم قناة السويس في المركز الثالث بنسبة ١٤,٥٪. هذا ويُلاحظ استحواذ إقاليم الصعيد على نحو ٣٧,٩٪ من إجمالي الاستثمارات تجسيداً لما يحظى به من أولوية تنموية في إطار خطة الدولة لتصويب الاختلالات الدخلية بين مختلف أقاليم الجمهورية والتوجّه نحو تكثيف الاستثمارات العامة في الأقاليم الأكثر احتياجاً.

البرامج المُستهدفة للتنمية المحلية

تستهدف برامج التنمية المحلية التوسع في تشغيل الشباب وتنمية المشروعات الصغيرة وتنشيط عجلة الاستثمار، بالإضافة إلي رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي وتشجيع وتعميق المشاركة الشعبية وإدماج النوع في التنمية والتخطيط، فضلاً عن الحفاظ علي الموارد الطبيعية والإصحاح البيئي.

أولاً: برنامج رصف الطرق والكباري

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٨,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، وتأتي أعلي نسب توزيع في محافظة القاهرة (٢٣,٨٪)، تليها محافظة أسيوط (٥,٩٪)، ثم محافظة الشرقية (٥,٦٪)، وتبلغ أدناها في محافظات السويس وشمال سيناء بنحو ٠,٧٪ و١,٠٪ علي التوالي[جدول رقم (٦/٦)].

جدول رقم (٦/٦)
توزيع استثمارات برنامج رصف الطرق والكباري وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القاهرة	٢٠٨٨,٨	٢٣,٨	سوهاج	٢٣٢,٠	٢,٦
أسيوط	٥١٥,٩	٥,٩	المنيا	٢٢٢,٠	٢,٥
الشرقية	٤٩١,٩	٥,٦	المنوفية	١٧٩,٥	٢,٠
الإسكندرية	٤٦١,٩	٥,٣	الأقصر	١٧١,٠	٢,٠
بورسعيد	٤٠٧,٣	٤,٦	دمياط	١٧٠,٠	١,٩
كفر الشيخ	٣٩٤,٤	٤,٥	البحر الأحمر	١٦١,١	١,٨
البحيرة	٣٥٠,٠	٤,٠	الدقهلية	١٥٩,٦	١,٨
الغربية	٣٤٠,٢	٣,٩	أسوان	١٥١,١	١,٧
القليوبية	٣٠٧,٣	٣,٥	الإسماعيلية	١٤٥,٠	١,٧
مطروح	٣٠٧,٠	٣,٥	جنوب سيناء	١٠٤,٥	١,٢
الفيوم	٣٠٦,٤	٣,٥	الوادى الجديد	٩٤,٨	١,١
الجيزة	٣٠٦,٠	٣,٥	شمال سيناء	٨٧,٢	١,٠
بنى سويف	٣٠٣,٩	٣,٥	السويس	٦٣,٣	٠,٧
قنا	٢٣٩,٣	٢,٧	الإجمالى	٨٧٦١,٤	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ١,٦٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، ويتم توزيعها علي المحافظات المختلفة بحيث تأتي محافظة مطروح في المركز الأول بنسبة ١١,٤٪، وتليها محافظة البحيرة بنسبة ٧,٥٪، ثم محافظة الأقصر بنسبة ٧,٣٪، وتبلغ أدناها فى محافظتى الغربية والمنوفية بنسبة ٠,٦٪ و٠,٧ ٪ على التوالى[جدول رقم (٧/٦)].

جدول رقم (٧/٦)
توزيع استثمارات برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
مطروح	١٨٧,٦	١١,٤	القاهرة	٥٦,٠	٣,٤
البحيرة	١٢٢,٦	٧,٥	شمال سيناء	٥٥,٥	٣,٤
الأقصر	١٢٠,٠	٧,٣	جنوب سيناء	٥١,٩	٣,٢
قنا	٩٥,٠	٥,٨	الفيوم	٤٥,٠	٢,٧
البحر الأحمر	٨١,٤	٥,٠	القليوبية	٤٤,٥	٢,٧
المنيا	٨٠,٤	٤,٩	السويس	٣٣,٤	٢,٠
سوهاج	٧٧,٠	٤,٧	الوادى الجديد	٢٩,٧	١,٨

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
الإسكندرية	٧٦,١	٤,٦	بورسعيد	١٨,٤	١,١
أسوان	٧٥,٧	٤,٦	كفر الشيخ	١٧,٢	١,٠
دمياط	٧١,٢	٤,٣	الشرقية	١٧,١	١,٠
الجيزة	٦٦,٨	٤,١	الدقهلية	١٧,٠	١,٠
الإسماعيلية	٦٠,٠	٣,٧	المنوفية	١٢,٠	٠,٧
أسيوط	٦٠,٠	٣,٧	الغربية	١٠,٢	٠,٦
بنى سويف	٥٧,٣	٣,٥	الإجمالى	١٦٣٨,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثالثاً: برنامج تحسين البيئة

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٣,٧٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، ويتم توزيعها علي المحافظات المختلفة بحيث تكون قنا في المركز الأول بنسبة ١٢,١٪، وتليها سوهاج بنسبة ٨,١٪، ثم محافظة الأقصر بنسبة ٧,١٪ والبحيرة بنسبة ٧٪، وفي المراكز الأخيرة كل من محافظتى القاهرة والغربية بنسبة ١,١٪ و ٠,٨٪ بالترتيب [جدول رقم (٨/٦)].

جدول رقم (٨/٦)

توزيع استثمارات برنامج تحسين البيئة وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
قنا	٤٤٩,٢	١٢,١	القليوبية	٩٠,٥	٢,٤
سوهاج	٣٠١,٨	٨,١	بورسعيد	٨٦,١	٢,٣
الأقصر	٢٦٥,٠	٧,١	أسوان	٨٣,٦	٢,٢
البحيرة	٢٦١,٧	٧,٠	جنوب سيناء	٨٠,٣	٢,٢
الجيزة	٢٣٧,٨	٦,٤	الإسكندرية	٧٧,١	٢,١
الدقهلية	٢٢٤,٨	٦,٠	المنيا	٧٠,٥	١,٩
مطروح	١٩٩,٩	٥,٤	الإسماعيلية	٦٧,٠	١,٨
المنوفية	١٨٨,٩	٥,١	كفر الشيخ	٦٥,٢	١,٨
السويس	١٥٠,٩	٤,١	شمال سيناء	٥٩,٩	١,٦
دمياط	١٢٤,٠	٣,٣	الشرقية	٥٥,٢	١,٥
بنى سويف	١٢٣,٣	٣,٣	الوادى الجديد	٥٢,٥	١,٤
الفيوم	١١٥,٩	٣,١	الغربية	٤٠,١	١,١
البحر الأحمر	١١١,٣	٣,٠	القاهرة	٢٨,٩	٠,٨
أسيوط	١٠٦,٤	٢,٩	الإجمالى	٣٧١٧,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

رابعاً: برنامج الأمن والإطفاء والمرور

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ١,٣٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، ويتم توزيعها علي محافظات الجمهورية، وتحتل محافظة الإسكندرية مركز الصدارة بنسبة ١٥,٥٪، وتأتي محافظة البحر الأحمر في المركز الأخير بنحو ٠,٩٪ [جدول رقم (٩/٦)].

جدول رقم (٩/٦)

توزيع استثمارات برنامج الأمن والإطفاء وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
الإسكندرية	٢١١,٧	١٥,٥	الجيزة	٣٠,١	٢,٢
أسيوط	١٠٢,٩	٧,٥	المنوفية	٢٨,٥	٢,١
القاهرة	٩٨,٠	٧,٢	القليوبية	٢٧,٧	٢,٠
الدقهلية	٩٣,٩	٦,٩	الأقصر	٢٧,٣	٢,٠
الوادى الجديد	٨٢,٩	٦,١	الغربية	٢٣,٥	١,٧
المنيا	٨٠,٤	٥,٩	بنى سويف	٢٢,٤	١,٦
كفر الشيخ	٦٥,٤	٤,٨	قنا	٢٠,٩	١,٥
سوهاج	٥٧,٤	٤,٢	بورسعيد	٢٠,٨	١,٥
الإسماعيلية	٥٣,٠	٣,٩	شمال سيناء	٢٠,٠	١,٥
مطروح	٥٠,٦	٣,٧	السويس	١٩,٤	١,٤
البحيرة	٥٠,٣	٣,٧	دمياط	١٩,٠	١,٤
جنوب سيناء	٤٨,٨	٣,٦	الفيوم	١٥,٩	١,٢
أسوان	٤٣,٤	٣,٢	البحر الأحمر	١٢,٩	٠,٩
الشرقية	٣٧,٣	٢,٧	**الإجمالى**	**١٣٦٤,٣**	**١٠٠**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

خامساً: برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٣,٨٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، وتحتل محافظة القاهرة المركز الأول بنحو ٢٣,٩٪، وتليها محافظة سوهاج بنحو ٢٣,٨٪، ثم محافظات قنا وبورسعيد بنسبة ١٤٪ و١٠,٧٪ على التوالى، وتأتي في المراكز الأخيرة كلٍ من محافظتى الشرقية ودمياط بنسب ٠,٣٪ لكلٍ منهم، ومحافظة كفر الشيخ بنسبة ٠,٢٪[جدول رقم (١٠/٦)].

جدول رقم (١٠/٦)
توزيع استثمارات برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية
وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القاهرة	٩١٣,٢	٢٣,٩	بنى سويف	٣٣,٠	٠,٩
سوهاج	٩١٠,٦	٢٣,٨	الغربية	٣٠,٣	٠,٨
قنا	٥٣٦,٩	١٤,٠	الدقهلية	٢٨,٨	٠,٨
بورسعيد	٤٠٩,٩	١٠,٧	الوادى الجديد	٢٦,٦	٠,٧
البحر الأحمر	٢٣٧,٥	٦,٢	جنوب سيناء	٢٤,٥	٠,٦
المنيا	١١٥,٤	٣,٠	الجيزة	٢٤,٠	٠,٦
مطروح	١٠٤,٩	٢,٧	الفيوم	١٩,٨	٠,٥
شمال سيناء	٨٣,٠	٢,٢	الأقصر	١٧,٨	٠,٥
القليوبية	٤٨,٩	١,٣	المنوفية	١٦,٥	٠,٤
الإسكندرية	٤٧,٤	١,٢	السويس	١٤,٢	٠,٤
أسوان	٤٧,٢	١,٢	الشرقية	١١,٨	٠,٣
البحيرة	٣٥,٤	٠,٩	دمياط	٩,٨	٠,٣
الإسماعيلية	٣٥,٠	٠,٩	كفر الشيخ	٧,٩	٠,٢
أسيوط	٣٣,٧	٠,٩	**الإجمالى**	**٣٨٢٤,١**	**١٠٠**

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

سادساً: برنامج الإستهداف الجغرافي

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٠,١١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، ويتم توزيعها علي محافظتي المنيا وأسيوط، حيث يبلغ نصيب الأولى نحو ٠,٧ مليار جنيه بنسبة ٦٣,٥٪، والثانية حوالي ٠,٤ مليار جنيه بنسبة ٣٦,٥٪ [جدول رقم (١١/٦)].

جدول رقم (١١/٦) توزيع استثمارات برنامج الإستهداف الجغرافي وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠		
المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
المنيا	٧١,٣٦	٦٣,٥
أسيوط	٤١,١	٣٦,٥
الإجمالي	١١٢,٤٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

استثمارات هيئتي نظافة تجميل القاهرة والجيزة

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ١٨٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠، يخص منها نحو ١٣٠ مليون جنيه لهيئة نظافة وتجميل القاهرة، ونحو ٥٠ مليون جنيه لهيئة نظافة وتجميل الجيزة.

الملاحق الإحصائية

ملحق (م/١)

تطوّر أزمة فيروس كورونا على المستوى العالمي (٢٢ يناير – ٢٥ أبريل ٢٠٢٠)

التاريخ	عدد حالات الإصابة	عدد حالات الوفيات	نسبة الوفيات/ الإصابة	نصيب الصين من	
				حالات الإصابة	حالات الوفيات
١/٢٢	٥٨٠	١٧	٢,٩٣	٩٨	١٠٠
١/٣١	١١٩٥٠	٢٥٩	٢,١٧	٩٨,٧	١٠٠
٢/٦	٣١٤٣٩	٦٣٨	٢,٠٣	٩٩,١	٩٩,٧
٢/١٢	٥٩٢٨٧	١٢٦١	٢,١٣	٩٩,١	٩٩,٨
٢/١٨	٧٥١٨٤	٢٠٠٩	٢,٦٧	٩٨,٦	٩٩,٧
٢/٢٤	٨٠٠٨٧	٢٦٩٩	٣,٣٧	٩٧	٩٨,٧
٢/٢٧	٨٣١١٢	٢٨٥٨	٣,٤٤	٩٤,٩	٩٧,٦
٣/٤	٩٥٣١٤	٣٢٨٥	٣,٤٥	٨٤,٤	٩١,٧
٣/١٣	١٤٥٤١٦	٥٤٢٨	٣,٧٣	٥٥,٦	٥٨,٨
٣/١٩	٢٤٤٩٠٢	١٠٠٣٠	٤,١	٣٣,١	٣٢,٤
٣/٢٢	٣٣٧٤٦٩	١٤٦٤٠	٤,٣٤	٢٤	٢٢,٣
٣/٢٥	٤٧١٠٣٥	٢١٢٨٢	٤,٥٢	١٧,٣	١٥,٤
٣/٢٦	٥٣١٨٦٥	٢٤٠٧٣	٤,٥٣	١٥,٣	١٣,٧
٣/٢٧	٥٩٦٣٦٦	٢٧٣٤٤	٤,٥٩	١٣,٦	١٢
٣/٢٨	٦٦٣١٢٧	٣٠٨٦١	٤,٦٥	١٢,٣	١٠,٧
٣/٢٩	٧٢٣٣٩٠	٣٤٠٦٥	٤,٧١	١١,٣	٩,٧
٣/٣٠	٧٨٤٧٣٨	٣٧٧٧٤	٤,٨١	١٠,٤	٨,٧
٣/٣١	٨٥٨٣١٩	٤٢٣٠٢	٤,٩٣	٩,٥	٧,٨
٤/١	٩٣٥٢٣٢	٤٧١٩٨	٥,١	٨,٧	٧
٤/٢	١٠١٥٠٩٦	٥٣١٧٧	٥,٢	٨	٦,٢
٤/٣	١١١٦٦٦٢	٥٨٨٩١	٥,٣	٧,٣	٥,٦
٤/٤	١٢٠١٤٨٣	٦٤٦٩٠	٥,١	٦,٨	٥,١
٤/٥	١٢٧٢٩٠١	٦٩٤٤٧	٥,٥	٦,٦	٤,٨
٤/٦	١٣٤٩٠٥١	٧٤٦٧٨	٥,٥	٦,١	٤,٥
٤/٧	١٤٣٤١٦٧	٨٢٠٦٣	٥,٧	٥,٧	٤,١
٤/٨	١٥١٨٦١٤	٨٨٤٨٠	٥,٨	٥,٤	٣,٨
٤/٩	١٦٠٤٢٥٢	٩٥٧١٤	٦	٥,١	٣,٥
٤/١٠	١٦٩٨٨٨١	١٠٢٦٨٧	٦	٤,٨	٣,٣
٤/١١	١٧٧٩٨٤٢	١٠٨٧٧٩	٦,١	٤,٦	٣,١
٤/١٢	١٨٥٢٣٦٥	١١٤١٩٦	٦,٢	٤,٤	٢,٩
٤/١٣	١٩٢٣٩٣٧	١١٩٦١٨	٦,٢	٤,٣	٢,٨
٤/١٤	١٩٩٧٨٦٠	١٢٦٦٠٠	٦,٢	٤,١	٢,٦
٤/١٥	٢٠٨٣٣٠٤	١٣٤٦١٥	٦,٥	٤,٠	٢,٥
٤/١٦	٢١٦٢٣٦٨	١٤٥٢٨٨	٦,٧	٣,٨	٢,٣
٤/١٧	٢٢٤٨٨٦٥	١٥٣٦١٤	٦,٨	٣,٧	٢,٢
٤/١٨	٢٣٣٠٧٧١	١٦٠٠٤٧	٦,٩	٣,٧	٢,٩
٤/١٩	٢٤٠٦٥٧٥	١٦٥٠٣١	٦,٩	٣,٤	٢,٨
٤/٢٠	٢٤٨٠٥٠٣	١٧٠٣٩٧	٦,٩	٣,٣	٢,٧
٤/٢١	٢٥٥٦٧٢٠	١٧٧٦٧٥	٧	٣,٢٠	٢,٦
٤/٢٢	٢٦٣٧٤٣٩	١٨٤٢٩٩	٧	٣,١	٢,٥
٤/٢٣	٢٧٢٢٨٥٧	١٩٠٩١٥	٧	٣	٢,٤
٤/٢٤	٢٨٢٨٦٨٢	١٩٧٠٩٥	٧	٢,٩	٢,٤
٤/٢٥	٢٩١٩٤٠٤	٢٠٣١٦٤	٧	٢,٨	٢,٣

المصدر: http//www.worldometers.info/coronavirus

ملحق رقم (م/٢)

تطوّر حالات فيروس كورونا في مصر

التاريخ	حالات الإصابة		حالات الوفيات		إجمالي المتعافين	(٪) الوفيات لإجمالي الإصابات	(٪) المُتعافين لإجمالي الإصابات
	اليومية	التراكمية	اليومية	التراكمية			
٦ مارس	١٢	١٢	صفر	صفر	صفر	-	-
٣/٧	٣٦	٤٨	صفر	صفر	صفر	-	-
٣/٨	٧	٥٥	١	١	صفر	١,٨	-
٣/٩	٤	٥٩	صفر	١	صفر	١,٧	-
٣/١٠	صفر	٥٩	صفر	١	٢٦	١,٧	٤٤,١
٣/١١	٨	٦٧	صفر	١	٢٦	١,٥	٢٨,٨
٣/١٢	١٣	٨٠	١	٢	٢٦	٢,٥	٣٢,٥
٣/١٣	١٣	٩٣	صفر	٢	٢٧	٢,٢	٢٩
٣/١٤	١٧	١١٠	صفر	٢	٣٢	١,٨	٢٩,١
٣/١٥	١٦	١٢٦	صفر	٢	٣٤	١,٦	٢٧
٣/١٦	٤٠	١٦٦	٢	٤	٣٤	٢,٤	٢٠,٥
٣/١٧	٣٠	١٩٦	٢	٦	٣٤	٣,١	١٧,٣
٣/١٨	١٤	٢١٠	صفر	٦	٤٠	٢,٩	١٩
٣/١٩	٤٦	٢٥٦	١	٧	٤٢	٢,٧	١٦,٤
٣/٢٠	٢٩	٢٨٥	١	٨	٦٠	٢,٨	٢١,١
٣/٢١	٩	٢٩٤	٢	١٠	٧٣	٣,٤	٢٤,٨
٣/٢٢	٣٣	٣٢٧	٤	١٤	٧٤	٤,٣	٢٢,٦
٣/٢٣	٣٩	٣٦٦	٥	١٩	٦٨	٥,٢	٢٠,٢
٣/٢٤	٣٦	٤٠٢	١	٢٠	٦٨	٥	١٩,٩
٣/٢٥	٥٤	٤٥٦	١	٢١	٩٥	٤,٦	٢٠,٨
٣/٢٦	٣٩	٤٩٥	٣	٢٤	١٠٢	٤,٨	٢٠,٦
٣/٢٧	٤١	٥٣٦	٦	٣٠	١١٦	٥,٦	٢١,٦
٣/٢٨	٤٠	٥٧٦	٦	٣٦	١٢١	٦,٣	٢١
٣/٢٩	٣٣	٦٠٩	٤	٤٠	١٣٢	٦,٦	٢١,٧
٣/٣٠	٤٧	٦٥٦	١	٤١	١٥٠	٦,٣	٢٢,٩
٣/٣١	٥٤	٧١٠	٥	٤٦	١٥٧	٦,٥	٢٢,١
١ إبريل	٦٩	٧٧٩	٦	٥٢	١٧٩	٦,٧	٢٣
٤/٢	٨٦	٨٦٥	٦	٥٨	٢٨٢	٦,٧	-
٤/٣	١٢٠	٩٨٥	٨	٦٦	٢٩٦	٦,٧	٢١,٩
٤/٤	٨٥	١٠٧٠	٥	٧١	٣٠٦	٦,٦	-
٤/٥	١٠٣	١١٧٣	٧	٧٨	٣٤٦	٦,٦	٢٩,٥
٤/٦	١٤٩	١٣٢٢	٧	٨٥	٣٩٦	٦,٤	٣٠
٤/٧	١٢٨	١٤٥٠	٩	٩٤	٤٢٧	٦,٥	٢٩,٤

التاريخ	حالات الإصابة		حالات الوفيات		إجمالي المتعافين	(٪) الوفيات لإجمالي الإصابات	(٪) المُتعافين لإجمالي الإصابات
	اليومية	التراكمية	اليومية	التراكمية			
٤/٨	١١٠	١٥٦٠	٩	١٠٣	٤٣٩	٦,٦	٢٨,١
٤/٩	١٣٩	١٦٩٩	١٥	١١٨	٤٦٨	٦,٩	٢٧,٥
٤/١٠	٩٥	١٧٩٤	١٧	١٣٥	٥٠٥	٧,٥	٢٨,١
٤/١١	١٤٥	١٩٣٩	١١	١٤٦	٥٤٢	٧,٥	٢٨
٤/١٢	١٢٦	٢٠٦٥	١٣	١٥٩	٥٨٩	٧,٧	٢٨,٥
٤/١٣	١٢٥	٢١٩٠	٥	١٦٤	٦٢٢	٧,٥	٢٨,٤
٤/١٤	١٦٠	٢٣٥٠	١٤	١٧٨	٦٨٣	٧,٦	٢٩,١
٤/١٥	١٥٥	٢٥٠٥	٥	١٨٣	٧٥١	٧,٣	٣٠,٠
٤/١٦	١٦٨	٢٦٧٣	١٣	١٩٦	٧٨١	٧,٣	٢٩,٢
٤/١٧	١٧١	٢٨٤٤	٩	٢٠٥	٨٩١	٧,٢	٣١,٣
٤/١٨	١٨٨	٣٠٣٢	١٩	٢٢٤	٩٨٠	٧,٤	٣٢,٣
٤/١٩	١١٢	٣١٤٤	١٥	٢٣٩	١٠٠١	٧,٦	٣١,٨
٤/٢٠	١٨٩	٣٣٣٣	١١	٢٥٠	١٠٨٦	٧,٣٥	٣٢,٦
٤/٢١	١٥٧	٣٤٩٠	١٤	٢٦٤	١١٨١	٧,٦	٣٣,٨
٤/٢٢	١٦٩	٣٦٥٩	١٢	٢٧٦	١٢٧٠	٧,٥	٣٤,٧
٤/٢٣	٢٣٢	٣٩٨١	١١	٢٨٧	١٣٣٤	٧,٢	٣٣,٥
٤/٢٤	٢٠١	٤٠٩٢	٧	٢٩٤	١٤١٧	٧,٢	٣٢,٦
٤/٢٥	٢٢٧	٤٣١٩	١٧	٣٠٧	١٤٥٠	٧,١	٣٣,٦

المصدر: http//www.worldometers.coronavirus

ملحق (م/٣)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الجارية)

(مليار جنيه)

البيان	السنة			معدل النمو (٪)			الهيكل النسبي (٪)		
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الموارد									
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٥١٧٠,١	٥٧٢٤,٧	٦٥٠٩,٩	١٩,٣	١٠,٧	١٣,٧	٩٧,١	٩٦,٠	٩٥,٣
صافى الضرائب غير المباشرة	١٥٢,٠	٢٣٨,٠	٣٢٢,٠	٤٨,٣	٥٦,٦	٣٥,٣	٢,٩	٤,٠	٤,٧
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٥٣٢٢,١	٥٩٦٢,٧	٦٨٣١,٩	١٩,٩	١٢,٠	١٤,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	١٣٦٩,٩	١٢٣٣,٠	١٢٠٤,٨	٥,١	١٠,٠-	٢,٣-	٢٥,٧	٢٠,٧	١٧,٦
مجموع الموارد	**٦٦٩٢,٠**	**٧١٩٥,٧**	**٨٠٣٦,٧**	**١٦,٦**	**٧,٥**	**١١,٧**	**١٢٥,٧**	**١٢٠,٧**	**١١٧,٦**
الاستخدامات									
الاستهلاك النهائى الخاص	٤٣٨٣,٦	٥٠٣٦,٩	٥٨٨٧,٨	١٥,٦	١٤,٩	١٦,٩	٨٢,٤	٨٤,٥	٨٦,٢
الاستهلاك النهائى الحكومى	٤٠٧,٧	٤٧٢,٨	٥٦٨,٢	١٠,٠	١٦,٠	٢٠,٢	٧,٧	٧,٩	٨,٣
مجموع الاستهلاك النهائى	٤٧٩١,٣	٥٥٠٩,٧	٦٤٥٦,٠	١٥,١	١٥,٠	١٧,٢	٩٠,٠	٩٢,٤	٩٤,٥
الاستثمار	٩٥٧,٨	٨٣٢,٠	٧٤٠,٠	٣٢,٨	١٣,١-	١١,١-	١٨,٠	١٤,٠	١٠,٨
التغير فى المخزون	١١,٥	٨,٠							
جملة الانفاق على الاستثمار	٩٦٩,٣	٨٤٠,٠	٧٤٠,٠	٣١,١	١٣,٣-	١١,٩-	١٨,٢	١٤,١	١٠,٨
الصادرات من السلع والخدمات	٩٣١,٤	٨٤٦,٠	٨٤٠,٧	١١,٠	٩,٢-	٠,٦-	١٧,٥	١٤,٢	١٢,٣
مجموع الاستخدامات	**٦٦٩٢,٠**	**٧١٩٥,٧**	**٨٠٣٦,٧**	**١٦,٦**	**٧,٥**	**١١,٧**	**١٢٥,٧**	**١٢٠,٧**	**١١٧,٦**

ملحق (م/٤)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الثابتة)

(مليار جنيه)

البيان	السنة			معدل النمو (٪)			الهيكل النسبي (٪)		
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الموارد									
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٣٧٨٣,٧	٣٩١١,٢	٤٠٢٣,٣	٥,١	٣,٤	٢,٩	٩٨,١	٩٧,٣	٩٦,٧
صافى الضرائب غير المباشرة	٧٣,٨	١٠٨,٣	١٣٨,٨				١,٩	٢,٧	٣,٣
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٣٨٥٧,٥	٤٠١٩,٥	٤١٦٢,١	٥,٦	٤,٢	٣,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	١٠٢٤,٦	٨٦٠,٣	٧١٤,٥	٨,٩-	١٦,٠-	١٦,٩-	٢٦,٦	٢١,٤	١٧,٢
مجموع الموارد	**٤٨٨٢,١**	**٤٨٧٩,٨**	**٤٨٧٦,٦**	**٢,٢**	**٠,٠٥-**	**٠,١-**	**١٢٦,٦**	**١٢١,٤**	**١١٧,٢**
الاستخدامات									
الاستهلاك النهائى الخاص	٣١١٧,٣	٣٢٩٤,٤	٣٤٧٢,٩	١,٠	٥,٧	٥,٤	٨٠,٨	٨٢,٠	٨٣,٤
الاستهلاك النهائى الحكومى	٣٦٦,٠	٣٩٥,٥	٤٣٦,٩	٢,٨	٨,١	١٠,٥	٩,٥	٩,٨	١٠,٥
مجموع الاستهلاك النهائى	٣٤٨٣,٣	٣٦٨٩,٩	٣٩٠٩,٨	١,١	٥,٩	٦,٠	٩٠,٣	٩١,٨	٩٣,٩
الاستثمار	٦٨٥,٩	٥٧٢,٨	٤٤٣,٥	١٤,١	١٦,٥-	٢٢,٦-	١٧,٨	١٤,٣	١٠,٧
التغير فى المخزون	٦,٨	٦,٠							
جملة الانفاق على الاستثمار	٦٩٢,٧	٥٧٨,٨	٤٤٣,٥	١٢,٩	١٦,٤-	٢٣,٤-	١٨,٠	١٤,٤	١٠,٧
الصادرات من السلع والخدمات	٧٠٦,١	٦١١,١	٥٢٣,٣	٢,٢-	١٣,٥-	١٤,٤-	١٨,٣	١٥,٢	١٢,٦
مجموع الاستخدامات	**٤٨٨٢,١**	**٤٨٧٩,٨**	**٤٨٧٦,٦**	**٢,٢**	**٠,٠٥-**	**٠,١-**	**١٢٦,٦**	**١٢١,٤**	**١١٧,٢**

ملحق (م/٥)
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليون جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية			معدلات النمو (٪)	
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الزراعة والغابات والصيد	٨٢٤٣٧٢,٣	٩٣٨٩٥٩,٤	١٠٧٥١٠٢,٢	١٣,٩	١٤,٥
الاستخراجات:	٦٧١١٢٦,١	٥٤٧٢٥٤,٥	٥٨٦٦٤١,٤	١٨,٥-	٧,٢
أ) بترول	٢٥٥٨٠٦,١	٢٠٠٦٢١,٠	٢١٧٤٤٥,٥	٢١,٦-	٨,٤
ب) الغاز	٣٢١٣١٤,٧	٢٤٣٢٥٥,٢	٢٥٢٢٥٥,٦	٢٤,٣-	٣,٧
ج) إستخراجات أخرى	٩٤٠٠٥,٢	١٠٣٣٧٨,٣	١١٦٩٤٠,٣	١٠,٠	١٣,١
الصناعات التحويلية:	٢٠١٢٤٧٦,٣	٢٣٢٤٠٠٤,٠	٢٧٠٨٠١٢,٨	١٥,٥	١٦,٥
أ) تكرير البترول	٥٣٣٥٤١,٩	٦٤٤٣٨٧,٢	٧٦٠٥١٢,٢	٢٠,٨	١٨,٠
ب) تحويلية اخرى	١٤٧٨٩٣٤,٤	١٦٧٩٦١٦,٨	١٩٤٧٥٠٠,٦	١٣,٦	١٥,٩
الكهرباء	١٤٢٩٤٧,٦	١٥٩٦٦٣,٩	١٨٠٨٥٧,٤	١١,٧	١٣,٣
المياة والصرف واعادة الدوران	٤٣٩٧٣,٨	٤٨٧٦٦,٥	٥٥٥٧٢,٠	١٠,٩	١٤,٠
تشييد وبناء	٦٩٥١٥٩,٧	٨٦٦١٥٢,٦	١٠٢٨٩٩٢,٣	٢٤,٦	١٨,٨
النقل والتخزين	٣٣٦٥٨٢,٢	٣٩٤٣١١,٤	٤٦١٩٣٢,٤	١٧,٢	١٧,١
الاتصالات	١٥٨٠٢٦,٧	١٩٥١٦٣,٠	٢٤٦٠١٥,٦	٢٣,٥	٢٦,١
المعلومات	٢١٩٣٦,٨	٢٤٣٤٦,٧	٢٧٦٦٨,٣	١١,٠	١٣,٦
قناة السويس	١٠٢٥٢٧,٨	٩٦٣٧١,١	٩٠١٠٧,٠	٦,٠-	٦,٥-
تجارة الجملة والتجزئة	٨٣٠٧١٢,٣	٩٤٨١٠٥,٤	١٠٩٦٥٢٦,٤	١٤,١	١٥,٧
البنوك	٢١١٣٢٥,٢	٢٣٦٤٤١,٩	٢٦٥٤٩٢,٠	١١,٩	١٢,٣
التامينات الاجتماعية والتامين	٤١٦٨٣,٦	٤٦٤٣٠,٢	٥٢٧٢٥,٦	١١,٤	١٣,٦
المطاعم والفنادق	١٩٦٨١٠,٨	١٨٠٨٩٤,٨	٩٠٤٤٦,٠	٨,١-	٥٠,٠-
الانشطة العقاريه	٦٦٠٤٢٥,٦	٧٦٥٣١٥,٠	٨٩٠٦٢٢,٨	١٥,٩	١٦,٤
ا-الملكية العقارية	٤٣٠١٢٧,٠	٥٠١٠٩٧,١	٥٨٩٢٩٩,٧	١٦,٥	١٧,٦
ب - خدمات الاعمال	٢٣٠٢٩٨,٧	٢٦٤٢١٧,٩	٣٠١٣٢٣,١	١٤,٧	١٤,٠
الحكومة العامة	٤١٥٨٨٢,٥	٤٧٤٥٢٢,٠	٥٣٨٧٦٠,٨	١٤,١	١٣,٥
الخدمات الاجتماعيه	٣٦٩٢٥٢,٦	٤٢٩٣٠٨,٧	٥٠٤٩٦١,٦	١٦,٣	١٧,٦
أ- التعليم	١٠٦٥١٦,٣	١٢٢٢٨٠,٧	١٤٢٢٤٥,١	١٤,٨	١٦,٣
ب- الصحة	١٧٥٠٢١,٤	٢٠٢٢٦٤,٨	٢٣٨١٧٠,٤	١٥,٦	١٧,٨
ج- الخدمات الاخرى	٨٧٧١٤,٩	١٠٤٧٦٣,٢	١٢٤٥٤٦,١	١٩,٤	١٨,٩
الاجمالى العـــام	**٧٧٣٥٢٢١,٨**	**٨٦٧٦٠١١,٠**	**٩٩٠٠٤٣٦,٥**	**١٢,٢**	**١٤,١**

ملحق (م/٦)
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(مليون جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة			معدلات النمو (٪)	
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الزراعة والغابات والصيد	٥٩٣٠٠٠,٦	٦١٢٦٩٠,٧	٦٣٣٧٢٣,٤	٣,٣	٣,٤
الاستخراجات:	٤٣٢١٩٦,١	٤٤١٠٧٠,٥	٤٦٠٧٢١,٩	٢,١	٤,٥
أ) بترول	١٥٠٩٦٧,٣	١٤٦٢٢٣,٤	١٤٧٨١٧,٧	٣,١-	١,١
ب) الغاز	٢١٢٤٨٦,٦	٢٢٤١٦٤,٨	٢٣٩٩٧٢,٦	٥,٥	٧,١
ج) إستخراجات أخرى	٦٨٧٤٢,٢	٧٠٦٨٢,٢	٧٢٩٣١,٦	٢,٨	٣,٢
الصناعات التحويلية:	١٤٦٨٧٢٧,٣	١٥٣٠٤٣٥,٣	١٥٩٢٣٧٢,٠	٤,٢	٤,٠
أ) تكرير البترول	٤٠٩٠١٤,٨	٤٤٨٤٦٩,٣	٤٧٧٢١٨,٠	٩,٦	٦,٤
ب) تحويلية اخرى	١٠٥٩٧١٢,٥	١٠٨١٩٦٦,٠	١١١٥١٥٤,٠	٢,١	٣,١
الكهرباء	١٠٣٣٨٦,٤	١٠٤٧٠٦,٦	١٠٧٤١٤,٤	١,٣	٢,٦
المياة والصرف واعادة الدوران	٣٢٢٥٢,٣	٣٣٣٥٥,٢	٣٤٣٥٢,٢	٣,٤	٣,٠
تشييد وبناء	٥٠٦١٢٨,٠	٥٤٦٦٧٢,٣	٥٨٠١٩٠,٠	٨,٠	٦,١
النقل والتخزين	٢٤١١٤٤,٥	٢٤٩٠٠٩,٥	٢٥٩١٧٥,٦	٣,٣	٤,١
الاتصالات	١٤١٥٧٣,٥	١٦٤٦٥٠,٠	١٩٢٢١٣,١	١٦,٣	١٦,٧
المعلومات	١٦١١٠,٢	١٦٦٨٨,٦	١٧٢١٠,٩	٣,٦	٣,١
قناة السويس	٩٢٣٥٦,٩	٨٧١٨٠,٧	٨١٦١٠,٧	٥,٦-	٦,٤-
تجارة الجملة والتجزئة	٥٩٨١٠٧,٦	٦١٩٧٢٨,٧	٦٤٥٠٦٣,٠	٣,٦	٤,١
البنوك	١٥٥٤٩٤,٧	١٦٠٦٣٢,٨	١٦٥٧٤٦,٧	٣,٣	٣,٢
التامينات الاجتماعية والتامين	٣١١٦٠,٨	٣٢١٨١,٨	٣٣١٥٢,٢	٣,٣	٣,٠
المطاعم والفنادق	١٤٩٥٦٠,١	١٢٦١٠٠,٠	٤٩١٩٢,٩	١٥,٧-	٦١,٠-
الانشطة العقاريه وخدمات الاعمال	٤٧٢٦٠٢,١	٤٨٨٠٧١,٤	٥٠٥٠٩٤,٤	٣,٣	٣,٥
ا-الملكية العقارية	٣٠٧٣٤٦,٦	٣١٧٤٨٦,٤	٣٢٨٥٩٤,٢	٣,٣	٣,٥
ب - خدمات الاعمال	١٦٥٢٥٥,٥	١٧٠٥٨٥,٠	١٧٦٥٠٠,٢	٣,٢	٣,٥
الحكومة العامة	٣٧٤١٩٥,١	٣٨٨٠٩١,٥	٤٠٣٢٢٧,١	٣,٧	٣,٩
الخدمات الاجتماعيه وخدمات اخرى	٢٦٤٦٤٢,٨	٢٧٥٢٨٢,٠	٢٨٨٣٩٤,٠	٤,٠	٤,٨
أ- التعليم	٧٧٢١٥,٣	٨٠٣٥٦,٧	٨٣٩٧٢,٨	٤,١	٤,٥
ب- الصحة	١٢٥٥١٦,٠	١٣٠٩٦٦,٢	١٣٧٥٥٨,٤	٤,٣	٥,٠
ج- الخدمات الاخرى	٦١٩١١,٥	٦٣٩٥٩,١	٦٦٨٦٢,٩	٣,٣	٤,٥
الاجمالى العـــام	٥٦٧٢٦٣٩,٠	٥٨٧٦٥٤٧,٧	٦٠٤٨٨٥٤,٦	٣,٦	٢,٩

ملحق (م/٧)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(مليون جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية			معدلات النمو (٪)		
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الزراعة والغابات والصيد	٥٨٨,٠٣٧,٥	٦٧٠,١١٥,٥	٧٦٨,٢٩٥,٨	١٨,١	١٤,٠	١٤,٧
الاستخراجات:	٦١١,٧٣٧,٧	٤٩٨,٥٢٧,٩	٥٣٣,٢١٨,١	٢٨,٢	(١٨,٥)	٧,٠
أ) بترول	٢٤٢,٧٥٠,٠	١٩٢,٦٧٦,٠	٢٠٨,٩٠١,٩	٢٢,٣	(٢٠,٦)	٨,٤
ب) الغاز	٣٠٣,٠٩٧,٥	٢٣٣,١١٩,٦	٢٤١,٧١٧,٠	٣٦,١	(٢٣,١)	٣,٧
ج) إستخراجات أخرى	٦٥,٨٩٠,٢	٧٢,٧٣٢,٣	٨٢,٥٩٩,٢	١٧,٨	١٠,٤	١٣,٦
الصناعات التحويلية:	٨٤٧,١٨٩,٨	٩٧٩,٤٦٥,٨	١,١٤٥,٣٠٧,٩	١٧,٩	١٥,٦	١٦,٩
أ) تكرير البترول	١٨٩,٨٦٠,١	٢٣٠,١٦٩,٢	٢٧٢,٧٩٣,٥	١٥,٧	٢١,٢	١٨,٥
ب) تحويلية اخرى	٦٥٧,٣٢٩,٧	٧٤٩,٢٩٦,٥	٨٧٢,٥١٤,٤	١٨,٦	١٤,٠	١٦,٤
الكهرباء	٨٧,١٦٥,٧	٩٧,٥٢٨,٧	١١٠,٧٩٦,٩	١٨,٢	١١,٩	١٣,٦
المياة والصرف واعادة الدوران	٢٩,٣٠٣,٠	٣٢,٥٥٨,٩	٣٧,٢٥٩,٧	١٧,٤	١١,١	١٤,٤
تشييد وبناء	٣٢٠,٨١٩,٢	٤٠٠,٦١٦,١	٤٧٧,٣٤٣,٥	٢٤,٨	٢٤,٩	١٩,٢
النقل والتخزين	٢٤٠,٠٧٩,١	٢٨٢,١٧٧,٦	٣٣١,١٢٤,١	١٩,٥	١٧,٥	١٧,٣
الاتصالات	١٠٢,١٩٠,٨	١٢٦,٥٢٤,٨	١٦٠,٠٥٣,٨	١٦,٧	٢٣,٨	٢٦,٥
المعلومات	١٥,١٣٦,٤	١٦,٨٤٥,١	١٩,١٨٦,٤	١٧,٤	١١,٣	١٣,٩
قناة السويس	١٠٠,٩٣٦,٨	٩٤,٨٩١,٦	٨٨,٧٦٧,٧	٤,٠	(٦,٠)	(٦,٥)
تجارة الجملة والتجزئة	٧٠٧,٤١٥,٨	٨٠٩,٤٠٨,٩	٩٣٨,٥٨١,٣	١٨,٩	١٤,٤	١٦,٠
البنوك	١٩٤,٥٨٠,٩	٢١٧,٩٣٩,٩	٢٤٥,٣٧٦,٤	١٧,٠	١٢,٠	١٢,٦
التامينات الاجتماعية والتامين	٣٨,٤٦٥,١	٤٢,٩٤٩,٥	٤٨,٩٠٠,٤	١٦,٦	١١,٧	١٣,٩
المطاعم والفنادق	١٤٠,٤٩٠,٢	١٢٩,٣٩١,٥	٦٥,٦٨٥,٦	٣٣,٣	(٧,٩)	(٤٩,٢)
الانشطة العقاريه	٥٣٩,٢٨٠,٠	٦٢٦,٤١٢,٢	٧٣٢,٢٠٨,٢	١٩,٤	١٦,٢	١٦,٩
ا-الملكية العقارية	٣٨٤,٧٦٩,٥	٤٤٨,٦٦٩,٤	٥٢٨,٩٧٧,٧	١٩,٤	١٦,٦	١٧,٩
ب - خدمات الاعمال	١٥٤,٥١٠,٦	١٧٧,٧٤٢,٨	٢٠٣,٢٣٠,٥	١٩,٤	١٥,٠	١٤,٣
الحكومة العامة	٣٤٩,٤٨٣,٨	٣٩٩,٦٣٥,٤	٤٥٥,١٤٠,١	٩,٤	١٤,٤	١٣,٩
الخدمات الاجتماعيه	٢٥٧,٧٩٥,٢	٢٩٩,٧١٠,٦	٣٥٢,٦٥٣,٥	١٩,١	١٦,٣	١٧,٧
أ- التعليم	٩٤,٦٦٩,٥	١٠٨,٩٩٩,٩	١٢٦,٩١٥,٦	١٨,٣	١٥,١	١٦,٤
ب- الصحة	١١٧,٠٣٢,٩	١٣٥,٥٨٤,٦	١٦٠,٠٨٧,٢	١٨,٦	١٥,٩	١٨,١
ج- الخدمات الاخرى	٤٦,٠٩٢,٩	٥٥,١٢٦,١	٦٥,٦٥٠,٧	٢٢,٠	١٩,٦	١٩,١
الاجمالى العـــام	**٥,١٧٠,١٠٧,١**	**٥,٧٢٤,٧٠٠,٠**	**٦,٥٠٩,٨٩٩,٤**	**١٩,٣**	**١٠,٧**	**١٣,٧**

ملحق (م/٨)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(مليون جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة			معدلات النمو (٪)		
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠
الزراعة والغابات والصيد	٤٢٤,٧٠٨,٢	٤٣٩,١٢٨,٤	٤٥٤,٩٥٧,٧	٣,٣	٣,٤	٣,٦
الاستخراجات:	٣٨٦,٩٤٠,٤	٣٩٥,٢٦٧,٠	٤١٣,٣٧٥,٠	٩,٨	٢,٢	٤,٦
أ) بترول	١٤٢,١٠٠,٩	١٣٨,١٠٧,١	١٣٩,٥٦٨,٧	٠,١	(٢,٨)	١,١
ب) الغاز	١٩٦,٦٥٨,٨	٢٠٧,٥٨٧,٣	٢٢٢,٥٩٤,٣	٢٠,٢	٥,٦	٧,٢
ج) إستخراجات أخرى	٤٨,١٨٠,٧	٤٩,٥٧٢,٦	٥١,٢١٢,١	٣,٣	٢,٩	٣,٣
الصناعات التحويلية:	٦١٤,٥٣٣,٨	٦٣٩,٩٨٥,٦	٦٦٦,٧٦٩,٢	٢,٨	٤,١	٤,٢
أ) تكرير البترول	١٤٢,٦٧١,٣	١٥٦,٦٨٥,٧	١٦٧,٣١٦,٩	٢,٢	٩,٨	٦,٨
ب) تحويلية اخرى	٤٧١,٨٦٢,٥	٤٨٣,٢٩٩,٩	٤٩٩,٤٥٢,٣	٣,٠	٢,٤	٣,٣
الكهرباء	٦١,٥٤٩,٩	٦٢,٥٠٣,٨	٦٤,٢٦٤,٧	١,٣	١,٥	٢,٨
المياة والصرف واعادة الدوران	٢١,٥٣٢,٤	٢٢,٣٠٣,٥	٢٣,٠٢٥,٧	٣,٣	٣,٦	٣,٢
تشييد وبناء	٢٣٣,٥٩٢,٦	٢٥٣,٠٨٤,٨	٢٦٩,٤١٠,٣	٨,٨	٨,٣	٦,٥
النقل والتخزين	١٧١,٩٥٧,٥	١٧٨,٠٧٣,١	١٨٥,٦١٦,٦	٤,١	٣,٦	٤,٢
الاتصالات	٩٣,٥١١,٧	١٠٨,٧٨٤,٢	١٢٧,١٥٥,٤	١٦,٧	١٦,٣	١٦,٩
المعلومات	١١,١٣٢,٩	١١,٥٥٥,٥	١١,٩٣٢,١	٣,٧	٣,٨	٣,٣
قناة السويس	٩٠,٦٤٨,٧	٨٥,٥٧٨,٩	٨٠,١٦٩,٠	٧,٩	(٥,٦)	(٦,٣)
تجارة الجملة والتجزئة	٥٠٩,٢٤٩,٥	٥٢٨,٤٥٢,٢	٥٥٠,٩٣٥,٦	٣,٨	٣,٨	٤,٣
البنوك	١٤٣,٢٠٢,١	١٤٨,١٨٥,٦	١٥٣,١١٤,٠	٣,٥	٣,٥	٣,٣
التامينات الاجتماعية والتامين	٢٨,٤٨٧,٥	٢٩,٤٣٩,٦	٣٠,٣٩٠,٩	٣,٤	٣,٣	٣,٢
المطاعم والفنادق	١٠٦,٧٦٣,٥	٩٠,٣٢٣,١	٣٦,١٦٩,٢	٢٠,١	(١٥,٤)	(٦٠,٠)
الانشطة العقاريه	٣٨٥,٦٩١,٤	٣٩٨,٥٨٤,٧	٤١٣,٢٨٣,٣	٣,٩	٣,٣	٣,٧
ا-الملكية العقارية	٢٧٤,٨٢٠,٢	٢٨٣,٨٠٣,٤	٢٩٤,٢٨٧,٣	٤,٠	٣,٣	٣,٧
ب - خدمات الاعمال	١١٠,٨٧١,٢	١١٤,٧٨١,٣	١١٨,٩٩٥,٩	٣,٨	٣,٥	٣,٧
الحكومة العامة	٣١٤,٤٥٢,١	٣٢٦,١٧٠,٩	٣٣٩,٥٠٨,٤	٢,٧	٣,٧	٤,١
الخدمات الاجتماعيه	١٨٥,٧٤٥,٨	١٩٣,٧٧٩,٢	٢٠٣,٢٣٢,٩	٣,٨	٤,٣	٤,٩
أ- التعليم	٦٨,٥٧٨,٥	٧١,٦٤٢,٨	٧٥,٠٣٨,٠	٣,٧	٤,٥	٤,٧
ب- الصحة	٨٤,٦٥٢,٢	٨٨,٥٤٣,٩	٩٣,٠٢٥,٦	٣,٧	٤,٦	٥,١
ج- الخدمات الاخرى	٣٢,٥١٥,٢	٣٣,٥٩٢,٤	٣٥,١٦٩,٣	٤,٦	٣,٣	٤,٧
الاجمالى العـــام	**٣٧٨٣٧٠٠,٠**	**٣٩١١٢٠٠,٠**	**٤٠٢٣٣١٠,٠**	**٥,١**	**٣,٤**	**٢,٩**

ملحق (م/٩)
قائمة (٣) الاستثمارات الكلية المستهدفة في خطة ٢٠٢١/٢٠ موزّعة على القطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	الاستثمارات العامة										إجمالي الاستثمارات المستهدفة	
	الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة / الباب السادس)				الهيئات الاقتصادية	الشركات العامة			استثمارات مركزية أخرى	جملة الاستثمارات العامة	استثمارات القطاع الخاص والتعاوني	
	الجهاز الإداري	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة		القطاع العام (قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣)	قطاع الاعمال العام (قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١)	قابضة نوعية (تتبع الوزارات المعنية)	جملة				قيمة	نسبة
الزراعة والرى والصيد	٦٩١٣,١		٢٣١٩,٧	٩٢٣٢,٨	٥٢٠,٩	١,٠			١,٠	٢٤٧٦٩,٧	٣٤٥٢٤,٤	٨٥١٠,٩	٤٣٠٣٥,٣	٥,٨
الاستخراجات	٠,٠	٠,٠	٣٥,٠	٣٥,٠	١٢٩,٤	٨٠٠٥,٥	٠,٠	١٥٢٦٠,٠	٢٣٢٦٥,٥	٢٢٥٠,٠	٢٥٦٧٩,٩	٣٤٨٨٤,٠	٦٠٥٦٣,٩	٨,٢
أ. البترول الخام				٠,٠	٨٢,٣	٧٩٩٨,٠			٧٩٩٨,٠	٢٢٥٠,٠	١٠٣٣٠,٣	٢٤٤٧,٤	١٢٧٧٧,٧	١,٧
ب. الغاز الطبيعى				٠,٠	٤٧,١			١٥٢٦٠,٠	١٥٢٦٠,٠	٠,٠	١٥٣٠٧,١	٣٢٤٣٦,٦	٤٧٧٤٣,٧	٦,٥
ج. استخراجات اخرى			٣٥,٠	٣٥,٠		٧,٥			٧,٥	٠,٠	٤٢,٥		٤٢,٥	٠,٠
الصناعات التحويلية	١٩٩,٣	٠,٠	٠,٥	١٩٩,٨	٥٥,٠	١٦١٢٦,٦	٥٨٤٢,٤	١٦٤٠,٠	٢٣٦٠٩,٠	٤١١٠٠,٠	٦٤٩٦٣,٨	١٥٦٢٨,٤	٨٠٥٩٢,٢	١٠,٩
أ. تكريرالبترول				٠,٠		١١٤٠٩,٠			١١٤٠٩,٠	٠,٠	١١٤٠٩,٠		١١٤٠٩,٠	١,٥
ب.تحويلية أخرى	١٩٩,٣		٠,٥	١٩٩,٨	٥٥,٠	٤٧١٧,٦	٥٨٤٢,٤	١٦٤٠,٠	١٢٢٠٠,٠	٤١١٠٠,٠	٥٣٥٥٤,٨	١٥٦٢٨,٤	٦٩١٨٣,٢	٩,٣
الكهرباء	٥٤٥٢,٦	١٤٦٦,٨	٢٠,٠	٦٩٣٩,٤	١٠٥٠٢,١				٢٦٩٧٤,٥	٩٠٠,٠	٤٥٣١٦,٠		٤٥٣١٦,٠	٦,١
المياه	٣٥٥١,٧		٥٢٤١,١	٨٧٩٢,٨	١٨٦٥,٥				٠,٠	١٥٠,٠	١٠٨٠٨,٣		١٠٨٠٨,٣	١,٥
الصرف الصحى	٩٤٦٦,٣		١٣٧٢٧,٨	٢٣١٩٤,١	١١٢٥,٩				٠,٠	١٥٠,٠	٢٤٤٧٠,٠		٢٤٤٧٠,٠	٣,٣
التشييد والبناء	١١١٢,٤		١٠٧٢,٥	٢١٨٤,٩		٦٥٠,٠	١٦٨٩,٤		٢٣٣٩,٤	٣٠٥٩٢,١	٣٥١١٦,٤	٣٨١١,٥	٣٨٩٢٧,٩	٥,٣
النقل والتخزين	٥١٩٥,٣	٨٨٩٧,٥	٣٨٨١٦,٤	٥٢٩٠٩,٢	١٩٤٧١,٩	٢٠٩٠,٨	١٢٦٣,٩	٧٣٠٥,٢	١٠٦٥٩,٩	٢٧٣٠٠,٠	١١٠٣٤١,٠	٩٣٤٦,١	١١٩٦٨٧,١	١٦,٢
الاتصالات	١٦٦٧٠,٥		٢٠٧,٩	١٦٨٧٨,٤	٢٦٩٦,١				٠,٠	٨٦,٨	١٩٦٦١,٣	٦٨٦٠,٧	٢٦٥٢٢,٠	٣,٦
المعلومات	١٣١٧,٣		٢١٢,٥	١٥٢٩,٨	٧٤٦,٣				٠,٠	٠,٠	٢٢٧٦,١	٢٧٩٥,١	٥٠٧١,٢	٠,٧
قناة السويس	٠,٠			٠,٠	١٦٧٠٠,٠				٠,٠	٢٢٥,٠	١٦٩٢٥,٠		١٦٩٢٥,٠	٢,٣
تجارة الجملة والتجزئة				٠,٠	٢٢٠٥,٠	١٣١,٠			١٣١,٠	٣٠٤,٠	٢٦٤٠,٠	٧١٢٢,٧	٩٧٦٢,٧	١,٣
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعى			٥٣,١	٥٣,١	٦٨٨,٠		٥٣٥,٨		٥٣٥,٨	٠,٠	١٢٧٦,٩		١٢٧٦,٩	٠,٢
المطاعم والفنادق	٣,٥		٤,٦	٨,١	١٥,٠		٧٨٣,٦		٧٨٣,٦	٠,٠	٨٠٦,٧	٤٣٧٠,٤	٥١٧٧,١	٠,٧
الأنشطة العقارية	٥٠٠,٠		٢١٠٠٢,٠	٢١٥٠٢,٠	١٢٦١,٦				٠,٠	٠,٠	٢٢٧٦٣,٦	٣٩٣٨٧,٢	٦٢١٥٠,٨	٨,٤
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٦٢٧١٨,٧	١١٣٧٦,٨	٤٨١٤٣,٣	١٢٢٢٣٨,٨	١٦٤٠٨,٧	١٧٠٠,٣	٠,٠	٠,٠	١٧٠٠,٣	٢٢١٧٢,٤	١٦٢٥٢٠,٢	١١٧٦٨,٤	١٧٤٢٨٨,٦	٢٣,٦
أ. خدمات التعليم	٢٤٢٥٤,٨	٢٠٠٠,٠	٢٠٤٠٥,٠	٤٦٦٥٩,٨	٧٣٣,٥				٠,٠	٢٩٦,١	٤٧٦٨٩,٤	٣١٧٦,٤	٥٠٨٦٥,٨	٦,٩
ب. الخدمات الصحية	١٤٥٠٠,٥		٦٦١٧,٩	٢١١١٨,٤	١١٥١,٨				٠,٠	٣٥١,٣	٢٢٦٢١,٥	٢٧٤٣,٢	٢٥٣٦٤,٧	٣,٤
ج. خدمات اخرى	٢٣٩٦٣,٤	٩٣٧٦,٨	٢١١٢٠,٤	٥٤٤٦٠,٦	١٤٥٢٣,٤	١٧٠٠,٣			١٧٠٠,٣	٢١٥٢٥,٠	٩٢٢٠٩,٣	٥٨٤٨,٨	٩٨٠٥٨,١	١٣,٣
موازنات خاصة					٤٢٥,٠				٠,٠		٤٢٥,٠		٤٢٥,٠	٠,١
احتياطيات عامة	٩٠٠٠,٠			٩٠٠٠,٠					٠,٠		٩٠٠٠,٠		٩٠٠٠,٠	١,٢
تعويضات للمشروعات الاستثمارية	٦٠٠٠,٠			٦٠٠٠,٠					٠,٠		٦٠٠٠,٠		٦٠٠٠,٠	٠,٨
لإجمالى العام	١٢٨١٠٠,٧	٢١٧٤١,١	١٣٠٨٥٦,٤	٢٨٠٦٩٨,٢	٧٤٨١٦,٤	٢٨٧٠٥,٢	١٠١١٥,١	٥١١٧٩,٧	٩٠٠٠٠,٠	١٥٠٠٠٠,٠	٥٩٥٥١٤,٦	١٤٤٤٨٥,٤	٧٤٠٠٠٠,٠	١٠٠,٠

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
	جداول القسم الأول	
١/١	تطوّر مُعدّلات النمو العالمي وللاقتصادات المُتقدّمة والناشئة والنامية	٣
٢/١	توقّعات المُؤسّسات والوكالات الدولية لتأثير أزمة فيروس كورونا على مُعدّل نمو الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٠	٧
٣/١	تقديرات أثر تفشي فيروس كورونا على نمو الاقتصاد العالمي	٧
٤/١	تطوّر أزمة فيروس كورونا على المستوى العالمي (٢٢ يناير – ٢٥ أبريل ٢٠٢٠)	٨
٥/١	أهم الدول المتضرّرة من فيروس كورونا (الموقف في ٢٥ أبريل ٢٠٢٠)	٩
٦/١	حصّة الصين من صادرات مُدخلات الإنتاج في الأسواق العالمية	١١
٧/١	العلاقة الارتباطية بين مُعدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية	١٥
٨/١	نسبة الانخفاض المتوقّعة في أرباح الشركات دولية النشاط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة	١٧
٩/١	أهم مؤشرات أسواق المال العالمية خلال الفترة (٢٠١٩/١١/١ – ٢٠٢٠/٣/٣١)	٢٠
١٠/١	تطوّر متوسطات مُعدّلات التضخم (٢٠١٧ – ٢٠٢٠)	٢١
١١/١	أثر فيروس كورونا في أعداد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر	٢٩
١٢/١	أثر أزمة فيروس كورونا على نِسب إشغال الفنادق (الأسبوع المُنتهي في ٢١ مارس ٢٠٢٠ بالمقارنة بالأسبوع المُناظِر من العام السابق)	٣٤
١٣/١	أثر الأزمة على إيرادات الشركات المُنظمة لرحلات السفر	٣٤
١٤/١	إجمالي فرص العمل المُحتمل فقدانها في قطاع السياحة والسفر بسبب أزمة فيروس كورونا	٣٥
	جداول القسم الثاني	
١/٢	المجموعة المبدئية من مشروعات الاستجابة للطوارئ لمواجهة فيروس كورونا والممولة بموجب التسهيل سريع الدفع	٤٣
٢/٢	تطوّر حالات فيروس كورونا في مصر	٤٨
	جداول القسم الثالث	
١/٣	مُكمّش الناتج المحلي الإجمالي	٦٣
٢/٣	تطوّر قيم جملة الاستهلاك النهائي ونسبتها إلى الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بعامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩	٦٥
٣/٣	تطوّر الاستثمارات ومعدلات النمو ونسبتها لإجمالي الاستخدامات خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)	٦٦
٤/٣	تقديرات المُؤسّسات الدولية لمُعدّلات نمو الاقتصاد المصري في عام ٢٠٢٠ (قبل الأزمة وخلالها) بالمُقارنة ببقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٧٣
٥/٣	الإنتاج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بعامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩	٧٦
٦/٣	مُعدّلات النمو القطاعية للإنتاج (بالأسعار الثابتة) في عام ٢٠٢١/٢٠	٧٦
٧/٣	نسب المُساهمة القطاعية للقطاع الخاص في الإنتاج الإجمالي المحلي	٧٧
٨/٣	مُعدّلات النمو القطاعية في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بعام ٢٠٢٠/١٩	٧٨

رقم الجدول	البيان	الصفحة
٩/٣	هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب النشاط الاقتصادي خلال العام المالي	٧٩
١٠/٣	المُساهمة القطاعية في مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٨٠
١١/٣	تقديرات الاستثمارات الكلية	٨١
١٢/٣	العلاقة بين مُعدّل الاستثمار ومُعدّل النمو الاقتصادي	٨٢
١٣/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب المجموعات الرئيسية خلال عامي ٢٠٢٠/١٩، ٢٠٢١/٢٠	٨٣
١٤/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب النشاط الاقتصادي، في عام ٢٠٢١/٢٠	٨٤
١٥/٣	توزيع الاستثمارات الحكومية بحسب جهات الإسناد، ٢٠٢١/٢٠	٩٠
١٦/٣	الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية خلال عام ٢٠٢١/٢٠	٩١
١٧/٣	الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة والموجهة للتنمية البشرية والبنية الأساسية خلال عام ٢٠٢١/٢٠	٩٢
١٨/٣	المصادر التمويلية لاستثمارات الهيئات الاقتصادية	٩٥
١٩/٣	هيكل استثمارات الشركات الخاضعة لقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣	٩٥
٢٠/٣	التوجّهات الاستثمارية للقطاع الخاص في خطة عام ٢٠٢١/٢٠	٩٨
	جداول القسم الرابع	
١/٤	المُستهدفات الكمية لقطاع الزراعة	١٠٦
٢/٤	الحاصلات الزراعية ذات الأولوية الغذائية، عام ٢٠٢١/٢٠	١٠٨
٣/٤	هيكل الاستثمارات الصناعية العامة والخاصة بخطة ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩	١٢٣
٤/٤	تطوّر قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع ٢٠٢٠/١٩ والفعلي ٢٠١٨/١٧، ٢٠١٩/١٨	١٢٤
٥/٤	بعض مؤشرات أداء قطاع الكهرباء والطاقة	١٢٨
٦/٤	حجم الطاقة الكهربائية المولّدة خلال عامي ٢٠١٨/١٧ و٢٠١٩/١٨	١٢٩
٧/٤	حجم الطاقة الكهربائية المستهلكة خلال عامي ٢٠١٨/١٧و٢٠١٩/١٨	١٣٠
٨/٤	تطوّر الإنتاج من قطاع الكهرباء والطاقة بالأسعار الجارية والثابتة	١٣٢
٩/٤	تطّور ناتج قطاع الكهرباء والطاقة بالأسعار الجارية والثابتة	١٣٢
١٠/٤	الاستثمارات المستهدفة للديوان العام موزعة على المشروعات خلال عام ٢٠٢١/٢٠	١٣٤
١١/٤	تطوّر الإنتاج من قطاع البترول والغاز الطبيعي (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)	١٤١
١٢/٤	تطوّر ناتج قطاع البترول والغاز الطبيعي (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)	١٤١
١٣/٤	الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات خلال عام ٢٠٢١/٢٠	١٤٣
١٤/٤	واردات قطاع البترول خلال عام ٢٠٢١/٢٠	١٤٤
١٥/٤	صادرات قطاع البترول خلال عام ٢٠٢١/٢٠	١٤٥
١٦/٤	هيكل استثمارات قطاع البترول	١٤٦
١٧/٤	المشروعات المُستهدفة خلال عام ٢٠٢١/٢٠	١٤٦
١٨/٤	تطوّر الإنتاج لقطاع النقل بالأسعار الجارية والثابتة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢١/٢٠)	١٥٤

رقم الجدول	البيان	الصفحة
١٩/٤	تطوّر الناتج لقطاع النقل بالأسعار الجارية والثابتة (٢٠٢٠/١٩ – ٢٠٢١/٢٠)	١٥٤
٢٠/٤	هيكل الاستثمارات العامة لقطاع النقل ٢٠٢١/٢٠	١٥٥
٢١/٤	المستهدفات التنموية لأنشطة قطاع النقل في عام ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع في عام ٢٠٢٠/١٩ والمنفذ عام ٢٠١٩/١٨	١٦٢
٢٢/٤	المُؤشّرات الكمية المُستهدفة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خطة عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٠/١٩	١٧٥
٢٣/٤	تطوّر الإنتاج السياحي بالأسعار الجارية والثابتة في عام الخطة ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩	١٨٠
٢٤/٤	تطوّر ناتج القطاع السياحي بالأسعار الجارية والثابتة في عام الخطة ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩	١٨٠
	جداول القسم الخامس	
١/٥	قوة العمل ومُعدّل البطالة والمُشتغلين خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢١/٢٠	١٩٠
٢/٥	اختلالات سوق العمل (الوضع الراهن) ومستهدفات خطة عام ٢٠٢١/٢٠	١٩٣
٣/٥	تطوّر الإنتاج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة	١٩٧
٤/٥	تطوّر الإنتاج من قطاع التعليم بالأسعار الجارية والثابتة	١٩٧
٥/٥	خطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية، ٢٠٢١/٢٠	١٩٩
٦/٥	المشروعات الاستثمارية المستهدفة لوزارة التربية والتعليم بخطة عام ٢٠٢١/٢٠	٢٠٠
٧/٥	المُستهدفات الكمية لقطاع التعليم ما قبل الجامعي، ٢٠٢١/٢٠	٢٠١
٨/٥	المُستهدفات الكمية لقطاع التعليم العالي في خطة عام ٢٠٢١/٢٠	٢٠٥
٩/٥	أهم المشروعات المتوقع الانتهاء منها بخطة الجامعات عام ٢٠٢١/٢٠	٢٠٦
١٠/٥	أهم مؤشرات أداء برنامج تهيئة بيئة محفزة داعمة للتميز والابتكار	٢٠٩
١١/٥	أهم مؤشرات أداء برنامج نشر ثقافة العلوم والابتكار	٢٠٩
١٢/٥	هيكل استثمارات البرامج الرئيسية الحكومية	٢١٢
١٣/٥	الاستثمارات الحكومية المُوجّهة للمُبادرات والبرامج الصحية وبرامج تطوير المُستشفيات العلاجية	٢١٣
١٤/٥	تطوّر الإنتاج لقطاع الخدمات الصحية بالأسعار الجارية والثابتة	٢١٤
١٥/٥	تطوّر الناتج لقطاع الخدمات الصحية بالأسعار الجارية و الثابتة	٢١٤
١٦/٥	المُستهدفات التنموية لقطاع الرعاية والحماية الاجتماعية في خطة ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩ والمُنفّذ عام ٢٠١٩/١٨	٢٢٢
١٧/٥	المُستهدفات الكمية لقطاع التجارة الداخلية	٢٣٣
١٨/٥	أهم مؤشرات ناتج قطاع الإنشاءات بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)	٢٤٢
١٩/٥	أهم مؤشرات ناتج قطاع الإنشاءات بالأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)	٢٤٢
٢٠/٥	تطور الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العمرانية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ –٢٠٢١/٢٠)	٢٤٣
٢١/٥	تطّور الاستثمارات الكلية لقطاع التنمية العمرانية خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)	٢٤٣
٢٢/٥	توزيع استثمارات مشروعات المياه والصرف الصحي بحسب المحافظات خلال عام ٢٠٢١/٢٠	٢٤٥

رقم الجدول	البيان	الصفحة
	جداول القسم السادس	
١/٦	التوزيع الجغرافي للسكان والمساحة بحسب المحافظات	٢٥٩
٢/٦	مؤشرات التنمية الرئيسية في الأقاليم الاقتصادية	٢٦١
٣/٦	الاستثمارات الكلية للتنمية المحلية بخطة عام ٢٠٢١/٢٠	٢٨١
٤/٦	توزيع مخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢١/٢٠	٢٨١
٥/٦	توزيع الاستثمارات المستهدفة على مستوى برامج التنمية المحلية خلال عام ٢٠٢١/٢٠	٢٨٢
٦/٦	توزيع استثمارات برنامج رصف الطرق والكباري وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠	٢٨٤
٧/٦	توزيع استثمارات برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠	٢٨٤
٨/٦	توزيع استثمارات برنامج تحسين البيئة وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠	٢٨٥
٩/٦	توزيع استثمارات برنامج الأمن والإطفاء وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠	٢٨٦
١٠/٦	توزيع استثمارات برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠	٢٨٧
١١/٦	توزيع استثمارات برنامج الإستهداف الجغرافي وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢١/٢٠	٢٨٨

فهرس الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
	أشكال القسم الأول	
١/١	تقديرات صندوق النقدالدولي لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي (٢٠١٩ – ٢٠٢١)	٣
٢/١	تقديرات البنك الدولي لمُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي	٥
٣/١	السيناريوهات المُحتملة لفترة التعافي من أزمة فيروس كورونا المُستجد	٦
٤/١	تطوّر مُعدّلات نمو الاقتصاد العالمي وبعض الدول والمناطق المُختارة وفقاً لتقديرات مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٦
٥/١	تطوّر أزمة كورونا في العالم و الصين (٢٢ يناير – ٢٥ أبريل ٢٠٢٠)	٩
٦/١	تطوّر الأهمية النسبية للصين في الاقتصاد العالمي	١٠
٧/١	تطوّر حصّة الصين من الطلب العالمي على الخامات الاستخراجية	١٠
٨/١	تقديرات مُعدلات نمو التجارة العالمية في ظِل أزمة فيروس كورونا	١٣
٩/١	تقديرات معدل نمو التجارة العالمية قبل أزمة فيروس كورونا وبعد وقوعها، ٢٠٢٠	١٤
١٠/١	تطوّر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي	١٦
١١/١	توقعات معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بحسب تطوّرات أزمة فيروس كورونا	١٧
١٢/١	تطور الأسعار العالمية للنفط (خام برنت)	٢٢
١٣/١	تطوّر إنتاج الزيت الخام خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠١٩)	٢٢
١٤/١	تطوّر الأسعار العالمية للزيت الخام (برنت) خلال الفترة (١ يناير / ٢١ أبريل ٢٠٢٠)	٢٤
١٥/١	تطوّر الأسعار العالمية للغاز الطبيعي خلال الفترة (١ يناير – ٢١ أبريل ٢٠٢٠)	٢٥
١٦/١	تطوّر أسعار الغاز الطبيعي خلال الفترة (ديسمبر ٢٠١٩ – أبريل ٢٠٢٠)	٢٥
١٧/١	تطوّر معدل البطالة خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢١)	٢٧
١٨/١	تطوّرات البطالة بحسب السيناريوهات المطروحة لمجموعات الدول لعام ٢٠٢٠	٢٧
١٩/١	تطوّر الأعداد الإضافية من الفقراء بحسب نسب الإصابة بالفيروس وخطوط الفقر	٣٠
٢٠/١	المُتوسط العام للتوزيع النسبي للأعداد الإضافية من الفقراء بحسب المناطق ومستوى خط الفقر النقدي	٣١
٢١/١	أثر الأزمة على إيرادات السياحة الوافدة	٣٣
	أشكال القسم الثاني	
١/٢	تطوّر معدلات الإصابة بفيروس كورونا في مصر	٤٩
٢/٢	تطوّر حالات الوفيات من فيروس كورونا في مصر وأهميتها النسبية	٥٠
٣/٢	نسب حالات الوفيات لإجمالي حالات الإصابة في مصر وبعض دول المقارنة في ٢٠٢٠/٤/٢١	٥١
	أشكال القسم الثالث	
١/٣	تطوّر الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة	٦٣
٢/٣	تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال أعوام الخطة	٦٣
٣/٣	تطوّر نسبة مُساهمة الواردات السلعية والخدمية في العرض الكلي والناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية"	٦٤

رقم الشكل	البيان	الصفحة
٤/٣	تطوّر هيكل الموارد القومية (بالأسعار الجارية)	٦٤
٥/٣	تطوّر معدلات الاستثمار (بالأسعار الجارية) خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الخطة	٦٦
٦/٣	تطوّر نسبة الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٦٦
٧/٣	هيكل الاستخدامات الكلية بالأسعار الجارية وبحسب المُكوّنات	٦٧
٨/٣	تطور معدل الادخار والاستثمار وفجوة الموارد	٦٨
٩/٣	قائمة مُعدّلات النمو في أبرز اقتصادات الشرق الأوسط	٧٠
١٠/٣	تقديرات البنك الدولي لمُعدّلات النمو الاقتصادي في مصر وبعض دول المُقارنة (٢٠٢٠ و ٢٠٢١)	٧٠
١١/٣	تطوّر مُعدّل النمو الاقتصادي الحقيقي في إطار الخطة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)	٧١
١٢/٣	مُعدّلات النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٠/١٩	٧١
١٣/٣	تطوّر مُعدّل النمو الاقتصادي الحقيقي	٧٢
١٤/٣	المُساهمة في مصادر النمو الاقتصادي	٧٤
١٥/٣	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ٢٠٢١/٢٠	٧٨
١٦/٣	تطوّر الاستثمارات الكلية خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠)	٨٢
١٧/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب الأوزان النسبية، عام ٢٠٢١/٢٠	٨٥
١٨/٣	توزيع الاستثمارات الكلية عام ٢٠٢١/٢٠ بحسب الجهات المعنية	٨٦
١٩/٣	تطوّر الأهمية النسبية للاستثمارات العامة لجملة الاستثمار	٨٨
٢٠/٣	توزيع الاستثمارات المستهدفة للجهاز الحكومي في خطة عام ٢٠٢١/٢٠	٨٨
٢١/٣	الهيكل القطاعي للاستثمارات الحكومية ٢٠٢١/٢٠	٨٩
٢٢/٣	توزيع الاستثمارات الحكومية بحسب طبيعة المشروعات	٩١
٢٣/٣	التوزيع القطاعي للقروض الأجنبية الممولة للاستثمارات الحكومية	٩٢
٢٤/٣	الهيكل القطاعي لاستثمارات الهيئات الاقتصادية عام ٢٠٢١/٢٠	٩٤
٢٥/٣	التوزيع المكاني لاستثمارات الهيئات الاقتصادية العامة، ٢٠٢١/٢٠	٩٤
٢٦/٣	الهيكل التمويلي لاستثمارات المشروعات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣	٩٦
٢٧/٣	هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حسب القطاعات لعام ٢٠٢١/٢٠	٩٦
٢٨/٣	الهيكل القطاعي لاستثمارات الشركات القابضة النوعية	٩٧
٢٩/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات المركزية	٩٧
٣٠/٣	تطوّر صافي الاستثمارات الأجنبي المباشر	١٠٠
	أشكال القسم الرابع	
١/٤	تطوّر الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية خلال الأعوام (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)	١٠٥
٢/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والري بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)	١٠٦
٣/٤	تطور الاستثمارات الصناعية	١٢٢
٤/٤	حجم الطاقة الكهربائية المولدة خلال عامي ٢٠١٨/١٧ و ٢٠١٩/١٨	١٢٨
٥/٤	التوزيع النسبي لمصادر الطاقة الكهربائية المولدة خلال عامي (٢٠١٨/١٧ و٢٠١٩/١٨)	١٢٩

رقم الشكل	البيان	الصفحة
٦/٤	التوزيع النسبي للطاقة الكهربائية المستهلكة وفقاً للقطاعات المستهلكة خلال عامي٢٠١٨/١٧ و ٢٠١٩/١٨	١٣٠
٧/٤	هيكل استثمارات قطاع الكهرباء والطاقة خلال عام ٢٠٢١/٢٠	١٣١
٨/٤	هيكل الاستثمارات المستهدفة موزعة على الشركات التابعة للشركة القابضة لكهرباء مصر خلال عام ٢٠٢١/٢٠	١٣١
٩/٤	تطوّر معدلات النمو لقطاع النقل مقارنة بمستهدفات الخطة قبل أزمة فيروس كورونا	١٥٣
١٠/٤	تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع النقل والتخزين	١٥٤
١١/٤	توزيع الاستثمارات الكلية لقطاع النقل والتخزين عام ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع لعام ٢٠٢٠/١٩	١٥٥
١٢/٤	تطوّر نشاط قناة السويس (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢١/٢٠)	١٦٥
١٣/٤	تطوّر الحركة بقناة السويس خلال الفترة (يوليو – مارس) من عامي ٢٠١٩، ٢٠٢١	١٦٦
١٤/٤	تطوّر نشاط قناة السويس خلال الفترة (يناير/ مارس ٢٠٢٠) بالمقارنة بالفترة المقابلة من عام ٢٠١٩	١٦٧
١٥/٤	الأهمية النسبية للحركة العابرة لقناة السويس حسب حمولة ونوعيّات السُفُن المارة (٢٠١٩/١٨)	١٦٨
١٦/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)	١٧٠
١٧/٤	تطوّر استثمارات نشاط قناة السويس خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢١/٢٠)	١٧٠
١٨/٤	تطوّر مُساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في النمو الاقتصادي	١٧٣
١٩/٤	تقديرات إنتاج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية والثابتة عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٠/١٩ والفعلي عام ٢٠١٩/١٨	١٧٤
٢٠/٤	تقديرات ناتج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية والثابتة عام ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بالمُتوقّع عام ٢٠٢٠/١٩ والفعلي عام ٢٠١٩/١٨	١٧٥
٢١/٤	تطوّر الحركة السياحية والإيرادات خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٩)	١٧٨
٢٢/٤	الاستثمارات السياحية عام ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع ٢٠٢٠/١٩	١٨١
٢٣/٤	تطوّر الحركة السياحية والإيرادات السياحية بخطة عام ٢٠٢١/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠٢٠/١٩ والفعلي عام ٢٠١٩/١٨ و ٢٠١٨/١٧	١٨٢
أشكال القسم الخامس		
١/٥	مُعدّل النمو السنوي للسكان في الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)	١٨٧
٢/٥	المُستهدفات التنموية للحد من الزيادة السكانية في خطة عام ٢٠٢١/٢٠	١٨٩
٣/٥	تقديرات السكان و قوة العمل	١٩٠
٤/٥	تطوّرات مُعدّل البطالة (٢٠٠٦/٠٥ – ٢٠٢١/٢٠)	١٩١
٥/٥	القدرة الاستيعابية للقطاعات كثيفة العمل، ٢٠٢١/٢٠ بالمُقارنة بعام ٢٠١٩	١٩٢
٦/٥	مُستهدفات جهاز تنمية المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغَر	١٩٤
٧/٥	مُستهدفات تعزيز مُشاركة المرأة في سوق العمل	١٩٤
٨/٥	مُستهدفات قطاع الصحة في مجال التغطية الصحية الشاملة	٢١٤

رقم الشكل	البيان	الصفحة
٩/٥	مُستهدفات وبرامج الحماية الاجتماعية	٢٢١
١٠/٥	مُعدّل نسبة الأمية خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢١/٢٠	٢٢٣
١١/٥	تطوّر معدلات الفقر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١٨/١٧)	٢٢٤
١٢/٥	تفاوت مُعدلات الفقر بين الأقاليم	٢٢٥
١٣/٥	مُعدلات الفقر بحسب المحافظات	٢٢٥
١٤/٥	التوجّهات الأساسية لخفض معدلات الفقر	٢٢٦
١٥/٥	مُستهدفات خفض مُعدّل الفقر المُدقع	٢٢٦
١٦/٥	توزيع القرى المُستفيدة من مُبادرة حياة كريمة خلال عام الخطة ٢٠٢١/٢٠ حسب المُحافظات	٢٢٨
١٧/٥	توزيع الاعتمادات حسب المُحافظات خلال عام الخطة ٢٠٢١/٢٠	٢٢٩
١٨/٥	تطوّر مُعدّل التضخّم السنوي	٢٢٩
١٩/٥	هيكل استثمارات قطاع التنمية العُمرانية بحسب المُكوّنات الرئيسية ٢٠٢١/٢٠	٢٤٤
	أشكال القسم السادس	
١/٦	تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لشمال وجنوب سيناء	٢٦٢
٢/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء	٢٦٢
٣/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء	٢٦٥
٤/٦	تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد	٢٦٧
٥/٦	الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد عام ٢٠٢١/٢٠	٢٦٧
٦/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسوان	٢٦٨
٧/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة البحر الأحمر	٢٧٠
٨/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة قنا	٢٧١
٩/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة سوهاج	٢٧٣
١٠/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة الأقصر	٢٧٤
١١/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة المنيا	٢٧٦
١٢/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة بني سويف	٢٧٧
١٣/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الفيوم	٢٧٨
١٤/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسيوط	٢٧٩
١٥/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد	٢٨٠
١٦/٦	التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢١/٢٠	٢٨٣